

٢١٦

البدر الطالع في حل جمع الجوامع ، تأليف جلال الدين

بج

المحلي ، محمد بن أحمد - ٨٦٤ هـ . كتبه حسين بن

محمد السلطي سنة ١٢٧٤ هـ .

٢٢٥ × ٢٢ سم

١٤ س

٢٦٦ ق

نسخة جيدة ، خطها نسخ جلي ، طبع

٦٣٧٣

الأعلام ٦ : ٢٣٠ هدية العارفين ٢ : ٢٠٢

١ - أصول الفقه الاسلامي . أ - المؤلف بد الناسخ

ج - تاريخ النسب - شرح جمع الجوامع

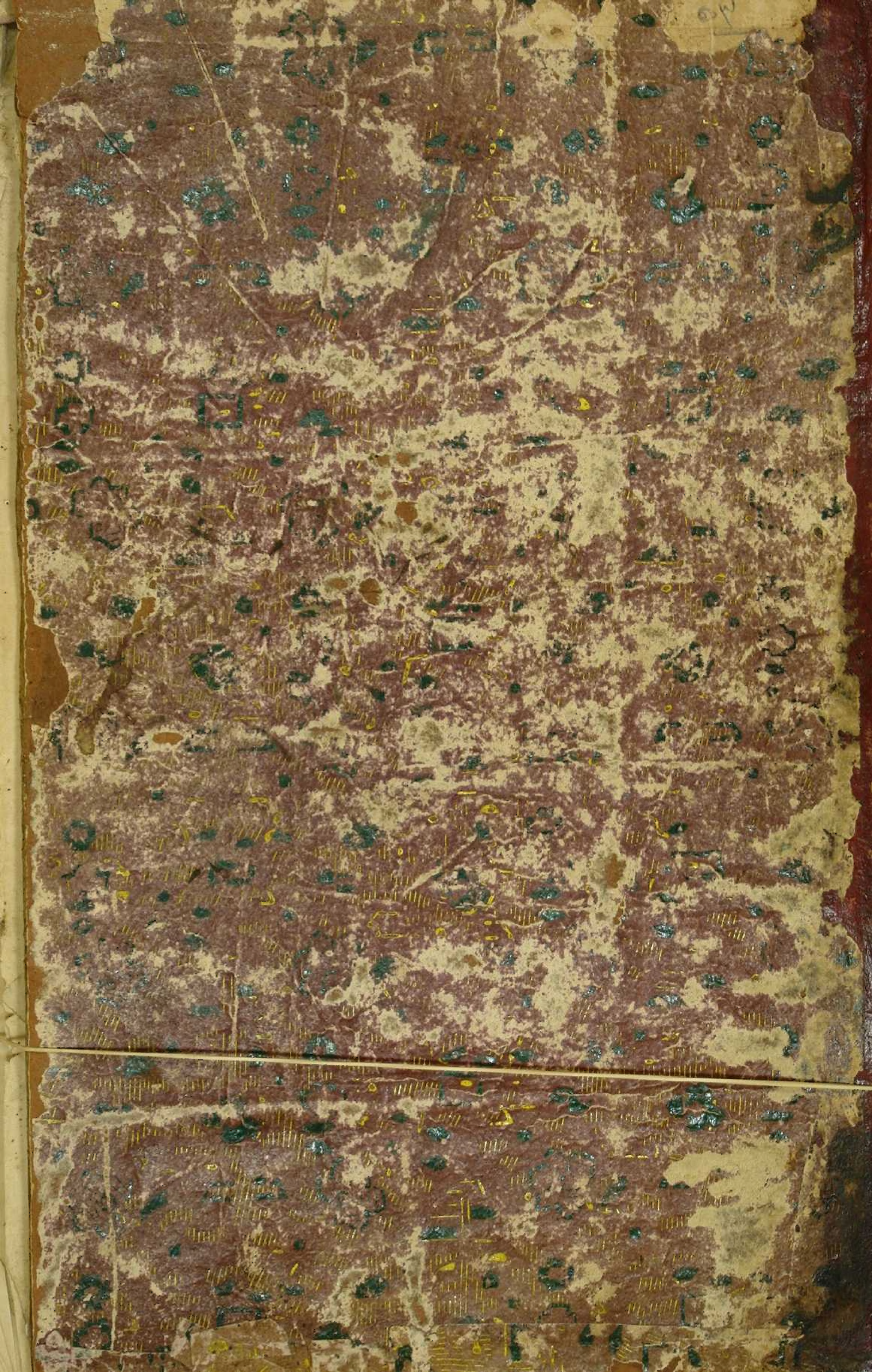
٢١١٤٨٧

١٤٧١٨١١٠



7124







١  
ع كثر اولاد الحاج



## شرح معجم الجوامع

---

مكتبة جامعة القاهرة - قسم المخطوطات  
الرقم: ٦٢٧٢ ف ١٢٨٧  
العنوان: البدر الطالع في حل جميع الجوامع  
المؤلف: جمال الدين الحلي، محمد بن أحمد - ٨٦٩  
تاريخ النسخ: ١٢٧٤  
اسم الناشر: محمد بن محمد السلي  
عدد الأوراق: ٤٦٦  
ملاحظات: -----  
-----  
-----



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
 الحمد لله على فضله والصلوة والسلام على سيدنا محمد وآله هذا  
 بالشهادة لله عليه طاعة المؤمنين جميعا في شرج بحل الفاظه وبينها واداء  
 وحفظ مسائله وحجته لا على وجه سبيل للمبتدئين حسن المناظر ما نفع  
 الله به امين بسم الله الرحمن الرحيم حمدك اللهم اي نصفك جميع صفاتك  
 يا الله اذ كنت قال الرخشي في الفاظ الوصف بالجميل وكل من صفاته تعالى  
 جودا ورعاية جميعا بلغ في التعظيم المراتب ما زاد المراتب ايجادا حمد لا الا فضل  
 بانه سبوقه وكذا قوله ونصلي ونقر المراتب ايجادا الصلوة والبراعة لا  
 الا فضلنا بكميل وجراد واني بنوه العظيمة الاظهد على وجهها الذي هو نعمة  
 من تعظيم الله تعالى بنا هذه العلم امثالا لافعال تتج واما بغيره من خدث  
 وقال ما نعيم دونه حمد الله الا حصره في ثلاثة خطا بالله تعالى ونادته وعبر عن حمد  
 لله الصيغة الشائعة للحمد اذ القصد بها الشاء على الله بانه ما لك جميع حمد من  
 من خلق لا الا علم بذلك الذي هو نعمة الاصل في القصد بانه ما لك الحمد  
 بضمونه الى ما قاله لانه شائع جميع الصفات برعاية الالفة كما تقدم وهذا بواحدة

منها وانه لم يشارك الا بلفظه هناك بانه بركة الشاء ببعض الصفات قد لك  
 البعض اتم فلهذا الواحدة لصدقها وبغيرها الكثرة الشاء ببلغ من الشاء  
 بها في جملة ايضا نعم الشاء بها من حيث تفصيلها اوقع في الغفر من الشاء  
 على نعم جمع نعمة بمعنى انعام والشكر للشكر والتعظيم اي نعمها ما كان كثره عظيمة منها  
 الالهام لتاليها هذا الكتاب والا فلهام عليه وطاعة حمد واما حمد الله  
 اي في صفاتنا لا مطلقا لانه الاول والاول والثاني منسوب ووصف  
 النعم على ما هو شأنها بفعله يومها الحمد عليها باخذها اي يعلم بزيادة  
 لانه متوقفا على الاليام له والا فلهام عليه بها من جملة النعم في بعض صفات الحمد  
 وهو فوز بالزيادة المغتصبة للحمد ايضا وسلم جرافة لانه للنعيم على بونفا  
 بالحمد عليها وانه نقد وانعم الله لا تحصى منها وانما اذ وانه اللازم مطاوعا  
 نعمة المتعدي نفعنا الله الله نعم على فانه ان قلنا ونصلي عليك حمد من الله  
 الصلوة عليه ما فعل بها وهي الشاء بالصلوة اي الرحمة عليه فانه قد رب  
 امرنا الله ان نصلي عليك فكيف نصلي عليك قال قولوا اللهم صل على محمد  
 ورسوله الشخا ان الاصل في مسلم واليائسك او هي اليه بغيره ولا لم يوم



ببليغ فان اوتيلك في سول ايضا او طر ببليغ فانه لم يكن له كتاب  
او نسخ لبعض شيوخه من قبله كونه فانه كان له ذلك في سول ايضا قول  
فالنبي عم الرسول عليه ما في ذلك انما يعني وهو معنى الرسول على الال وال  
المسبو وقال نبيلك دون رسولك لانه النبي اكثر الشعا واللفظ بالمره  
النبا اي خبر الله النبي خبر الله تعالى وبله هو والال كذا قبله انه خفف المعنى  
بقلي بزمه با وقبله انه الاصله النبوة بفتح النون وسكونه الباء اي الرفعة  
لانه النبي فرقة الرب على غيره من الخلق وحججه علم مقول له لم تقبل المصنف  
مسمى بنبينا باللام ان الله تعالى تعا ولا بانه بمنزلة كلف له لكثرة فضاله  
لكنه كما في في النبوة قبله عبد المطلب قد سماه في سابع ولا دونه مونا  
ايه قبله لم يسمه ابنك محمد وليس له اسم ابائك ولا قول قال جوده انه محمد  
في التما قال الرحمن وقد عطف الله تعالى جاءه كما كلف في علمه يادي الامر اي  
ذال باللفظ لانه كما يلبس ليدل على السلام الذي يؤول اليه في الوضوء الى الربا  
ويوضد الغي كانه نفع في هذا ما هو في قوله تعالى وانك لتهدى الى صراط مستقيم  
اي من الهدى والى صراط مستقيم كما قال لك ان في صراط مستقيم اقاربهم مؤمنون من بني

سليم والمطلب بن عبد مناف لا تدرى عليه ولم قسمهم ذوى القربى وبه  
فمن كمل بينهم ثمانية منهم خريم بن بني تميم نوفل وبعيد شمس بن كنانة  
مروء البخاري وقال انه هذا الصديق انا اباي واسا في الناس واتبال كل  
حجروا لال محمد اه مسلم وقال لا اهل لكم اهل البيت من الصديقين شيئا  
ولا غنا لال ابي انكم في فخر من ما يفتكم او يفتكم اي اهل بيتكم مروء  
الطرا في نبي الكبر والصحة جونا اضافة الى الصبر استعمل المصنف  
وصيه ابو ابي جع لصاحبه يعني الصباي وهو كما سبنا ما اجتمع مؤمنين على  
عليه وم وعطف الصبي على الال قال المفضل في كمال الصلاة باقيم  
ما مضى من طرفه فان لم يزد في اي الصفة جميع طرس بكر الطاء والسوط  
من عطف كبر على الكبر حرج به لانه على اللفظ التال على المعنى يعنون الال  
الالفاظ اي للمعنى الذي يدل عليها بالالفاظ ويحتمل في هذا ما يشي بالعبوة  
الباصرة وفي العلم بالمعنى لانه الكبر مقام يتاخر اي لكونه وسلاما  
اي سوط الطرس لفتي نصلي قد قدام كنيلا لانه كذا قدام يتاخر  
وكذا ما للزينة ليا وقبا ما يفتي اهل العلم لا قديم اياه فيها كما عبد







كما في كتاب مبطل قال من ضمير الوارث يروي بضم ر يفتح ي بضم و اوله اى كل عطشان الى ما اوفيه  
 ويبريغ اوله بفتح و يفتح ي بضم و اوله اى كل عطشان الى ما اوفيه من ما سئل انهم بالمهارة اى  
 الطعام الذى من صفته ان يشبع فزى تفعل الفعلين للنعيم مع الاضطرار  
 بغيره التبا والمبطل عن التأويل ووصفه بالراء و الاجتماع بما بهم فانه  
يروي العطشان ويشبع بكونان وهو كسعال الجوع والعطش في غير مقامهما  
المعروف فاما بنا قول العرف بفتح ع الى الفائلك اى الشفقة وعطش الى الفائلك  
اى الشفقة فكاف العطشان الحيط ايضا يروي اى فلا ضمة فانه من جى على الخضر  
لانه كاجب المنهج للبضادى وياسك بكثر قواندهما ج مزيد بالتيقن  
بفضله المع كثير على ذلك الزينة ايضا ويخبر جميع كجواب بغنى المقصود منه  
في تقدم ان بكر التا ل كفتم من بجس الحجاة من المقدم من من قيم اللائم مقصد تقدم  
ومبطل تقدم ما ين بدي ال ومرولم وبعضهما على فله تقدم من الرجل في لغة من  
قدم المنع اى في اقتوا منع او تقديم على المقبول بالذات للاستغناء بجها فيه  
تقديم على بعضهما كغيرها الحكم وقد ما اذ يشبه الاصول ثان وبعضها اخرى  
كاسي اي وبعض كتب المقصود بالذات من في مباحث لنا الفقه الحسن الكتاب

والسنة والاجماع والفهم والمبطل والا اى في القادر والا اى في القادر والا اى في القادر  
 بين هذه الدلائل عند تعارضها والا اى في القادر والا اى في القادر والا اى في القادر  
 بشع من التقليد واقكام المفلسين واذا الغنى واقكام المفلسين واذا الغنى واقكام المفلسين  
 بمثلثة التقليد في اصول الدعوى بما يطلب من قائمة النصوص الكلام المقدما  
افتقار بغيرها اصول الفقه بما يطلب من قائمة النصوص الكلام المقدما  
في طلبها اذ تطلبها قبل ضبطها بما يطلب من قائمة النصوص الكلام المقدما  
لا يطلب فقال اصول الفقه اى الفقه المسمى بذلك الفقه الطبيعي بما يطلب من قائمة النصوص الكلام المقدما  
بائتداء الفقه علم اذ الاصل ما يشي علم غيره ذ لا اى الفقه الاجماع اى غير  
المعينة تطلق الامر الذي فعل العلم والاجماع والفهم والا اى في القادر والا اى في القادر  
المعونة اولا بما يطلب من قائمة النصوص الكلام المقدما  
حج وبعد لنا قما بما يطلب من قائمة النصوص الكلام المقدما  
فوقهم الصلاة ولا تربوا الزنا وصلا له صلى الله عليه وم في الكعبة  
ما افرج الشجاء والاجماع على اى البنا الى العلم مع بنا الصلابة  
لنا صاحب لما وقبل الامر على الاجماع بما يطلب من قائمة النصوص الكلام المقدما

ولا يفتقر الى دليل  
 ولا يفتقر الى دليل  
 ولا يفتقر الى دليل

ولا يفتقر الى دليل  
 ولا يفتقر الى دليل  
 ولا يفتقر الى دليل



كما راه مسلم وانصفنا الطهارة في باطنها فليست اصول الفقه واما  
 يذكر بعضها في كتيب التمهيد قبل اصول الفقه معرفتها اي معرفة دلائل الفقه  
 الاجمالية ووجه المقصود الاول بانه اقرب الى المدلول لغة اذا لا اصول لغة الادلة  
 كما في تعريفهم الفقه بالعلم بالاحكام لانفسها اذ الفقه لغة العلم بالاصول اي  
 العلم بالاصول اي المثلين في العلم بها اي بدلائل الفقه الاجمالية وطرق  
 استقراءها في مرجعها المذكور معطيا في الكتاب السادس وطرق مستفيدة بها  
 يعني صغائر الجنب المذكور في الكتاب السابع ويعبر عنها بشرط الاجتهاد  
 وبالمرجعات اي بمعرفة استقراء دلائل الفقه اي ما يدل عليه من جملة دلائله  
 التفصيلية عند تعلمها وصغائر الجنب اي بقاها بما لا يكون مستفيدة  
 لتلك الدلائل اي استقراءها بالمرجعات في شعبة الاحكام فيها وليتوفى  
 استقراء الاحكام فيها التي هي الفقه على المرجعات وصغائر الجنب على الوجه  
 السابق ذكرها في تعريف الاصول الموضوع لبيان ما يتوقف عليه الفقه من ادلة كذا  
 الاجمالية كما تقدم دون التفصيل لكثرة ما جهلها ووجه المرجعات وصغائر الجنب  
 والمقطوع المصطلح لما قاله من انما هي اصول الفقه واما يذكر في كتيب

بل هو في الحقيقة الفقه  
 في معرفة اصولها وكذا انما هي اصول الفقه  
 في معرفة اصولها وكذا انما هي اصول الفقه  
 في معرفة اصولها وكذا انما هي اصول الفقه  
 في معرفة اصولها وكذا انما هي اصول الفقه

لنوف تعريفه على معرفتها لانها طريق الى معرفة الاحكام وذا كذا في تعريف الاصول  
 كذا كذا في تعريف الفقه ما يتوقف عليه الفقه من شروط الاجتهاد فيتم قالوا  
 الفقه الجنب وهو ذو الدلالة الواسعة والاصول الى اخر صغائر الجنب وما  
 قالوا الفقه العلم بالاحكام بهذا كذا في المواضع لظاهرها في آية المرجعات  
 وصغائر الجنب طريق الدلائل الاجمالية التي هي علمها ما سبق اليها قال  
 من استقراءها في تعريف الاصول وانما في غير المقدم بانها طريق الدلائل التفصيلية  
 وكذا ذلك في مرجعها من كون التفصيلية جريها في الاجمالية وهو متوقف بانه يتوقف  
 التفصيلية على ما ذكره في شعبة تفصيلها المفيد للاحكام على ان يتوقف على صغائر  
 الجنب مما ذكره في شعبة تفصيلها المفيد للاحكام على ان يتوقف على صغائر  
 معرفتها لاصولها كما تقدم في ذلك وبالجملة فظة او معرفة الدلائل  
 الاجمالية المذكورة في الكتاب كذا في تعريفه على معرفته في المرجعات وصغائر  
 الجنب المقصود لبيان الكتابات الباقية لكونها من الاصول فالصغائر ما  
 صغائر ما ذكرها في تعريفها كان يقال اصول الفقه لادلائل الفقه الاجمالية وطرق  
 استقراءها ومستفيدة من ثباتها وقيل معرفة ذلك ولا حاجة الى تعريف الاصول

في معرفة اصولها وكذا انما هي اصول الفقه  
 في معرفة اصولها وكذا انما هي اصول الفقه  
 في معرفة اصولها وكذا انما هي اصول الفقه  
 في معرفة اصولها وكذا انما هي اصول الفقه  
 في معرفة اصولها وكذا انما هي اصول الفقه



للعلم بمرئ ذلك واما قولهم ملغمة الغيبة المحض وكذا كنه الا في كتاب  
 الاجتهاد فالمراد بمرئ ما صدق اي ما يصدق عليه لغبة هو ما يصدق عليه  
 المجتهد والعلم لا يتبين المعبر وان كان هو الاصل في التعريف لانه معنوي  
 مختلف ولا حاجة الى ذكره للعلم بمرئ تعبر في الغيبة والاجتهاد فما تقدم في انهم  
 ما قالوا الغيبة العام بالاحكام اي الى اخره لذلك على ان يعضهم فالتعري  
 بعلم الشك والغيبة العلم بالاحكام ان يجمع السبب الثامن الشرعي اي الاخر  
 من الشك المبعوث به لئلا يكون العلم اي المتعلقة بكيفية عمل فلي وبقية كالعلم  
 بآلة النبي في الوضوء واجبة وانه لو مندو المكتسب ذلك العلم من ادلتنا  
 التفصيلية اي في الادلة التفصيلية للاحكام فخرج بقوله الاحكام العلم بغيره  
 من الذوات والصفات كمنه الانشا والبياني وبقية الشرعية العلم باحكام  
 الغيبة ولكسبة كالعلم بآلة الواحد نصف الاثنين وانه النادرة وبقية  
 العملية العلم بالاحكام الشرعية العلمية اي الانفاكية كالعلم بآلة الله تعالى  
 واحد وانتهى في الاخره وبقية المكتسب علم الله وجبريل النبي ما ذكره بقية  
 التفصيلية العلم بذلك المكتسب للكل في من المغنضي والنازع المتيقن بما ياتي به

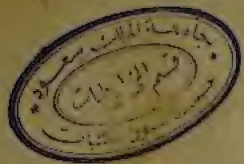
من الغيبة المحضة من ابطال قصبة فعلمه مثلا بوقوع النبي في الوضوء وجود  
 المقصود وبقية وجوب الموزا وجود النافع ليس من الغيبة وبقية العلم بالاحكام  
 قاة كانه لغبة ادلتنا حينا كما يستلزم الغيبة من كتاب الاجتهاد ولا يفي في ذلك  
 الاجتهاد الذي هو لغبة من العلم وكونه المراد بالاحكام كجهلها لا يتبين قول  
 مالك من اكبر الغيبة في سببها وتلخيصها مسئلة من ان يعين سببها لا اذكري  
 لا تسمى للعلم بمرئها فكما ما يصادفها النظر والاطلاق العلم على هذا النبي شائع  
 عرفا يقال فلان يعلم الغيب ولا يلهو اجمع ما تله خاضرة عند التفصيل  
 بل انه متيقن لذلك ما قيل من انه الاحكام الشرعية فبقية فاصح من كنه الشرعية  
 المعرف بخلف الله الذي خلقه والظن وانه الى ما تقدم في شرح كونه فيهم  
 كالاجتهاد الحكم المتعارفين الاصولية بالاثبات ثمة والتفخي قطا الله  
 اي كرامة النفس الامر بالمعروف في الارض فطبا بآية الله تعالى الاصح ما سبق  
 المتعلق بقوله المكتوب اي البالغ العاقل تعلقا معنويا فيكون وجوده كانه  
 وتخرجه بعد وجوده بعد البينة اذ لا تكلم قبلها كما سيجي من حيث انه مكلف  
 اي ما لم يفرغ فافه كنهه كما يعلم من سببها ولان الفعل الفاعل لا يغاوى في غيره والاعمال



وغيره والكلف والمكلف الواحد كانه صلى الله عليه وسلم في قضاائهم والاكراه والحد  
 والتعلق يا وقل للمكلفين ان قضااء الجائز وغير الجائز والخير لا ينافي  
 حيثما التفت للاختيار فيها كالاول والظاهر فانه لولا وجود التكليف لم يجز  
 الا يرى الى انتفاء ما قبل البعثة كانتفاء التكليف ثم الخطأ المذكور يدل  
 عليه الكتاب والسنة وغيرها وهو كيقول المكلف فظن الله تعالى المتعلق  
 بذا نية وصيانته وذا المكلفين والجائز ان يكون الله لا اله الا هو خالق  
 كل شيء ولقد خلقناكم ويوم نسير الجبال وبما بعد ذلك وما نعلمونه قول تعالى  
 والله خلقكم وما تعلمون فانه متعلق بفعل المكلف وحيث انه مخلوق لله تعالى  
 ولا خطأ يتعلق بفعل غير البالغ العاقل وولي الصبي والجنون وطب اداء  
 ما وجبه من ايامه كالزكاة وضمان المتلفه بخاطب صاحب البهيمة بضم  
 ما اتلفه حيثما وجب في فظها لنقول فعلها في هذا كانه فتركه فعله وصحة  
 عبادة الصبي كعبادة وضومه لنا بغير التبر لانه ما يملكه في البالغ بل  
 لغيره وبما فلا يتركه بعد بلوغه اثناء الله ذلك ولا يتعلق بغيره كل  
 بالغ عاقل كما يعلم من اجتماع انتفاء تكليف العاقل والمجان والمكره وجميع

ذلك في الحقيقة الى انتفاء تكليف البالغ العاقل في بعض احواله وانما  
 خطأ الوضع الا في فليس الحكم المتعارف كما في قوله تعالى ومن جعله منك  
 اقتداء بالاجابة في التعريف السابق ما يدخله فقال فظن الله  
 المتعلق بفعل المكلف بالانقضاء او الخير والواقع لكنه لا يشمل  
 من الواقع ما يتعلق بفعل المكلف كالزوال سبب الوجوب الظاهر واستعماله  
 كغيره ثم لا يمكن الجائز كغيره في كل حال ما يملكه كسب فقولنا بغيره  
 اي من يتناولوا لكم فظن الله تعالى اي من اجل ذلك نقول لا حكم الا لله  
 فلا حكم للعقل في محاسن المعصية المعصية بالحق واليقين ولما بين  
 شذوذه في التعصية بانه ما يحكم به العقل وفاقا بديله بغير العقل فقال  
 والحق واليقين للشيء بقين ملاقة الطبع ومنازعة كماله وفتح امره بفتح  
 صفة الحال والنقص كمال العلم وفتح الجهد بفتح اي حكمه العقل انفا فاقول  
 شر بالمدح والتم عاجل والنواب والعقاب اجلا كمال الطاعة وفتح  
 المعصية شر اي لا يحكم به الا الشرع المبعوث به الرسل الى ان يؤخذ الا  
 من ذلك ولا بد ان الية خلافا للمعصية في قوله تعالى اي حكمه العقل





مَا فِي الْعَمَلِ مِنْ مَصْلَحَةٍ أَوْ مَنَعٍ فَلْيَتَّبِعْهَا هَذِهِ أَوْ كَيْفَ عَنِ اللَّهِ تَعَالَى أَيْ يَدُلُّ  
 الْعَقْلُ عَلَى أَنَّ الْقَوْلَ بِمَا كَانَ الصَّدَقُ النَّافِعَ وَفُتِحَ الْكُذِبُ الْقَضَاءُ وَيَا لِنَظَرِ  
 كَيْفَ الْكُذِبُ النَّافِعَ وَفُتِحَ الصَّدَقُ الضَّرُّ وَقِيلَ بِالْعَكْسِ وَجَبَ الشُّكُّ وَ  
 مُؤَكَّدًا لِدَلَالَةِ أَوَّلِهِ عَلَى أَنَّ الشَّرْعَ فِيهَا خَفِيَ عَلَى الْعَقْلِ كَصَوْمِ أَثَرِيٍّ مِنْ رَهْطٍ  
 وَفُتِحَ صَوْمُ أَوَّلِهِ لِمَوْلٍ وَقَوْلُهُ كَيْفَ بِتَعْلِيلِ وَشَرِّهِ فَرُبَّمَا خَذَ وَقَالَ كُلُّ  
 مَتَمَّا أَوَّلًا وَمَا وَثَرَ كَيْفَ بِالْمَجْعُوعِ وَالْثَوْبُ بِالْعِلْمِ مِمَّا إِنْ ذَكَرْنَا بِهَا لَهَا الْأَنْبِيَاءُ  
 كَمَا قَالَ الصَّوْلُ الْمُفْتَنُ لَهُ فَإِنَّ الْعَقْلَ يَنْدَمُ لَا يَخْلُفُ وَلَا يُفِيلُ الرِّيَاكَةَ وَالْثَوْبُ  
 يُغْلِبُهَا وَإِنْ لَمْ يَخْلُفْ أَبَدًا وَكُنَّا الْمَعْمُورِ الشَّيْءَ عَلَى أَنَّهُ تَعَالَى لَا نَعْمًا بِحُلُوفِ  
 وَالرِّفْقُ وَالصَّحَّةُ وَفَرَمَا بِالْعَلْبِ بَادٍ بِعُقْدَانِهِ تَعَالَى وَلَيْتَهَا أَوَّلَ السَّيِّئِ  
 بَادٍ بِخَدِّهَا أَوْ نَهْمُ كَانَ يَخْضَعُ لَهُ تَعَالَى وَجِبَ بِالْأَشْرِ لَا بِالْعَقْلِ فَرُبَّمَا يَنْبَغِي  
 دَعْوَةُ بَنِي لَا يَأْتُمُ بَشَرُهُ خَلْفًا لِلْمُفْتَنُ وَلَا حَكْمُ مَوْجُودِ قَبْلِ الشَّرْعِ أَيْ الْعَقْلِ  
 لِأَحَدِهِمُ التَّرَلُّلُ لِنَتْنَاءِ لَنْزِمِ مَعَ تَرْبُّ الشَّوَابِ وَالْعُقَابُ لِقَوْلِهِ تَعَالَى وَمَا كُنَّا  
 مُعْتَدِينَ حَتَّى يَنْفَعَنَا رَسُولُ أَيْ وَلَا مُبِينٌ كُلُّ مَعْنَى تَعَالَى ذَكَرَ الصَّوَابَ بِذِكْرِ عُقَابِهِ  
 مِنَ الْعَذَابِ الَّذِي يَتَوَظَّرُ فِي حُكْمِ مَعْنَى التَّكْبِيرِ وَاتِّعَازِ الْحَكْمِ الَّذِي يَتَوَظَّرُ

۱۵۴

السابق بانتهاء فبذلك منه وتألفها الشجيرة بل الاراءى الشاة في وجود  
لكم موقوف الى وقت دهاى الشرع بما ينشأ من كمال الى انه علا من غير  
متاخر الى افعال قبل البعثة بالوقف فليس في الغلبة نفي متاكم فيها وبل  
بما لا يستغنى عن نفي الى اقراره بما على الاول اذ توقف الحكم على الشرع  
فما على انتهاء قبله وجوده بعده وكان المعنى العقل في ال افعال قبل  
البعثة فما قضى في شئ فيما من كالتف في الهوى واختل على خصوص  
بان ادرك فيه مصلحة او فساد او انها فافضائه فيه وتألف الفرض  
مقطوعا بما عنه والا اختل على خصوص بما من القسم الحكم وبما  
لان ان استل على نفي فعله محر كالظلم او ترك فواجب كالعدل او على مصلحة  
فعله فقد كالافساد او ترك فكره وان لم يشغل على نفي ولا مصلحة  
فبيع فان لم ينفي العقل في بعض مما خصوص بما لم يبدل فيه شئ ما انقضى  
ككل العاكسة فان لقد فصانه فيه لعم ولله على افوا كر بفعله فما الشاة  
لهم لوقف ما خطر والا بما ان لندى ان خطوا او مب مغاة لا يخلو عن  
واحد فما لان انما موقع من خطوا ولا في وما القول المطوع والبل



الخطاة الفعلة ثم قال في ذلك الله تعالى بعد اذ العالم انبأه ومنافعه ذلك  
 له تعالى ودلهل الى اياته الله تعالى خلق العبد وما يتبع به فلو لم ينج له كان  
 خلقه عبثا اي فالباطل كلفه ووجه الوقوف انما نعلم ان دليلا وكذا يقول  
 لهم اي للمعذرة الى ما تعلقه من الغاضي اي بكر الباطل في اياته قول بعض  
 فقهاءنا اي كان اي من يجره بالخطر وبعضهم بالاجابة في الافعال قبل الشر  
 اياها او لغيره من شعب ذلك انه اصول المعذرة للعلم بانهم ما انبغوا ففادتهم  
 وانه قول بعض ائمتنا اي كالعلم فيهما بالوقوف مراده به نفي الحكم فيها اي  
 كالتعمد والصواب امتناع تكليف العاقل والمجرب اما الاول وهو ان لا يجر  
 كالنام والسماء فلا ينعفى التكليف بالشئ الا بتبانه امثاله وذلك  
 يتوقف على العلم بالتكليف والعاقل لا يعلم ذلك فيمنع تكليفه فان وجب  
 عليه بعد بطلان ضمان ما انفسه من المال قضاء فافانه من الصلابة في زعمه  
 غفلة لوجود ريبها واما الثاني وهو ان يرد ولا مندوحة له عما الخ الى الله  
 كالمتقي من ما هو على شخص بغيره لا مندوحة له عن الوقوف عليه الغافل له  
 فامتناع تكليفه بالمجرب اليه وينبغيه لعدم قدرته على ذلك لانه المجرب اليه

واجب الوقوف ونفيهم من الوقوف ولا قدرته على واحد من الواجب  
 والتمنع وقيل يجوز تكليف العاقل والمجربا على جواز التكليف بما لا  
 يطاق كحمل الواحد الصخرة العظيمة ووجه بقاء الفائدة في التكليف بما لا يطاق  
 من الاضطرار لا يفتد في المقدار او لا منعه في تكليف العاقل والمجرب الى  
 حكمه بنحوه من حيث المصلحة بتغييره بالصواب وكذا المكرة وهو ان لا مندوحة  
 له عما اكره عليه الا بالصبر على اكرهه بمنع تكليفه بالمكرة عليه او بنفيها على  
 الصحيح لعدم قدرته على مثاله لك فانه القدر لا يكره له لا يحصل الا مثاله  
 ولا يمكن الا بتامعه بنفيه ولو كان مكره على القتل لكافته فامتنع تكليفه  
 حاله القتل لا يكره بتركه لعدم قدرته عليه وانه الغافل اي الذي هو مخير عليه  
 لا بتامعه بنفيه بالبعاء على مكافته الذي خيره بينه المكرة بفعله اقل هذا وان  
 فثلثه قيامه بالقتل من جهة اليبس ذوا الالوان وقيل يجوز تكليف المكرة  
 بما اكره عليه او بنفيه لعدم مثاله ذلك بانه يكره عليه لداي الشئ  
 كما اكره على اداء الزكاة فتوابعها عند ما منه او بنفيه طائرا على ما اكره به  
 وان لم يتكلف الشئ العبد عليه كما اكره على كراهية اخر فامتنع منه صابرا على العقوبة



والقول الاول للمعتزلة والثاني للشاعرة ورجح له المصنف  
توجيهها لاختلاف بين المرفوع والناقص الاول فليشارك بينهما  
الاول لمقدم تعلقا معنويا يعنى انه اذا وجد بشرط التكليف يكون فاقول  
بذلك الامر النفسى الزنى لا تعلقا بخبريات يكون فانه عدم فاعلم ان  
للمعتزلة في تفسيرهم التعلقا المعنوي ايضا لتفسير الكلام النفسى والنسب وغيره  
كالمراد بها نوى الكلام في الزنى على الاصح الى امره وغيرها فان اقتصى  
الخطا اى طلب كلام الله النفسى التعلقا المكلف لشيء اقضاء جازما بان  
لم يتركه فاجاب اى فانه الخطا يسمى اجابا او اقضاء به جازما بان  
جوز تركه فندى او اقتصى الزنى لشيء اقضاء جازما بان لم يجوز فعله فخرم  
او اقضاء به جازما يسمى مخصوصا بالشيء كالنهي في حديث الصحابة اذا دخل  
احدكم المسجد فلا يجلس حتى يصلي ركعتين وفي حديث ابنه فاجز وغيره لا يصليوا  
في اعطاه البراقا فلما قلعت من الشياطين فكلمته اى فاحطط المذلول عليه  
بالخصوص يسمى كرامته ولا يخرج عنه الخصوص دليله المروي اجماعا او فبما  
لا تدفع الحقيقة مثلا لاجتماع دليل المفسر عليه وذلك من الخصوص او غير

مخصوصا بالشيء وهو الذي ترك المندوب المستغاد منه او امره فانه الامر  
بالشيء بعد النهي عن تركه فاحطط المذلول عليه بعد الخصوص  
يسمى خلافا لاولى كما يسمى تعلقا بذلك فعلا كان كقوله سافر لا يفرط بالصوم  
فاسمى اوفى ذلك صلاة الصلوة والفرق بين قسمي الخصوص وغيره ان الطلب  
في المطالب بالخصوص لشد منه في المطالب بغير الخصوص فالاحتياط في شئ  
امر به يوم خلافا لاولى احتيافا في وجوب الخصوص فيه كصوم يوم عرفه  
للحاج خلافا لاولى في قبله كروا حديث اى داود وغيرها انه صلى الله عليه  
نهي عن صوم يوم عرفه بغيره واجيب بضعفه عند أهل الحديث وقسم خلافا  
الاول لانه قاله على اصوليين اقدمه متأخري العقبات فابوا المكروا  
بخلافا لاولى في مسائل عديدة وفرقوا بينها ومنهم امام الحرمين في النية  
بالنهي المقصود وغير المقصود وهو المستغاد منه الامر فندل المقى الى الخصوص وغير  
الخصوص اى العام نظرا الى جميع الامور الدينية والاعتقادية فيطلقون  
المكروا على ذى النية بخصوص وغير الخصوص وقد يؤولون في الاول مكره كرامة  
شد بها كما يقال في قسم المندوب سنة مؤكدة وعلى هذا الذي هو بيني الاصوليين



يقال او غير جانم فكرانه او انظري الخطا الخبيثه فعل الشئ وتركه فاباحه  
 ذكر الخبيثه سواء لا اقتضاء الباحه والقول او غير كما في المساج طعا  
 على انظري قابل الفعل لذلك نظر للفرق والافعال المقتضى في الخطا  
 فعل هو الكف كما سبانه لا نظير الى بفعل وانته في الشئ الكف وان ورق الخطا  
 النفس يكون الشئ سببا وشرطا ومانعا وصحبا وقسدا والاول للتعلم  
 وفي فيه اجوده او كما قال ابنه فالك وحده فافديه كما جرت في الخطا  
 كونه الشئ للعلم به نفى مع رعايه الاقضاء ووصف النفس بالموجود جاز  
 كوصف النفس السامع والشئ يتناول فعل المكلف وغير فعله كالزنا  
 سببا لوجوب الجلد والزوال سببا لوجوب الفجر والاداء الصبي مثلا سببا لوجوب  
 الضمان في ماله واداء الولى منه فوضع اى في هذا الخطا يسمى وضعا ويسمى خطا  
 وضع ايضا لانه متعلق بوضع الله اى بجعله كما يسمى الخطا المقتضى والخبر  
 هو الحكم المتعلق كما نعتم خطا نكبه لما نعتم وقد عرف حدودها اى حدود  
 المذكوره من اقسام خطا التكليف ومن خطا الوضع فزال ايضا الخطا  
 المقتضى للفعل اقتضاء طارعا وعلى هذا القياس وسما حدود السببه من اقسام

متعلق فقط. الوضع وكذا حد الجناح مع المانع الدافع للامتناع  
 ما عرفنا مسموعا لحدود لانه المهر فيها فارجع منه الماتيه نعم يخرج منها  
 الى ايضا اقتضاء الفعل الجانم وعلى هذا القياس وسما حد الاول باقتضاء  
 الفعل والى النهى باقتضاء الكف كما يجدان بالقول المقتضى للفعل والكف  
 فالمعبر عنه سببا عند الباحه هو المعبر عنه في سببا بالاول والنهي نظر اسما  
 الى انه حكم وسما الى انه كلام والغرض والواجب ثوابه فانما  
 لمعنى واحد هو كما علم من حد الى ايضا الفعل المطه طلبا طارعا فلا الايضا  
 ونفيه ثوابه كما ثبت قال هذا الفعل ان ثبت يدل على كماله في القرآن  
 كقراءه القرآن في الصلاه الثانية بقوله تعالى فاقروا ما بين يدي من القرآن  
 او يدل على كبر الواحد فهو الواجب لقراءه الفاعله في الصلاه الثانية ايضا  
 الصحاحين لاصلا لم يقرأ بها الكتاب فيهما لم يكرها ولا انفرد  
 به الصلاه بخلاف ترك القرآن وهو اى الخلفا لفظه اى عائد الى اللفظ  
 والسهمه اذ فاصله ان ثابت بقطع كما يسمى فرضا بل يسمى واجبا واثبت  
 بظني كما يسمى واجبا بل يسمى فرضا فعندنا ايضا للقرآن من فرض الشئ



بمعنى خذ اي قطع بعضه والواجب من وجوب الشيء وفيه اي سقط وما ثبت  
 بغيره ساقطه فسم المعلوم وعندنا نعم قد اتم فرض الشيء قد اتم ووجب  
 الشيء وقوي بالثبوت وكل من المقتد والاثبات اتم من ان يثبت بقطعه او ظني  
 وما خذنا اكثر من العمل او ما تقدم من ان ترك الفاحشة من الصلاة لا يفيد  
 عنده اي دوننا لا يفرقة ان الخلاف لفظي لانه امر فقي لا مدخل له في الشيء  
 التي الكلام فيها والمندوب والمستحب والطوع والسنة مراد فان اكلها  
 لمعنى واحد وهو ما علم من قد التفت الفعل المعطى طلبا بغير جازم خلافا لبق  
 اصحابنا اي الغاضي فبين وعنده في نفهم مراد فيها حيث والوا بهذا الفعل  
 ان واظب عليهم النبي صلى الله عليه وسلم فهو السنة او لم يواظب عليه كان فعلة  
 مراد او من بين فهو المستحب ولم يفعله وهو ما يشوه الاستدلال فانه لا يرد  
 فهو الطوع ولم يقرضوا المندوب لعدم القسم الثلثة بل كمال وهو  
 اي الخلاف لفظي اي ما تدل اللفظ والسمة اذ فاصلة ان كلام  
 القسم الثلثة كما يسمى باسم من العلماء الثلثة كما ذكره في بعضه فمضافا  
 البعض لا اذ السنة الطريقة والعادة والمستحب المحبوب والطوع الزيادة

والاكثر نعم ويصدق على كل من القسم انه طريقة وعادة في الدين  
 ومحجوب للثبوت بطله وقيل على الواجب ولا يحل المندوب بالشروع فيه  
 اي لا يجبا تمام لانه المندوب يجوز تركه وترك اتمامه المبط لما فعله منه  
 تركه فلا قال في الحج في قوله بوجوب اتمامه لقوله تعالى ولا تبطلوا اعمالكم  
 حتى يجب بترك اتمام الصلاة والقصوم منه فصا فيهما ونوع في القوم  
 بحدوث الصائم المخطوء امة تقب ان شاء صام وان شاء افطر فانه الذي  
 وغيره وقال الحاكم صحيح السناد وبها في القوم الصلاة فلا يشاء ولما  
 الائمة في الائمة جمع بين الدلالة ووجوب اتمام الحج المندوب لانه نقله اي  
 الحج كقرضه فانه في كل منهما قصدا لدخول في الحج اي التلبية وكفارة  
 فانهما يجتمع كل منهما بالاجازة المفردة ونهيهما اي نهى الله والكفارة كانتقاء  
 الخروج بالفساد فانه كلاهما لا يحصل الخروج منه فسادا بل يجب  
 المضي فيه بعد فسادا والعمر كالحج فيما ذكره في نهيهما ليس فيه ونقله سواء  
 فيما ذكره في النهي في نقل الصلوة والقوم غير بناء فرضهما والكفارة في فرض  
 القوم بشرطه دون نقله ودون الصلاة مطلقا وبفساد الصلاة و







او عقدا كالبيع صحته موافقة الشرع بخلافه لا يقع له موافقة للشرع  
 كعرف الله تعالى اذ لو وقع كالعقد لكان الوافق جهلا لا معرفة فان  
 موافقة الشرع ليست من مسمى الصحة فلا يسمى موصفا فصحة العبادات  
 اخذنا ما ذكر موافقة العبادات اذا الوضو بالشريعة وانه لم يسقط الله  
 القضاء وقبل الصحة في العبادات كالمعاطة القضاء اي انما وبها عنه يحق  
 ان لا يلحق الى فعلها ثانيا فوافق من عباداته وان وجهه الشرع ولم يسقط  
 القضاء كصلا فانه انما شرطه بغيره حديثه بسمي صحته على الاول  
 دون الثاني وصحة العقد الى هي قدما تقدم موافقة الشرع لربها  
 اي اثر العقد وهو كثر العقد له كل الانتفاع في البيع والشتماء في  
 في النكاح فالقصد من الرب لا تنف كما قيل قال المصنف رحمه الله  
 ما وجد فهو يملكه غنما لا بمعنى انها حث ما وجدنا شاعنا في بيع  
 قبل انقضاء الحبل فانه صحيح ولم يرب عليه اثره ونوقفا الرب على انقضاء  
 الحبل المانع منه لا يقع فيكون القصد من الرب لا يقع في سببه  
 ملك التصا لوجوب الزكاة ونوقفا على حوله في الحول وقدم الخبر على البناء

لبنان له الاقصا فاما يلحقها والاصل في اثر العقد بصحة وعند  
 التقدم غير الضمير بالظن والعكس لا يتقدم من الضمير عليه وبصحة العبادات  
 على القول بالراجح في معناها اجزاؤها اي كفايتها في سقوط التعبد اي  
 الطلب وان لم يسقط القضاء وقبل اجزاؤها سقط القضاء كصحتها  
 على القول بالراجح فالقصد من الرب لا يلحق في القول بالراجح فيها ومراره  
 له على المصنف فيها ويختص الاجزاء بالمطلوب وما وجب وسندوا اي بالعبادة  
 اي لا يلحقونها الى العقد الملتزم لانا في الصحة وقبل يكتفي بالواجب  
 اي لا يلحقها وثم المندوب كالعقد والمقضى الى الاجزاء لا يصفى به العقد  
 ونشخص به العبادات الواجبة والمندوبة وقبل الواجبة فقط ومن اجل  
 حديث ابن ماجة وغيره مثلا امر به لا تجرى في الرضا في كل فعل الاجزاء  
 في الاضحية وهي مندوبة عندنا وواجبة عند غيرنا كانه في وسائط العمل  
 في الواجب انما فاعدها التارخية وغيره لا تجرى صلا لا يلحق الرب  
 فيها بام الغران وبها يلحق اي الصحة البطلان فهو في العقد الفلاني  
 الوجهين وقوة الشرع وقبل في العبادات عدم لغاها القضاء وتواي



البطل الذي علم انه في اللغة الفعل ذي الوجهين الشرع الفساد ايضا فكل  
منها في اللغة ما ذكر للشرع خلاف الشرع في قوله في اللغة ما ذكر للشرع بان  
كانت فيها علة ان كانت لكونه الذي علم لا ضل في البطلان كما في الصلاة  
يدون بعض الصلاة الشرط والركن وكان في بيع الفلا فجع وهي ما  
في البطلان من الاجتهاد لعدم ركن من البيع اي المبيع او الوضوء في الفلا  
كما في صوم يوم النحر لا غرض بصومه من ضيافته الله لئلا يلحقه باليوم الاضطراري  
الى شربه فيه وكان في بيع الدنيم بالدينارين كان له على الزاد فبأنه يوم  
ويشهد بالبيع الملك الجنب ولو نذر صوم يوم الخصر نذر لا  
المعصية في فعله ونذر في يومه بقطر وقضائه ليلتخلص من المعصية  
ونفي بالملك ولو صام مخرج عن نذر نذر لا نذر في الصوم كما الشرع فقد  
اعتد بوجوب بالفساد اما الباطل فلا يغتفره المصنف بقوله واختلف  
لفظي كمال في الفرض والواجبات فاصلة في اللغة ذي الوجهين  
للشرع بالنهي عنه لا ضل كما شتم بطلان انما يسمى فسادا او لوضعه كما  
شتم فسادا انما يسمى بطلان فاعندنا نعم والاداء فعل بعض

وبطل كل ما فعل وقت قبل حرجه واجبا كان او مندوبا وقوله فعل بعض  
بمعنى مع فعل البعض لاخر في الوقت ايضا صلا كان او صوما او بقدا  
في الصلاة لكنه بشرط ان يكون المفعول فيه مكرها كما هو معلوم من خطه  
حدها الصحيحين من ادراك مكرها من الصلاة فقد ادرك الصلاة  
وقوله بعض بلا ثبوت لا ضافته الى مثالا اضيق اليه لمعطوا حذف  
افضل كقولهم نصف وربع ونحوه وكذا قوله في تعريف القضاء والمؤدى  
ما فعله كل العباد في وقتها على القولين وفيه وبقي على الاول والثاني  
ما فعل كله وفيه وبقي اداء اي للمؤدى الزمان المقتضى له شرطا  
مطلعا اي هو ما كان ان الصلاة الخ من سننها والضي والعبد او  
مضيقا كان صوم مضيا واما البيه فيام بعد لن زمان في الشرع كالفلا  
والثقل المطلقين وغيرها وان كان قوتها كاللحماء لا يسمى فعله اداء  
ولا قضاء وان كان الزمان ضروريا لفعله والقضاء فعل كل وقيل بعض ما  
فجع وقتا دانه بعد وقت من الزمان المذكور مع فعل بعضه لاخر بعد فجع  
الوقت ايضا صلا كان او صوما او قبله في الصلاة وان كان المفعول فيها



في الوقت كنه فاكتر والحد من المتقدم فيها فبما زال عنه كالجنون  
وقد بقي من الوقت سبع ركعة فوجب عليه الصلاة ولو قال المص في وقتها قال  
في اذا كان استند كما به لك الفعل كما انك سبغته ففعل للفعل اي  
لان بفعل وجوب او بقاء الصلاة المندبة نفع في الظاهر بهما عليها  
الصوم المندوب ففعله ففعلها من قول ابن الحاجب ونفع وجوب كمن لو قال  
لمسبغ لفعله ففعل كان اوضح واخص بطلان اي من المستدل كما في قضاء  
الصلاة المندوبة بلا علة او من غير كما في قضاء التام الصلاة والحائض  
الصوم فانه سبغ ففعل لفعل الصلاة والصوم من غير التام والحائض  
لا يفهم ان انفس سببا لوجوب والندبة في حقها لوجوب القضاء عليهما او  
منه لهما وخرج بقيد المندوب اعادة الصلاة المؤداة في الوقت بعد  
في جماعة مثلا وما اطلق البعض في الاداء للعلم بقيد المتقدم انفس  
على الكل في القضاء فيصم اليه ما خرج بالقيدين ان فعل اول ركعة في الوقت  
والباقي بقضاء والقائمين بهذا يعني في الركعة انما تشمل على معظم  
افعال الصلاة اذ معظم البناء كاللحم للربا ففعل ما بعد الوقت تابعها لهما

في وقتها

بخلاف ما دونها والمفوض المفعول من كل العباد ما بعد خروج وقتها على  
القولين او قبله وبعد على الثاني واغترق المصنوع والمفعول المستفاد  
بأدائها فانك في المؤدى ما فعل الذي صديقه الحاجب نفعها اذا  
والقضاء والندبة قال لك انك الى ان غلظت عليه في ذلك اي اخرج  
لنفعها وانما اول المصنوع بالمفعول ان كان اطلاقا عليه سائعا ومرد  
في المفعول بما فعل المفعول قال لا تفرق بين ما يتكلم اذ لام التعريف  
كالجن من مذكور لهما فلا تعد كلمة ومرة مسئلة البعض على الصوليتين  
في نفعي الصلوات والقضاء جريا على كلمة كلام الفقهاء الواصفين  
لذات الركعة في الوقت بها وان كان وضعها بها في التحقيب المحفوظ  
للاصوليتين يتبعه ما بعد الوقت لما فيه والعكس بعض الفقهاء فقف  
قوصة ما في الوقت ففعل بالاداء وما بعد بالقضاء ولم يبال بيبه في  
العبادة في الوصف بذلك الذي فرغ منها وما بعد بالقضاء باثم المص  
بالناظر وكذا على الاداء نظر للتحقيب وقيل لا نظر للفظ المستند الى الحدث  
والعاد ففعله اي لمعاد اي فعل الشيء ثانيا في وقت الاداء قبل الخلل



في فعله اول من فوان شرط او ركن كالصلاة مع التجمل او بدون الفاعل  
 سهوا وقبل الغد من فعله اول او حصول فعله لم تكن في فعله  
اول فالصلاة المكررة وهي في الاصل المنعولة في وقت الاداء في جماعة  
 بعد الانفراد من غير قلل معاداة على الثاني حصول فضيلة الجماعة دوت  
الاول لا يتفاء الخلل والاول هو المصنوع الذي يجرى به الامم الزلزلي  
 وفيه وحجته الى الجواب وانما يتفاء فيه غير نظر الى استعمال الغنة الاولى  
 في الثانية ولم يردج الثانية لانه في شموله لا حد قسما اطلقوا عليه لانه  
 من فعل الصلوة في وقت الاداء في جماعة بعد اذ في الذي هو مستحب  
 على الصحيح استنوا الجماعة انما اذا الثانية بفضيلة في كون الامم اعلم  
 او اوردوا والجميع كذا والمكان اشرف وقسم لثلاث اقسام الغنة المحمل للثالث  
 الثانية فيه على فضيلة هي كمنه لا لا تحجب وان لم يتطلع عليها فذلك يقال به غير  
 اقله في ثبوتها لانه التعريف وقد يقال لا فلا ويكون التعريف الثالث  
 فعل العبادة في وقت ادائها ثانيا لانه او غيره شدة كلام المقص  
 انه الاعادة فسم من الاداء وهو كما قال مطلق الاكثرين وقبل انبها

فسم كما قال في المتن العبادة ان وقعت في وقتها المعين ولم يبق  
 باداء خلت فاداء ولا فاعادة والحكم الشرعي اي الماخوذ منه الشرع  
 ان تغير من حيث تعلقه من صعوبة له على المكلف الى سهولة كان تغيره الحرة  
 للفعل والركن الى الحل له تغير فيم السبب للحكم الاصل المطلق  
 عنه للتغير في رخصة اي فالحكم المتغير اليه السهل المذكور يسمى رخصة وهي لغة  
 السهولة ككل الهيئة للمصطر والقصر الذي هو ترك الامم للمسافر ولا  
 والسلم الذي هو بيع موصوف في الدمة وقطر مسافر في رمضان لا يجزئ  
 القوم بفتح الهاء وضمتها اي لا يتفاء عليه مشقة في وجب اي اكل اليه  
 وقبل او مبيع ومندوبا اي القصر لكن في غير يبلغ ثلث ايام فصاعدا كما هو  
 معلوم من محله فان لم يبلغها فالامم اولى خروجا من قول اي ج بوجوبه  
 ومن قال القصر مكره كما هو في الامم فكرهنا كراهته في مكرهنا وهو  
 يعني خلافا لاولى وفيها اي السلم وقلا الاول اي قطر  
 مسافر لا يجزئ القصر فان جهل فالفطر اولى وان جهل الا قول  
 اللزوم لبيان اقسام الرخصة بقى الرخصة كل المذكور ان وجوده وندبه



وابطاه وخلافه الاول وحكمها الى صلة الحرة وسلبها الجنب في المنة  
 ودخول وفي الصلاة والصوم في الغرض لغير الله سبب لوجوب الله  
 الصلاة تام والصوم والغرض في السلم وهي فائده حال الحل وانذارا  
 الاضطراب ومصلحة السفر والخاصة الى ثمة القلائ قبل اذ مكنا ونهول  
 الوجوب في كل المنة لموافقة لغرض النفس بغاها وقبل ان يشرع لصفتها  
 من قبل الله وجوب ومن الرخصة اياها ترك الجماعة في الصلاة لمصلحة ونحوها  
 وقامه الى صلة الكراهية الصعبة بالنسب الى الابطاح وسببها فام قال  
 الاياحة وهو لا تغاها طلب قبل الجماعة من غير الحلال لم  
 والاي وان لم يغير حكمه كذا كان لم يغير الصلاة كوجوب الصلاة الحرة  
 او تغيرت صعوبة كونه الاضطهاد بالعلم بعد اياها فيه او الى الويل  
 لا لغرض كل ترك الوضوء لصلاة ثانية مثلا لمن لم يترك بعد حرمته بعينه انه  
 خلاف الاول لغرضه لا مع قيام السبب للحكم الى صلة كاياها ترك ثبات  
 الواحد مثلا من المسلمين للعشرة من الكفر في القتال بعد حرمته وسببها  
 قلنا المسلمين ولم يبق حال الابطاح لكن شريح وعنده مشقة الثبات المذكور

لما كثر وقدره اى فالحكم الغير المتغير او المتغير اليه الصغى والسبل المذكور  
 بسمي غرضه وهي لغرض الغرض المصمم لانه غرضه اى قطع وقسم صغى على  
 المكلف او سبل واورد على الغرضين وقوى ترك الصلاة والصوم على الغرض  
 فانه غرضه وبصدي عليه غرضه الرخصة وبها جمع الصدق فانه احبها اليه  
 هو غرضه في ذلك ما يقع من العقل ومن فانه غرضه في ذلك ونعمهم لم  
 كالبيضاوى وفيها الحكم الى الرخصة والغرض اشارة الى اللغة من نظم  
 الامم الرضى فغير العقل الذي هو متعلق الحكم اليها والدليل اى في  
 يمكن التوصل الى الوضوء بكلفة يصح النظر فيه كى مطابق فري بان يكون  
 النظر فيه من جهة التي هي شأنها ان يتغير الذين بها الى ذلك المطلوب المشا  
 وقد دللنا في الحجة ما يجزى ونعني الوصول اليه بما ذكره اوقطة والنظر  
 هنا الفكر لا يقيد المؤدى الى علم اوقطة كسبها قديم النكاح والفكر كونه  
 النفس في المعقولات وشمل الغرض الدليل القطعي كالعالم لوجود الصانع  
 والظني كالتد لوجود الدعا وهو الصلاة لوجوبها في النظر الى الصحاح  
 في هذه الدلالة اى كونه النفس فيما يقبله منها قامة شأنه ان يتغير الى تلك



المطلوبان كالحدوث في الاول والآخر في الثاني والامر بالصلوة في الثالث  
نصل الى تلك المطلوبات بان ترتيبها هكذا العالم فاداءة وكلها واداءة صانعها  
فالعالم له صانع انتهى محققا وكل محقق له دافع فالدافع له دافع اعم  
افهموا الصلوة امر بالصلوة وكل امرى له وجوب فلهذا فالامر بالصلوة  
لوجوبها وقال يمكن التوصل دون التوصل لانه الشيء يكون دليلا لانه لا ينظر  
فيه لنظر المتوصل اليه وفيه نظر بالصحيح لانه القصد لا يكون التوصل اليه الى  
المطلوب لتفاهة وقبل ذلك لانه عند وانه ادى اليه وكله انما هو اوضح كما  
اذ انظر في العالم حيث الباطن في الزمان في الدنيا السخينة فان الباطن  
الباطن والسخينة ليس شائعا ان يتغير بها الى وجود الصانع والذوق  
ولكن يؤدي الى وجودها من هذه النظرة من اعتقاد ان العالم بسيط  
وكل بسيط له صانع ومن ظن ان كل متغير له فانه اما المطلوب الغير  
الحيزي وهو التصوي فيبطل اليه اي يتصور ما يسمى هذا بان يتصور كذا  
كالحيوان الناطق هذا لا يشا وسبب هذا ان كل ذلك وغيره  
واختلفا عما نزل العلم بالطقول الحاصل عندهم غيبية اي غيبية النظر

عاشه عند بعضهم كالنظر في الاخر فاللغاة كالتلف  
الآخران عن علمه المتداول ما عند بعضهم كالامم الزرية فلا يتعدا خلا  
كوجود الجبر لو وجود العنكبوت للناظر فالجبر لو نعم لانه قصوره عن  
نظر العنكبوت وقيل لانه قصوره اضطراري لا قدره على دفعه ولا ان  
الانفكاك عنه فلا خلاف في السخينة وهي في العنكبوت والنب والظن  
كالعلم في قول الكاتب وعنده دون قول اللزوم والعادة لانه لا انما  
بين الظن وبين امر ما تحت يتبع خلفه عنه عقلا او عاكاة فانه مع بغاير سببه  
قد يزداد المعلوم اذا اذ اخرج من الحكم واخر بغيره او لظهوره فلا المظنون  
كما اذا ظن ان زيدا في الدنيا لكونه مركبة وفاداه ببيانها ثم رؤسها فارقها  
واما غيرنا فالمتغير في النظر ولي العلم كقولهم حركة اليد حركة المفتح  
عندهم وعلى وزانه يقال الظن الحاصل من تولد عن النظر عندهم وان لم يثبت  
وقوله غيبية بالها لغة فلهذا جبر على السن والكثير في الها كما ذكره النور  
في خبره واحده عند الأصوليين فاهمها الشيء ما عداها كاطرافها المناطة  
ولا يميز كذلك الا ما لا يخرج عن شيء من افراد الحروف ولا يدخل فيه شيء من غيرها



والاول مابين مفهوم الحد والثاني خاصة وتوقعي قول الحق كالعاضد بكر  
 الباقل في الحد الجامع اي لا فرد الحد والمانع اي انه قول غير متافيه  
 ويقال ايضا الحد المطرح اي الذي كلما وجد وجد الحد فلا بد من شيء  
 من غير افراد الحد فيكون ما ناعا المنعك اي الذي كلما وجد الحد  
 وجد هو فلا يخرج عن شيء من افراد الحد فيكون ما معا فو دي لهيها  
 واحد والاول اوضح فنصدها على الحيوان الناطق هذا لاننا نلاحظ  
 هذه بالحيوان الكتابي بفعل فاته في جميع وغيره من الحيوان الكلي فانه  
 يتوافق وغيره من نفس الطبع المراد به نفس المراد بالمطرح بما ذكرنا في  
 من العوض الموافقة اطلاق العكس عليه للعرف حيث يقال كل انشانا طاق  
 وبالعكس وكل انشانا قبول ولا عكس اظهر في المراد اي فقه الجامع من غير  
 انه الحبيب وغيره بانه كلما انتفى الحد انتفى الحد لان ذلك الله  
 انتفى نظر الى ان انقضاء الوجود في الشقاء كما ان الاصل والذات  
 في النبوة والكلام النفس في الزل قبل لا يتم خطا با صفة لعدم من  
 بخاطري اذ اننا نعلمها صفة فيما لا يزال عند وجود من فهم وكما

ايادها للفظ كالقراءة او بل للفظ كما وقع مكتوب عليه السلام كما اختلفا القرني  
 خرقا للعاكفة وقبل معه بلفظ جميع الجها على فلاقا ما هو العادة وعلى كل  
 اختلف بانه كلام الله والاصح انه يتماها صفة بتبديل المعنى الذي هو وجود  
 منزلة الموجود والكل النفس في الزل قبل لا يتوحد الى امر ذي وجود غير  
 لعدم من تعلق به بتبديلها اذ اننا نعلمها صفة فيما لا يزال عند وجود  
 من تعلق به فتكون ال انواع فاذ كان مع قدم المشتك بينهما والاصح منهم  
 في الزل انما اليها بتبديل المعنى الذي هو وجود منزلة الموجود وما ذكره من هذا  
 ال انواع مع قدم المشتك بينهما يلزم من وجود الجنس مجردا عن انواعه ال  
 انه مراد انما انواعا متعلقة اي هو من له يجوز فلهذا صفة بتبديل التعلقات  
 كما ان ثبوتها على الثاني يجب التعلقات ايضا لكونه صفة واحدة كالعلم  
 والقدرة وغيرهما من الصفات فمن حيث تعلقه في الزل او فيما لا يزال يلزم  
 على وجوده ان انقضاء لفظه يسمى امر اولئك يسمى شيئا وعلى هذا القبيس وقدم  
 ما بين المتعلقين بالمدلول في الجمل على النظر المتعلق بالذات لعل الله  
 الكلام فيه كالتباعد ما يطول والنظر الفكري كحركة النفس في المعقول



بخلاف كنهها في الحسوس فتمثلها المؤدى الى علم وظيفة بطة خربت  
 فيها او مضوى في العلم فخرج الفكر لغير المؤدى الى ما ذكره كذا حديث  
 النفس فلا يمتي نظرا وشمل التعريف النظر الصحيح القطعي والحق والكل  
 فانه يؤدى الى ما ذكره بكونه اعتقادا وظنه كما تقدم بيانه في تعريف الدليل وان  
 كان منهم من لا يشهد النادية الا بما يؤدى بنفسه والدليل اى وضوح  
 النفس والمقنى بهما من نسب او بطلان حكم فقه من ايقاظ النسب وانزاعها  
 نفو ويحيى علمها ايضا كما علم بمكسباتها ووصول النفس الى المقنى لا بما فيه  
 مشغول او يحكم بعنى والدليل للنسب وظرفها مع الحكم المشبوه والدليل  
 لذلك تصديقه كادراك الانسان والكاتب وتكون الكتاب ثانيا لانسانا  
 وانما ان الكتاب ثانيا للانسان وانما ذلك اى تعبه في التصديق  
 بانه الانسان كائنا في نفسه ليس بكتابا لصادق في الجملة وقبل الحكم ادراك ان النسب  
 واقعة او ليس بها فانه قال بعضهم وهو الخلفى والابغاء والاشراك  
 فحقها كما لا يخفى والسلب بطلان ثم كثيرا بطلان التصديق على الحكم وفرد  
 كما قبل ان سمعنا ذلك على القولين في معنى الحكم ومن هذا الاطلاق قول المقنى

كفر

كغيره وقوله اى بطلان التصديق بمعنى الحكم اذ هو المنقسم الى بطلان وغيره اى  
 الحكم الجلي بطلان الذى لا يقبل التعريف بان كان الموجب من حقا وعقلا او عاكاة فهو  
 مطابقا للواقع علم كالتصديق اى الحكم بانه زبنا مغرلا من شائها مغرلا او  
 ان العالم حاكى اذ ان الحبر والتصديق اى الحكم الجانم الغالب للنفس  
 بان لم يكن موجب بطلان الواقع اولا اذ يتغير الاول بالثبوت والثاني بهدو  
 بالاطلاق على ما في نفس الامر انتقاد وهو انتقاد صحيح ان طابق الواقع  
 كاعتقاد المقلدان الضعيفين فكذلك اى بطلان اى الواقع كاعتقاد  
 الفكر لضعفاته العالم قديم والتصديق اى الحكم في الجانم بان كان مغرلا  
 تغير الحكم به من وقوع النسب اولا ووقوعها ظنة ووقوعها لانه  
 اى غير الجانم اى الراجح لرجحان الحكم على نفسه فالظن او موجبه لوجه  
 الحكم به لنقصه فالوهم او ساو واذا الحكم به من كل من التعصب  
 على البطلان لظرف الشك فهو جليا فافيله حكما كما قال امام الحرمين والقرآن  
 وغيرهما الشك انتقاد ان يتعاقب بينهما وقبل ليس الوهم والشك من التصديق  
 اذا الوهم فلا فظا الطرف المروج والشك الرد مستلزم في الوقوع والله



واللا وفوقه قال يفتهم وهو الخفيف فما يريد مما تقدم من ان العقل يحكم  
بالجرح والمساوي عند منوعه على هذا والعلم اي القسم المسمى بالعلم  
من قبيل تصور حقيقة بغيره السواء قال الامام الرازي في الحصول ضروري  
اي يحصل كجرح النفاذ النفس اليه من غير نظر وكسب لان علم كل احد هي  
من لا يثامه النظر كالليل والحيوان بانه عام بانه موجود او ملته او مقام  
ضروري يجمع جهاته وعندها تصور العلم بانه موجود او ملته او ملته  
ومقام باحقيقه وهو علم يصدق في فاض فيكون تصور مطلقا العلم التصديقي  
باحقيقه ضروري وهو المدعي واجب باننا لا نسلم انه يتحقق ان يكون  
من اجزاء ذلك تصور العلم المذكور باحقيقه بل كيف تصور بوجه فافكون الفرق  
تصور مطلق العلم التصديقي بالوجه لا باحقيقه الذي هو محل النزاع قال  
في الحصول ايضا هو العلم حكم الذي يمكن ان المطابق لموجب وقد تقدم  
شج ذلك في مع قوله انه ضروري كذا بعد ذلك فتم هنا للترتيب لذكر  
لا المعنوي وقبل هو ضروري فلا يجد اذ لا فائدة في هذا الضرر في حصوله  
من غير حد وصنيع الامام لا يخالف هنا وان كان مضافا للمقابلة لانه

هذا اول بناء على قول غيره من الجمهور انه نظري مع سلامة هذا عما ورد على  
حدودهم الكثر ثم قال انه ضروري اقبله ولا يلزم ذلك قوله في الحصول  
اختلفوا في هذا العلم وسند ذلك تصور بغيره اي ضروري نعم في جهة الفرق  
لا فائدة العبد لا عنه وقال الامام كثر من هو نظري عسرا لا يحصل الا  
ينظر فيه خفاه قال الرازي بسبب عسرا من قبيل تصور باحقيقه لا مطلقا  
عن تعريفه المبني على ذلك التصوي الغير ضروري للنفس في شق الخوض  
في العسر قال كما اوضح الغزالي ثابته وعبر عن هذا المطلب من اقسام  
الافتقار بانه اعتقاد في ان مطابق ثابتا فليس هذا فحقيقه عند ما وظ  
والقدم من ضيع الامام الرازي انه حقيقه عند ما قال الخلفون لا ينفوا  
العلم في جهته بل ليس بعندها وان كان ضروريا فوي في الجرم من يقضي قوله  
كان نظريا وانما التوافق فيها بكثر المتعلقان في بعضهما دون بعض  
في العلم بل في اشياء العلم تبين بناء على ان العلم مع تعدد المعلوم كما لو  
قوله بعض المتبادر في العلم على علم الله تعالى والاعرف وكثير من المغتلة على  
تعدد العلم بتعدد المعلوم فالعلم بهذا الشيء هذا العلم بذلك الشيء واجب



عن القياس بانه قال من الجاهل وعلى هذا يقال لا يتفاوت العلم بما ذكره و  
وقال اكثر من يتفاوت العلم في جزيئته اذ العلم مثلا بانه الواحد نصف  
الاثني اثنى من العلم بانه العالم فاكثا واوجب بانه التفاوت في ذلك  
وحيث ليس من حيث اجزئته بل من حيث كمالها كالتفريق بين هذا المعلوم وبين ذواته  
واجمل انتفاء العلم بالمفصلة اي فامرنا ان يفصل العلم بان لا يتكامل الا  
ويسمى الجمل البسيط او ذواته فلا يتبين في الواقع ويسمى الجمل المركب لانه  
يتركب من اجزاء في الواقع فيجمل بانه فاهل به كما عتفاك في الحقيقة ان العالم  
فيهم وقيل الجمل يخص العلوم اي ذلك فامرنا ان يعلم على خلافه  
في الواقع فالجمل البسيط على الاول ليس بجمل على هذا والعقدان مافدان  
من قضية ابن مكي في العقائد واستغنى بقوله انتفاء العلم عن التبيين في قوله  
غير عدم العلم فامرنا العلم لا يخرج الجاهل والبهيمة عن الانصاف بالجمل  
لانه انتفاء العلم اما يقال ليهن من شأنه العلم بخلاف عدم العلم وخرج بقوله  
المفصلة قال يفصل كما فعل الامر في واقع فلا يسمى انتفاء العلم به جمل  
ولست اعلم الا التوضيح مطلق الاول ان خلافه لا يتبع صحيح وان كان

فليلا ونقسم الى تصور ما خرج اي لا حكم منه والى تصور منه حكم وهو  
التصديق والتصور المذكور اي العقلية عن المعلوم الحاصل فثبت له بادي  
ثبته بخلاف التباين في المعلوم فيستأنف تحصيله **مسألة**  
الحسن فعل المكلف المأذون فيه واجبا ومندوبا ومباها الواو للتفريق  
والمندوبات اقول لا لزوم ان يكون بها لبيبا اقسام احده قبل وفعل المكلف  
ايضا كالصبي والساقي والناثم واليهيمة نظرا الى ان الحسن فامرنا به  
والفصح فعل المكلف المعنى عنه ولو كان متبعا عنه بالقوم اي يقوم النبي  
المستأذون او امر الله كما تقدم فذلك في الفصح خلاف الاول ما دخل فيه  
الحرم والمكروه والامر الحريم ليس المكروه اي بالمعنى الشامل خلاف  
الاول فيجب لانه لا يذم عليه ولا عتسا لانه لا يسوغ الشاء عليه بخلاف  
المباح فانه يسوغ الشاء عليه فانه لم يؤمر به على ان بعضهم فعله وكلمة ايضا  
نظر الى ان الحنة فامرنا الشاء عليه كما تقدم في ان الحنة والفصح يعني ترتيب  
المدح والذم من **مسألة** جائز الزكوة سواء كان جائزا لفعل ايضا  
ام فمقتضى ليس بجواب والالكان ممتنع الزكوة وقد فرض جائزا وقال اكثر



القضا يجب لصوم على الحائض والمريض والمسافر فلهما قضا شهرتهم  
 الشهر فليضروا هؤلاء شهده وقبوله الزكاة لهم لعدم اى احدى المانع  
 من الفعل ايضا والمريض والشعر اللذين لا يمنعان منه ولا نه يجب عليهم القضاء  
 بقدر ما فاتهم فكان الماء به بدل عن الغائب واجيب بان شهده  
 الشهر موجب عنه انتفاء الغنى لا مطلقا وبانه وجوب القضاء انما يتوقف  
 على سبب الوجوب وهو ههنا شهده الشهر وقد تحققت له وجوب الاداء  
 والا لما وجب قضاء الغنى مثلا من تمام جميع وفقها لعدم تحقق وجوب  
 الاداء في حقه لغرضه وقبل يجب الصوم على المسافر ونه اى دون الحائض  
 والمريض لغرض المسافر عليه ويجز الحائض عن شربها والمريض عن حلقها وقال  
الامام الزاين عليه السلام اى على المسافر ونه احد الشئ الخاف واخره  
 فايها انى بالواجب كما في فضل كفارة البهي والخلق لفظى اى لا يجب اى  
 اللفظ دون المعنى لانه ترك الصوم حاله الغنى جائزا نكافا والقضاء  
 بعينه والواجب نكافا فيكون المندوب ما يعاربه اى مسمى بذلك حقيقة  
 خلاف مبنى على انه امر حقيقي في الاجابة كصحة الفعل فلا يسمى ورجحه

الامام الزاين في الغنى المشكك بين الاجابة والندى اى طلب الفعل  
 قيمه ورجحه الامدى اما كونه ما يعاربه بمعنى انه متعلق الامرى حقيقة  
 الفعل فلا نزاع فيه سواء قلنا انها جازية في الندى ام حقيقة فيه كالاجاب  
 خلاف ما بان والاصح ليس المندوب مكلفا به وكذا المبيع اى الاصح ليس  
 مكلفا به ومن ثم اثنى بنو الهيثم المندوب ليس مكلفا به اثنى اقرارا  
 كان التكليف الزام فافيه كلفه من فعل وترك لا طلب اى طلب ما فيه  
 كلفه من فعل وترك على وجه الزام اولا خلافا للقاضى الى بكر الباقلا  
 في قوله بالثاني فعنه المندوب والمكروه بالمعنى الشامل خلافا لاولى مكلفا  
 بهما كالوجوب الحرام وراى الهيثم ابو سعيف الكفران على ذلك المباح  
 فقال انه مكلف به من حيث وجوب انتفاك اياهه ثمها للقسام والا فغيره  
 مثله في وجوب الانتفاك والاصح ان المبيع ليس بجنس للواجب وقبل انه  
 جنس لانها ما دون في فعلها واقضى الواجب بفضل المبيع عن الترك قلنا  
 واقضى المبيع ايضا بفضل الاله في الفعل وترك على سواء فلا خلاف  
 في المعنى اذ المبيع بالمعنى الاول اى المادون فيه جنس للواجب انتفاك



وبالمعنى الثاني أي الخبر فيه وهو المشهور بغير خبر له اتفاقا والاصح أن ترى  
المبطل فيها مقبولة من حيث هو فليس واجب ولا مندوب وقال الكعباني ما هو  
أي واجب إذا ما من مبلغ الوجود بخلافه تركه فام ما يخفف بالكون  
ترك الغدق وبالكون ترك القدر ما يخفف بالشيء لا بهم لا به وترك الحرام  
واجب وقال لا بهم الواجب لا به فهو واجب كما سبنا فالمبلغ واجب وبأي  
ذلك في غيره كالمكره والاطلاق لفظ أي ما يقع على المطلق دون المقتضي فإن  
الكعباني قد صرح بما يؤخذ من دليله من أنه خبر ما يقب من حيث ذاته فلم يخالفه  
غيره ومن أنه ما يقب من حيث ما عر من تخلف ترك الحرام به وغيره لا يخالفه  
في ذلك كما استطال به بقوله من حيث هو والاصح أنه لا يافقه حكم شرعي  
أدنى الخبير من الفعل والترك الموقوف وجوده كغيره من الحكم على الشرع كما  
تقدم وقال بعض المعنونة لا أدنى انتفاء الحرج عن الفعل والترك وهو ثابت  
قبل وقوع الشرع من بعده والاصح أنه الوجود لشيء إذا نسخ كان  
قال الشيخ نسخ وهو به بقي الجوز له الذي كان في ضمن وهو به من  
الاذن في الفعل ما يقب من الاذن في الترك الذي خلق لمفع منه اذ

أذ لا أقوم للجسب ونالفصل ولا مادة ذلك قال أي عدم الحرج  
يقضي في الفعل والترك من الإباحة والنسب أو الكراهة بالمعنى الثالث  
خلافه لا ولي أذ لا دليل على تعيين أحدهما وقبل الجوز الثاني هو  
الإباحة أذ لا ينافي الوجود بتعني الطلب فيثبت الخبر وقبل هو الثالث  
أذ المخفف بدفعه الوجود انتفاء الطلب الجانم فيثبت الطلب الغير  
الظلم وقال الغزالي لا يثبت الجوز لأنه نسخ الوجود يجعله كأنه  
وبرجع إلى ما كان قبله من الخيم والإباحة أي كونه النقص من  
أو منعه كسبنا في الكتاب الخامس **مسألة** الأمر بواجبهم  
من كسبنا معينه كما في كفائهم أي فانه أيها الأمر بك تغيب الوجوب  
وأحد منها لا يقينه وهو القدر ما سبنا في ضمن أي معين منها لأنه  
المأمور به وقبل وجوب الكل فيها بفعليها الترتيب فعل واجبان وبها  
بتركها عطف ترك واجبان وبسقط الكل الواجب بواجب منها فثبت انفسه  
لأنه لا يرتفع بغيرها بخصوصه على وجه الاكتفاء بواجب منها ولنا  
أنه سلم ذلك لا يلزم منه وجوب الكل المرتب عليه ما ذكره وقبل الواجب في ذلك



واحد منها مقين عند الله تعالى اذ يجبك بعلم الامر لما قويه لانه طال به يستعمل  
 طلبا لمجرد ان فعل المكلف المعين فذلك وان فعل غيره فمكسفا الواجب  
 بفعل ذلك الغير لانه الامر في الظاهر غير معين فلنا لا يلزم من وجوب  
 علم الامر لما قويه ان يكون مقينا عند بل يكفي في علمه ان يكون متميزا عنه عن  
 غيره وذلك حاصل على قولنا انما هذا المقين المميز عن غيره من حيث تعيينه  
 وقيل سواي الواجب في ذلك ما يجزئ المكلف للتفعل من اتي واحد منها بان  
 يفعله دون غيره وان اختلف باقتضاها فاختلاف المكلفين لا تغاير على الخروج  
 عند هذه الواجبات فيضا بفعل فلنا الخروج به عند الواجب كونه احدهما  
 لا خصوص للمفعل بل سواء المكلفين في الواجب عليهم والاقوال غير الاول  
 للمعنى لا وهي منتفزة على نفي الجحالة واحد لا يفيده كنفه محرم واحد لا يفيده  
 كنفه لما قالوا ان تحريم الشيء او اجابته لما فعله او تركه من المنفعة الى  
 تركها العقل وانما كفا في المعين ونوع المسئلة على جميع الاقوال بالواجب  
 المحرم لغير المكلف في الخروج عن هذه الواجب باي من المثلث بفعله  
 وان لم يكن من حيث خصوص واجبا عندنا فان فعل المكلف على قولنا الكل وانها

اعلى ثوابا وعقابا واذي كذلك ففعل الواجب اى ملابا عليه ثوابا لواجب الذي  
 هو كونه سببا من مندوبا اخذ من حديث مرواه ابن خزيمة والبيهقي في شعب الاله  
 اعلا ثوابا لانه لو افترض عليه ثوابا عليه ثوابا الواجب ففهم منه انه معاو  
 مرتبا لا ينقصه عن ذلك وان تركها بان لم يأت بواحد منها ففعل بها في على  
 اذ ثابها عقابا ان عوقب لانه لو فعله فقط لم يعاقب فان تساوت ثوابا الواجب  
 والعقاب على واحد منها فعلت على او تركها وقيل في المرتب الواجب ثوابا اولها  
 تفاوت او تساوت لتاوي الواجب به قبل غيرها وثابا ثواب الميزان على كل من  
 غير طر ذكر لثواب الواجب هل من كل معنى كما ترى لانه كل ثوابا الواجب العقاب  
 احدهما من حيث خصوصه الذي يقع نظر لتاوي الواجب به والختمين  
 المتفاوتين تقدم انه احدهما من حيث انه احدهما لان حيث ذلك لا خصوص  
 والا لكان من تلك الجهة واجبا حتى ان الواجب ثوابا في المرتب ولها من حيث  
 انه احدهما من حيث خصوصه وكذا يقال في كل من التاوي ما يثاب به  
 الواجب منها انه ثابت ثابا عليه ثوابا المندوب من اهدى انه احدهما لان  
 حيث خصوص ويجوز محرم واحد لا يفيده من ثابا مقينة وتوالف المثلث



بينها في هذه اى معين مضاف على المكلف تركه في اى معين منها وله فعله  
 في غيرها اذ لا مانع من ذلك فلا قال للمكلف تركه في موضع ذلك لمعنى اياها وادب  
 لا يعينه ما تقدم عنهم فيها وهي كالحج والى والمسألة كسائر الواجب الخ  
 تقدم فيها فبما لا على قوله الثاني واحد منهم من ثبوتها معينه كقولنا ولا  
 التمسك او اللين او البصر بحرم واحد منها لا يعينه بالمعنى السابق وقيل  
 بحرم كبرها فبما لا يعينه عقاب فعل حرمه ويجاب بتركها امثالا  
 ثوب ترك حرمه ان يقطع تركها الواجب ترك واحد منها وقيل المحرم  
 في ذلك واحد منها يعينه عند الله تعالى ويسقط تركه الواجب تركه او ترك  
 غيرها منها وقيل المحرم في ذلك ما يوجب المكلف للترك مضابا بتركه و  
 غيره وان اختلف باختلاف هذه المكلفين وعلى الاول ان ترك كل  
 امثالا او فعلت وهي متساوية او يعقها اقف عتبا واثابا ففعل ثوبا  
 الواجب والعقاب في المساوية على ترك وفعل واحد منها وفي المنع او ترك  
 امثالا وفعل اخرها سواء فعلى ما مر ثابا وقيل العقاب في المربط على فعل  
 اخرها ثابا وثا واثا واثا لتركها كرايمه واثاب ثواب المندوب على ترك كل

من غيرها ذكر تركه لثوب الواجب والتخفيفات ثوب الواجب والعقاب  
 على ترك او فعل احدهما حيث انما احدهما حتى ان العقاب في المربط على تركه  
 من حيث انه احدهما واثاب ثواب المندوب على ترك كل من غيرها ثابا بترك الواجب  
 مضابا حيث انه احدهما وقيل لا يوجب تركه على تركه في الخبر من طرق المعنوية لم يرد  
 اى يحرم ما ذكره للغة حيث لم يرد بطريقه من النسخ واحد منهم من ثبوتها  
 معينه كما ورد بالمرحوم واحد منهم من ثبوتها معينه وقوله تعالى ولا تطلع منهم  
 انا او كفوا منى عن طاعتها اجاءا قلنا لا اجاز لمستندة صرفه عن ظاهره  
 فرض الكفاية المنقسم اليه والى فرض العيني مطلق الفرض المتقدم عليهم  
بقصد حصوله من غير نظر بالثان الى فاعله اى بقصد حصوله في الجملة  
 فلا ينظر الى فاعله الا بالشيء للفعل فمعرفة انه لا يحصل بدون فاعله  
 فتناول ما هو به كصلاة الجنك والافرا المعروف ودينوى كالحرف وال  
 والصانع وفرك فرض العيني فانه مطلق بالذات الى فاعله حيث قصد  
 حصوله من كل عيني اى واحد من المكلفين او من عيني خصوصية كالمعنى صلى الله عليه وسلم  
 فيما فرض عليه وثا امه ولم يعينه قصد حصوله بالجملة احراز ان النية الفرض



عليه فرض الكفاية عن فرض العين وذلك حاصل ما ذكره وزعمه أي فرض الكفاية  
المستند إلى أول الشيخ أبو محمد الجويني وأما الحرثي وأبو الشيخ أبو محمد الجويني  
 أفضل من فرض العين لأنه يضمن بغير البعوض الكافي في الخروج عن  
 عهده جميع المكلفين عن الائم المرتب على تركهم له وفرض العين إذا ثبت بالقيم  
 عن الائم الغامض فقط والميتاكر إلى الأذهان وإن لم يعرفوا له في العلم  
 أنه فرض العين أفضل لثبوتنا الشك به بقصد حصوله من مكلف في كل  
 في القلب ولمعرفة هذا دليل أول الشيخ أبو محمد الجويني أما الشيخ أبو محمد الجويني  
 وإن الشك في حال إلى ثبوتها بغيرها إلى قائلها الائم المذكور بين المقيد بالام  
 للام أسلفا عنها فيه وأنه شبه بغيره فقط كما أقصر على عرفه إليه النوع  
والأكثر هو أي فرض الكفاية على البعوض وفا اللام الترامي للكفاية  
بحصوله من البعوض على الكل خلا للشيخ الائم والدليل والجواب  
 في قولهم أنه على الكل لا أهم بتركه وسقط بفعل البعض واجب بأن  
أهم بالترك لثبوتهم ما قصد حصوله من جهنم في الجنة لأن الوجوب بأنهم قال  
المصنف بأن أكثر أقوله تعالى ولكن ممن أقرب نحو إلى الجواب بأنهم قال

وهو ما عن المتن ذكره والشيخ أبو محمد الجويني قال ثبوتهم لهم فأنه  
أهل لذلك والشيخ أبو محمد الجويني قال البعوض المكلف أهل لذلك أنه معتد  
فمن قام بم سقط الغرض بقوله وقبل البعوض معتد عند الله وسقط الغرض  
بقوله وبفعل غيره كما سقط الغرض عن شخص يأد غيره بأنه وقبل البعوض  
من قام للسقوط بقوله ثم مدار على الغن فقط قول البعوض من قوله أنه يؤد  
لم بقوله وجوب عليه ومن لا فلا وعلى قول الكل من قوله أنه يؤد بقوله سقط  
ومن لا فلا وبعني فرض الكفاية بالشك في أي يؤد لذلك فرض عن بني  
مكة في وجوب الائم على الأصح بجاء الغرض وقيل لا يجب إقامه والغرض  
أن القصد به حصوله في الجنة فلا يؤد حصوله في جهنم في فيجب إقام  
صلاة الحظ على الأصح بأن يجب للأمر في صفا القتال جروا لما في الأ  
نراق عنه من كسروا الجنة وإقام بأن يجب للأمر في علم العلم لأن  
المرشد فيه من نفس على الأصح لأن كل سنة مطلوبة بأن سقط عن  
غيره بأن صلاة الجنة وإقام بأن يؤد الجنة في مطلبه في باب  
الود بأن أنه يؤد بالشك على الأصح بالنظر إلى الأصول فقد



وذكرها البنية في التميز تبعاً للفتا من انه لا ينعين بالشدة على الرفع  
الاجزاء ووصلا الجائداً وان كان بالنظر في الرفع واضبط وسنة  
الكفاية المنقسم إليها والى سنة العين مطلقاً السنة المنقسم حركتها  
فيما تقدم وتوافقاً لها انها من حيث التميز من سنة العين م م بقصد حصول  
من غير نظير لذلك في فاعله كائناً السلام وتضمنت لغاطس والتميز لللال  
من جهة اخرى في الثلث مثلاً ثانياً انها افضل من سنة العين عند السلك  
ومن ذكره سقوط الطلب بغير البعض بخلاف الكل المطلوبين بها  
ثالثاً انها مطلوبة من الكل عند الجموع وقبل من بعض ميم وتوافقاً قبل  
معين عند الله تعالى بسقوط الطلب بفعله وبفعلها وقبل من بعض فام بها  
رابعاً انها تنعني بالشدة فيها اي تصير من سنة عين يعني ملماً في تأكيد  
طلب التمام على الرفع **مسألة** الاكثر من التفتا وتا التكميل  
على ان جميع وقت الظهور او نحوها اي نحو الظهور كبا في الصلوات الخمس  
وقت لا اذ ان في احدى هذه اربع ففدا وفي وقت ادائه الذي يتبعه  
وتبعه ولذا لا ينعني بالواجب لموسم ولولم جواز ارجاع الى الوقتين

انه الكلام في وقت الجواز لا في التام عليه ايضاً من وقت الضرر وان  
كان الفعل فيه او ادا بشرطه ولا يبيح على المؤخر اي قربة الشاخصه اول الوقت  
الغرم فيه على الفعل بعد في الوقت قلنا فالقوم كالغاضي اي بكر الباقدا في  
من المتكلمين وغيره في قولهم بوجود الغرم ليميز به الوجوب لموسم ملند  
في قولنا ذلك **واجب** بحصول التميز بغيره وتوان ثانياً الواجب  
عن الوقت بضم وقبل وقت ادائه الاول من الوقت لوجود الفعل به قبل  
الوقت فانه اخره ففضاء وان فعل في الوقت حتى ياتم بالثاخره اوله  
كالنقله الامام الشافعي عن بعضهم انه نقل الغاضي ابو بكر الباقدا في الراجح  
على نفي الامم ولنقله قال بعضهم انه قضاء بسنة الاداء وقبل وقت  
ادائه الاخر من الوقت لانقضاء وجود الفعل قبله فانه قدم عليه بان فعل  
قبله في الوقت فتعجل اي فتدبر به تعجل للواجب منطوقه كنجيل الركوع قبل  
وقبها و قال الحنفية وقت ادائه فاي الجزء الذي انصهره الاداء من  
الوقت اي لا فاما الفعل بان وقع فيه والاي وانه لم ينصل الاداء  
بحر من الوقت بان لم ينصل الفعل في الوقت فالأخرى فوقه ان الجزء الآخر



من الوفاء للتعبد للفعل فيه حيث لم يقع فيها قبله وقال الكرخي ان قدم الفعل  
على اخر الوفاء بان وقع قبله في الوفاء وقع ما قدم واجبا بشرط بقاء اي  
بقاء المقدم له مكلفا الى اخر الوفاء فان لم يقع كذلك كان ما اذا وقع وقع  
فدفعه نقلا فشرط الوجوب عند ان يقع من ادركه الوفاء بصيغة التكليف  
الى اخره المتيقن به الوجوب وان اخر الفعل عنه وبوفاه قبله لانه الاصل بقاءه  
بصفة التكليف حيث وجب فوفى اذ انما عند ما تقدم من الحقيقة لانه مقدر  
وان قاله من قبله فذكره المسمى دون الاول المعلوم بما قدمه والاول  
والقول بغير الاول منكره للواجب المسمى لا لغاها على ان وفاء الاول  
لا يفصله عن الواجب ومنه اخر الواجب المذكور بان لم يتغير به اول الوفاء  
مثلا مع طعن الموثق بغير ما ينعى منه مثلا عصى لظنة فوات الواجب بالتأخير  
فان عصى وفعله في الوفاء فالجواب في الوفاء اداء لانه في الوفاء المقدر له  
شرعا وقال القاضي ابو بكر الباقلاني انما التكليف والحيث من الغنا فله  
قضاء لانه بعد الوفاء الذي يفتي بظنه وان بانه فظاوه ومن اخر الوجوب  
المذكور بان لم يتغير به اول الوفاء مثلا مع طعن السلافة من الموثق الى اخره

وكان فيه قبل الفعل فالصحيح انه لا يعصى لانه التأخير جائز له والقول  
ليس بقليل وقيل يعصى وجوز التأخير بشرط بقاء السلافة العاقبة بخلاف  
اي الواجب الذي وفاه العكاز فان من اخره بعد ان امكنه فعله مع طعن السلافة  
من الموثق الى متى وفى بكنه فعله فيه فان قبل الفعل يعصى على الصحيح والا  
لم يتغير الوجوب وقيل لا يعصى بوجوب التأخير ونصبه في الحج من اخره من  
الامكان بوجوب التأخير اليها وقيل من اولها لا يتغير الوجوب وقيل غير  
منه امكنه بغيرها صسا الفعل المقدر والمكلف الذي  
لا يتم اي لا يوجد الواجب المطلق الابه واجب بوجوب الوجوب سببا كان  
او شرطا وفاقا للذكر من العلماء اذ لو لم يجز ترك الواجب للموقوف  
وقبل لا يجب بوجوب الواجب مطلقا لانه الدال على الواجب ما كان عنه والفا  
اي القول يجب ان كان سببا كالنظر للاخرى اي كاستل التاميل فانه  
سبب للاخر فانه عاذا في لاق الشرط كالوضوء للصلاة فلا يجب بوجوب  
شرطه والرفق انه السبب لا سببا له المسبب اليه لانه ارتباطا به من الشرط  
بالمشروط وقال امام الحرمين رحمه الله ان كان شرطه على كذا لوضوء للصلاة



لا غلبتها كترك فعله الواجب فما كان كغفلته من الشر لفسل الوجه فلا  
يجب بوجوب شرطه اذ لا وجود لشرطه عقلا او عاكة بدونه فلا يقصد  
الشرع بالطلب بخلاف الشرعي فانه لو لا اعتناء الشرع لوجوده لشرط  
بدونه وسكت الا قام عن السبب وهو كالمسبب اليه في الوجود كالك  
نفاة فلا يقصد الشرع بالطلب فلا يجب كما افصح به ابن الحاجب في حقه  
الكبير بخلاف القول الاول وقول الحق في دفعه السبب واما الوجود من الشرط  
الشرعي فهو بوجوبه المتعارف السبب ينقسم كالشرط الشرعي كصيغة اللفظ  
له وغنى كالنظر للعلم عند الامم الرائي وغيره وعاكس كماله في الفعل  
قال بعضهم الغرض بطلب مستبين للطلب لا يتماثل في وسع المكلف  
واقترن واما المطلق من المقيد فهو بوجوبه بوقوف عليه كالزكاة وجوبها متوقفا  
على ملك النص فلا يجب تحصيله وبالمقدرة عنه فلهذا قال لا مدى كقوله  
العد في الجملة فانه غير مفيد ولا هاد كالمكلفين اي وبوقوف عليه وجود  
الجمعة بوقوفه وهو على وجود العدة ولو نعت ترك المحرم الا بشرطه  
من الجائز كما قبل وقوعه ببول وجب ترك ذلك الغير لوقوف ترك المحرم

الذي هو واجب عليه واقتلعت اي كالمسبب من كونه لربل باجبيه منه  
حرفا اي حرم في رايها عليه او طلق تعينه من وجوبه مثلا ثم نسبها حرم  
عليه في رايها ايضا اما الاجنبية والمطلقة فاما المنكوبة وغير المطلقة  
فكالمسبب اليها بالاجنبية والمطلقة وقد ظهر الحال في رايها الى ما كانتا  
عليه من الحل فلم ينعذر في ذلك ترك المحرم وقد علمت ان ما ذكر قبله  
وترك جواب مسائله الطلاق للعلم من جواب ما قبلها ولو افردت عنها اللفظ  
الذكر ما ذكرته بعد قوله تعينه لا يخفى فيقولوا الا فسد المقصود  
مطلقا لافراد بعض خبرنا من كراهته تحريم او شره بان كان مفسدا  
عنه لا يتناول المكروه فيها فلا فالاجنبية لنا لولا ان كان الشيء الواجب  
مطلوبا للفعل والترك من جهة واحدة وذلك تناقض فلا يصح الصلاة  
في الاوقات المكروهة اي التي كرهت فيها الصلاة من النافذة المطلقة  
كعدم طلوع الشمس حتى ترتفع كريح واستوائها حتى تزول واصغارها حتى  
تغرب ان كان كراهتها فيها كراهته تحريم وهو الاصح مما بالاصل في الله  
بها في قد بدا مسلم وان كانت كراهته تنزيه وصحة النوى ايضا في كنه

مسألة



فلا يصح ايضا على الصحيح اذ لو صح على واحدة من الكراهيتين اى وافق  
 الشرح بان تناولها الاولى لناقلة المصلحة المستغاة من افادتها الرغيب  
 فيها لم يتناقض فتكون على كراهية التثنية مع جوازها في سداى غير معتد  
 بها لا يتناولها الا فى بابها وقبل التبع على كراهية التثنية صحيحة  
 يتناولها الا فى بابها والنسب فيها راجع الى او يخرج عنها كموافقة  
 عباد الشمس في سجودهم عند طلوعها وغروبها وذلك قد بينا فسلم  
 وسماى انه النسي خارج لا يقيد الفساد ويخرج النسي فيها الى خارج  
 انفصل الخفية ايضا في قولهم فيها بالقصة مع كراهية الحرم كالصلاة  
 في المفصولة اما الصلاة في المكنت المكرهه فصحيحة والنسي عنها  
 طابع جرفا كالعرض بها في الحمام لوسوء الشياطين وفي اعطاء الابل  
 للغير ما وفي فائمة الطريق ما راى الناس وكل من هذا لا يؤثر في القلب  
 عن الصلاة ويشتغل خشوع النسي في المكنت ليس لنفسها بخلافه لا  
 على الاصح فافترقا واحدة بطلان الامر من المفيد غير المكره فلا يتناول  
 قطعا اما الواحد بالشخص لجهتان لا لزوم بينهما كالصلاة في المكان

المقصود فانما صلاة ونصب شغل ملك الغير بدونا وكل منهما بوجه  
 بدونه الاخر فالجواب عن العلم ان الواضح تلك الصلاة التي هي واحد بالخص  
 الى اقواله وضاعات او نقلنا نظر الجهة الصلاة الما قبلها ولا يتأثر فاعلمها  
 عقوبة له عليها من جهة الغضب وقبل يتأثر من جهة الصلاة وان يوجب من  
 جهة الغضب فقد يغضب غير حرمان التوبة او يحرم ان يقصر وهذا هو الخفيف  
 والاول تقرب ما دعى عنه اتباع الصلاة في المفصولة فلا خلاف في المعنى  
 وقال القاضي ابو بكر الباقلاني والامام الزاوي لا يصح الصلاة فطلعا  
 نظر الجهة الغضب للنسي وبسبب الطلب للصلاة عندها لانه التلغ  
 لم يامر وبفضائها مع علم بها وقال الامام احمد لا يصح لها ولا سقوط  
 للطلب عندها قال امام الحرمين وقد كان في التلغ متعلقون في التلغى بامر  
 بفضائها والطابع من المكان المفصولة تأتيا اى نادى على الدخول فيه  
 غائبا على ان لا يبعد اليه ان يوجب تخفيف التوبة الواجبة بما اثنى به من المخرج  
 على الوجه المذكور وقال ابو بكر بن محمد المفضل بن ابي بكر بن محمد  
 شغل بغير اذن كالمكث والتوبة انما تخفف عندئذ انما اذلا فلا يلحق



وقال امام الحرمين منوطا بين القولين هو مرتبة اي مشبك في المعصية مع  
 انقطاع تكليف الذي عنه من طلب الكفاي الشغل بوجه ثابتا لما هو عليه فلا  
 يخلو من منها البقاء فاشتب فيه بد قوله من الضم الذي هو حكمه الذي فاعبه  
 في الخروج منه معصية وجه طاعة وان لم يزل في الاولى والثانية والجموع الفقهية  
 المعصية من الضم له فعه حرمة المكث المثلثة كما في الفرض من وال الفعل  
 في اساندة اللفظ المعصية بها بحر حيث لم يوجد ضرورة لدفعه حرمة تلف النفس المثلثة  
 وهو اي قول امام الحرمين وفيه كما بين وان قال ابن ابي ابي بهبه حيث  
 استحب لمعصية مع نفي تلف الذي فيه في استيفاءه قول الفقهاء  
 ان من جن بعد ازادة ثم افاق وسلم يجب عليه قضاء صلوة من الجنون  
 استصحابا بحكم معصية الرد لان الحفاظ الصلوة عن الجنون رخصة  
 والمثلث ليس من اهل الرخصة اما الحاج غير ثابت فحاصر قطعا كما في  
 والساقط بافتيك او بغيره فتنه على جرح بين جرحي بغيره ان لم  
 عليه ويقتل كفوة في صفات القصاص ان لم يسم عليه لعدم موضع يعتمد  
 عليها لا بد كفوة قبل يسم عليه ولا يستقل الكفوة لان الضرر لا يزال

بالض

بالضرر وقبل يسميه الحاكم عليه والانتقال الى كفوة لسامعها في الضرر  
 وقال امام الحرمين لا حكم فيه من اذن او منع لان الاذن له في الحكم والامتناع  
 والانتقال او اذنه بما يودي الى القتل الحرام والمنع منها لا قد في المثال  
 قال امام الحرمين عصيانا بغيره فاشتب فيه من الضرر بسقوط ان كان ما قبلها  
 والاول عصيا ونوفعا القتل فقال في المستصفي يحل كل من المقاتل  
 الثالث واقتل المثلثة في المخول ولا ينافي قوله كما انه لا يخلو واقعة  
 عن حكم الله تعالى لان مرادها بالحكم فيه فاقصد بالحكم المتعلق بواجبها  
 لقول الله تعالى هو اول من اذن ذلك حكم الله تعالى ان لا حكم على انه نقل  
 عنه انه اخطأ في باب الصيدين الضاربة المقاتلة الاولى والثالثة  
 واقتل المص بقوله كفوة من غير الكفوة كما في جرح الانتفال عن المسلم  
 البه لانه فله احقا معصية مسألة يجوز التكليف بالمال  
 مطلقا اي سواء كان في الدنيا او في متاعا كونه وعقلا كما في جرح  
 السواد والبياض لم يغيره اي متاعا كونه لا عقلا كما في المشي من الزمان والبر  
 من الانسان او عقلا لا عاكة كاللها فله ان علم الله انه لا يؤمن ومنع لا كثر



من المعنى والشيخ ابو حامد اى الحقائق والقضايا وابن دقيق العباد  
اى الحى الذى لم يمتها لتعلق العلم بغيره وقوله اى معوا المنع لغيره  
العلم لا يظلموا مشاءه لا كلفين لا فائدة في طلبه واجب بان فائدة  
اختيارهم بل ياخذون في المقتضى فيثبت عليها التوكل اولا فالعقاب اما  
المنع لتعلق علم الله بغيره وقوله في التكليف به جاز وواقع اتفاقا ومنع  
معنى بعدد والامد الحى لذاته دون الحى لغيره ومنع اما احرمين كونه  
اى الحى يعنى لغيره العلم كلفه فطلبوا اى منع طلبه من قبل نفسه اى  
كلاهما لانه في نفسه ما نفعه من طلبه بخلاف الفاعل الثاني فاختلعا كما قال  
المحقق اذ لا احكاما لاورد وصيغة الطلب لغير طلبه فلم ينعقد الا قام  
كامل بغير غيره فانه واقع كانه قوله تعالى كونوا فرقا فاستبين والافان مرد  
بما قاله فيما نسب الى المفسرين من جواز التكليف بالحى فكاه الحق شقعه ولو  
تركه وذكر الافان مع من ذكره في القول الثاني فافعل في شرح المنهج فانه  
الاشارة الى اختلاف الماخذ المقصود منه والحق وقوله المنع بالغير لا  
بالذات اما وقوله التكليف بالاول فلانه تعالى كلفا الثقلين بالايها

وقال ما اكثرت الناس ولو فرضت بؤمنين فامتنع بها اكثرهم لعلمه تعالى بغيره  
وقوله وذلك ان المنع لغيره واما عدم وقوله بالثاني فكلما استلزم والقول  
الثاني وقوله بالثاني ايضا لان الله تعالى فلهذا لا يؤمن بقوله مثلا  
انه الذين كفروا سواء عليهم اانذرتهم ام لم تنذرهم لا يؤمنون كما يورى قبل  
وله في غيرهما مكلف في جملته المكلفين يتصدق بها النبي صلى الله عليه وسلم في جميع احواله  
عن الله تعالى فانه لا يؤمن اى لا يصدق النبي صلى الله عليه وسلم في شيء  
ما جاء به من الله تعالى فيكونا مكلفا يتصدق به في خبر الله تعالى بانه لا يصدق  
في شيء مما جاء به من الله تعالى في هذا التصديق ثلثا فحق هذا اشتمال على اثبات  
التصدق به في شيء ونفيه في كل شيء فهو المنع لذاته واجيب بان  
من انزل فيه انه لا يؤمن لم يقصد ابداله ذلك حتى يكلف يتصدق به النبي صلى الله عليه وسلم  
عليه وسلم فيه فعلا للثنا فحقا فاصدا بل في ذلك لغيره واعلام النبي  
صلى الله عليه وسلم به كيهان من ايمانه كما قبل النوح انه لا يؤمن من قول الامين  
فدام في تكليفه بالايها من التكليف بالمنع لغيره والثالث وهو قول المحقق  
عدم وقوله بواحد منهما الا في المنع لتعلق العلم بغيره وقوله تعالى



لا يكلف الله نفسا الا وظيفتها والمنع لتعلق العلم في جميع المكلفين ظاهرا  
مسألة الاكثر من العلماء على انه قصور الشرع الشرعي ليس شرطا  
في صحة التكليف بشرطه فيصح غفلا التكليف بالشرط حال عدم الشرط  
وقبل هو شرط فيها فلا يقع ذلك والاولا يمكن امثاله لو وقع وجب  
بامكان امثاله بان يؤتى بالشرط بعد الشرط وقد وقع وعلى العتق والوفاء  
ما تقدم من وجوب الشرط بوجوب الشرط واما لا اكثر يعني من الاكثر منا  
وهي المسألة تعرف ختم بين العلماء في تكليف الكافر بالزوجة اي يباح  
تكليفه بها مع انتفاء شرطها في الجملة من الالهة لتوقفها على النية التي لا يقع  
من الكافر قال اكثر على صحته ويمكن امثاله بان يؤتى بها بعد الايمان والصحیح  
وقوله ايضا اي فيها فاعلى على ان امثاله وان يشترط بالالهة فربما فيه  
قال تعالى لئن لم يكن منكم من يهديهم لولا انهم كانوا من المصلين  
وويل للمشركون الذين لا يؤمنون الزكاة والذين لا يدعون مع الله الها اقران  
وتفسير القائل بالالهة ان له من شفعاء والزكاة بكتابة التوجه وذلك  
لافراد بالشك فقط كما قبل فلان الله قال اي حامد للمؤمنين واكثر

التكليف

التكليف في قولهم ليس مكلفا بها مطلقا اذا ما وقع منها لا يمكن مع الكفر فعلها  
ولا يؤمر بعد الا بها بغيرها وانما هي ان يجوز عليها فذلك من بعض  
التكليف وكثير من التكليف والتكليف في القول في الالهة ففعلوا  
لا يتعلق بها لما تقدم بخلاف النواهي لا مكان امثاله ما يقع الكفر لان  
متعلقا بشاؤون لا يتوقف على النية المتوقفة على الايمان وقلا قال اكثر  
فيمتد على المبدأ المنة فوافعوا على تكليفه بغيره التكليف الاكلام قال  
الشيخ الامام والد الله والخلاف في صحة التكليف في الحج والعمرة  
وما يرجع اليه من الوضع ككونه الطلاق سببا لحرمة الزوجة فالحكم كانه  
في سببه لا ما يرجع اليه فحال خلاف الحال واجناها على النفس وما  
دونها من حيث التكليف للفقهاء وتربطها بالفتوى الصحيحة كذلك  
المبيع وتكون النسب الفوض في الذمة فالكافر في ذلك كالمسلم انما افان  
الحري لا يضمن مطلقا وبجانبه وقبل يضمن المسلم وقاله بناء على ان الكافر  
مكلف بالزوجة وبما بان ولا يحرم اليه ذلك في رمضان مسألة  
لا تكليف لا يفعل وذلك في الزكاة فمقتضى الفعل واما ما في النية



المنقضي لذلك فينبه بقوله فالكلف في النوا كلف اي التثنية عن  
 وفاقا للشيخ الافا اي والذو وذلك فعل يحصل بفعل الفعل المنقضي  
 عنه وقبل هو فعل الفعل المنقضي عنه وقال قوم منهم يومئذ هو غير فعل وهو  
 الانتفاء للمنهج عنه وذلك مقدر على كلف باذنه الذي يوجد  
 بمشيئة فاذ قبل الانتفاء فامطه منه على الاول انتفاء عن الخلق الحاصل  
 بفعله فمدر من السكون وعلى الثاني فعل فمدر وعلى الثالث انتفاء وبانه يمتنع  
 عدمه من السكون فيه يخرج من هذه النوا على الجميع وقبل بشرط في التثنية بالكلف  
 في النوا على الانتفاء عن المنه عنه فمدر ذلك له امثالا فينبذ لعل ان لم يصد  
 والاصح لا وانما بشرط حصول التوبة حديث الصحابين المشهور انما قال  
 بالتثنية والافا عند الجواب بلفظ باللفظ قبل المباشرة له بقدر قول وفنذ الزما  
 وقبله اذ ما والافا من الجواب والافا من تعلقه الزامي به فالتثنية المباشرة  
 له وقال ام الحزمين والافا ان ينقطع التعلق فالتثنية المباشرة والافا يلزم طلب  
 يحصل الحاصل والافا فائدة في طلبه واجيب بانه الفعل كالفعل اذا  
 يحصل باللفظ منه لا انتفاءه بانتفاء جزمه وقال قوم منهم الام الراني

لا يفتقر الاما بان يتعلق بالفعل الزما الا عند المباشرة له قال الله وهو  
 الضعيف اذ لا فائدة عليه الاصح واما قبل من انه يلزم عدم العصبية بتركه فجوابه  
 قوله فاللام يفتقر اليهم اي اللوم والذم قبلنا اي قبل المباشرة بان ترك  
 الفعل اي اللوم قال ذلك على التثنية كلف عن الفعل المنقضي ذلك الكلف عنه  
 لانه الاما باللفظ فينبذ التثنية عن تركه **مسألة** يفتقر للتكليف وهو  
 معلوم بالماضي او اي متعلق الامر المتصور له الدال على التكليف مع علم الامر  
 وكذا الماضي ايضا في الاظهر انتفاء شرط وقوة اي وقوة الماضي به عند  
 وفنذ كما مر قبل بضم يوم علم توفيقه قبله للامر فقط اوله ولما قد يتوهم  
 من الامر فانه علم في ذلك انتفاء شرط وقوة القوم الماضي من الحياء  
 وانهم عند وفنذ هذا فاللام الحزمين والمفارقة في قولهم لا يفتقر للتكليف  
 في ما ذكر الانتفاء فائدة من الطاعة والعصبية بالفعل وان ترك واجيب  
 بوجوده بما يلزم على الفعل والترك وفي قولهم لا يعلم الماضي به انه مكلف  
 به يفتقر لانه لا يفتقر من فعله لونه قبل وفنذ وجزمه واجيب  
 بانه الاصل عدم ذلك وبطلان وجوبه ينقطع تعلقا لفرادى التكليف



كالوكيل في البيع عند اذا ما انزل قبل الغد ينقطع الوكيل وسأله علم المأمو  
 فكل لا يدرى ونهزه الانفاق فيها على عدم صحة التكليف لانقضاء فائدة  
 الموجودة قال الجهمي الغرم وبعض المتأخرين قال بوجودها بالغرم على تقدير  
 وجود الشرط قال كما يعلم الجهمي في التوبة من الزنا على ان لا يعود اليه بتقدير  
 الغد عليه فيصح التكليف عند فعله صحة الاظهر ولشدة ذلك  
 كماله في شرح المختصر الى سألته من علمت بالعاكفة او يقول النبي انها تحق  
 في اثناء يوم معين من رفقها هل يجب عليها افئاضه بالصوم قال الغزالي في  
 في التصديق ما عند المعتزلة فلا يجب لان صوم بعض اليوم غير ما ذكره واما  
 عندنا قال اظهر وجوبه لانه المبسوط بسقط بالمعصية ووجه اشتراكها  
 كلفنا بالصوم مع علمها بالانقضاء شرطه من النقاء عن اجتناب جميع الخصال ومنها تدفع  
 فان المكلف في صوم بعض اليوم الخالي عن الجبر والنقاء عن جميع الخصال شرط الصوم  
 جميعه لا بعضه ايضا وكذلك ما قبله فتدفع فانه لا يخلط الغرم على ما لا يوجد  
 شرط بتقدير وجوده ولا يقع عدم العود الى العمل فانه عليه بتقديرها فالصواب  
 ما يكون من الانفاق على عدم الصحة افا التكليف يقع قبل ان يمتنع شرط وفوته

عند وفوته بان يكون الامر في الشهر كما لا ينبغي بخباطة ثوب عندا  
 فانفاقا اي فتنفك صحة وجوده خاتمة الحكم قد يتعلق  
 بامرنا فاكثرت على الشرب فيحرم الجمع كاللذكي والمسته فانه كلاهما يجوزانه  
 لكنه جواز اكل الميتة عند العجزة غير ما الذي من قبله المذكور فيحرم الجمع  
 بينهما حرمة الميتة حيث قد عاينها او بهج الجمع كالوضوء والنهيم فانهما  
 جائزان وتكون النهيم عند العجزة الوضوء قد يباح الجمع بينهما كان يهيم  
 لحوق بطو البر من الوضوء من ثمة فحرمته محل الوضوء فوضوءه مطلقا  
 لمصلحة بطو البر وان بطل وضوئه يهيم لانقضاء فائدة او بين الجمع كفضال  
 كفارة الوفاق فانه كلاهما واجب لكن وجوب الاطعام عند العجزة الصيام  
 ووجوب الصيام عند العجزة لانفاقا وبين الجمع بينهما كما قال في المحصول  
 فينوي بكل الكفارة وان سقطت بالاولى كما ينوي بالصلاة المعاكفة الغرض  
 وان سقطت بالفعل اولا وقد يتعلق الحكم باقرنه فاكثرت على البذر كذلك اي  
 فيحرم الجمع كترجيح المراه من كفون فانه كلاهما يجوزانه الزوج لا يبرأ  
 من الاخر اي ان لم تزوج من الاخر فيحرم الجمع بينهما بان تزوج منهما معا



او مريتا او يجمع كسر القوم بغيره فان كلا منهما يجب الشبه بدل عن  
 الاخرى ان لم يسر بالفرق يجمع بينهما بان يجعل احدهما فوق الآخر  
 او بين الجمع كضال كقوله الهيم فان كلا منهما واجب بدل عنهما ان لم يفعل  
 غيره فها كما قال الدلمي انه لا فرق الى كلام القمنا اي نقرأهم للظن  
 وان كان الخفيف ما تقدم من ان الواجب القدر المشكك بينهما في ضمة اي تعين  
 منها وبين يجمع بينهما كما قال في المحصول **الكتاب الثاني**  
 في الكتاب ومباحث القول المشتمل عليهما من الفرق والنهي والعم والكافة  
 والمطلق والمقيد والمجمل والمبين ومخبرها الكتاب المروي به القرآن عليه  
 من بين الكتب في عرف اهل الشرع والمعنى به اي بالقرآن هنا اي في اصول  
 القدر للفظ المنزلة على محمد صلى الله عليه وسلم لا يجازي سورة منه المتعبد بتلاوته  
 يعني ما يصدرق عليه هذا من اول سورة الحمد الى اخر سورة النحل طحج  
 با بفاضة فلا في المعنى بالقرآن في اصول الدين من ادلول ذلك القائم  
 بذاته تعالى واجازة القرآن مع تشخيصه بما ذكرته اوصافه ليعلم مع  
 ضبط كنهه ما لا يستعمل به من الكلام في حق عزه ان يستعمل قرانا بالماز

على محمد صلى الله عليه وسلم الا اذا كانت غير الربانية والوحي والنجباء والابواب  
 اي اظهر صفة النبي صلى الله عليه وسلم في دعواه الرسالة في كل ما عن اظهره بخبر  
 المثل لهم عن معصية الله الا اذا كانت الربانية كدبت الصحابة انا عند ذلك  
 به الى اقره وغيره والافضل على النجباء ان نزل القرآن لغيره ايضا لانه  
 الخراج اليه في التبيين وقوله سورة منه اي سورة كانت من جميع سورها كما  
 لا قول وضع بدل النجباء الصادق بالكون في صورته ومثلها فيه في بيان  
 غير ما يخلف ما دونها وفائدة كذا في دفعها عنهم العبد يذوذة النجباء  
 بكل القرآن فقط وبالمقيد بتلاوته اي ابد ما نسخ تلاوته كذا قال في التلخيص  
 والشبهة اذ انبأ فامروها بالبشر والقرآن فان قرانا به اما الشافعي وغيره  
 وللخارج في التبيين في اخراج ذلك زاد المعنى في التلخيص بالذلة وان  
 كان من الاحكام وهو لا يدخل الحديث ومنه اي من القرآن البسملة اول كل سورة  
 غير براءة على الصحيح لانها مكتوبة كذلك بخط السورة في مصاحف الصحابة  
 مع ما انفرد في ان لا يكتب فيها ما ليس منه مما يغلط به حتى النقط والشكل  
 وقال القاضي ابو بكر الباقلاني وغيره ان من ذلك وانما هي في العاخرة







انه ثبت نسبة اليهم في بعض الطرق وذلك موجود في كتب القراءات السبع  
كتب المقاربات والمشرقة فيها بيان في مواضع كثيرة والحاصل اننا لا نلتزم  
النوازل في جميع الالفاظ المختلف فيها بين القراء اى منها المتواتر وهو ما  
اتفقت الطرق على نقله عنهم وغير المتواتر وهو ما اختلفت فيه بالمعنى المتباين  
وهنا يطأ هو يتناول فالس فيل لا داء هو فيل فيل وان حمل المعنى على  
هو من فيل كما تقدم ولا يجوز القراءة بالشاذ اى ما نقل قرائنا آحادا في  
الصلوة ولا قاربا بناء على الاصح المتقدم من انه ليس القرآن وبطل الله  
الصلوة بان غير المعنى وكان فامرنا ما علمنا كما قاله النووي في فتاويه  
والصحيح انه ما وراء العشرة اى السبعة السابعة وقران يعقوب وابى  
بغير خلاف فثبت الثلث بجواز القراءة بها وفاقا للبغوي والشيخ الامام  
والدالمى لانها لا تخالف ما سمع من جهة السند والتمتاع الوجه في العزيمة  
ووافقنا فقط المصنف الامام ولا يضر في القرواى البغوي عدم ذكرها  
فلما كان قراءته كما قال الطبري فلفظه من قران السبعة اذ له في كل حرف موقف  
منهم وان اجتمعوا لم يثبتوا احد منهم فجعلنا قراءه فاختصه وقبل الشاذ

ما وراء  
الصلوة

ما وراء السبعة فيكون الثلث منه لا يجوز القراءة بها على هذا وان حكى البغوي  
الاتفاق على يجوز ثلثهم بغير خلاف كما تقدم اما الجواز ومجى الاخير لا افا  
في الاحتجاج فهو الصحيح لانه مقلد عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا يلزم من  
انتفاء خصوص قرائته انتفاء عموم خبره والثاني وعليه بعض اصحابنا لا يجوز  
به لانه ما نقل قرائنا ولم يثبت قرائته وعلى الاول احتجاج كثير من فقهاءنا  
على قطع عين السطر بقراءة ايمانها واقام يوجبوا السابعة في صوم كقراءة  
اليمن الذي هو احد قول الشافعي رحمه الله تعالى بقراءة متباينان قال الشافعي  
كانه لما صحح الله فطحي لسانه في عائشة رضي الله عنها انه نزل في قسم  
لثلاث ايام متباينان فخط متباينان ولا يجوز وورد ما لا يعنى له في الكتاب  
والسنة خلاف الحسنة في يجوزهم ورد ذلك في الكتاب والوا الوجود  
فيه كالحروف المقطعة اوائل السور في السنة بالفتح على الكتاب واجيب  
بانه الحروف في السنة للتحريك وبسرها فستكون من قول الله تعالى  
كلهم را فطاو كانوا يجلسون في حلقة امامه واولاء الحشا اختلف  
اى جانبها ولا يجوز ان يرد في الكتاب السنة ما يعنى به غير ظاهره الا بدليل



بين المارة من كذا العلم المحصو بنا فقلنا فالمعنى في مجزئهم وفي ذلك  
 من غير دليل حيث قالوا المارة بالابان والاراء قبل الظاهرة في غفاب غفابا  
 المؤمنين الربيب فقط بناء على مقتضى ان المعصية لا تغتر مع اليمان  
 وسواء من لا يمانهم اى ما خبرهم ايمانهم الى الله وفي بقاء الجمل في الكتاب  
 والسنه بناء على الرأى من وفور فيهما غير مبين اى على احواله بان لم ينفذ  
 المارة الى وفاء صلى الله عليه وسلم احوال اهل البيت لان الله تعالى قد اكل  
 الدين قبل وفاء لقوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم ثابنا نعم قال تعالى في كتاب  
 وما يعلم تاويله الا الله اذ الوفاء سلك على جملة العلماء اذ ثبت في الكتاب  
 بئس في السنه لعدم الفارق بينهما ثابنا الاشيا الاصح لا يفي الجمل المكلف  
بمعرفة غير مبين للحاجة الى بيان قدر من التكليف بالاطمئنان بخلافه  
 المكلف بمعرفة طاعة صوة العبد بالعلم كذا في البرهان وفي بعض نسخ العلم  
 وهو يخفى من تلخيص معنى المارة وفيه من غير تامل واحكاما اخذنا  
 الاقام الرأى وفيه ان الاول في النقلة في فهمه اليقين بانها انما نواو  
 خبره من المشاهدة كذا في اوله وجوب الصلاة ونحوها فان الصلابة نواو

معانيها المارة بالاشياء المشاهدة ونحو علمنا بما يوسطة نقل تلك القرائن  
 اليها نواو فانه في توجيه من اطلق انها لا تغتر اليقين بانتهاء العلم المارة  
 منها المطوق والمفهوم اى هذا مجتمعا المطوق اى معنى دل عليه اللفظ  
 في محل النطق حكما كان كمثل في شرح المختصر كغيره بخبر النافذ اى  
 للوالدين الدال عليه قوله تعالى فلا تغفل لهما اى او غير حكم كما يوافق من مثله  
 في قوله وهو اللفظ الدال في محل النطق نقي اى يسمى بذلك ان اذ نقي  
 لا يحتمل خبره اى غير ذلك المعنى كزيد في نحو بائنه فانه مفيد للذات  
 المستحصنة من غير احوال لغز باطة اى يسمى بذلك ان احواله بدل المعنى  
 الذى افاده وجوبه كالمارة في خوراثت اليم المارة فانه مفيد للحيوان  
 المفترس محتمل للرجل الشجاع يذله وهو معنى مروج لانه يقع على  
 والاول اخصي المشايد الى الذين اما الحتم المعنى مساو للافرفسى  
 جمل وشيا كالجون في ثوبه الجون فاحتمل معنيه اى المارة والابيض  
 على السواء واللفظ ان دل جروا على جز المعنى كغلام من مركب والا  
 اى وان لم يدر حرقه على جرح معناه بان لا يكون له من كثره المارة او يوا



جزء من اللفظ على معنى كونه او ذال على معنى غيره معناه كعب الله علما مفرد  
 ودلالة اللفظ على معناه مطابقة وتسمى دلالة المطابقة ايضا مطابقة  
 الدال للمدلول مطابقة اي جزء معناه نفس وتسمى دلالة النفس اي  
 ايضا للنفس المعنى جزء المدلول ولا يسمي دلالة لان معناه الذي انتهى سواء  
 الزم في الحقيقة ايضا ام لا الزام وتسمى دلالة الزام ايضا الزام  
 المعنى اي كماله لانه لا يسمي كذلك لان الشئ على الحيوان الناطق  
 في الاول وعلى الحيوان في الثاني وعلى فابل العلم في الثالث الزام فلا يسمي  
 ايضا وكذلك المعنى قدم البصر عما من ثافته البصر على البصر لانهم للعلمي  
 وهذا المتأخر في حارجها والاولى اي دلالة المطابقة لفظية لا متناهية  
 اللفظ والثاني اي دلالة النفس والزام تفصيل ان اللفظ على  
 النفاذ الذين من المعنى الى جزئه ولا يسمي شروط المنطوق ان يوقف  
 الصدق فيه والعقوبة في العقل او شرعا على اخصر اي تغدير فيما دل عليه  
 فدلالة القضاء اي دلالة اللفظ الدال على المنطوق على معنى ذلك المضم  
 المقصود وتسمى دلالة القضاء الاول كما في حديث من في عاصم الاني في بحر

الجمل رفع عن افعى الخطا والنسب اي الموافقة بها لتوقف صدقها على ذلك  
 لوفورها والثاني كما في قوله تعالى وليس الغيرة اي اهلها اذا الغيرة وهي لا يسمي  
 الجملة لا يصح سؤالا فعلا والثالث كما في قوله لما لك عبيد من عبيدك  
 على ففعل فانه يصح منك اي ملكه لي فانه يقع على لتوقف صحة العبد  
 شرعا على الملك وان لم يتوقف اي الصدق في المنطوق ولا العقوبة على  
 اخصر ودل اللفظ المقيد على ما لم يقصده دلالة اي دلالة  
 اللفظ على ذلك الذي لم يقصده تسمى دلالة الشئ كذلك في قوله تعالى  
 لكم ليلته الصيام الرق انما كنتم على صحة قوم من اصبحت جنبا للزوم  
 للمقصود به من جوارحه من في الليل الصادق باخر جزء منه والمفهوم ما  
 اي معنى ذلك لغير اللفظ لا في محل النطق من حكم وحمله كتحريم كذا كذا  
 فان وافق حكمه المشمل هو عليه منطوق اي الحكم المنطوق به فوافقه  
 ويسمى مفهوما موافقة ايضا ثم هو قوي الخطا اي يسمي بذلك ان كان  
 اول من المنطوق وختمه اي يسمي بذلك ان كان مساويا للمنطوق  
 مثال المفهوم الاول يحتمل ضرورة الواحد من الثاني عليه نظر المنطق قوله



فلا تغفل لما ان فهو اولى من تحريم النافعة المنطوق كما شذبه القصر  
 من النافعة في الابداء ومثال المساوي تحريم اضرار قال اليهيم الدال  
 عليه نظر المعنى اية ان الذي ياكلون اموال الهناني ظاهرا فهو مساو  
 لتحريم الاكل مساواة الاضرار لكل في التلافي وبطلان يكون  
 الموافقة مساويا اي كما قال المص لا يسمي بالموافقة المساوي وان كان  
 مثل الاول في الاحتياج به وبسببه المتقدم يسمى الاول ايضا على هذا  
 ونحو الكلام فانهم من قطعوا وحده معناه ومنه قوله تعالى وله  
 ولتوفيقهم في هذه القول ويطلق المفهوم على محل الحكم ايضا بالمنطوق  
 وعلى هذا ما قال المص في شرح النتائج كغير المفهوم اما اولى من المنطوق  
 بالحكم او مساوية فيه ثم قال لا شافعة في الائمة والا ما مانا امام  
 الحرمين والامام الرازي دلالة اي الدلالة على الموافقة قبلية  
 اي بطريق القياس الاول والمستوي المسمى بالجلي كما يعلم من سبانه  
 والعلة في المثال الاول الابداء وفي الثاني التلافي ولا يضر في النقل  
 عنه الاولين عدم جعلهما المساوي من الموافقة لان ذلك بالنظر

الى الاسم لا الحكم كالتعم واما الثالث فلم يصح في التسمية بالموافقة  
 ولا نحوها نعم وقبل الدلالة عليه لفظه لا يدخل للقياس فيها القدر  
 من غير اعتبار قبلي فقال الغزالي قال امدى من فالحق هذا القول  
 فهمت اي الدلالة عليه من السبب والغرائ لا من بجهة اللفظ قلوا لا  
 دلالة في اية الوالد على ان المقتضى بها تعظيمها واحترامها فافهم منها  
 من منع النافعة منع القرب اذ قد يقول ذوالفرض الصحيح لعبد الشتم  
 فلانا ولكن اضره ولولا دلالة في اية ما لا يهيم على ان المقتضى بها  
 فقط صباه فافهم منها من منع اكله منع اضرار اذ قد يقول للغافل  
 واسد ما اكلت فلان ويكون قد اضره فلا بحث وفي اي الدلالة  
 على جواز من اطلاق الاضرار على الام فاطلف لمنع من النافعة  
 في اية الوالد من اضرار المنع من الابداء واطلف لمنع من اكله الى اليهيم  
 في اية المنع من التلافي وقبل نقل اللفظ اليها اي للدلالة على التام  
 فوافد لا عن الدلالة على الاضرار ففتحتم ضرب الوالد وتحميم  
 اضرار ما لا يهيم على اية القولين من سقوط الابهين وان كان بغير



على الاول فمما وكثير من العلماء منهم الحنفية على ان الموافقة مفهوم  
لاضطروف ولا يفتى كما اوتوه صد كلام المقدم من جعله ثامنا فمما  
واحد في ثبوتها كالبينصا فغال لعنى السدى لاثنا في بينهما لان  
المفهوم سكوت والقبيل الحاف سكوت منطوق فال المقدم قد بلغا لهما  
ثنائي لان المفهوم قدلول للفظ والمفهوم قدلول له وان قالوا حكم  
المفهوم الحكم المنطوق به في اللغة وبشيء مفهوم في اللغة ايضا كما سبها  
التعبير به في بحث العلم وموطه ليدخل ان لا يكون المسكون ترك  
حرف في ذكره بالموافقة كقول في رب العبد بحدود  
المسلمين فصدق بهذا على المسلمين ويبريد به ويبريدهم وتركه فوافقا ان  
بهم بالانفاق وحق اي نحو الحرف كالجمل بحكم المسكون كقولك في الغنم  
السائمة زكاة وانت تجمل حكم المغلوفة وان لا يكون المذكور خرج للغالب  
كأن قوله تعالى وبائتكم اللاتي في حجوسكم فانه الغالب كون الراتب  
في حجوس الزواج اي تربتهم فلو قال اما الحرة في نعيم هذا الشرا  
لمسما في دفعه او خرج المذكور لسؤاله او فادله لتعلق به

اول الجمل بحكم دون حكم المسكون كما لو سلم صلى الله عليه وسلم في الغنم  
السائمة زكاة او قبل بحضرة لعل ان غنم سائمة او خاضعين من جمل  
حكم الغنم السائمة دون المغلوفة فغال في الغنم السائمة زكاة او  
غيره اي خرج المذكور لغيره فاذا ذكر في بعض النسخ لخصيص بالذكر كونه  
الواقع كأن قوله تعالى لا يأتى المؤمنون الكافرين اوليا من ولا المؤمنين  
نزل كما قال الواحدي وغيره في قوم من المؤمنين والوا الهم اي دون  
المؤمنين وانما شرطوا للمفهوم انقاء المذكور لا لخصه فوالله ظاهره  
وتوافقا في حقه فادخلها وبذلك اندفع توفيق اما الحرة بالانفاق  
في الغالب لثباته في لغة المفهوم من مقتضى تلك اللفظ فلا يفسد فوافقا  
الغالب قد مضى في النهاية في اية الترتيب على ما نقله الشافعي من ان  
القبيل فيها موافقة الغالب لمفهوم له بعد ان نفل عن مال ذلك القدر فمما  
من ان الرتبة الكبيرة وقت التزويج باموال حتى على الزوج لانها  
ليست في حرة وتربته وهذا وان لم يسلم عليه فالدفع نقله القراني  
وذا وقع كقول ابن عطية عن علي رضي الله عنه انه البعثة عن الزوج لا تخم



عليه لا يخالف في حجة ورواها عنه بالسند الذي قام وغيره ومعه  
 ذلك الى ان القيد ليس بموافقة الغالب المقصود مما تقدم انه لا مفهوم  
 للمذكور في الاشارة المذكورة ونحوه وبعلم حكم المسكون فيها من قبح بالغا  
 كما في الغم المعلوم من كمالها او الموافقة كما في المثال الاول ما تقدم وفي  
 أبي الربيع والمولاه للمعنى هو ان الربيع حرم للابح بها وبينها  
 انها لا ينافي لواجب بان يزوج بها فوجه نظر الدعا في مثل ذلك  
 سواء كانت في حيز الزوج ام لا ومولاه المؤمن الكافر حرم لعداوة  
 الكافر وهي موجودة سواء اولى المؤمن ام لا وقدم من والاه ومن  
 لم يواله قوله تعالى يا ايها الذين امنوا لا تأخذوا الذين اخذوا دينكم الى قلوبكم  
 والكفرا الذين امنوا بالمعنى المعلوم موافقة المسكون للمنطوق سواء  
 خلا في ان الدلالة على المسكون فليكن اول فظية وكان القيد لم يذكر  
 فكاه في قوله ولا يبيع اي ما يقتضي التخصيص بالذكر فليكن المسكون  
 بالمنطوق بان كان بينهما علة جامعة لعدم معارضة له بل قبل بعمارة المسكون  
 المشتمل على العلة المعروفة للمذكور من صفة افعلة اذ عارضه بالنسبة الى

المسكون المشتمل على العلة كما لم يذكر وقبل لا يعمد لعمارة الوجود العلة من  
 وانما يلحق به فيما تقدم التعميم هو كذا قال في المعنى صحتها وقد ادى بعضهم  
 الاجراء عليه كما افادوا العلة بخلاف مفهوم الموافقة لانه المسكون هنا  
 اذون من المنطوق بخلافه هنا كما تقدم فليكن هنا انما عليه لا ابطاله واول  
 صفة اي مفهوم الخالفة بمعنى محل الحكم مفهوم صفة قال في المعنى والمراد بها  
 لفظ مقيد لا خالف شرط ولا شئنا ولا غايته لا النعت فقط اي اقدا  
 من اقام الحرامين وغيره حيث ادرجوا فيها العدة والظرف مثلا كالغنى  
 السائمة او السائمة الغنى اي الصفة كالسائمة في الاول من في الغنى السائمة  
 زكاة في الثاني من في سائمة الغنى زكاة فدم من تافه وكل منهما يروى  
 حديثا ومعنا ثابت في حديث البخاري وفي صفة الغنى في سائمة اذا كان  
 اربعين او عشرين ومائة شاة لا يحوز السائمة اي من في السائمة زكاة  
 ان روى فليس من الصفة على الاظهر لا خلت في الكلام برونه كاللغب  
 وقبل هو معناه الدلالة على التعميم الزائد على الذات بخلاف اللغب فبقي  
 نفي الزكاة عن المغلوفه فطاعا بغيره اثباتها في السائمة فطاعا وبه



من كلام ابن السمعاني ان الجهر على الثاني حيث قال السلام المثلث كالمسلم  
والكافر والفاعل والوارث يجري مجرى المعنى بالصيغة عند الجهر وسئل الملقى عن  
حلية الزكاة في المثالين الاولين غير سائما وتو مقلوفه الغنم وفي قوله  
مطلقا لسوم وتو مقلوفه الغنم وفي قوله قولان الاول وحجرا لتمام  
الترابي وفيه ينظر الى السوم في الغنم والثاني الى السوم فقط لترتيب  
الزكاة عليه في غير الغنم من الابل والبقر وجوز المهران يكون الصنف في سائر  
الغنم لفظ الغنم على قولها في مثل الغنم ظلم كاسبا فيغير في الزكاة عن  
سائما غير الغنم فان ثبت فيها بدل افر وهو بعيد لانه خلاف المباد  
الى الالذيت ومنها اي من الصنف بالمعنى السابق العلة خوفا على السائل  
الى هذا اي الخيل وولدها والظرف زمانا ومكانا نحو ان يوم الجمعة اي  
لا في غيره واجلس امام فلان اي لا وملكه واحال خوفا من الى العبد  
مطيعا اي لا غاصبا والعدة نحو قوله تعالى فاجلدوهم ثمانين جلدة  
اي لا اكثر من ذلك وهديث الصبي حين اذا شرب الكلب في انا اقدم  
فليفسكه سبع مره اي لا اقل من ذلك وكذا عطف على صفة نحو وان كنت

اولان قل فانفعوا عليهم اي فغير اولان حال لا يجب لان تعاقب عليهم  
وعايدته نحو وان طلقها فلا تحل له من بعده حتى ينتكح من جاءه اي فاذا انتكح  
تحل له الاول شرطه وانما نحو انما الحكم الله اي فغير ما يسر له والاول المعبود  
بحق ومثل ذلك عالم الزهر ما ينفل على نفي ولسنا نخوف انما الزهر منقوض  
نفي العلم والتمام عن غير من مفهومه اثبات العلم والقيام الزهر وقيل  
المبتدأ من الخبر بضمير الفصل نحو ام اخذ وان دونته ولها فانه لا يخلو  
اي فغيره ليس بولي اي ناصر وتقدم المعنى على كسب عن البيانين  
كالمتقار والجر والمجر وانما لا يعبد اي لا يترك لاني الله محشرون  
اي لا الى غيره ولا لاه اي انما فاذا ذكر من اولا مفهوم الخالفه لعالم  
الزهر اي مفهوم ذلك ونحوه اذ قيل انه منطوق اي صراحة للشرط والاول  
الى الالذيت ثم فاقيل انه منطوق اي بالحق في مفهوم انما والعايد  
كاسبا لثباته الى الالذيت ثم فغيره على الزهر لاني صسا  
المعاسم الخالفه الى اللقب بجهة لفظ لفظ كثير من امة اللغة بها  
منهم ابو عبيدة وعبيد فالله حديث الصبي حين مثلا مثل المعنى ظلم



انه يدل على ان مطلق غير الفنى ليس علم وهم اغايقولون في مثل ذلك ما  
 يعرفون من لسان العرب وقيل حجة شرعية لمعرفة ذلك من مواضع  
 كلام الشاطبي وقد فهم صلى الله عليه وسلم من قوله تعالى ان تستغفر لهم سبعين  
 مرة فلن يغفر الله لهم ان حكمه فان ادعى السبعين بخلاف حكمه ثبت  
 قال كرامه الشبان فبرئ الله تعالى ومن يدعى السبعين وقيل حجة  
 ففنى اى من حيث المعنى وهو انه لو لم يبق المذكور الحكم عن المستوفى لم يكن  
 لذكره فائدة وانما ذكره هنا بالمعنى بغيره في بحث العام كاسباب  
 العقل في شرح المختصر بنى بالعرف العام لانه يقول لا يسلو واقبح بالظن  
 باللفظ لانه والصبر في من الشافعية وابن قوين مناد من  
 المالكية وبعض حنا بله علمان اكرم جنس نحو على مزاج اى لا على مزاج  
 وفي النعم كما اى لا في غير ما من المكينة اذ لا فائدة لذكرها ان نفي الحكم  
 عن غيره كالصفة واجب بان فائدة استغناء الكلام اذ بلا فائدة  
 بخلافه لا فاسقاط الصفة وهو كذا قال المصنف لانه قال في المشهور  
 باللفظ من ذكره فخصوما الصبر في فانه اقدم منه واصل وانكر

ايح الكل مطلقا اى لم يلق منه من معانيهم الخ لفظ وان قال في المستوفى لاق  
 حكم المستوفى فلا مخرج كما تقدم في انتفاء الزكاة عن المملوكة قال لا اصل  
 عدم الزكاة ووجه ما في السائمة فيثبت المملوكة على الاصل وانكر الكل  
 فوجه في الخبر نحو في الشام الغنم السائمة فلا يبق المملوكة فيها لان خبر  
 له فلا يبيح يجوز الا قبله بقبضه ولا ينعين القيد فيه للنفي بخلاف ان  
 الاشياء يجوز كونها عن الغنم السائمة وما في معناه مما تقدم فلا خلاف في  
 فلا فائدة للقبض فيه لا النفي وانكر الكل الشيخ الامام والدالم في خبر  
 الشاة من كلام المصنفين والواقعين لغلبة الذوات عليهم بخلاف في الخبر  
 من كلام الله تعالى ومثوله المبلغ عنه لانه تعالى لا يبيع بغيره وانكر امام  
 محمد بن صفه لا تملكها الحكم كان يقول الشاطبي في الغنم العقر الزكاة قال  
 ففى في نفي للقبض بخلاف المكينة كالسوم طقة توتة السائمة ففى في نفي  
 العلة ولكون العلة غير الصفة بحسب الظاهر خلاف ما تقدم اطلاقا امام  
 الرازي عنه انكار الصفة ولكون غير المكينة في نفي للقبض اطلق ابن  
 الحاجب عنه القول بالصفة وما غير ما تقدم فصح منه بالعلة والظرف

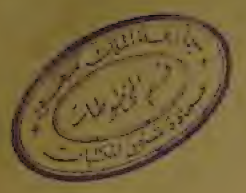


والعقد والشرط وأما وقال لا وسكت عن البناء وهو كالمذكور وانكر  
قوم العقد دون غيره فقالوا لا يدل على مخالفة حكم الرائد عليه والثاني  
عنه كما تقدم لا يبرهنه أقامه يوم الموافقة فانفقوا على جهة وإن اختلفوا  
في طريقه لا لا عليه كما تقدم حسبنا الغاية قبل منطوق أي  
بالخط لا كما تقدم لبياد إلى الأبد وأما أنه مفهوم كما تقدم و  
ولا يلزم من بياض الشيء إلى الأبد أن يكون منطوقاً بل هو أي الغاية  
الشرط إذا لم يقل أنه منطوق وفيه الغاية فافهم قولاً منطوقاً  
أي بالخط لا كما تقدم وظل في ذلك فصل المبدأ وتقدم أن مرتبة الغاية  
ثلاث مرتبة لا عالم الوجود فالصفة المنكبة مثلوا الشرط لأن بعض  
الغائبات به فالغاية في الصفة فطلق الصفة عن المنكبة غير العقد  
من نعمت وقال طرفه فلهذا في صفة في سواء مثلوا الصفة المنكبة  
فالعقد يلو المذكور لا تكلم قوم له وهو كما تقدم فتعبر المعول  
أخر المعانيهم لدعوى التبيين في فن المعاني فافهم الاختصاص فذا  
من موك الكلام البليغ وفالغرض من الحاجة بوجوب ذلك

والاختصاص لمعنا الاختصاص على نفي الحكم عن غير المذكور كما دلت عليه  
كلامهم خلافاً للشيخ الأمام والدائم حيث التفت وقال ليس هو الخصم  
وأما هو قصد الخاص من جهة قصوره فإن الخاص كغيره زيد بالنسبة  
الخط لا الصفة قد يقصد في الاختصاص لأن جهة قصوره فيكون بالها  
بالغاظة في مرادها وقد يقصد من جهة قصوره كاختصاصه بالمتغير  
للاهتمام به فيقدم لفظه لافادة ذلك في قوله آخره وليس في الاختصاص  
فإنه الخصم من نفي الحكم عن غير المذكور وأما جاذ ذلك في بابا نفي العلم  
بأنه فائيه أي المؤمنين لا يقيدون غير الله وحاصله  
أن التعميم للاهتمام وفيه ضم إليه الخصم الخلق فافهم المعنى  
المختص وكذا الله سبحانه بقوله لدعوى التبيين حسبنا  
أما بالكسر قال لا والله وبوجه أن كقول أبي من جملة ما تقدم منه  
لا نقيد الخصم للاختصاص المؤكدة وما الزائدة الكافة فلا نقيد  
النفي المشتمل عليه الخصم على ذلك حديث مسلم أما الدلالة بالنسبة إذا  
من الفضل لا بنا إجماعاً وإن تقدم خلافاً واستفاضة النفي في بعض المواضع



من خلع كما في انا الحكم لله فانه سبيل للمع على الخاطئين في اغناهم  
الهية غير الله وقال الشيخ ابو كحفا الشيرازي والغزالي وضاحيه  
ابو الحسن الكيا الهلبي كبر الهمة والكاف ونعماء في لغة الفرس الكبير  
والا فام الشيرازي والشيخ الامام والدائم تقيد الحصر المثل على نفى لكم  
عن غير المذكور حتى انا فام زيدا اي لا ثم واو نفى الحكم عن المذكور نحو انا  
زيد فام اي لا فام زيدا وقبل نطقا اي بالمثل كما تقدم لبيان الحصر  
الى لا ذك منها وان شئت في بعض المواضع بما هو مقدم عليه كما في حديث  
الربا السابق ولا بعد في افادة المركب لم نقض اجزاؤه ولم يذكر المص  
ام الحزين مع قوله بانما كما تقدم لا ثم لم يصح بانه مفهوم ولا منطوق  
وانما بالفتح الاضح ان حرفا ان فيها من حيث انه من افراد ان فزع ان  
المكسورة في الاصل كالمفتوحات بعمولها في الافادة بخلاف  
المفتوحة لا تخاف مع معمولها بمنزلة نكرة وقبل المفتوحة الاصل لان  
المفتوح الاصل للمركب وقبل كل اصل لانه لا يحال يقع فيها دون الاخر  
ومن ثم اي من بناء وان المفتوحة في المكسورة اي من اجل ذلك اللان



لرعية انا بالفتح لانما بالكسرة في الرخصة في نفسه فلما هو الى  
انما الحكم له واحد ويضع البضاعة فيه افاكنا اي انا بالفتح اخص  
كانما بالكسرة لان ما ثبت للاصل ثبت للفرع حيث لا مصلح ولا اصل اتفاقا  
والرخصة وان لم يصح بهذا الماقد لكن قوله كانه بشره ومعنى  
الاية على هذا ما قاله اذ الوحي كرسو الله صلى الله عليه وسلم اي في امر الاله  
مقصود على سبيل الله بالوقاية اي لا يجاوز الى ان يكون الا لغيره  
معدا كما عليه الخاطبون ومثل ذلك قوله في اية اعلوا انا الحيوة الدنيا  
لعبه هو وزينه اذ اذ الدنيا ليست الا هذه الاموال الخوان اي وقا  
العباد ان والقرن فمن اموال الاخرة الظهور فيها ونقلها افاكنا  
الحصر عن الشوفي ايضا في الاصل القريب وفي قوله كان ستم اذ على  
المعاني عليه الجمهور من بناء ان فيها على نصبت بينهما مع كنهها وان لم يصحوا  
بذلك فيما علمت اكتفاء بكونها فيها من افراد ان وعلى هذا معني الاية الاولى  
ما هو على في قوله لا الا وحيث انما لانهم عليه من الخلال ونعم  
الثانية اعلوا اهل الدنيا اي فلا تؤزرونها على الاخرة الجاهلة فيها



ان في الالهية على المصداق كاف في حصول المقصد بها من نفي الشك عن الله  
 وتظهر لدنيا مسألة من الالطاف جمع لطف بمعنى ملطوف  
 اي من الامور الملطوف بالشرعيات دون الموضوعات اللغوية بآدمه  
 تعاوان قبل وضعها في العباد لانه لا لغا لفعالهم ليعبروا في  
 الضمير بفتح الموحدة اي ليعبر كل من الشرائع في نفسه مما يحتاج اليه في معاملة  
 وتعاونه لغيره حتى يعاونه عليه لعدم منفعة له به وهي في الدلالة على  
 ما في الضمير ابد من الكلالة والمثال اي الكلالة انها نعم الموجود والمقدم  
 وهما تحضا الموجود والمحسوس واسرها ايضا مواضعها للامر الطبيعي  
 دونها فانها كنهيات تفرغ للنفس الضرورية وهي لا لغا للدالة  
على المعاني هي الالفاظ المهمة وتعمل الحد المركب المتساوي وهو من  
 المحذور على المحل الذي في بحثنا الاخذ وتعرف بالثقل بواثر الخلق  
 والارض والحر والبر لمعانيتها المعروفة واذا ادا كالغزل للخبز والظن  
 وبكسبها العقل من النقل نحو جمع المعرف بالهم فان العقل يستنبط  
 ذلك فانقل ان هذا الجمع يصح الاستثانة اي اخراج بقية بال او

احدى افعالها بان ينقسم اليه وكل ما صح الاستثانة قال اصح فيه فهو  
 عام كسبها للزوم تناوله للمشقة لا يوجد العقل فلا تعرف به اذ لا يجر  
 له في ذلك ومذلول للفظ اما معنى جزئي او كمال الاول فاما يمنع تصور  
 من الشك فيه كمنول من الثان فاللطف كمنول لا يشك كسبها ما يوجب  
 منه ذلك اول لفظ مقرر مستعمل كالكلمة في قول مقرر والقول للفظ المستعمل  
 يعني كمنول الكلمة بمعنى ما صدر منها كقول مقرر وهل اول لفظ مقرر من كمال  
مقرر الجاء يعني كمنول لفظها نحو الجهم واللام والسين اسماء حروف  
 جلت مثلا اي جنة لانه اول لفظ مركب مستعمل كمنول لفظ الجبري ما  
 صدره نحو قوام زيد او من كمنول لفظ المذنبان وسببا في مجيء الاقبيل  
 التخرج بنفسه المركب مع كونه خلاف في وضع الاول ووجود الثاني  
 واطلا فالمدلول على الماصد في كسبها سائق والاصل اطلاقه على المقوم  
 اي ما وضع له للفظ والوضع جعل للفظ دليل على المعنى فيه منه  
 العرف بوضعه وسببا ذكر الوضع في حديث الحقيقة في نفسهما الى  
 لغوية وعرفه كمنول وفي هذا الجمل مع انقسام الى ذلك انصافا لانه



المذكور كما يصدق على الوضع اللغوي بصدق وعلى العرف والشئ خلاف  
قول الفراء انه ما في الحقيقة كثرة استعمال اللفظ في المعنى حيث يصدق فيه  
اشهر من غيره نعم يعرف ان فيها بالكثرة المذكورة ويزيد العرف الخارج  
بالنقل الذي هو الاصل في اللغوي ولا يلتزم في كل لفظ اللفظ في المعنى في وضع  
له فان الموضوع للصدق من كجور لكونه والابيض لا يلهيها خلافا  
لعبار القهيري حيث اثبتنا بين كل لفظ ومعناه قال والاولى لم يصدق  
فقبل معنى انها اقل على الوضع على وقتها فيحتاج اليه وحين لم يصدق  
انها كافية في دلالة اللفظ على المعنى فلا يحتاج الى الوضع بذكر  
ذلك من جهة الله تعالى في الغافة ويعرف غيره منه قال الفراء في حكي  
ان بعضهم كان يدعي انه يعلم المستهان من العلم فقبل له فاستمى ادعاه في  
وتوهم لغة البربر فقال اجده فليس كذلك واما كالمجرى وكونه كذلك  
قال لا ضغمان والثاني هو الصحيح عن عباد واللفظ الدال على معنى  
ذهني كالمجرى اى له وجود في الذهن بالادراك ووجوده في الخارج  
بالحفظ كالنسخة لا في المقدم فلا وجود له في الخارج كغيره يتبع

موضوع للمعنى الخلفى لا الذهني خلافا للامام الرازي في قوله  
بالثاني قال لا انا اذا ما بناجنا من بعد وضناه صفة سميها بهذا  
الاسم فاذا دوننا منه وعرفنا انه حيوان لكن قضاه طيرا سميها به  
فاذا اذنا اننا وعرفنا انه انسان سميها به فاضل في حكم لا خلافا  
المعنى الذهني وذلك يدل على ان الوضع له واجب بانه اقل  
الاسم لا خلافا لمعنى في الذهن لظن انه في الخارج كذلك لا مجرد اقل  
في الذهن فالموضوع له ما في الخارج والتعبير عنه تابع لادراك اللفظ  
له فيما اذكره وقال الشيخ الامام والامام هو موضوع للمعنى من  
حيث هو اى من غير تعبير بالذهني او الخلفي فليس له في المعنى في ذهن  
كان او خارج حقيقي على هذا دون الاولين واخلافه قال الامام  
في اسم الجسدي في النكرة لان المعرفة ما وضع للخارج ومنه ما  
وضع للذهني كاسماء وليس لكل معنى لفظ بل اللفظ لكل معنى يحتاج  
الى اللفظ فان انواع الروايع مع كثرتها جدا ليس لها الفاظ لعدم  
انضمامها ويدل عليها بالتعديد كراية كذا وليست محتاجة الى اللفظ



وكذلك انما لا لام ويل سنا انما لا ابطاله والحكم من اللفظ  
 المتعرج المعنى من نصا وطفه والمثابة منه ما لثا ثا لله اي افضى بعلمه  
 فلم يفتح لنا معناه وقد يطلع اي الله عليه بعض اصغائه اذ لا مانع  
 من ذلك انه الايات والافاوت في ثبوت الصغائر سنا المشككة على قول  
 السلف يتوقف معناها اليه سنا كاستيعاب قول الخلف بنا ويلها في اصول  
 الدين وهذا الاصطلاح مافرد من قوله تعالى ايات محكمات ان ام  
 الكتاب واخر مثابته قال لا ما الرازي في المحصول واللفظ السامع  
 بين الحواشي العوام لا يجوز ان يكون موضوعا للمعنى ففي اللفظ الحواشي  
 لا شاع في طبعهم من العوام بما يتوقف عليهم لا بد من كونه كما يقول من  
 المتكلمين مبتدأ الحال الى الوسط بين الموجود والمفردوم كاستيعاب في اخر  
 الكتاب الحركة معني بوجوب حركه الذات اي حسم فان هذا المعنى ففي  
 النفع على العوام فلا يكون معنى الحركة الشائع بين الجميع والمعنى الظاهر  
 له حركه الذك صسا الفتح قال ابن فوركا واجموا اللسان توفيقه  
 اي وضعها الله تعالى فغيره وان وضعها بالتوفيق لا دلالة عليها الله

عياها بالروح الى بعض انبيائه او خلقا لا صولا في بعض الاجسام بان  
 تدل من يتبعها من بعض العباد عليها او خلقا لعلم الضرر في بعض  
 العباد بها والظن من هذا الاصل لان اولها لا لا المعنا في تعليم الله تعالى  
 وعزى الى القول بانها توفيقه الى العلم وعزى الى القول كالمعنا في  
 اي كبر الباطل في اقام الحزمين وغيره لم يذكر في المسألة اصلا وكذا  
 لهذا القول قوله تعالى وعلم ادم الحما كلها اي الالفاظ السامعة للادب  
 فقال الحما والحو في ان كلامهم اي علمه على سماعه وتخصيص  
 لهم ببعضها عرفا طرأ وتعلمه تعالى على انه الواقع دون البشر  
 وقال اكثر المعنزة هي اصطلاحية اي وضعها البشر اذ لا فضل  
 عرفها لغيره من بالحما والقرينة كالطفل اذ يعرف لغة ابيه بها  
 واستدل لهذا القول بقوله تعالى وما ارسلنا من رسول الا بشان قوم  
 اي بلغتهم في سابقه على البعد ولو كانت توفيقه والتعليم بالوحى  
 كما هو الظاهر لنافذ عنها وقال الحما اي بولسها لغيره في القدر  
 المحتاج اليه منها في التعريف للغير توفيقا يعنى توفيقا لدعاء الحاجة



اليه وغيره محمل لكونه توفيقيا واصطلاحيا وقبل ذلك اي القدر  
 المحتاج اليه في التعريف اصطلاحيا وغيره محمله وللتوفيق والاحتياج  
 الى الاولين دفع بالاصطلاح وتوقف كثير من العلماء عن القول  
 بواحد من هذين القولين لعدم خصالها والاحتياج للتوقف عن القطع  
 بواحد من هاتين ادلتها لا تغيب القطع وان التوفيق الذي هو  
 اولها مطلق لطوره ولبيته دون دليل لاصطلاح فانه لا يلزم  
 من تقدم اللغة على البعث ان تكون اصطلاحية لجواز ان يكون يوجد  
 توفيقية ويؤثر في تعليمها بالوحدة والنبوة والرسالة مسألة  
قال القاضي ابو بكر الباقلي وامام الحرمين والغزالي والامدي  
 لا يثبت اللغة قبلها وهذا الغم ابن سريج وابن ابي هريرة وابو الحسن  
 الشافعي والامام الرازي فقالوا ثبت فاذا اتممت في اسم على وصف  
 مثلب للتسمية كالخمر المسمى ماء العنب لغيره اي نعتية للفظ  
 ووجد ذلك الوصف في معنى اخر كالسبب في المسمى من غير ماء العنب  
 ثبت لباقي القائلين انهم لغز فيسمى النبي خمر فيجب احتسابه بانه

انما الحرف المبسر لا يقبل على الحرف سواء في الثبوت الحقيقة والحيث وقبل  
 ثبت الحقيقة لا الجمل لانه اضعف منه ومنها لفظ القياس بما ذكر  
 يعني عن قولك اقد من ابن الحاجب محل الخلاف ما لم يثبت نعمه بكذا  
 فان ما يثبت نعمه بذلك من اللغز في فعل الفاعل ونصب المفعول لا فاعله  
 في ثبوت ما لم يسمع منه الى القياس فيختلف في ثبوته وكذا قال بذكر  
 فاني القولين الى عندنا فلا قول بعضهم ان الاكثر على النفي وبذكر  
 القاضي من النافين الى ان من ذكره من المبيته كالامدي لم يحرم النقل  
 عنه لغيره بالنفي في كتابه التفسير مسألة اللفظ والمعنى بجمل  
 اي ان كان كل منهما واحدا فان منع تصور معناه الى اللفظ المذكور الشك  
 فيه من اثنين مثلا فجزئ اي قد لا اللفظ يسمى جزئيا كزيد والا اي لا  
 وان لم يمنع تصور معناه الشك فيه فكذلك سواء اذنع وتصور معناه كاجمع  
 بين الضدين او امكن ولم يوجد فرد منه كبحر منقذ او وجد واشنع غيرهما  
 كالله الى المعنوية بحيث او امكن ولم يوجد كالمسمى الى كوكب الشهابي  
 المضيئ او وجد كالنساء الى الحيوان الناطق وما تقدم من تسميته



المدلول الجزئي والكلي والاحتمال وما ينبغي من نسبة الدال على المدلول  
 موافقة ذلك الكلي المستوي معناه في افراده كالانسان فانه مشترك  
 المعنى في افراد من زيد وعمر وغيرهما كاسمي موافقة النواط في التوافق  
 لتوافق افراد معناه في مشترك ان تفاوت معناه في افرادها الشذوذ والقديم  
 كالبيان فان معناه في الثلج كونه في العاج والوجود فان معناه  
 في الواجب قبله في الممكن سمي مشتركاً لظاهره انه موافق نظراً  
 الى جهة اشتراك الافراد في اصل المعنى او في موافقة نظر الى جهة الاختلاف  
 وان تعد اي اللفظ والمعنى كالانسان والفرس في بيان اي فاحد  
 اللفظين مثلاً مع الآخر في بيان لبيان معناه وان اي المعنى دون  
 اللفظ كالانسان والبشر فتراد في اي فاحد اللفظين مثلاً مع الآخر  
 مترادف ليراد في اي ثوابهما على معنى واحد وعكس وهو ان يتخذ  
 اللفظ ويقتض المعنى كان يكون لللفظ معنيان ان كان اي اللفظ  
 قطبة فيهما اي في المعنيين مثلاً كالقراءة والخبر والظن فتراد في  
 المعنيين فيه والخبر في الخبر والظن في الظن والمفكر في المفكر

الشياء ولم يقل او يخل ان افعالهم يخرجون في اللفظ من غير ان  
 يكون له معنى حقيقي كما هو الخيال ان كان له ان هذا القسم مثبت وجوه  
 والعلم ما اي لفظ وضع لمعنيين فيجوز التباين في اللفظ وهو اي  
 المعنيين فيجوز ما عدا العلم من اقسام المعرفة فان كل ما فيها وضع لمعنيين  
 وهو اي جزئي يستعمل فيه ويتناول غيره يد لانه فانه مثلاً وضع لما  
 يستعمل فيه من اي جزئي ويتناول غيره يد لانه فانه مثلاً وضع لما  
 التبعين في المعنى خارجاً فعلم الشخص فهو ما وضع لمعنيين في الخارج  
 لا يتناول غيره من حيث الوضع له فلا يخرج العلم الخاص بالاشياء كونه  
 سمي كل من جملة والاي وان لم يكن التبعين خارجاً بان كان ذهنيها  
 فعلم الجسد فهو ما وضع لمعنيين في الذهن اي ملاحظ الوجود فيه كونه  
 علم للشيء اي لما هيته الحاضرة في الذهن وان وضع اي اللفظ لها هيته  
 من حيث هي اي من غير ان يتبعين في الخارج والذهن فاسم حركته كونه  
 للشيء اي لما هيته وسمي له في ذلك كان يقال لمدبر من تعلية يقال  
 اسما اير من ثقله والدال على اعتبار التبعين في علم الجسد اير الاحكام للشيء



لعلم الشخص عليه مثل العرق مع ثاء الثابت ودون الحال من  
نحو هذا اسما فقبلا ومثله في التعيين المرفق بلام الحثية نحو الحاد  
اجرا من الثعلب كما ان مثل النكرة في الابهام المرفق بلام الجسر بمعنى  
بعض غير معين نحو ان رايته الحداي فردا منه ففرقه وكسرها علم  
الجس او كسرها مرفقا او فترقا في لغة المعين والمبين من حيث كسرها  
على الماهية فبقي نحو هذا اسما او الحدا وكذا وان رايته اسما او  
الحدا وكذا ففرقه وقبل ان يسم الجسد كسرها ورجل وضع لغة مبهم  
كما لو وضع نضعه في كسرها ان المطلق الدال على الماهية يلا فترقا من  
نظم دلالة على الوقفة الشائعة في نكرة والمعتبرة منها بلام الجسد  
هو المعتبرة في كسرها بالمطلق نظرا للمقابل في الموضعين وما يوفق من  
هذا الذي بين اطلاق النكرة على الدال واحد غير معين والمعرفة على الدال  
على واحد معين صحيح كما لما فود ما تقدم في صفة المبحى من اطلاق النكرة  
على الدال على غير المعين ماهية كان او فردا او معرفة على الدال على المعين كذلك  
مسألة الاشتقاق من حيث قبا الخ بالغا على لفظ اخر

بان يحكم بانه الاول ما فود من الثاني اي فود ولو كان الاخر مجازا  
لمناسبة بينهما في المعنى بان يكون معنى الثاني في الاول والحروف الاصلية  
بان يكون فيها على ترتيب واحد كما في الناطق من النطق بمعنى النطق فبقيته  
وبمعنى الدلالة على كذا في قولك الحاد طعة يكد اي الدالة وقد  
لا ينفك من الجذر كما في الامر بمعنى الفعل كما ان كاسبا لا يقال له امر ولا  
ما فود مثلا على افر بمعنى القول فبقيته ولا يلزم من قولنا الغراي وفيه  
ان عدم الاشتقاق من اللفظ من غلا فان كونه في الاصل انهم فاقولوا كذا  
من الجذر كما فيهم عنهم الله وكذا يلو كما قال الله لان العلامة لا يلزم  
ان تكون لها فلا يلزم من وجود الاشتقاق وجود كسرها ثم ما ذكر تعريف  
الاشتقاق اما عند الاطلاق والاصغر وما الكبير فليس فيه الترتيب  
كما في الجند وجذب والاكبر ليس فيه جميع الاصول كما في النظم وتلويح  
ايضا اصغر صغير وكبير اصغر واكبر ولا بد في كسرها لفظا  
من تغيير بين اللفظين كسرها كما في صفة من الصفة وقسمه في المنهج  
فمن يفسرهما او يغيرهما كما في طلب من الطلب فبقيته ان فخره اللام



في الفعل غير ما في المصدا كما قد سببه ان ضمة النون في جنب جمعها غير ما  
 فيه ففردوا ولو قال تغيرت بشيئها لكانا انب وقد يطرده المشتق كما نسم  
 الفاعل نحو ضمة لكل واحد وقع منه الفرق وقد يمتنع بعض العلماء  
 كالقاري من ان القاري للمرجحة المفردة دون غيرها مما هو من المانع كما  
 كالكون ومن لم يسم وصف لم يجر ان يشتق له من اي لفظ لم خلافا  
 للمعتزلة في نحو يسم ذلك حيث تفوا عن الله تعالى صفاته الذاتية كالعلم  
 والقدرة والافعال انه عالم قادر مثل لكن والوايد انه لا بصفاة  
 ذاتا عليها فكل من كان بمعنى انه خالف الكلام في حقه كالشجرة التي  
 سمع منها موسى عليه الصلوة والسلام بناء على ان الكلام عندهم ليس  
 الا الحروف والاصوات الممتنع انضافه تعالى عنها في الحقيقة لم يخالفوا فيها  
 هنا لان صفة الكلام بمعنى خلقه ثابتة له تعالى وبقيت الصفات الذاتية  
 لا يسمون فيها لما وافقهم على انهم تعالى عن اضدادها وانما يتفوقون بها  
 نزولها على الذات فيرى من انهم نفس الذات مرتبة في مراتبها على الذات  
 ككونه عالما قادرا فوايد ذلك من تعدد القد فاعل ان تعدد القد فاء

انما هو خذو في زوان لا في ذات وصفان ومن بناءهم على الجوهرا انما هم  
 على ان ابراهيم عليه السلام ذابح اي ابنه اسمعيل حيث امرهم بالذبح  
 على حله منه لا امر الله تعالى اياه بذبح لقوله تعالى فذبحه بها بنى في امرى في  
 المقام الى اذ يحل الاله وفضلهم من اسمعيل مذبح فقبل نعم والنام  
 فاطع منه وقبل لا اي لم يقع شيء فالقائل بهذا اطلق الذابح على  
 من لم يسم به الذبح لكن بمعنى انه قد الت على حله فافعال في الحقيقة فافعال  
 هنا انب يا المقصود في شح المحرر الى وجه البناء من انهم اتفقوا على  
 ان اسمعيل غير مذبح اي غير من ذب الذبح وفضلهم من ابراهيم ذابح  
 او فاطع قودا هما واحد وعند نام هو الخليل الذي الذبح على حله من ابنه  
 لشي قبل التمكن منه لقوله تعالى فذبحناه ببديع عظيم واجموا على اسمعيل  
 كما ذكر المحقق فان قام به اي بالشي ما اي وصفه سم وجب  
 المشتقات لغز من ذلك العلم من قام بالوصف كاشتقاق العالم  
 من العلم من قام به تعالى او قام بالشي فاله سم كانوا الذابح  
 فانها لم توضع كالمشتق منها بالتحديد كراحة كذا وكذا







من اسمه إماما والخلق في غيره ذلك والاصح جوبانه فيه ذلك لا يظهر  
 وبين غيره فرق وليس في المتن الذي هو ذلك ان متعنه بمعنى المتن  
 منه كاللوح اشكل خصوصية ذلك الذي من كونه جسم او غير جسم لان  
 قولك مثلا اللوح جسم صحيح ولو كان اللوح فيه با حمية لكان بمثابة  
 قولك الجسم والوحاد جسم وهو غير صحيح لعدم افادته مسألة  
المترادف وهو كما تقدم اللفظ المتعنه المسمى المعنى وافصح في الكلام خلافا  
 للعليل ابن فارس في تعنيها وقوله مطلقا لا وما يظن مترادفا كالاشياء  
 والبشر فثابتا بن بالصفة فالاول باعتبار الشا اذ انه بانس في الشا باعتبار  
 انه يادى البشرا اى ظاهر اجله وافصح بالحق لفظ الذي اجمعه غيره لغرابته  
 النقل في كماله خلافا للامام الذي في نفسه وقوله في الشا الشا  
 قال لانه يشا على خلافا لاصل الحاجة اليه في النظر والتجسس مثلا  
 وذلك مستغنى في كلام الشا واعلم انه عليه المعنى كالغلة في الغرض والروب  
 وبالسن والنظرة ويحجب بانها لسان اصطلاحية كالشرعية والشرعية  
 فوضعها الشا كسبها والحد المحرق كالجوان الناطق والاشا

وتحوي من بين اى العلم وثابعه كعطف انشا غير مترادفين اى  
 متعدى المعنى على الاصح اما الاول فلان الحد يدل على اجزاء الماهية  
 تفصيلا والحدودة اى اللفظ الدال عليه يدل عليها اجمالا والفصل  
 غير المحل في مقابل الاصح يقطع النظر عن الاجزاء التفصيل اما الثاني  
 فلان التابع لا يقيد المعنى بدون تبينه ومن شأن كل مترادفين  
 افادته كل منهما المعنى وقده والمائل بالترادف يمنع ذلك والحرف  
 افادته التابع التقوية للمنبه واللم يكن لذكره فائدة والتعديتها  
 لانكلم بما لا فائدة فيه ومقابل هذا كلامه قوله اليضا والتابع  
 لا يقيد بغير قوله والثابت يقيد بالمؤكد بقوى الاول كانه الما في  
 المحصور ان التابع وقده لا يقيد اى المعنى بقى بخلاف كل من المترادفين  
 فهو على سناسكت من افادته التقوية لاناف لها والحرف وقوه كل مترادفين  
 اى اللفظين المتحدى المعنى مكان الاخران لم يكن تعينه بلغة اى يعنى  
 ذلك في كل من يعين بان يؤيد بكل منهما مكان الاخر في الكلام اذ لا مانع  
 من ذلك خلافا للامام الذي في نفسه ذلك مطلقا اى من لغته اى



لغة قال لانك لو ايتنا مكان في قولك مثلا خرجنا من الدار بعد ما بالنا  
 اى ذنبنا المراءى لم يكون الزاى لم يستقم الكلام اى لان ضم لغز اخرى  
 بمثابة ضم من اللى مستعمل قال اذا غلغلة لك في لغتين فلم لا يجوز  
 في لغز اى لا مانع من ذلك وقال ان القول الاول اى الجوز لا يظهر  
 في اول النظر والماء الحى وقلا فالليضاوى والصفي المتك في نفي  
 ما ذكر اذا كانا اى الرد يمان من لغتين لما تقدم اما ما تعبد بلغة كثيرة  
 الاحكام عندنا للقاء عليها فلا يقوم مواد في مقام لغز والنعبد وتبين  
 قال الحق انه فنعبد بلغة المعنى فاعلمنا وضمير بلغة للاخر مس  
المشرك وهو كما تقدم اللفظ الواحد المنفرد المعنى الحقيقى واقع في كلام  
 في الكلام جوازا خلا قال التغلب لا يدرى والبلخي في نفهم وقوله قطعا  
 فالواو ما يظن مشركا فهو ما خفيته ويجزأ ومواطى كالعين خفيته  
 في الباصرة ويجزأ في غير ساكالذهب لصنعة والسر لصباها وكالفر  
 موضوع للغة المشرك بين الطير والحيض وهو الجمع من قران الماء في  
 في الحوض اى جمعه فيه والدم يجتمع في من الطير في الجذ في من كفى

في الزم وما سمان اللثة اوب قال سرى المختصر والمختلج انهم اخلو  
 وقلا فالقوم في نفهم وتوحي في الغز قبل الحديث ايضا قالوا  
 وقع في الغز لو وقع ما بيننا في طول يد انا او غير مبين فلا ينفيد  
 والغز يزداد ذلك ونفى الوفاة في الحديث بقوله طرد لك فيه واجب  
 باختياره ووقع فيهما غير مبين ويفيد اذ انا احد نفسيه مثلا الذى  
 مسبين وذلك كاف في الاقوة ويترتب عليه في الاحكام الثواب  
 والعقاب بالعدم على الطاعة او العصا بعد البيان فان لم يبين على المعنيين  
 كسنا وقيل هو واجب الوفاة لان المعاني اكثر من الالفاظ الدال عليها  
واجب يمنع ذلك اذا ما من مشرك الا وكل من تعبد مثلا لفظ  
 يدل عليه وقيل هو مشع لاخلاله نفهم المراد المعنى من الوضع واجب  
 بانه نفهم بالقرينة والمنفعة من الوضع نفهم التخصيص والى جالى المبين  
 بالقرينة فان انتفى حمل على المعنيين كسنا وقال الامام الزهرى هو  
 مشع بين التخصيص فقط كوجود الشيء وانتفاءه اذ لو جاز وضع لفظ  
 له لم ينفى سماعه غير الرد بينهما وهو اصل في الفعل واجب بانه



قد يقع فيها فبعضها باسم ما يبحث عن الماد منها مسألة  
المثل يصح لفظا طلاقا على معنيين مثلا معا بان مراديه من منكم واحد  
 في وقت واحد كقولك عندي من وثريد الباصرة والخرقة مثلا ومكبوى  
 الجون وثريد الطود والانيق افران هند وثريد حاض وطهرت  
 بفتح الاء لم يوضع لها معا واما وضع كل منهما من غير نظر الى الآخر  
 بان تعدد الواضع او وضع الواحد بنا للاول وعن الثاني والثالث  
 في بكر الباقين والمعدلة او وضعه نظر الوضعية لكل منهما في الثاني  
 وقا هر فيها عند الجرد عن الغرائن المعينة لاجدها كالمفحوى بالغرائن  
 المعينة لها ففعل عليها الظهور فيها وعن الغاضى هو عند الجرد عن  
 الغرائن المعينة والمعينة مجمل اى غير منضوع المراد منه ولكن يحمل عليها  
 احبا طاقا وقال بواحد من البصر والغرائل يصح ان يراد به ما ذكرين  
 معنيين فعلا لا اى ما يراد من معنيين لفظا لا حقيقة ولا يحسن  
 الخ لفظه لوضعه لتابعه اذ فضيت ان يستعمل في كل منهما منفردا فقط  
 وعلى هذا التقى البانيون وغيرهم وقيل يجوز لفظا ان يراد به المعنى في النفي

لا في الايمان

لا في الايمان فخور لا عن عندي يجوز ان يراد به الباصرة والذهب مثلا  
 بخلاف عندي عن فلا يجوز ان يراد به الا معنى واحد وزيادة النفي  
 على الايمان معروضة كما في علم الشكر المتقيد وكون المبني في نسخ  
 بدل يجوز به مع وتواب والخلاف فيها اذا امكن الجمع بين المعنيين  
 كما في الامثلة المذكورة فان امتنع كما في استعمال صيغة الفعل في طلب  
 الفعل والمهدي عليه على ما كتبنا موضحا انها مشتركة بينهما فلا يصح  
 قطعا وتظهر ذلك لك من المسئلة الشب عليه والاكثرون العلماء على  
 ان جمعة بائيل معنية كقولك عندي عنون وثريد مثلا باصدين وبقدر  
 او باصرة وبقدره وذمبا ان ساء ذلك الجمع وهو محجوب ان ما للآ  
 وهذا لغة ابو حنيفة بنى عليه في صحة اطلاقه على معنيين ان المنع مبنى  
 على المنع والاقول على انه لا يبنى عليه فيها فقط بل يبنى على المنع ايضا لان  
 الجمع في قوة كسر المفعول انما بالعطف فكانت المنع كل معروضة في معنى ولو  
 لم يغل المعنى ان ساء المنع على ابن الحاجب وغيره كان المعنى ان الجمع بين  
 على المفعول صورا ومعنا وقيل لا بل يصح تطلقا فمؤدى لعبارة عن واحد



والزائد أصح في التنبؤ على خلاف وفي الحقيقة والجمل من صحيح  
 ان يراد بها بالنظر الواحد كما في قولك رابن الحلة وزيد الجبل المفسر  
 والرجل النجاء الخلاف في المشترك خلافا للخاص في بكر البيا فلا  
في قطعه بعدم صحة ذلك فالرافع من الجمع بين متافهين ههنا ربه بالنظر  
 الموضوع له اي لا وغير الموضوع له معا واجب بانه لا تناقض بين هذين  
 وعلى الصحة يكون بجمل او حقيقة ومحملا باعتبارين على قياس تقدم عن الثاني  
 وغيره ويجعل عليهما ان قامت قرينة على اعادة الجمل في الحقيقة كما حل  
 الشافعي الملازمة في قوله تعالى ولا تسم النساء على المتر باليد والود  
 ومن ثم اي من هنا وتوالصحة الترجمة المبني عليها الجمل عليهما اي من  
 اجل ذلك ثم نحو وافعلموا ان خير الوجوب المندوب هذا الصيغة افعال على  
 الحقيقة والجمل من الوجوب والتنبؤ بقرينة كون متعلقها كاخبر مثالا  
 للوجوب المندوب خلافا لما في قصه بالوجوب بناء على انه لا يراد الجمل  
 مع الحقيقة ومن قال بأنه مشترك بين الوجوب المندوب اي  
 مطلقا الفعل بناء على القول لا في اداة الصيغة حقيقة في اللغة المشك

بين الوجوب والتنبؤ اي طلب لفعل كذا الجمل ان من صحيح ان يراد انما  
 بالنظر الواحد كقولك واسه كالمشرك وزيد السوم والشابا لو كمل فيه  
 الخلاف في المشترك وعلى الصحة الترجمة الجمل عليهما ان قامت قرينة على  
 اعادة فيها او ساويا في الاستعمال لا قرينة بين احدهما واطلاق  
 الحقيقة والجمل على المعنى كما هنا على من اطلاق لم الدال على التناول  
 الحقيقة لفظ مستعمل فيه وضع له ابتداء فخرج عنها اللفظ المهم وما  
 وضع ولم يستعمل واللفظ كقولك قدسها القدر منها الى حملا والجمل  
 وهي قرينة بان وضعها اهل اللغة باصطلاح او توفيق كالحل الجمل  
 المقترن بقرينة بان وضعها اهل اللغة العام كالداية لذلك الرفع  
 كالحل في لغة كل امة على الرضوخ الخاص كفاعل للعلم المعروف  
 عند النخاء وكثيرة بان وضعها الشيء كالصلة للعبادة والخدمة  
 ووفيق الاولان اي للعبادة والقرينة بنفسها جروا في هذا المعنى  
 الاولان بالقوانين فتدلى الاول وهي لغة فليكن جرد على الثالث  
 والكتب الاول كما ذكره النور في مجموع فتناه الاوليان بالثانية



مع ضم الهمزة ونفي قوم امكن الشريعة بناء على ان بين اللفظ والمعنى  
مطلبه فانه من نقله الى غيره ونفى الغايه ابو بكر الباقلي وابن القسيري  
وقومها قالوا لفظ الصلاة مثلا مستعمل في الشرع في معناه اللغوي  
اي المتعاقب ولكن انما الشئ في الاستدلال به افعو كالكم في غيره وقال  
قوم وقعت مطلقا وقوم وقعت الا لايمان فانه في الشرع مستعمل في معناه  
اللغوي اي قصد به الغلب وانما الشئ في الاستدلال به التلقا بال  
بالشواطين من الغاير كسبها وتوقف لمدى في وقومها والمخيلة فاذا  
لاي كسبها الشريعة والامانة اي اقام كرمين والامان الرمي وابن  
الحاج في نوع الغيبة كالعدالة الدينية كالامان فانها في الشرع  
مستعملة في معناه اللغوي ونفى الشرح الذي هو مسمى ما صدر في الحقيقة  
الشريعة ما اي لم يستعمل اسمها لاسم الشرع كالبينة المسماة بالصلاة وقد  
يطلق الشرع على المندوب والمباح من الاول قولهم من التوافق والشرع  
فيه جماعة اي تشب كالعبد ومن الثاني قول الغايه حين لوصل الترويج  
امر بما سلم لم يقع لانه خلافا لشرعه وفي شرح المختصر بدل المباح

الوجوب وتوضيح ايضا بالملح انه الشئ اي اباهه وكرمه اي طلبه  
وجوبا او تدبرا ولا يخفى مجازا مع الاول لكل من الاطلاقان اللذان  
والجمل المراد عند الاطلاق وهو المباح في الافراد اللفظ المستعمل فيها  
وضع له لفظا غيرا اكثرها بوضع ثان خرج الحقيقة لعل الذين ما وضع  
له الاول وما وضع له ثانيا خرج العلم المنقول كفضل ومن زاد كالبائين  
مع قرينة فانه عن ارادة ما وضع له اول الشئ على انه لا يصح ان يراد  
باللفظ الحقيقة والمخيلة فاعلم من تشبيه الوضع دون الاستعمال بالثاني  
وجوب سبق الوضع للمعنى الاول وهو اي وجوب ذلك اتفاقا في حقه  
عليه في حقه الجمل لا الاستعمال في المعنى الاول فلا يجب سبقه في حقه  
المجاز فلا يستلزم الجواز الحقيقة كالعكس هو اي عدم الوجوب المقتضى  
اذ لا مانع من ان يتجوز في اللفظ قبل استعماله فيها وضع له اول وقبل اي  
سبق استعماله في اللفظ الوضع الاول والثاني الغائيه واجب  
بحصول استعماله فيها وضع له ثانيا وما ذكر من انه لا يجب سبق استعماله  
قبل مطلقا لا يصح تفصيل للمخاطبة فذهبنا كما قال في شرح المختصر وهو



انه لا يجب لما عدا المعتد ويجب المعتد الجمل فلا يثبت في المشتق بحيث  
الا اذ لم يثبت اسم المعتد حقيقته وان لم يثبت المشتق حقيقته كالرجل  
لم يثبت لا الله تعالى وهو من الرحمة وحقيقته الرقة والحق والمستحيل عليه  
واما قول بني حنيفة في مسأله من الهادة وقول مشاعره من فيه سمون  
بالجدي ابن الازكر من ابا وان شئت الوى لانك رحمانا اى ذاك  
فاللرحمن في نعتهم في كثرهم اى ان هذا المثل هو الذي يصح في عام  
البرجاءهم في كثرهم بزمهم بزمه دون النبي صلى الله عليه وآله كما لو قيل  
كافر لفظه الله في غير النبي بن الهيثم وقيل انه شاذ لا يعتد به وقيل انه  
معتمد والخبر والله تعالى المعرف باللام وهو اى الجمل وافتر في الكلام خلافا  
للسناد اى لغيره المسمى اى واجب في الفكر في نفيها وقوله مطلقا  
فالاولا بظن على اخوات اسما يرى في حقيقته وخلافا للظاهر في  
نفيهم وقوله في الكتاب والسنة فالاولا انه يجب لظاهر كذب كل في قوله  
في البليد هذا كلام اسره ومثوله فقول الكذب واجب بانه لا كذب  
مع انبعاث العلافه في في هذا ذكر المشابهة في الصفة الغامضة اى عدم النعم

وانما بعد لانه اى الى ان من الحقيقه الاصل للثقل الحقيقه على اللسان  
كالحقيقه اسم للذات بعد من الى المود مثلا او بشا عظمها كخرات يده  
فانها الى لغائظ وحقيقته المكان المنخفض وقيل لها للمعكم والمخاطب  
دون الجمل او بلانته خوزيه مسه فانه ابلغ من الجمل او مسه وديا  
الحقيقه وغيره لان كفاء الماد على غير المخاطب الجمل الى الجمل وديا  
الحقيقه وكافه الوزن والغايه والسجع به دون الحقيقه وليس  
الجمل غالبا على اللغات خلافا لاي جمل يكونا اليامعة كى بين الكان  
والجمل في قوله انه غالب في كل لغة على الحقيقه اى فانه لفظ الاو شمل في  
الغالب على جمل نفور فلا يثبت زيدا وخرية وامر والمفروب بعض  
وان كان يتام بالقرى كره ولا فغير حيث يستحيل الحقيقه خلافا لاي  
في قوله بذكر حيث قال فيمن قال لعبد الذي لا يولد مثله مثله هذا  
اى ان يفتق عليه وان لم يتوالف الذي هو لازم النبوة صونا للكلام  
من اللقاء والقباه كصايبه اذ لا ضرورة الى نصحه بما ذكره اذ  
كان مثل العبد يولد مثله السيد فانه يفتق عليه نفا فان لم يكن مرفوف



النسب من غيره وان كان كذلك فاصح الوجهين عندنا كقولهم انه يفتق  
 عليه مؤخره باللائم وان لم يثبت المعلوم وهو الى الجمل والنقل فلاق  
الاضل فاذا اقبل اللفظ في معناه الحقيقى والمجازى او المفعول به واليه  
 فالاضل الى الرابع حمله على الحقيقى لعدم الحاجة فيه الى قرينة او على المفعول  
 به مستحقا بالضرورة له ولا طائل ما دلت اليه اسما او صليبا اى حيوانا  
 متفردا وعوده بخبر اى كماله منه ويحمل الرجل للشجاع والقلادة  
 الشرية والمجمل والنقل اولى من الحمل فاذا اقبل اللفظ هو حقيقة في  
 ان يكون في اخر حقيقة ويجوز الاو حقيقة ومنقول فحمل على المجمل والنقل  
 اولى من حمله على الحقيقة المعنوية الى الحمل لان الجمل غالب من المشترك  
 بالحمل والاحمل على الغلب اولى والمنقول لافراد مدلوله قبل النقل  
 وبعد لا يمنع العلم والمشتك للعد مدلوله لا يعلم الا بقرينة تعين احد  
 معنيين مثلا الا اذا قيل بحملها وقال يمنع العلم اولى من علم  
 فالاول كالنكاح حقيقة في العقد بجمل في الوطء وقيل العكس وقيل  
 مشترك بينهما فهو حقيقة في احد ما حمل للحقيقة والمجمل في الاخر والثاني

كالزكاة حقيقة في النماء اى الزيادة محتمل فيها يخرج من المال لان يكون  
 حقيقة ايضا اى لغوية ومنقول شرطا قبل المجمل والنقل اولى من الاصل  
 فاذا اقبل الكلام لان يكون فيه مجمل واضمح او نقل واضمح فقبل حمله  
 على المجمل والنقل اولى من حمله على الاصل كالمجمل الجازي لعدم احتياج  
 النقل الى قرينة وقيل لاضمحرا وطى من المجمل لان قرينة متصلة والاضمح  
 اتمه بيان لاحتياج كل منهما الى قرينة وان الاضمحرا وطى من النقل لانه  
 من نسخ المعنى الاول مثال الاول قوله لعبد الذى يؤلفه شدة لئلا يشتر  
 النسب من غيره بهذا بى اى حقيقة تعبر عن اللازم بالمعروف فيعتقد او  
 مثل البى في الشقة عليه فلا يفتق واما وجوبان متناك كالتدوم ومثال الثاني قوله  
 تعاقرهم الزيادة فاعلم ان هذا هو الزيادة في بيع درهم بدرهمين مثلا  
 فاذا سقطت الزيادة صح البيع ولم يقع اللم وقالوا نقل الزيادة الى  
 العقد فهو فاسد قال سقطت الزيادة في الصوة المذكورة مثلا واللم فيها  
 باء والتخصيص اولى من المجمل والنقل فاذا اقبل الكلام لان يكون  
 فيه تخصيص ويجوز اوتخصيص ونقل فحمل على التخصيص اولى اما في الاول



فلتعين الباني من العام بعد الخصم بخلاف الخرافة قد لا يتعين بان  
 بقدر ولا فريته تعين واقاف الثاني فسلامه الخصم من نسخ المعنى  
 الاول بخلاف التعليل الاول قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر اسم الله عليه  
 فقال كنفى اي مما لم يلفظ باسمه عند ذبحه وقصره الناس لما فعل ذبحه  
 وقال غيره اي مما لم يذبح بغير اسم الذبح بغيره فالياسم الشبهة فلا تلزم  
 ذبيحة المذبح لولا ان الاول والثاني ومثال الثاني قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر  
 قبله ولا يولد له قطعا وقصره المذبح لعدم حله وقبل نقله الى السج  
 لشرط القصة وقوله لان للشايع مما شاك في سجناء لما جحد وبعث على  
 الاول لانه الاصل عدم فساده دون الثاني لانه الاصل عدم سجناء لما  
 وهو قدما تقدم من اولية الخصم من الخرافة الاولى من الخرافات والمساو  
 وللأضطران الخصم او من الخرافات والاضطران ان الاصل اول  
 من الخرافات من ذكر الخرافات التعليل اوله والكل صحيح ووجه الاخر  
 سلامة الخرافة من نسخ المعنى الاول بخلاف التعليل وقد تقدم بهذا الاربعة عشرة  
 التي ذكرها في نظريه بخلاف انهم مثال الاول قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر

اباؤكم من الناس فقال كنفى اي ما وطروا له التكاثر في طهارة في الوط  
 فحرم على الشخص من ذنبه ابيه وقال الشافعي ما عقد واعليه فلاحم  
 ويلزم الاول الخرافة لما ثبت من ان التكاثر طهارة في العقد ككثرة  
 استعماله فيه حتى انه لم يرد في القرآن لغيره كما قال الرضا في غير محل  
 النزاع نحو حتى شاك من ذنبه غيره فالتكاثر ما قلنا لكم من النساء ويلزم الثاني  
 الخصم حيث قال الجدل للرجل من عقد عليها ابوه كسدا بناء على تناول  
 العقد للغايد كالصحيح وقيل لا يتناول ومثال الثاني قوله تعالى ولا تأكلوا  
 في الفضا صحت اي في طهره لان بها يحصل الاتفاق عن القتل  
 فيكون الخطا عاما او في الفضا تنفسها لولا القتل المتضمن برفع  
 شراغها الذي صمد له ولم فيكون الخطا فخصا بهم ومثال الثالث  
 قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر قبله وقيل القرينة طهارة في الاصل كما لا يشك  
 المجمعة لئلا لا يذبحوا بخلافه لولا كانت قرينة ان ومثال الرابع قوله  
 تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر قبله وقيل في قوله تعالى ولا تأكلوا مما لم يذكر  
 الله تعالى بغيره لئلا لا تأكلوا مما لم يذكر الله تعالى بغيره لئلا لا تأكلوا مما لم يذكر



العلاقة بالشكل كالتصوير المنقوشة أو صفة ظاهرة كاللحم  
 للرجل الشجاع دون الرجل لا يجزيه الشجاعة دون البقرة الحرة  
 المنقوشة أو باعتبار ما يكون في المستقبل فطعنا خولنا ميثا أو طعنا كالحز  
 للعصاة لا كما لا كالمعبد فلا يجوز ما باعتبار ما كان كالعبد من ميثا  
 فتقدم في مسألة الاستيفاد وبالضد كالمغارة للبرية المكنة والحجارة  
 كالراوية لظرف الماء المعروف سميتها باسم ما يجلب من جل أو بقل أو حذر  
 والزيادة نحو ليس كالمعنى والكاقرائة والافترى مفعول فيكون له بها  
 مثل أو هو حال الفقد بهذا الكلام نفيه والتقصان نحو وكسل القرية أي  
 أهل القرية فقد جازي أو مع زيادة كلمة أو نقصا وإن لم يصدق  
 على ذلك أحد الجملات سابق وقبل يصدق عليه حيث كمنه في مثل المثال في نفي  
 المثال ومثال القرية في حال أهلها ولبنة لك من الجمل في المثال والسبب  
 للسبب نحو للامير أي قديما في سبب عن اليد لخصولها بها ولكل  
 للبعض نحو يجعلون أصابعهم في آذانهم أي نامهم والمتعلق بكسر اللام  
 للمتعلق بغيرها نحو ينادون فلان فلان في قوله ورجل عدل عادل بالهوكس

أي السبب للسبب كونه للرضا الشدة لا سببه عادة والمتعلق لكل  
 نحو فلان يملك الف مكر من الغنى والمتعلق بفتح اللام للمتعلق بغيرها  
 نحو يا أيها المقنون أي الغنية وهم فاء أي فيها ما أو فاء الفعل على ما بالقوة  
 كالمكر للحرف في الدن وقد يكون الجمل في المثال كيان يستلشي لغير من  
 هو له ما يستلشي بينهما نحو قوله تعالى وإذا أنزلت عليهم نزلهم أي ما نزلت  
 الزيادة وهي فعل الله أو الإيمان لكون الإيمان المشقة سببا طاعة عادة  
 خلافا لقوم في نعيم الجمل في المثال فمفهم من يجعل الجمل فيها يذكر من  
 في المسند ومفهم من يجعله في المسند به فمفهم من على الأول أنه أو أنها  
 وعلى الثاني أنهم الله أهلا فاللها بان عليها والمصاد ففعلها إليها  
 وقد يكون الجمل في الأفعال الحروف وفاقا لابن عبد السلام والنقطة  
 مثاله في الأفعال نأدى ضحك الجمل أي ينادى وأيقظوا مثلوا  
 الشاطئ أي ثلث في الحروف قبل ترى لهم من يافيه أي فاعلى وفتح  
 اللام الزاخر الحروف مطلقا أي قال لا يكون فيه تجازا لا فردا لا بال  
 ولا بالفتح لأنه لا يقيد الابقصا في غير ما فان ضم إلى ما يفيضه إليه فهو



حقيقة او لا لا ينبغي فهمه في تركيبه قال المتكلمون ان اى انه  
يتركب من ذلك اللفظ فانه يتركب من الافراد نحو قوله تعالى ولا تصلحكم  
في جدوع الخلق اى عليها وضع ايضا الفعل والمتكلم كلفه الفاعل فقال  
لا يكون فيها محال لا بالبيع للمضد اصلها فان كان حقيقة فلا محال  
فيها واغنى عن غيره بالجنس في الفعل الماضي من المستقبل والعكس كل تقدم  
من غير مجوز في اصله وبالله التمسكم المستفاد به الماضي والمستقبل مجازا كما تقدم  
من غير مجوز في اصله وكان الاصل فيما قاله نظر الى الحديث مجازا عن الزمان  
ولا يكون المجاز في اللفظ لانها ان كانت مركبة اى لم يسبق لها استعمال  
لغير العلم كسعاد او نقول لغيره كسب كفضل فواضح او ككلمة كن يسمي  
ولده بغيره لما ظنه فيه من البركة فكذلك لصفة الاطلاق عند قولها  
خلافا للقرآن في مثل الصفة يفتح المهم الثانية كالخبر في هذا انه  
يجوز لانه لا يراو منه الصفة وقد كان قبل العلم به موضوعا لها وهذا  
خلافا في النسبة ومنها اوله وتعرف الجازاى المعنى الجازى للفظ  
ببناء غير منه الى لفظه ولا الفقرة ومن المصنف بها المحال الرابع وارجح

71  
وتوفى مما ذكرنا ان البناء من غير فقرة يعرفه الحقيقة وصحة الفقه كانه  
قولك في البلد هذا كانه فانه يصح في الجملته وعدم وجود الاطراف  
فيما يدعى بان لا يفرده كانه فاسئل الله اى اصلها ولا يقال ولا سئل  
الساكن اى صاحبه ويظهر لا وجوب كانه في كل من اجل الشك في فهمه في  
جميع جزيئاته من غير وجود خلو ان يعتبر في بعضها بالحقيقة بخلاف المعنى  
الحقيقي فيلزم اطراف ما يدل عليه من الحقيقة في جميع جزيئاته لا تتعدا الحقيقة  
الحقيقية بغيرها وجمعة اى جمع اللفظ الدال عليه على خلاف جمع الحقيقة  
كالاربعين في الفعل مجازا يجمع على نحو خلافه بمعنى القول حقيقة فيجمع  
على افراده بالترام تقييدا اى تقييدا للفظ الدال عليه كجناح الدال على  
لبن الجانبين نار الحرب اى كونه بخلاف المشترك من الحقيقة فانه يفتقد  
من غير لزوم كالعين الجارية وتوقف في اطلاق اللفظ عليه على المعنى اللغوي  
نحو ومكره ومكر الله اى جازاهم على مكرهم حيث نواطوا وهم الموقوف على  
ان يقتلوا عيسى عليه السلام بان الله سبحانه على من وكلوا به قتله ومنعه  
الحسم فقتلوا الملقى عليه الشك فلما انه عيسى ولم يرجعوا الى قوله انا صاتم



ثم شكوا فيه لما هموا بالانحراف اطلاق المكر على الجازاة عليه مؤثقا وجوه  
 بخلاف اطلاق اللفظ على معناه الخفي فلا يتوقف على غيره والاطلاق  
 على المستعمل نحو كسر اللغز فاطلاق المسؤول عليها لما هو مذكور  
 مستعمل لانها لا تبين الجمعية وانما المسؤول اهلها والخطب للشرط النوع  
 في نوع الخبز فليس لنا ان نجوز في نوع منه كالسبب لمبدأ المسموع من  
 العترة ضرورة منه فلا وفيل لا بشرط ذلك بل يكفي بالعلاق في نظر  
 اليها فيكون التماثل في نوع لفظه الجوز في ملك مثلا وتوقف الامر  
 في جهل شرط وعدمه ولا بشرط التماثل في شخص الجازاء بان لا يستعمل  
 الا في الصور التي تستعمل العترة فيها مسألة لفظ غير علم الله  
 استعمال العترة في معنوه في غير لفظهم وليس في العترة وفاقا للشافعي  
 وابن جرير والاكثاد لو كان فيه كسر على غير ذلك فلا يكون كلمة عربا وقد  
 قال الله تعالى انا انزلنا قرانا عربيا وفيل انه فيه كاسير في فارسية للديهاج  
 الغليظ ونسب رويهم له من ومنكاه سنية للكوفة التي لا تشد  
 واجب بان هذا اللفظ ونحوها تنفع فيها لفظ العترة ولغيرهم

كالصائون ولا خلاف في نوع العلم الجوزي في القرآن كما برهناهم وللمجمل  
 ويحمل ان لا يسمي قريبا كما في عليه لمصنعا حيث قال في علم وان يسمي كما  
 في عليه في شرح الخلف حيث لم يفرق في الامم بين ان العلم متوقف على غيره  
 ونسب بينا الى ان بالعترة لثبته حيث استعملت العترة في علم يضعف له كل علم  
 الجوزي في علم يضعف له ابتداء مسألة لفظ المستعمل في نوعه في معنى  
 اما حقيقة لفظ او جازا فلفظ كاللغة للجوان المتفرقا وللرجل الشجاع  
 او حقيقة ويجوز ان يغلب بين كان وضع لفظ معنى عام ثم فقه الشرع والفرق  
 بينه كالصوم في اللغة الامثال فقه الشجاع بالامثال المعروفة  
 والابتداء في اللغة لكل ما يدعى على الارض ففهمها العرف بذكر الخوافر  
 واهل العراف بالعرض فكسما له في العام حقيقة لغوية بخلاف عترة  
 عترة وفي الخاص بالعرض في شمع كونه حقيقة ويجوز ان يغلب واحد للثناء  
 بين الوضع ابتداء وثانها والامان اي الحقيقة والجوزي مستعمل في اللفظ  
 قبل استعمال اللفظ ما هو في صحتها اذا استعملت في اللفظ  
 نحو لفظ عرف الخاطبة كسر الظاء الشطع واهل العرف واللفظ في حقيقة



الشئ المحمول عليه المعنى الشرعي لانه مؤلف اي لان الشئ عرفا الشرعي لانه  
 النبي بعد البيان الشرعي ان لم يكن معني شرعي او كان وصفه  
 ظرفا والمحمول عليه المعنى العرفي العام اي الذي يتعارف به جميع الناس بان  
 يكون متعارفا من الخطا ولست لانه الظاهر ان الشئ المذكور الى الابد  
 ثم اذ لم يكن معني شرعي عام او كان وصفه ظرفا والمحمول عليه المعنى  
العرفي لانه ح فيحصل من هذا ان المعنى الشرعي يعني معرفة وتعيين  
 لغوي او محمول ولا على الشئ وان فاله معنى عرفي عام ومعني لغوي محمول  
 او لا على العرف العام وقال القرافي والامام فيهما معني شرعي يعني  
 لغوي محمول في الاثبات الشرعي ففان تقدم وفي التبع وينطبقهما النفي  
 ويدل منه مع ما ذكره في الاثبات والعرفي في اللفظ محمول اي لم ينضج له  
 من ادله يمكن حمله على الشئ لوجود النفي ولا على اللغوي لان النبي بعد البيان  
 الشرعي ان وقال الامام محمله للعرفي للعنصر الشرعي بالنفي واجيب  
 بان المراد بالشرعي ما يسمى شرعا بذلك حكمه صحيحا كان او فكلدا يقال  
 صوم صحيح وقسم فله ولم يذكر غير هذا القسم ومثال الاثبات هرب

سلم

مسلم عن عائشة رضي الله عنها وعن ابن عباس قال دخل على النبي صلى الله عليه وسلم  
 فان يوم فقال هل شئتم شئ قلنا لا قال فانه اذا صام فمحمول على الصوم  
 الشرعي فبعد صحة وهو نقل عنه من النكاح ومثال النفي حديث  
 الصحابي نفي صلى الله عليه وسلم عن صبياء يومين يوم الفطر ويوم النحر  
 في بحث الحمل فانه تقدم الحجاز الشرعي المسمى للعرفي وفي نقله  
الحجاز الشرعي الحق والحقيقة الموجودة بان غلب استعمال الحجاز عليها اذ قال  
 قال الشيخ الحنفية اول في الحمل لا صا لها وابو يوسف الحجاز اول الغلبة  
ثالثا المحمول للفظ محمل لا محمل على احدهما الا بقية للمحاج كل فيها  
 من وجه مثاله قلنا لا يشرب من هذا النهر والحقيقة المتعارفة الكس  
 منه بغيره كما يفعل كثير من الزمان والحجاز الغالب الشرعي ما يعرف به من كالنار  
 فلو لم ينوشها قبل بحث بالاول والثاني والعكس او لا بحث بواحد  
 منها الاقول فان اجرد الحقيقة قدم الحجاز عليها اتفاقا كان خلف  
 لا ياكل من هذا الخلة فبحث بمئة دون قسطها الذي هو الحقيقة البر  
 حيث لا ينها وان تساوبا قدمت الحقيقة اتفاقا كان كانت غالبه وتكون هم



بالاجزاء مثلا يمكن كونه اى حكم مراد من فقط لكن يكون الخطا في ذلك  
المراد مجازا لا يبدل الثبوت المذكور على انه اى حكم هو المراد منه اى من الخطا  
بل في الخطا على حقيقة لعدم الصيرف عنها فلا فاللغو في من الحنيفة  
والبحر اى عبدا من المعتزلة في قوله لا يدعي ذلك فلا يفي الخطا على  
حقيقة اذ لم يظهر مستند الحكم الثابت غيره مثاله وجوب التمس على الجامع  
العاقل لما اجماعا يمكن كونه مراد من قوله اول اسم لثاقلم يحذر واما  
فليسوا لكن على وجه المحل لان الملامت حقيقة في الحسن البديع في  
الجماع فعلا المراد من الجماع للكون الاله مستند الاجماع اذ لا مستند  
غيره والالذكر فلا تدل على ان السبب في الوضو واجب بانه يجوز  
ان يكون المستند غيره وبسبب عن ذكره يذكر الاجماع كما هو العادة فالله  
فيها على حقيقة فتدل على نقص الوضو وان قامت فرضه على ارادة الجماع  
ايضا بناء على الرجح انه يصح ان يراد باللفظ حقيقة ويجاز معادلت  
على مسالة الاجماع ايضا وقد قال الشافعي بدل اللفظ عليها حيث  
الملازمة فيها على الحسن البديع والوطء **مسألة** الكناية لفظ المنهك

في معناه مراد منه لان المعنى مخو به طويل الجاد مراد منه طويل القامة  
اذ طولها لازم لطول الجاد اى حمال السيف في حقيقة كل اسم اللفظ  
في معناه وان اريد منه اللازم فان لم يرد المعنى باللفظ واما غير اللازم  
من اللازم فهو اى اللفظ ح مجاز لان مستعمل في غير معناه اى الاول  
والثاني لفظ المنهك في معناه ليلج بفتح الواو اى للتلويح بغيره  
كما في قوله تعالى فكاه عن الخليل عليه السلام بل فعله كبيرهم هذا نيب الفعل  
الى كبير الاصنام المتخذة الهة كان غضبا لله تعبد الصغرة معه تلويحا  
لقوم العابدين لما بانها لا تصلح ان تكون الهة لما يعبدون اذ نظروا  
بغفولهم من بحر كبير ما عند ذلك الفعل اى كسر صغرة با فضلا عن غيره  
والاله لا يكون غافرا فهو اى التعريف حقيقة ابدأ لان اللفظ فيه  
لم يستعمل في غير معناه بخلافه في الكناية كما تقدم **الحروف**  
اى هذا بحث الحروف والى يحتاج الفقه الى معرفة معانيها لكثرة  
وتوهمها في الادلة لكن سيجاء منها في النعيمة على انقلب للذكر  
وفيها المعصية بها بالعلم المستأخذ في الكتاب وفي بعض النسخ



بالغام المقاد ولتمثل عليه لوضوح الاول اذن من خواصها المصطفى  
قال يبيوم الجحيم والجزاء قال الشلوبين داما وقال الفكري غالبا  
 وقد تحضر الجحيم فاذا قل لمن قال ازورك اذن اكرمك فقد اجبت  
 وجعلك اكرامك جزاء ذبا ردي ان زرتني اكرمك واذا قل لمن قال  
 احبك اذن احبوك فقد اجبت فقط عند الفكري وقد قول اذن  
 فيه مرفوع لا تنقاه من الغياله المشروطه نصبا وينطق الشلوبين في  
 جعل هذا مثلا للجزاء ايضا احبان كنت فلك ذلك فقبلة صد فلك  
 وسماها من سالك العلة لان الشرط على الجزاء والثاني ان يكون  
 الزمنا وسكون النون للشرط اي للعطف حصول مضمون جمله محصور  
 مضمون اخرى نحو ان ينفخوا بغيرهم فاذ سلف والنفخ نحو ان الكارون  
 الاغ غروا ان ارجنا الى الخي اي ما والزيادة نحو ما ان زيد قائم  
 ما ان رايك زيد الثالث او من حرف العطف للشك من المتكلم نحو  
 قالوا البنا يوما او بعض يوم والابناء على السامع نحو انا ما ارفنا  
 ليل او غمارا والخبر بين المعطوفين سواء اشبع جمع بينهما نحو قد

من مالى

من مالى ثوبا او دهنلا ام جاز نحو جالس العلماء او الوفاة وقران  
 مالى وغيره الخبير على الاول وسوا الثاني بالاباضة ومطلق الجمع  
 كالواو نحو وقد زمت ليلتي فاجر لنتى ثيابها وعلبها في مرياي  
 وعلبها والنفسيم نحو الكلمة اسم او فعل او حرف اي مقسم الى  
 ثلثة اقسام تقسم الكل الى جزئين فنصده على كل منها بمعنى الى فنصب  
 بعدها المقتضى بان نصرا نحو الزمك او تنصبي خفي الى ان  
 تنصيب والآخر كبل نحو وارسلناه الى مائه الف او زيدون اي  
 بل يزدون قال الحريري والتفريب نحو ما ادرى اسم او دونه هذا  
 يقال لمن قصر سلامه كالوداع فهو من ياتي العارف والمعاد تفريب  
 السلام لقصر من الوداع ونحو ما ادرى او اقام يقال لمن سلع  
 في الاذان كالافاء المايح اي بالغف للزمنة والسكون للبناء للثبته  
 بغير نحو سلك عسجد اي ذهب وهو عطف بيان او بدل او مجمله نحو  
 وزينني يا لطف اي انت امدب وتقبلني لك اياك لا افع فانك  
 مدب تقسم لما قبله اذ معناه تنظر الى نظر مقضب ولا يكون ذلك الا



عن ذنب كلهم لكن خبر الشان وقدم المفعول من خبر ما لا فادة الا فاضل  
 اي لا اثر كذا بخلاف غيرك ولقاء الغريب والبعد والموت وما احوال ويد  
 للاول فانه خبرها الصريحين في افراس الجنة وقولنا وانهم منزلة  
 فبقول اي اي ر وفد قال الله تعالى فانه قريب وقيل لا يدل على نزول  
 الغريب بما للبعد نوكتا والخامس بالفتح وبالشديد كالمشرط نحو  
 اما الاجلين فذهب فلان يدوان على والتمتعهم نحوكم زاد هذا امانا  
 وموصولة نحو لنزول من كل شعبة اجمع كذا اي الذي هو كذا ودان على  
 معنى الكلام ليدان تكون صفة للثمة او قال لان معرفة نحو من رجل اي  
 رجل او بعالم اي عالم اي كامل في صفات الرجولية او العلم ومثله يد  
 اي رجل او اي عالم اي كمال صفات الرجولية او العلم ووصله لنداء  
 فاقبل الخواتم الثمنا لساكن اذا سمع للمخاض في ظرفا نحو حسنت اذا  
 طلعت الشمس اي وقت طلوعها ومفعولها به نحو واذا كنتم قبلا  
 فكنتم اي اذ كنتم واذا كنتم قبلا وبدا لان المفعول به نحو واذا كنتم  
 الله عليكم اذ جعل فيكم انبياء اي اذ كنتم والنعم التي هي جعل المذكور

وضا فاما اليه سلم زمان نحو ربنا لا تفرق قلوبنا بعدا بيننا والمستقبل  
 في الاصح نحو سوف يعلمون اذا لا غلال في اعناقهم وقيل ليس للمستقبل  
 وكما لما فيه في هذا الاية للضعف وقوله كما في قوله للتعديل عرفا  
 كاللام او عرفا بمعنى وقت والتعديل مستعاد من قول الكلام قولان  
 نحو ضمة العبد اذا ساء اي كساء او وقت اساءة وظاهر ان الضم  
 وقت الساء لا اجلنا وللمعاجاة بان يكون بعدينا او بيننا وفاقا  
 لسيبويه عرفا كما افعلنا ابن فاللا وقيل ظرف مكان وقال ابو حنيفة ظرف زمان  
 واستغنى المصنف عن حكاية هذا الخلاف بحكاية مثله في اذا الاصلية في المعاجاة  
 مثالة للابينا وبيننا اما واقفا اذ جاء زيد اي فاجا بحببه وقوله او مكانا  
 او زمانا وقيل ليس للمعاجاة وهي في ذلك ونحو زمانا للتعدينا عنها  
 كما ذكرنا من كثير من العن السابع اذا للمعاجاة بان يكون بين حملين ثانيا  
 ابتداء عرفا وفاقا للافتقار ابن لك وقال المبرق وان عطف  
 ظرف مكان والرفاج والخشخاش ظرف زمان مثالة لك قريب فاذا  
 زيد واقفا اي فاجا وقوله عرفا او مكانا او زمانا ومن قدر على القولين



الاقرب من ذلك المكا والنا وقوة اقرب من بيان معنى الفرق وذلك  
 معنى المقابلة ومن الغاء فيها زائدة لازمة او عاطفة قولان ورد  
 طرفا للمستقبل مضمرة معنى الشرط غالبا فيجب بما يقصد بالغاء نحو  
 اذا بانصرته والفعي الاله والجلوب فيجى الى اخره وقد لا تضمن  
 معنى الشرط نحو انك اذا اقرالى وقت اقراره ونذكر مجيها للمافى  
 نحو واذا راوا حجارة اولوا الاله فانها تترك بعد الروب والانتفاء  
 والى نحو واللبل اذا يفتى فان الغشيان مفعول للبل الثامن الثاني  
 للالصاق فليمنه نحو به داء اى الصفة ونحو اذا نحو من زيد اى  
 الصفت مروي مكان يرفع منه والتعدي كالهمزة نحو ذهابه بنورهم اى  
 اذ بهيه واللسان بان تدفع الى الفعل نحو كلب بالغلم والسبب  
 نحو وكل اقتاد به والمصاحبة نحو وقد جاءكم الرسول بالحق اى مصاحبه له  
 والخرقة المكانية والزمانية نحو ولقد نكرم الله بيبه نجبا هم بصر  
 والبدلية كاذ قولهم صلى الله عليه وسلم اشاد رسول الله صلى الله عليه وسلم في العمرة  
 فاذن لي وقال لا تشاها احدى من دعائل فقال كلفا بهتة ان الى

بها الدنيا اى بدلتها رواه ابو داود وغيره واخى ضبط بضم الهمزة  
 مصغرا للثريد لتركه وفهموا بانان والمقابلته نحو للثريد الثريد بان  
 والى واذا كمن نحو وبوم للثعلب اسماء بالغلام اى منه واللسان نحو  
 من اهل الكلبين ان ثامنه بغيره اى عليه والقسم نحو بالله لا فعلن  
 كذا والقاية كالى نحو وقد اصن بى الى والتوكيد نحو كفى بالله شهيدا  
 وهى الينا بجنج الخلعة والاصل كفى به وهى جنة وكذا البعض  
 كمن وقا للاصمى والفكرى وابن فالد نحو غشا بشت بهاء باد الله  
 اى منها وقبل لبث للبعوض بشت في الاله يعنى يروى او يلد في  
 اولياء للسبب التاسع بل للعطف فيما اذا اولها نكرة سواء اوليت  
 موقيا او غير موجب ففى الموجب نحو باء زيد بل زيدا واخى زيد بل زيدا انتقل  
 حكم المعطوف عليه فبها كان مسكونا الى المعطوف وفي غير موجب  
 نحو ما فاز زيد بل مرد ولا نقر زيدا بل نقره حكم المعطوف عليه كقول  
 فده للمعطوف والاضمة فيما اذا اولها جملة قال لا يظا الى اوله  
 نحو يقولون به جنة بل اياهم بالحق اى فالحق بالحق لا يجوز به اوله انتقال



من عرض الى اخر نحو ولد هنا كذا ينطق بالحرف وهم لا ينطقون بل فلو هم  
في غير من هذا فما قبل بل فيه على حاله العاشر يسلم فلازم للتعريف لا نقض  
الى ان وصلنا الى معنى بل ذكر الجوهرى وقال تعالى انه كثير لما لم يبداه  
بجمل و بمعنى من اجل ذكره ابو عبيدة وغيره وعليه ههنا انا افصح من  
نطق بالاضاد يبدى من شراى الذى هم افصح من نطق بها وانا  
افصحهم وقصصها بالذكر لعمري ما غير العرف والمعنى انا افصح العرب  
وبهذا اللفظ الى اخره تقدم افرجه اهل العرب وقبل ان يبدى فيه معنى  
غير وان من ناكها لم يحد بما يشبه لزم احادى عشرتهم حرف عطف للتشبيه  
في الاعراب والحكم والميل على الصحيح وللتعريب خلافه للعبارة تقول  
جاء زيد من امر اذا انا في محيى من من محيى زيد وقال الف بعض الخاة في افاذا  
الترتيب كما قال بعضهم في افاذا هذا الميل والواجب بها الغيرها كقولهم  
هو الذى فلقهم من نفس واحدة ثم جعل منها زوجا واجعل قبل فلقنا  
وكقولنا لفظ كذا وبنى تحتها الحاج جرى في الانايبهم اضطرب  
واضطرب الريح يعقب جري الريح في انابيب واجيب بانه توسع فيها

بابها ما وقع الواو في الاول الغاء في الثاني وثالثا يقال انه في  
في الاول نحو للترتيب بالذكرى واما في الغاء العبادى في اقوده  
من قوله كذا فتاوى القاضى حين عنه في قول القائل وثقت بهذا الله  
الضيق على اولادى ثم على اولاد اولادى بطننا بعد بطن انه للجمع  
كما انه هو وغيره فيها لولا بدل ثم بالواو فانه ان بطننا بعد بطن  
فيه بمعنى ما تناسلوا الى للتعليم وان قال لا كثرانه للترتيب لثالثا  
لائناء الغاية غاليا وى ح اما هذا السهم مخرج نحو سلام هو معنى  
فطلع البحر او قصده مؤول من ان والفعل نحو ان نرج عليه عاكفين في  
يرجع اليها موسى الى رجوعه واما عطفه لرفع او دنى نحو ما التفت  
فى العلماء وقديم الحاج فى المشاة واما ابتدائه بان يشاء بعدها  
جمله اسمية نحو فاذا التفتلى محج دماها بدجلة فى ماء دجلة لكل  
او فعلية نحو من فلان فى لا رجونه وللتعليل نحو اسم فى تدفل  
الجنة اى لشهاده وندك لثالثا نحو ليس العطاء من الفضول بما فيه  
جوده واليه لقليل اى لا ان جوده وولستنا شططع وثورة من صنع







خزان يسلم فلا فريد فل الجنة وقد لا يسبب عن الشرط خزان قد يعبر  
 فاعلم بباوكة الشاوي من في للظرفين اي المكان والزمان في خزانهم  
 ما يكون في المساجد واذكروا لله في ايام تعدو ذان والمصاحفة كغير  
 وقاله خلوا في ام اي نعم والتعليل نحو لمكم فيما اقصم اي لا جلا  
 اقصم والمصلحة خور ولا صليكم في خور الخ اي عليها والناكيد  
 خور قال اربوا فيها والاصل اربوها والتعويض عن افي مخور  
 خور من في ما يثبت والاصل هذا فان ثبت فيه وبمعنى لثا خور فعل  
 لكم من انكم ازواج ومن الانعام ازواج يذركم اي يترك بسبب  
 هذا الجعل والي خور في ابيهم في اقوامهم اي ابها لبعضوا عليها  
 من هذا العبط ومن خور في ذراع في التوب اي من يعنى فلا يعيب  
 لغلة الساج شري للتعليل في نصب المصطلح بعد ما بان قصره  
 خور في كي انظر اي لان انظر وبمعنى ان المصطلح بان يدخل فيها  
 اللام خور في كي انظر اي لان الثامن شري اسم للتعريف  
 افراد المضاف اليه المنكر نحو كل نفس في انظر المون كل ضرب باليهم فون

والمعرف المجزئ نحو كل العبيد باوكل اللههم صرفا ومنه ان كل من في السموات  
 والارض لا ائ الرحمن عيدا وكلم الله يوم القيمة فواو لا تعريف اجزاء  
 المضاف اليه المفعول المعروف نحو كل زيد او الرجل من اي كل اجزاء الكلي  
 مثل اللام الجاء للتعليل نحو واتلوا اليك الذكر لئلا تكونوا من اي  
 لا اجل ان يبين لهم والمصلحة خور في النظر للكا فون والاضطراب  
 خور الجنة المؤمنين والملك خور في السموات والارض والجوار  
 اي العاقبة خور في القسط فرعون ليهكم عدوا واذ فرنا هذا عاقبة النعام  
 لا غلة اذ هي البني والتعليل خور وبسبب لزيد فواو اي ملكه اياه وبسبب  
 خور الله فعل لكم من انكم ازواج وفعل لكم من ازواجكم بين وفقد  
 وتوكيد التبع خور ما كان الله ليعذبهم وان فيهم لم يكن الله ليعذبهم في  
 في هذا وخور لتوكيد في الخبر الداخلة عليه المنع في المصطلح بان قصره  
 والتعريف خور ما اخت زيدا لعمرو وبمعنى بفضد النبي لانه ما يثبت  
 الى ما كان فاعلم بالهزة وتفعوله باللام والناكيد خور ان ملك فقال  
 لما يربى والاصل فعلا لا يربى وبمعنى الى خور فستعناه لبلد اي الب



فقطي نحو نحوون للماذ فانه سجد اى على الاذ فان وقع نحو ونفع  
 الموازين الفظ اليوم الظاهر اى فيه وعند نحويل كذبوا باطفا لما جاءهم  
 بكسر اللام وكثفتا لهم في قراءة الجحدر اى عند مجيء اياهم وبعد نحو  
 اثم الصلاة للولك الشمس اى بعد ومن نحو سمعته صراخا اى منه  
 وعن نحو وقال الذين كفروا للذين امنوا لو كان خيرا كما يقولون اى  
 عافهم وقع فثم والابان كانت للشيخ لقبك ليعلمونا وضمير كان واليه  
 للامان اى اللام غير الجمل فاجازته نحو ليعفد وكسعة مسعة  
 وغير العاملة كلام الابداء نحو لانهم الله ربه العشر ونولوا حرفا  
نقاء في الجمل المسمى امتنا بجوابه لوجود شرطه نحو لولازيد اى وجود  
 لانتك اى امتنا لانه لوجود زيد فزيد الشرط او يبداء نحو  
 لردا وفي المضمة الخضر اى الطلب طيبا نحو لولاستغفرون  
 الله اى استغفروا ولا بد والماضي النبوي نحو لولاجا واعلى يارب  
 شهداء ونجم الله على عدم الجحى بالشهاد بما قالوا من الاقل وهو في هبة  
 محل النبوي قبل وثرو للفقى كاية فلول كانت وفيه امتنا اى في امتنا

قرنه اى اهلها منه بجحى العذاب فنفعها ايمانها الا قدم يونس واليه  
 لم ينوا ذلك وقالوا اى في الاله للنبوي على قول الاله قبل جحى العذاب  
 وكان قبل قول الامنا وفيه قبل مجيء فنفعها ايمانها والاشياء مع  
 منقطع فالله ينعى لكن الحاكى والعشرون لوطوط لما هي نحو لو  
 جاء من لكرمه ونيل للمستقبل نحو اكرم زيدا ولو كان اى كان وعلى  
 الاول الكثير فالسبويه هو حرف لما كان سبغ لوفوه غيره قوله  
 سبغ ط في انه لم يقع فكانه قال لانتفاء ما كان يقع وقال غيره وعلى  
 عليه المعروف حرفا امتنا اى امتنا الجواب لا امتنا الشرط  
 وكلام سبويه السابق ط في هذا ايضا فان انتفاء ما كان يقع وهو  
 الجواب لوفوه غيره وهو الشرط ط في انه لانتفاء الشرط وقرادهم ان  
 انتفاء الشرط والجواب فيهما على حاله مع انتفاء الشرط وقال الشارح  
 هو جرح السبط للجواب بالشرط كان وكسفاوه ما ذكر من انتفاءها او  
 انتفاء الشرط فقط من قسج والصحيح في مقادير نظرا الى ما ذكر  
 من القسمنه وقال الشيخ الامام والد المص امتنا ما عليه شباكا



او متغيا وكذا لزم اي ما يليه الثاني فثبت ان كانا او متغيا فالاقسام اربعة  
 من تنوع الثاني ايضا ان مطلب المقدم بان لزم عقلا او فاعدا او شرعا ولم يخل  
 المقدم بغيره كلو كان فيهما الهة الا الله اي غيره لقصدنا اي السموات  
 والارض ففسادهما اي فروجهما عن نظامهما المشاهد مناسب لتعدد  
 الاله للزوم له على وقع العادة عند تعدد الحكم من المانع في الشيء ولم  
 الاتفاق عليه ولم يخلف التعدد في ترتيب الفساد بغيره فينتفي الفساد  
 بانتفاء التعدد المتبادر بل ونظر الى الاصل فيهما وان كان القصد من  
 من الاله العكس الى الاله على انتفاء التعدد بانتفاء الفساد لانه  
 اظهر لا ان خلقا اي خلقا المقدم بغيره اي ان كان له خلق في ترتيب الثاني  
 عليه فلا يلزم انتفاء الثاني بقولك في معنى لو كان انسانا لكان حيوانا  
 فالحيوان متطلب للانسان للزوم له عقلا لانه فرق في خلق الانسان  
 في ترتيبا حيوان بغيره كالخيل فلا يلزم بانتفاء الانسان عن معنى المتبادر  
 بل وانتفاء الحيوان عنه جواز ان يكون حارا كما يجوز ان يكون بحرا اما الله  
 يثبت الاقسام فحول لم يمتنى ما امكن لو جئنا ما امكن لولم يمتنى

ايشك ويثبت الثاني يقسمه على حاله مع انتفاء المقدم بغيره على حاله  
 ان لم يناف انتفاء المقدم وكتب انتفاء اما بالاولى كلوم فثبت ان  
 الماخوذ من قوله صلى الله عليه وسلم وقيل ان الله عليه السلام نعم العبد  
 صهيب لولم يمتنى الله لم يصحرب عدم العقيدان على عدم الخوف وهو  
 بالخوف المتبادر بل وانسب في ترتيب عليه ايضا في قصد والمقنى انه لا يمتنى  
 الله فظلمنا اي لا مع الخوف وهو قد ولا مع انتفاء اجل الاله تعالى  
 عن ان يصحبه فثنا جتمع فيه الخوف والجل لانه صلى الله عليه وسلم وهذا الاله  
 او الحديث المشهور بين العلماء قالوا لم يصح كغيره من الحديث ان لم يمتنى  
 في شيء من كتب الحديث بعد الفصول الشديدة او المسا وان كلوم فثبت ان  
 لما حلت للرضاع الماخوذ من قوله صلى الله عليه وسلم في ذرية بضم الميم  
 بنت ام سلمة اي بنت لما بلغه بخذنا القاء انه يريد ان يتكلمها انها لو  
 لم تكن ربيبة في حري فاحلت لي اثنا لانه اقر من الرضا عنه رواه الله  
 الشبان رتب عدم حلها على عدم كونها ربيبة الميتين بكونها ابنة اخي  
 من الرضا عن المتطلب بوله شرعا في ترتيب ايضا في قصد على كونها ربيبة



المفاك بلو المكمل هو كذا كذا كذا للاول سواء مساوات حرمه  
 المضاهرة حرمه الرضاع والمعتق انما لا يخل في اصله لان بها  
 وضعت لوانتد كل منهما حرمه كونهما ربيبة وكونهما ابنة اخي من  
 الرضاع والنساء حيث تحزن لما قام عندهن بامانة نكاحها جوزا ان يكون  
 حلما لمن خصا نصه وقوله في جرحي على دفعا لا يا وقد تقدم الكلام  
 فيها ويجمع بين ما تقدم في اسمها من امة وبين ما في مسلم عنها كذا  
 برفق من رسول الله صلى الله عليه وسلم ربيب وقال لا تزكوا أنفسكم الله اعلم  
 باهل البؤركم بان ليسا من قبل النغير والادون كقولك فيمن عرض  
 عليك نكاحها لو انتفت اخوة النسب بيني وبينها لما حلت لي للرضاع  
 بيني وبينها بالاقوة وهذا المثال للاول انقلب على القصر  
 وضوايه ليكون للادون لو انتفت اخوة الرضاع لما حلت للنسب  
 رتب عدم حلها على عدم اخوتها من الرضاع المبين يا خوتها من النسب  
 المكمل هو لما شاع في رتب ايضا في قصده على اخوتها من الرضاع المفاك  
 بلو المكمل هو لما شاع في رتب دون مكمل للاول لان حرمه الرضاع دون

من حرمه النسب والمعتق انما لا يخل في اصله لان بها وضعت  
 لوانتد كل منهما حرمه له افرعها من النسب اخوتها من الرضاع والمفاك  
 قال كقولك كذا في الموضوعين لانه قال لم يجد خي فيما يستشهد به  
 من الثمان او غيره ولكنه خرج عن الملو ولو قال يهدل المساواة  
 المساوي لكان انسب بفهم ولو لم يقط لأم لما في الموضوعين لوافق  
 العمل لالكثير مع الاختصاص وقد جرحه لو فها ذكر من الامثلة  
 عند الزمان على خلاف الاصل ففها اما اقله ببيت اقسام هذا القسم  
 فخر لو انتفت من الاثنى عليك اي فيثنى مع عدم الالهانة من باب  
 اولى لو ترك القيد سواله لا عطاء اي فيقطع مع السؤال من باب اولى  
 ولو ان ما في الارض من شجرة اقلام او فافعت ككلماته اي فاف  
 تنقيح انتفاء ما ذكر من باب اولى وزد لول الله والعرش والخصيف  
 فينصب لمصالح بعد الغاء في جوابها لذلك بان قصده نحو لو ثابته  
 فيذكر في لو نزل عندك فنصب فيه لو ثابته فيمن الاول  
 فلو ان لنا كوة فنكون من المؤمنين اي ليت لنا ونشرك في الطلب



وهو في الخفيف حيث وفي العز بلين وفي المعنى بالاطع في  
وقوعه والتعليق خوفه نصه فواو لو يطلق حرف كذا او في المعنى  
وفيه وهو بمعنى راية السائ وغيره والساو ولو يطلق حرف  
وفي رواية ولو يطلق فلما ذا الرقاب لا عطاء والمعنى نصه فواو  
بما ينس من كثير او قليل ولو يلق في الغلة الى الطلوع مثلا فاذ فيمن  
من العدم وهو ليس الظاء المعجم للبعث والنعيم كالي في اللزوم والحق  
للمجول في هذا لا حرف اي الشئ كما هو عادتهم فيه لان النبي قد  
لا يؤخذ وقد يربطه قد ولا يتبع بخلاف المشوي الساق والعشرون  
ان حرف نفي ونصب واستقبال للمضارع فلا يقيد بؤكد النفي ولا  
تأكيد فلا في المنزلة اي نعم اذ فيها ما ذكره الخشعي قال في الفصل  
كالشاف في التأكيد في المستقبل وفي لا يخرج له لتي المستقبل على التاييد  
وفي بعض نسخ على التأكيد والتاييد نهاية التأكيد وهو في اذا اطلق  
النفي في الكشاف مع فاعول لان افيهم يؤكد بخلاف لا افيهم كما  
في اي منهم وانا منهم وقول في يلى ان افعلة تؤكد على وجه التاييد قوله

لا افعلة ابدا والمعنى ان فعله بنا في حال كونه تعالى يتخلوا وديا  
اي خلقه من الاصل مستحيل مناق لا هو ايم انهم وفي قول المعز  
تضعيف له كما قال غيره انه لا دليل عليه كاستغاثة التاييد في اية الذباب  
وغيرها تكون يتخلوا منه وفرد من خارج كما في قوله يهتوا ابدا وكون  
ايداه للتأكيد كما قيل في القلعة وقد نقل التاييد عن غير الخشعي  
ووافقه في التأكيد غيره في قال يعقهم ان منعه مكبره ولا تاييد قطعا  
فيها اذا قبلت في خوفه اكل اليوم اسبأ وترد للعداء وفاقا لابن  
عصفور كقوله ان تراوا كذا لكم ثم لا ركن لكم فالدا فلو اجبال وابن  
فالك وغيره لم يثبتوا ذلك وقالوا لا يجز في البيت لا فمال ان يكون  
فيرو فيه بعد الثالث والعشرون ما ورد في التاييد ومرفقه في التاييد  
ترد فوضو لا خير ما عندهم ينقد وما عند الله باق اي الذي وثقه فوضو  
خو مرث بما يجز لك اي يلقى وللنجيب خوفا فسن زيد فائلا ثانيا  
مبشدا وما بعد ما في التاييد واستغاثية خوفا فطبعكم اي شاكم ووطيد  
زفانيد خوفا مستغاثا لكم فاستغاثوا لهم اي استغاثوا لهم فاستغاثوا







ونعم نكاه من ضاقت قداهيه ونعم من الى اخوه ونعم نكاه بنعم وغير  
 اى على لم يثبت ذلك وقال من فصوله فاعلم وهو بفتح النون راجع اليها  
 مبتداء خبره هو حذف راجع الى بشر يعلق به في سر لخصه فعلى الفعل كما  
 سطره والجملة صلة من والمخصوص بالتحريك حذف الى او راجع الى  
 بشر ايضا والتقدير نعم الذى هو المشهور في السرة العذائية بشره فيه نكاح  
السادس والعشرون هل لطلب النصب بالاجابى لا للنصب والى  
 للنصب بالاجابى والتعبد بالاجابى ونفى السلبى على منواله فذا من  
 ابن هشام سوري من ان هل لا تدل على نفي في طلب النصب بالى  
 الحكم بالنبوة والانتفاء كما قاله الشافعي ونحوه يقال في جواب هل قام  
 زيد مثلا نعم او لا ونحوهما في هذا الزمر ونريد بهما بطلب النصب  
 نحو اذ يد في المرام ثم في الدار زيد ام في المسجد فيجب بمعنى فما ذكر  
 وبالدخول على منفي فتخرج عن الاستفهام الى التفسير اى حمل المخاطب  
 على القرار بما بعد التخييل ثم شرح لك صدق فيجب بيلي كما في حديث  
 البخاري بينا ابو يعقوب غابا في غيبه جرد من ذهب فجعل ابو يعقوب في ثوبه

قداه ربه يا ابو ام اكنه انشبهك عما ترى قال سلى وخرنك ولكن لا غنى  
 عن من يركنك وقد يفي على الاستفهام كقولك لمن قال لم افعل كذا لم تفعله  
 اى اختلف انتفاء فعلك له فيجب بنعم او لا ومنه قوله لا اضبطه لى  
 ام لما جلد اذا الالى الله لا فاه امثالى فيجب بمعنى منها الساج  
والعشرون الواو من حذف العطف لمطلق الجمع بين المقطوعين في الحكم  
 لانها تستعمل في الجمع بمعنى او ناسخ او تقدم نحو فاء زيد وعمر واذا جاء معه  
 او بعد او قبله فجعل فاعلم في القدر المشترك بينا الثلث او تطلق  
 الجمع خبرا من المشترك والى من مشتركها في كل منهما حيث انما يجمع  
 اشغال ففهم وقيل هو للزيب اى للناظر لكثيرا من النافه في في غيره  
 بخلاف قبل للمعينة لانها الجمع والاصل فيه المعينة في غيره بما جاز فاذا  
 قام زيد وعمر وكان الكلام محملا للمعينة والناظر والتقدم على الاول  
 ظاهر في النافه على الثاني وفي المعينة على الثالث فعدل من قول ابن الحبيب  
 وغيره للجمع المطلق قال لا يهام تعبيد الجمع بالاطلاق والقول  
 نفي التعبيد **الامر** اى هذا مجتهد وهو نفي ولقطة وسهائلا ام



أي اللفظ المنظم من هذه الحروف المسماة بالقيم راء وغيره بصيغة  
 الماضي فكذا قهقهة في القول المختصر أي الدال على قضاء فعل  
 إلى آخره بيان ويعبر عنه بصيغة فعل نحو واما بذلك بالصلة أي  
 قل لهم صلوا في هذه الفعلة نحو واما وسم في الأمر أي الفعل الذي نعلم  
 عليه لباد بالقول دون الفعل من لفظ الأمر إلى الذين والنبأ كمر  
 علامة للتحفة وقبل أو للعدم المشترك بينهما كالأشياء من ~~الشيء~~  
 والجاز والنعمة في كل منهما من حيث هو العدم المشترك بينهما وقبل  
 هو مشترك بينهما وقبل وبين الشأن والصفة والشيء من لفظه فيهما  
 أيضا نحو إذا أمرنا لشيء إذا أمانه أي ما نال أو ما يهود من يهود  
 أي لصفة من صفات الكمال أو ما هو في صير انعم أي لشيء والاصل  
 في كونها للتحفة واجب بانه فيهما مجاز أو غير من ~~الشيء~~  
 كما تقدم ولفظة قبل بعد بينهما ثابتة في بعض النسخ وبها استعاد هكاه  
 المشترك بين الاثنين المشترك بين الحنة ويؤخذ من قوله ههنا  
 في كذا هذا اللفظ وأما النفي وهو الأصل أي العدة فقال في

وهذه انقضاء فعل غير كذا مدلول عليه أي على الكف بغير لفظ كذا فتناول  
 الانقضاء أي الطلب جازم وغير الجازم لما ليس بكف ولما هو كف  
 مدلول عليه بكف ومثله مراد كذا ترك وذا رجلا في المدلول عليه بغير ذلك  
 أي لا تفعل قبل ما يسمى مدلول كذا أن لا تخفيا أو فاعلة التنازل  
 في اسم وجهه النفي أيضا بالمدلول منقضي لفعل إلى آخره وكل من القول  
 فالأمر مشترك بين النفي واللفظ على قبل قول المحققين في الكلام  
 الذي في بحثنا لا قبل ولا يعتبر فيه أي في سمي أو نفي أو لفظيا  
 حتى يفسر في هذا أيضا على بيان يكون الطالب على الربط في المقطوع  
 وكل المنعلة بان يكون الطلب بغيره لا طلاقا لا نرد ونحوه في الأمر  
 لأن العاصر لعادته أمره أن يقرأ فاعلة نفي وكان من التوفيق  
 قبل أن يهائم هو رجل من يهائم فتح من العرافة معاوية فامسك ذلك  
 عليه ثم يغلبه في الفة واطلق عليه في قوله مرة أخرى فاشد ثم  
 البيت فلم يرد بان يهائم على ابن أي طالب من أسرته ويقال لفرقان  
 فلا يبرق فليق وقبل يعين واطلاق الأمر ونحوه مجازا واشهر



المعتزلة في واجباتهم وأبوسعوا الشرائع وابن القبايغ والشعاع  
العلو وأبوا حجب من المعتزلة واللام الرائي والامدي وابن الحاجب  
المتنوع ومن هؤلاء من هذا النفي كالمعتزلة فانهم ينكرون الكلام  
النفي ومنهم من هذا النفي كالامدي وغيره يؤولون به إلى ما سلم  
من المعتزلة زيادة على العلل رادة الدلالة باللفظ على الطلب فإذا  
لم يرد ذلك لا يكون أمرا لا يشترط فيه الطلب كالنهي ولا مبرز  
سوى الإرادة فلما سلمنا أنه في غير الطلب مجازي بخلاف الطلب  
فلا حاجة إلى اعتبار رادته والطلب بدعي أي منصوص بمجرد الثبات  
النسب إليه من غير نظر لأن كل ما قبله عرف بالبدعي بين وبين غيره كالأ  
وإذا دل الابداهية فاندفع ما قيل من أن تعريفه إلى ما يشتمل عليه  
تعريف بالخفي بناء على أنه نظري والافراحمود بانقضاء فعل إلى  
أخر غير الإرادة لذلك الفعل فانه كما هو من علم أنه لا يؤمن بالإنجاء  
ولم يرد منه لا اقتناء خلافا للمعتزلة فيما ذكر فانهم لما أنكروا الكلام  
النفي لم يحكمهم انكار الانقضاء المحمدي الفرقا لوانه الإرادة

مسد القائلون بالنفي من الله الكلام ومنهم القائلون بالاختلاف  
هل للامر النفي صيغة تحقده بان يدل عليه دون غيره فقبل نعم وهي  
افعل وقبل لا والنفي عن الشيخ ابي الحسن الطائري ومن بعده فقبل  
النفي للوقوف بمعنى عدم التمايز بما وضعت له حقيقة ما وردت له من  
امر فحده وغيرهما وقبل للشيء كالمعنى ما وردت له والاختلاف في صيغة  
افعل فالمراد بها كل ما يدل على الامر من صيغة فلا تدل عند الطائري ومن  
يشعر على الامر خصوصية لا يعرفه كان يقال صل لزوما بخلاف الزنبا  
وامرئيل وتردك وعشرين معنى للجوهر افعلوا الصلاة والندب  
فكاتبهم ان علمهم فيهم شيئا والاباءة كلوا من الطيبات والحمد لله  
اعلموا كلهم ويصدق مع الختم والكرامة والارشاد والهدى وا  
شبهين من رجالكم والمصلحة فيه بنو به بخلاف الله وقدمه بنابه  
ان وضعه عقيل لثاوية لقوله لا وقيل مشتركة بين الحق والاول فانه  
منها وإدادة الامثال كقولك لا فرسك العطش شقني ماء والاذن  
كقولك لا طريق البيت اذ قل لثاوية كقولك صلى الله عليه وسلم لعمر بن أبي سلمة







اي بين الوجوب والندب وهو الطلب عند من المثلث والمجاز  
 فاستعملها في كل منهما من حيث انه طلب استعمال حقيقي والوجوب الطلب  
 الجازم كالاجب تقول من وحيده اي طلب كذا بالبناء للمفعول  
 طلبا جازما وقيل هي مشتركة بينهما وتوقف لغاضي ابوبكر الباقلان  
 والغزالي والامدي فيهما بغير علم بغيره امي حقيقته في الوجوب والندب  
 ام فيهما وقيل هي مشتركة فيهما وفي الابهة وقيل في هذا الملك والحق  
 وفي المختصر قولها للقد المشترك بين الثلثة اي لاذن في الفعل وفي  
 المعرفه ولا تعرفه غيره وقال عبد الجبار من المعتره هي موضوعه  
 لارادته الامثال في صدق الوجوب والندب وقال ابوبكر الباقلان  
 من المالكين اراسه تعالى للوجوب والندب في المبدأ من الندب بخلاف  
 الموافاع لاراسه تعالى والمبين للوجوب ايضا وقيل هي مشتركة بين  
 الخمسة الاولى اي الوجوب والندب والابهة والتهديد والارادة  
 وقيل بين الاحكام الخمسة اي الوجوب والندب والابهة والتهديم  
 والكرامة والمختار وقال الشيخ جواد المصنعي والامام الحرمين

انها حقيقه في الطلب الجازم لغة فلا يحتمل تعبيدا بالمشبه فان  
 صدق الطلب بها من الشئ او وجب منه الفعل بخلاف صدقها  
 من غيره لان او جب هو طاعة وهذا قال الله في القول السابف  
 انها حقيقه في الوجوب شرعا لان جزم الطلب على ذلك شرعي في كل ذي  
 واستفادته الوجوب عليه بالتركيب من اللغة والشئ وقال غيره ان  
 هو انما فاما ان فاصلة الوجوب من ثبوت العطف على التركيب استفادته  
 من الشئ وعلى كل قول هي في غيره ما ذكر فيه جاز وفي وجوب استفادته الوجوب  
 في المطلوب بها قبل البحث عما يفرقها عنه ان كان فلا في العام بل يجب  
 اعتقاد عمومها في ثبوتها قبل البحث عن المخصص لا فتح نعم كما  
 فان وقع الامر في الفعل فقد خطر من علقه قال الامام الرازي او كذا  
 فيه فلا يابه حقيقه لبياد بها الى الذين في ذلك لعلية استعمالها فيها  
 حج والبادر علامه الحقيقه وقال لغاضي ابو الطيب الشيخ ابو  
 اسحق الشيرازي والواقف السمعاني والامام الرازي للوجوب حقيقه  
 كما غيره ذلك وعلية استعمال في الابهة لان ذلك على الحقيقه فيها



ووقت ما لم الحين فلم يحكم باباحة ولا وجوب ومستثناه بعد  
الخطبة الاباحة واذا قلتم فاضطادوا فاذا افضت الصلوة  
فانشر في الارض فاذا انظر فان من وفي الوجوب فاذا انسخ  
الشر الحرم فافعلوا المشركين اذ قال لهم المودى الى قتلهم فرض كفارة  
واما بعد الشهادتين فكان يقال ان قال افعل كذا افعله اما المنع اي  
لا تفعل بعد الوجوب فالجواب قالوا هو للحريم كما غير ذلك ومنهم بعض  
الغائبين بان لا يربعد الخطر للاباحة وفي رواية الشافعي في المغنة  
والا فليحصل المصلحة واعتناء الشارح بالاول منه وقيل للكرامة  
على كتمان الامر للاباحة وقيل للاباحة نظر الى ان التيقن من الشيء بعد  
وجوب دفع طلبه فثبت التخيير وقيل للامانة الوجوب ورجع الامر  
الى ما كان قبله من تحريم او اباحة لكون الفعل مفعلا او متفعلا وان كان  
على دفعه في مسألة الامر فلم يحكم بتأنيدي كاستان مسألة  
الامر اي افعل لطلب ما يهتد لا لشكر الله ولا قرأ والمراد به اذ لا  
توجد ما يهتد باقل منها فيجوز عليه وقبل ما مذلوله ويجعل الشكر على

على القولين بغيره وقال المشايخ ابو اسحق الطبراني وابو حاتم  
القرظيني في طائفة للتكليف مطلقا ويجوز على المذاهب بغيره وقيل للتكليف  
ان علف بشرط او ضعة اي بحسب تكرار المعلق به نحو وان كنتم جنبافا فطروا  
والزانية والثاني فاجلدوا كل واحد منهما مائة جلدة بتكرار الطمارة والجلد  
بتكرار الجناية والركن ويجوز المعلق المذكور في المرة بغيره كما في افعال المعلق  
بما ينطأه فان لم يعلق الامر فلهما ويجوز على التكرار بغيره وقيل بالوقف  
عنه المرة والتكرار يعني انه مشترك بينهما او لا حد بينهما ولا تعرفه قولان فلا  
يجوز على واحد منهما الا بغيره ومشاء الخلاق مستغاله فيهما كما تراجح  
والعمرة واما الصلوة والزكاة والصوم فقبل اوصافها فيهما ان الاصل  
في الاستعمال الحنفية وفي اهدى ما ذكره المشايخ من الاصول لا تعرفه اهل التكرار  
لأنه لا غلب للمرة لانها المشقة او في القدم المشترك بينهما اهدى ما ذكره المشايخ  
والجواز قول الاول والراجح ووجه القول بالتكرار في المعلق ان التعليل  
بما ذكره من تعليله والحكم بتكرار مطلق ووجه ضعفه ان التكرار ان  
سلم مطلقا اي فيما اذا ثبت عليه المعلق به من خارج او لم يثبت له من التكرار



ثم التكرار عند التناذر وموافقته حيث لا يتناذر لا بد من شوب ما يمكن من تناذر  
 الغر لا تنقاد مخرج بعضه على بعض فتم يقولون بالتكرار في المعلق بتكرار  
 المعلقين من بناء اولى وبالتكرار فيه ان لم يتكرر المعلق به حيث لا اولى بناظر  
 المراد فلهذا قال المصنف فظنوا ولا تقولوا في القول في قوله ان لا تد  
 للفقر اى الجوارى في عقب وزوده بالفعل وانهم لغايلون بانه للتكرار  
 وقبل للفقر والغرم في الحال على الفعل بعد وقبل او متشابه بين العقد والرافع  
 اى التناظر في البناء بالتكرار فلهذا قال من شاع امثاله بناء على قوله لا تد  
 للرافعي ومن وقف عن الامثال في عدم بناء على قوله لا نعلم اوضع الامر  
 للفقرام للرافعي ونشأ الخلاف مستمرا فيهما كما نرا لا يمان وامر الحج  
 وان كان الرافعي في غير واجب قبل او خلفه فيهما لان الاصل في المقتال  
 الحبيث في افعاله من المقتال ولا نعرفه او القوم لانه اقرب  
 او الرافعي لانه يستدعي القوم بخلاف العكس لا مشاغل للغيرهم افع القوم  
 المشاغل بينهم عند من المقتال والجواز هو الاول السليح اى طلب  
 الماهية من غير نظر لوفاء من قوامه وترسخ **مسألة**

قال ابو بكر الرازي من الحقبة والشيخ ابو اسحق الشيرازي من النافذة  
 وبهذا جبر من المقتول في الامر الاول في موقف يستلزم القضاء له  
 اذ لم يفعل في وقت مقتله لا يربط به مستدراكه لانه القصد من الفعل  
 وقال لا لا كرا القضاء بامر جديد كالمر في حديث الصحابي من نسي  
 الصلاة فليصلها اذا ذكرها وفي حديث مسلم اذا فرغ من الصلاة  
 او نقل عنها فليصلها اذا ذكرها والقصد من الامر الاول الفعل في الوقت  
 لا مطلقا والشيرازي توافقا لا كرا في مع ذكره فذكره من الاول  
 سحوا والاصح ان لا يمان بالما فوريه اى بالشئ على الوجه الذي  
 امر به يستلزم الاجزاء للماء به بناء على ان الاجزاء الكفاية في سقوط  
 الطلب هو الحاج كما تقدم وقبل لا يمان به بناء على انه سقاط القضاء  
 لجواز ان لا يسقط الماء به القضاء بانه يحتاج الى الفعل بانها كما في  
 صلاة من فاته الطلوع ثم يبين له حديثه قال اصح ان الامر في الخطاب  
 بالامر لغيره بالشئ نحو وامرته ان ياتيك بالصلاة ليس امره بذلك الغير  
 برأى بالشئ وقبل او امره بالاولا فالتا فيه لغير الخطاب وفي القوم



من غير ان يغير الخاطب فاقول هذا الشك في حديث الصحيحين ان  
 انما عطف امرأه وهي حاضر فذكر ذلك عمر بن الخطاب رضي الله عنه عن النبي صلى الله عليه وسلم  
 فقال مرة فليها اجتمعا ولا يصح ان الامر بالمدة بلفظها ولا كما في قول  
 السيد لعينه اكرم من اخذ اليك وقد اخذت اليه داخل في اي  
 في ذلك اللفظ المتعلق به فالمرتب وقيل لا يدخل فيه بعد ان يرد الامر  
 نفسه بها فصحة في مجاز العام يجب ظاهره في الموضوعين وقد  
 تقوم فيه على عدم الدخول كما في قوله لعينه نصه داخل في داري  
 وقد دخلها هو داخل في ان النباية تدخل لما هو به فالباب كان كالكنا  
او بنها كالج بشرطه المانع كما في الصلاة وقال المتعزلة لا تدخل  
 البدي لان الامر بما هو لغز النفس كسما بقله والنبابة تنافي  
 ذلك لا لفروءة كما في الج فلما لا تنافي لما فهمت به للمؤثرات مثل  
 المنه مسد قال الشيخ ابو الحسن في المظفر والفاضل  
ابوبكر الباقلي في الامر بالنفس بمعناه ايجابا لو بد بان هو عن قصد الوجود  
 عنهما او كراهته فاعدا كانه قصد كقصد الشك في اي الشك او كونه قصد

القبام اي القصد وغيره وعنه القاضى انما يضمن وعليه اي على  
 الضامن عبد الجبار ابو الحسن قال امام الرازي قال لامر قال امر  
 بالسكون مثلا اي طلبه بضم للفق عن القول اي طلبا للفق  
او يوقف بمعناه ان الطلب احد بواسطة الى الشك انما قال  
القول نفي كما يكون الشيء الواقع بالسنة الى شيء وباد واخر بها  
وقيل القول انما لما يخفى لما يقرب بهم يدون الكف من فقد  
كان طلبه طلبا للكفا او بضم الطلب كون النفي هو الطلب  
المستفاد من اللفظ ساعة للمعنى بطل بضم في من الاولين وان  
كانت المعزلة المكتر من الكلام النفي قال امام الحرمين والغرض  
هو لا بضم ولا بضم فالملازمة في الدليل من جواز ان لا يخفى  
الضد حال الامر فلا يكون مطلوبا الكف به وقيل امر الوجود بضم  
فقط اي دون امر لنت فلا بضم اللفظ من الضد لان الضد  
فيه لا يخرج يعني من اصل من الوجود بضم خلاف الضد في امر الوجود لان  
لا بضم الضم على الترك واقتصر على الضم كالامر قاه مثل



قول ابن الحاجب منهم من فصل الوجود دون النسيب القين ايضا اقتدا  
 بالحقف واخر من قوله قعين عن المجهول كشيء فليس الامر بالنظر  
 الى ما صدق فيها من جهة منها ولا من جهة له قطعا وبما للوجود  
 من العدم اي ترك الما قورم قال لا يخرج من اذ ينضمه قطعا والنضم  
 هنا بغيره بالاسلام الاسلام لكل الحق اقا الامر للفظ فليس  
 عين الحق للفظ قطعا ولا ينضمه على الاصح وقيل ينضمه على معنى  
 انه اذا قيل لك ذلك فلا فكاك قيل لا تلحق ايضا لانه لا يحققا لشرك  
 بدون الكفاك من الخلق اقا التي لتفتي عن شيء او كراهة قبل  
 هو امر بالفتنة ايجابا او نداء بقطعا بناء على ان المطلوب في التي فعل الفة  
 وقيل لا قطعا بناء على ان المطلوب فيه انتفاء الفعل حكاه ابن الحاجب  
 دون الاول وتركه المعنى لقوله انه لم يقع عليه في كلام غيره وقيل على الثاني  
 في الامرات التي امر بالفتنة او ينضمه او لا ولا اولى الخيم  
 ينضمه دون نهى الكراهة ونوعيهما فله مكسب والفتنة كان واحدا  
 كفتة لخلق فواضح واكثر كفتة الفتوة الى القيام وينوه فالكلام

في واحدة اما كان والنسيب للفظ بغيره الامر للفظ مسائل  
 الامر حال كونها غير متعاقبين بان يوافق في ذلك اصد منها عن الامر  
 بغيره او متعاقبين او متعاقبين بغيره مما عليهم بغيره او دونه خوفا  
 زيدا واعطه ذمها غير ان فيهما اجزا والمعاقبان بغيره لا مانع  
 من التكرار في متعلقهما من عادة او غير ما والثاني غير مقطوف يحصل  
 ركعتين صل ركعتين قبل قولهما نظر للاصل الى التفسير وقيل الثاني  
 تأكيد نظر اللفظ وقيل بالوقف في التفسير والتأكيد لاختلافهما وفي  
 المقطوف التكبير اصح لظهور القطع فيه وقيل التأكيد اصح لما في  
 المتعلقين فان التكبير على التكبير يعادى وذلك في غير المقطف  
 نحو ما لم يفتي ما صل ركعتين صل ركعتين فان العادة بانها  
 الحاحية بمرارة الاول وبالترتيب في الثاني ترجح التأكيد فديم التأكيد  
 لرجحان الا اي وان لم ترجح التأكيد بالعادى وذلك في المقطف  
 لم يضمن للعادى بناء على ارجحية التكبير حيث لا عادى فالوقف  
 على التكبير والتأكيد لاختلافهما وان منع من التكرار العقل نحو اقل



اقل زيدا والشرع نحو انكف بئذ لا فالثاني ثاكيد قطعا  
 وان كان يعطف **الشيء** انكفا كذا من فعل لا يقول كف  
 ونحو كذا وقع فان ما هو كذلك امر كذا تقدم وثناؤا لا انكضا الجازم  
 ونحو ويجز ايضا بالعدل المتضمن لكف الى اخره كما يجد للفظي بالعدل  
 الدال على ما ذكر ولا يعتبر في سمي الذي مطلقا على ذلك المتعلق على  
 الاصح كالامر في قضيت الدوام على الكف فام يقيد بالمره فان قيد  
 بها نحو لا تسافر اليوم اذا السفر فيه مره من السفر كانت قضيت وقيل  
 قضيت الدوام مطلقا والتعقيب بالمره يفرض عن قضيت وترد صبغة  
 اي لا تفعل للتحريم نحو ولا تقربوا الزنى والكراهية نحو ولا تبهموا الخبيث  
 من تنقيد والارضا نحو لا تسلموا **سلا** ان يبدل لكم نسوكم والذبا  
 ربنا لا تزع فلوينا وبيان العاجلة ولا تحسبن الذين قتلوا في سبيل الله  
 اموالهم احياء اي عاقبة الجهاد احيوا الاموات والتغليل والافتقار  
 ولا مدح غيبيل الى ما يغتابه اي فهو قليل خفي نجلا فاما مدحه ومن  
 انصر على الاحتياط جعله المعصية في الابه وكتابه المص المعلن الماخو

من البرهان بالاعتناء فلم **والكس** لا تفتنوا اليوم وفي الارادة  
 والتحريم فالتقدم في الارضين اختلا ففعل لا تدل الصيغة على الطلب  
 الا اذا ريد الدلالة بها عليه والجر على انها صيغة في التحريم وقيل  
 في الكراهية وقيل فيها وقيل في افعالها ولا تعرفه وقد يكون الذي من واحد  
 وهو قد ومن متعد جمعا كاحرام الخمر نحو لا تفعل هذا او اذا كان فعلية  
 ترك افعالها ففعلها لا يخالفه لا تنقلها والتحريم جمعا لا فعل افعالها  
 فقط وقرقا كالنقلين بلسان او ترفعان ولا يوافق بينهما ليس وترى او  
 افعالها فقط فهو مني شدة اذ من صديها الصريحين لا يمتنع احكام  
 في فعل واحد لتعلمها جميعا او لخلعها جميعا فيصنفانها مني فيهما  
 بسا او ترفعان جهته الفرق بينهما في ذلك لا الجمع فيه وجميعها كالزنا  
 والشرع فكل منهما مني منه فيصنفانها بالنظر اليهما ان الذي من متعد  
 فان كان يقصد بالانفصال في كل منهما من واحد وطلق في التحريم  
 المستفاد من اللفظ وكذا الشرع في الاظهر للفساد اي عدم الاستناد  
 بالمتى منه اذا وقع شرعا اذ لا يهتم ذلك من غير الشرع وقيل لغة لهم



أهل اللغة ذلك من جهة اللفظ وقبل معنى أي من جهة المعنى وآراء  
 الشئ غامض إذا استعمل على ما يقتضيه فساداً فيما يتعلق بالمعاملات  
 من عبادته وغيره مما له من صلة التعلق المطلق في الأوقات  
 المكررة فلا يصح كما تقدم على الخيم وكذا التبرع في الصحيح المعبر عنه  
 بمناجاة المولى بالظاهر وكما لو طهرنا فلا يثبت النسب مطلقاً  
 أي سواء أرفع النسي فيها ذكر إلى نفس كصلة الحائض وضوء ما لم لا  
 كصوم يوم الغد لا غرض عن ضيق الله كما تقدم وكما كصلة في الأوقات  
 المكررة فساد الأوقات اللازمة لها بقولها فيها وفيها أي في العاملة  
 أن يرفع النسي إلى فرد آخر ففهمنا كالتبرع من الملا فيجاء في بطون  
 الأجنة لا نعلم البيع وهو كمن البيع قال ابن عبد السلام وأما  
 رجوع الفرد إلى فرد آخر فيها تغليباً على الخراج أو جمع إلى فرد لم يكن  
 عن بيع دهم يدري من طاعة الربا في اللازم بالشرط وقال الدلائل  
 من العلماء في أن النسي للفساد فيما ذكرنا من العبادات فاما في النسي  
 لأن يكون عباداً أي ما يوجب كما تقدم في مسألة الأول والثاني المكرر

واما في المعاملة في السنة لا لا ولا من غير تكرار فساداً بها بالنسي  
 غمها واما في غيرها كما تقدم فظة وقال الغزالي والامام الرضوي للفساد  
 في العبادات ان فقط أي دون المعاملة فساداً بها بقولان ركن أو ركن  
 من من فخر عن النسي ولا نسلم أن الأولين مستدلوا بوجه النسي  
 على فسادها ودون غيرها كما تقدم فساداً من خارج أيضاً فإن كان  
 مطلقاً للنسي خارج عن النسي أي غير لازم له كالوضوء مطلقاً لا لائق  
 فالغزير الحاصل بغير الوضوء أيضاً كالبيع وقت نداء الجمعة لغيرها  
 الحاصل بغير البيع أيضاً كالصلة في المكان المكرر أو المفضول كما  
 تقدم لم يفتأ أي الفساد عند الكثرة العلماء لأن النسي عنه في كل سنة  
 ذلك الخارج وقال الامام أحمد مطلق النسي بغير فساد مطلقاً أي لو  
 لم يكن خارجاً أم كان له لأن ذلك مقتضاه فبغير فساد في القول المذكور  
 للخارج عنه قال ولفظه حقيقة وإن اتفق الفساد لذلك في طلاق  
 الحائض لا نرى ما جعلها كما تقدم لأنه لم يقل عن جميع موهبة من الكفر والفساد  
 فهو كالعلم الذي خفف فانه فبغير فساداً في كسبها وقال الشيخ مطلق النسي



لا يفيد الفساد مطلقا اي سواء كان الخلل ام لم يكن له كذا في افاده  
 القصد فالنفي من المعنى كصلاته الحاضر في جميع الملا في غير مشروع  
 فسادا مرفوضا اي مرض للمعنى حيث لم يمتد في غير المشروع بخلاف النفي  
 الذي لا يصلح ان يستعمل فيه اخلافا من عدم لانعدام حكمه المتأقفا هو  
 جنس مشروع افا ظهر كالتنا بالراء والنفي فيه على حاله وفساده من خارج  
 ثم قال والنفي من لوضعه كصوم يوم الخلل لا عراض عن الضمان في جميع  
 دوائهم بدمهم من كل شيء الى على الزيادة بفيد المعنى فيه القصد له لان المعنى  
 عن الشيء يستلزم ان كان وجوده ولا لكان المعنى منه فقد اكفولك للمالي  
 لا ينصرف فيصير صوم يوم الصوم ندمه كما تقدم لا مطلقا لفساده بوضع  
 اللانم بخلاف الصلابة في الاوقات المذكورة فتصح مطلقا لان  
 المعنى فيها الخارج كما تقدم ويصح البيع المذكور اذا بلغت الزيادة  
 لا مطلقا لفساده بها فان كان يفيد بالقبض الملك الحبيث كما تقدم  
 واخر ما قلنا مطلقا للمعنى من المعنى بما دل على الفساد وعدمه فيعمل به في  
 في ذلك انفا فاقول ان نفي القبول اي نفي عن الشيء بفيد القصد له

لظهور المعنى في عدم التوبة دون الاستعداد وقبل النفي قبل الفساد  
 لظهور عدم الاستعداد ونفي الاجزاء كقوله في القبول انه يفيد الفساد  
 القصد في ان بناء للاول على ان الاجزاء الكفاية في سقوط القلب  
 وهو الراجح وللشك على انه لم يمتد القضا فان ما لا يسقطه بان يخرج  
 الى الفعل انما قد يصح كصلاته فافدا لظهوره في قبل هو اول بالفساد  
 من نفي القبول لنباد بعدم الاستعداد من الى الذين وعلى الفساد في الاول  
 حديث الصحاحين لا يقبل الله صلاة احدكم اذا اقرن حتى يبرأ  
 وفي اللان حديثا لدارقطني وغيره لا يجزئ صلاة لا يبرأ الرجل  
 فيها بام القرآن **الحكم** لفظا يستعمل في الصالح له اي تناول  
 دفعه فخرج به التكرار في الاثبات فوجه او مشاء او جبرية او لم يعد لا  
 من حيث الاذاق فاعلم تناول ما يصلح له على سبيل البديل لا التناول  
 نحو اكرم رجلا ونعت فخرج به دلالتهم من غير قصد فخرج به اسم العدد  
 من حيث الاحاد فانه يستعمل في كثر كقوله ومثل ذلك المشاء  
 من حيث الاحاد كرجلين ون الغام اللفظ المستعمل في شبهة اي



فثبت به وجازة او جازية على الساج المتقدم من جهة ذلك وتقدم  
 عليه الحد كما تقدم في تلك المسئلة المستعمل في افراد معنى واحد لما مع  
 فيه الواحد لا يصلح لغيره والصحيح د طول لصو النادرة وغير  
المقصود وان لم يكن نادرا من قول لعالم كنه في شمول الحكم للمناظر  
 للعلم وقبل لا نظر للمفصلة مثال لتاكروا الفبر في قديم ابي داود وبنو  
 كليب لا في فقاوفا او افضل فانه ذو فقا والمسايق عليه نادرا  
 والاصح جوازها عليه ومثال لغير المقصود وتذكر بالقرينة ما لو كان  
 بشي عليه فلا بد فيهم من يقتضيه عليه ولم يعلم والصحيح صحة كراهة  
 اقلام من مسالمة فالود كراهة عند المشتري من يقتضيه عليه وان فاد  
 فيمنه على فضا لتاكروا ذلك فطعا او فضا تنقاه صوما لم تدخل  
 فطعا والصحيح انما في العام قد يكون جازا بان يقتضيه بالجاز اذا  
 عموم فضا عليه فاذا ذكر كعب المعبر به ايضا نحو فاني الحلو الزا  
 الازيد وقبل لا يكون العام جازا فلا يكون الجاز عا لان الجاز ثبت  
 على خلاف لافضل الحاجة اليه في تدفع في الغرض باذاته فعموم يقتضيه

الافراد فلا يراد به جميعها الا بقرينة كما في المثال السابق في المسئلة  
 وهذا اي ان الجاز لا يعم نفعه المقصود من بعض الخفية كما للمنفذ وهم  
 تلو من بعض الشافعية بانها عليه فاروى لا يبيعوا الدرام بالدينار  
 ولا الصاع باعتهن اي ما يحل ذلك اي مكيل الصاع بمكيل الصاعين فثبت  
 قال المراد بعض المكيل لما تقدم وتوالمطعم لما ثبت من ان على الزبا  
 عندنا في غير الذهب والفضة الطعم وفي الاول المعتمد بخصر عموم  
 بما اثبت عليه الطعم فيسقط تعلقا خفية به في الزبا في الجوز وخو  
 فاحدهما في شام من ابي سعيد الخدري قال كنا نعرف من الجاهل فكنا نبيع  
 صاعين بصاع فيبلغ ذلك لا رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال لا يبيعوا صاعا  
 ثم بصاع ولا صاعا فيضط بصاع ولا ذنبا يذنب بهن والصحيح ان  
 اي العموم من موارد الا لعا اذا دون المعاني وقبل المعاني ايضا  
 فثبت فكا بضمه والفظ عام بضمه فاقنى عام فثبت فذهبا كانا فلف  
 الانسان او خارجا كقف المطر والخشب شاع من عمال انسان بهم  
 الرجل والماء وشم المطر والخشب العموم شمول لم يتقدم وقبل اي



ليرد في عموم في الدنيا حقيقة لوجود الشمول بعدة خبر خلاف  
 الخارجي والمطر والخصم مثل في كل يوم في اخر كسما لا العموم فيه  
 مجازي وعلى الاول كسما في الدنيا مجازي ايضا وعلى الاجز  
 الحد الثاني للعام من اللفظ يقال اصطلاحا للمعنى المطلق  
 واللفظ عام وقادر على ان يبين الدال والمذلول وقصر المعنى فعل التقيد  
 لانه اهم من اللفظ وهو من يقول في المعنى عام كما علم مما تقدم وقاص فيقال  
 لمعنى المشركين عام واما اللفظ عام ولمعنى زيد عام وقاص واللفظ خاص  
 وذلك الاخص في الخاص كلفاء بذكر معانيها ولم يذكر في اللفظ عام المقام  
 فافهم حكاه الشيخ في القل لفظ المراد وهو لولا ان العام في التركيب من حيث  
 الحكم عليه كلية اي ككوم فيه كل فرد فظا بظا ثانيا فبنا او امرا او سلبا  
 نفيها او نفيها نحو جابيبك واما القوا فاكروهم ولا يخفى لهم لا في قوله  
 فضا با بعدة افراد اي جاء فلان ويا فلان وتكون فيها تقدم الى اقيا  
 وكل منها حكوم فيه فرد ذال عليه فظا بظا لا كل اي حكوم فيه عام  
 مجموع الافراد من حيث هو مجموع نحو كل رجل في البلد يحمل الصخرة العظيمة

فما هو في قوله حكوم فيه على كل فرد فرد ذال عليه بظا بظا

اي مجموعهم واللفظ كسما لا في المعنى على كل فرد لانه تعالى مجموع  
 بمثل انشا بعضهم ولم يزل العلماء يستدلون به عليه في قوله تعالى لا تقبلوا التمس  
 التي حرم الله فحرمه ولا كلوا ولا يحكم فيه على المشايخ من حيث هي  
 اي من غير نظر الى الافراد نحو الرجل فخير من المرأة اي فخير من افضل من  
 فخير من غيرها وكثيرا ما يفضل بعض افرادها بعض افرادها لانه النظر في العام  
 الى الافراد وذلك لانه اي العام على اصل المعنى من الواحد فيما هو فيه  
 جمع والثالث او لاثنين فيما هو كمن فطعته واتوا من الشافعي رضي الله  
 وعلى كل فرد بخصوصية واتوا من الشافعي لافعال للخصم وان  
 لم يظهر خصم لكثره التخصيص في التمس او من الخفية فطعته للزم  
 فعلى اللفظ له فطعا حتى يظهر فلا بد من تخصيص في العام او يجوز  
 في الخاص او غير ذلك فبمستحق التخصيص بخبر الواحد وبنا القياس على هذا  
 دون الاول وان قام دليل على انتفاء التخصيص كالعقل في الاستدلال  
 شيء عليهم سه فانه التمس وفاء لان من كان ذال له فطعته انتافا  
 وعموم الشخصان يستلزم عموم الافراد لان ذال له انتافا لا انتافا



لا معنى للحكاية فيها فقولنا بما الثاني والثاني فاجله واكل واحد فيها  
 ما لا يخلو اي على اي حال كان وفي اي زمان ومكان كان وقصره المحض  
 فيهم ولا يفرقوا الزمان اي لا يفرق كل منهم على اي حال كان وفي اي زمان  
 ومكان كان وقوله بما فقلوا المشركين اي كل مشرك على اي حال كان  
 وفي اي زمان ومكان كان وقصره البعض كل الزمان وعليه على التام  
الشيء الامام والدائم كالامام الرازي وقال لا يفرق وبين العام  
في الحكاية مطلقا في المذكور ان لا ينفاد صيغة العموم في بعض الحكايات  
العام على الاول بين العموم بما اظهر في هذا مسألة  
في صحة العموم كل وقد نقدم والذي والذي حكاية الذي بأنه والذي  
ثانيه اي ان قوله لكل واي وقال الشيطان والشيطان بأن الموصوفين  
وذلك ما اظهر لها للعلم بانفاد العموم في بعض الحكايات وقد في الزمان  
استقامته او شرطه بحسب بعض الحكايات التي في بعض الحكايات والتي في بعض الحكايات  
شرطه بعض الحكايات والتي في بعض الحكايات والتي في بعض الحكايات  
كجمل الذي والذي وقد بما اظهر في هذا مسألة

تو جميع العموم بما اظهر في هذا مسألة  
فالعموم من المضاد والنفي ولذلك نطلب عليها بعض الحكايات كل بما  
وقوله كل الحكايات اي بما و من الموصوفين لا يهمان مثل مرث بأنهم قام  
مرث بين قام اي بالذي قام صحيح في هذا التشبيه وتحريمها فان فيه  
في هذا الخصوص لا مطلقا للعوم صحيحة لبيان والذي من وقد في بعض  
صحيحة اي للمواضع في بعض الحكايات او لا يهمان في بعض الحكايات  
والعموم بما اظهر في هذا مسألة بما اظهر في هذا مسألة  
والا خلاف في بعض الحكايات بما اظهر في هذا مسألة بما اظهر في هذا مسألة  
في العموم بما اظهر في هذا مسألة بما اظهر في هذا مسألة  
او لا خلاف في بعض الحكايات بما اظهر في هذا مسألة بما اظهر في هذا مسألة  
والذي من وقد في بعض الحكايات بما اظهر في هذا مسألة بما اظهر في هذا مسألة  
بعض الحكايات بما اظهر في هذا مسألة بما اظهر في هذا مسألة  
في بعض الحكايات بما اظهر في هذا مسألة بما اظهر في هذا مسألة  
اذا اظهر في بعض الحكايات بما اظهر في هذا مسألة بما اظهر في هذا مسألة



نفوم فربنا اما اذا احتجنا من البحر فادعنا نفوم قبل افراد  
 جموع والكل اذا كان في الشبان ونهره وعلية في التبع في اشغال  
 الفراف خوراته حياحي من اي شيب كل حسن ان الله لا يحب الكاذبه  
 اي كل ما نعلم بان نغافهم ولا نطعم المكذبين اي كل واحد منهم فربنا  
 صحت الشفاء الواحد منه خيرا الرقاب لا زيدا ولو كان نفعنا جاء  
 جمع من جنى الرقاب لم ينجح الا ان يكون مقطعا نفعه قد نفوم  
 فربنا على اداة الجموع خورقا الى البلد يكون الصخرة العظيمة اي مجتمهم  
 والاول يقول فان فربنا اذا كان في الياها المذكورة وخونها والمذبح  
 الحلي باللام طلة اي كل الجمع المرفق بها في انه للنفوم فام يخطف عنه  
 لياكروا الى الذين خوروا في الله السبع اي كل بيع وفقرته العكس كاليا  
 خلا فاللام الزم في نفعه للنفوم عنه فطلقا فهو منه للجنس لقفا  
 بيفضل افراد كاي لست التوب وكرت الماء لانه المشبهين فام نفوم فربنا  
 على النفوم كما في ان الانسان في قسلا الذين امنوا وقلا قال اقام  
 الحزين والغزالي في نفعها النفوم عند اذ لم يكن واحد بالثناء كالماء

زاد الغزالي اذ ينفرد واحد بالوفاء كالرجل اذ يقول واحد فربنا  
 ذلك الجنس لصا وفي بعض نخل لست التوب وكرت الماء ورايت  
 الرجل فام نفوم فربنا على النفوم خوالد بينا فربنا لست التوب وكرت الماء  
 من كل ديم وكان ينبغي ان يقول ونهز بالواو بدل الواو لكون هذا فيها فله  
 فان الغزالي قسم فالبر واحد بالثناء الى ما ينفرد واحد بالوفاء فلا يعم  
 والاول لا ينفرد بها كالتوب فربنا كالمشبه واحد بالثناء كالتوب في حيا  
 الصبحي بن الذهب بالذهب بالالهها وبها والبر بالبر بالالهها  
 وبها والشعر بالشعر بالالهها وبها والبر بالبر بالالهها وبها  
 وكان مراد اقام الحزين حين لم يزل الياها ينفرد واحد بالوفاء فاذا ذكره  
 الغزالي اما اذا احتجنا من البحر فادعنا المضاق الى نفعه للنفوم  
 على الصبح كما قال المرق في شرح المختصر يعني فام يخطف عنه خورقا  
 الذين يخالقون عن افراد كل امراته وفقرته امر التوب والتكليف  
 سببا في النفع للنفوم وضعف بان ندر عليه بالمطابقة كما تقدم من ان الحكم  
 في العلم على كل فرد مطابقة وقبل الروا وعلية الشبح الام والنداهة



كالخفية نظر الان للتع اول الماهية ويزيد في كل فرد فهو لا يخص  
بالشيء الا الاول دون الثاني نقا ان يثبت على الفخ نحو لا رجل في النار  
وظاهر ان لم يثبت خوفه في النار جمل فحمل في الواحد فقط ولو زبر فيها  
من كانت نقا ايضا كما تقدم في الحرف من ان من ثابته لخصيص العموم قال  
ام الحرفين والتكافؤ سببا للشرط للعموم نحو من ياتني بالجازة فلا  
يخص به قال الله عز وجل مودة العموم البدلي لا التوقي اي بغيره المثال  
اقول وقد يكون للشمول نحو وان احد من المسلمين لجازة فاجزى كل  
واحد منهم وقد يعم للفظ عرفا كالحرفي اي مفهوم الموافقة بقسم  
الاولي والمساوي في قول تقدم نحو فلا تقل لها ان ان الذين ياكلون  
اقوال الباشا لا يثبت نفعها العرف الى كل من جميع الابدان والاشياء  
واطلافا للحرفي في مفهوم الموافقة بقسمه خلاف ما تقدم من انه لا اول  
من صحيح ايضا كما في عليه البيضاوي وهو ما عليكم انما انتم نقل العرف  
من تخيل العين الى كل من جميع الاشياء المقتودة من النساء من الوطء  
ومقتداه وسج قولانه جمل او نقله كترتيب الحكم على الوصف فانه ينفرد

عليه الوصف للحكم كما سب في القياس فيقيد العموم بالفعل لا في نفسه ان كان  
وجدت العلة وجد المقلول مثاله اكرم العالم اذا لم يحفل اللام فيه  
للعوم ولا عهد وكفهوم الحق لفظ على قول تقدم ان ذلك لا للفظ على  
ان فاعدا المذكور بخلاف حكمه بالمعنى المعبر عنه هنا بالفعل وهو ان  
لوم يظل المذكور الحكم فاعدا لم يكن لذكره فانه كما في حديث الصحابي  
مظل المعنى ظلم اي بخلاف مظل غيره والخلاف في انه اي المفهوم مطلقا  
لا عموم له لفظي اي عائد الى اللفظ والشيء اي ليس عاقل اول ابناء  
على ان العموم من عوارض اللفظ والمعاني او اللفظ فقط وامر  
بجه المعنى فهو شامل لجميع عوارض المذكور بما تقدم من عرف وان هناك  
منطوقا او مقل والخلاف في ان الحرفي بالعرف والمخالف باللفظ تقدم  
في بحث المفهوم بهذا على ان المثالين في قول ولو قال بديل هذا فمما على  
قولكم فلانك ان احقر او فصح وبعبارة العموم الاشياء فكل ما صرح بالاشياء  
منه مما لا احقر فيه فهو عام للزوم تناوله للشيء في قوله صرح بالاشياء  
من الجميع المعروف وغيره مما تقدم من الصريح نحو قال لا زيد ومنه



العموم فيها يجعل للشأن منها فربما على العموم ولم يفتح للشأن من  
 الجمع المتكسر لا ان يخص نعيم فيها خصصت خوفاً من قول كاذب في ذلك  
 الا يزيدانهم كما نقلت الله عن النخلة ويصح قارها لا لا زيد بالرفع على  
 ان لا يصح يفتي بغيره في لو كان فيها الله لا الله نفسه والاصح  
ان الجمع المتكسر لا يثبت نحو ما عبيد لزيد ليس نعيم فيجعل على اقل الجمع لله  
 او اثنين لانه المحقق وقيل لانه عام لانه كما يصدق بما ذكره يصدق في جميع  
 الافراد وبما بينهما فيجعل على جميع الافراد ويثبت من اقلها بالاقطوع  
 لم ينع مانع كما في رابن رجا لفعلى اقل الجمع قطعاً والاصح ان الاصح  
 الجمع كرجال مسلمين لله لانه وهو قول الاخر وهو ادلة ان ثوباً  
 الى الله فقصصاً فلو كان اي غائبه وقصصاً رضى الله عنها وليس لها  
 الاقلان واجيب بانه ذلك ونحوه مجاز لبيان ان الله على التميز ومنها  
 الى الذين والى الى المجاز في الاله كراية الجمع بين اثنين في المضاف  
 وتضمنه وهما كاشي الواحد بجلا ونحوه جاء عبيد كما ويثبت على خلاف  
 ما لو افادوا على بغيرهم لزيد والاصح ان يسطر ذلك الكذا ما شلوا به

من جمع الكثرة على اقلها فالحق ان اقلها قد يطرأ فذلك والاصح  
 الخلاف في جمع الغلة وشاة في العرف اطلاقاً واداهم على ذلك كما قال القس  
 المسد الخلاف في عموم الجمع المنكر في جمع الكثرة والاصح ان الاصح  
 يصدق على الواحد بجلا لانه في نحو قول الرجل لا امرأه وقدرت  
 لرجل اثنين بين الرجال لانه الجوع والواحد في كراية التبع له وقيل  
 لا يصدق عليه ولم يثبت فيه والجمع في هذا المثال على باب لانه من يربط الرجل  
 بغيره لغيره عادة والاصح نعيم العام بمعنى المصح والذم بان سبقت لانه  
 اذا لم ينع عنه عام اخر لم ينع لذلك اذا سبقت له لانه نعيمه فان  
 عارضه العام المذكور لم ينع فيما عارضه في جنعايتهما وقيل لا ينع مطلقاً  
 لانه لم ينع للنعيم وثالثها ينع مطلقاً لغيره وينع عنه مطلقاً الى  
 المصح مثاله ولا ينع عن ان لا يربط نعيم وان النبي صلى الله عليه وسلم  
 والذين هم لزوجهم حافظون الا على ارضهم او فامكثت ايمانهم فانه  
 وقد سبقت للمصح ينع بظاهر الا اثنين بملك اليهين جمعاً وفاقاً وذلك  
 وان يجمعوا بين الاثنين فانه ولم ينع للمصح شامل لغيرهما بملك اليهين



فحل الاول على غيره للثاني لم يرد تناوله له او اريد وجع الثاني عليه يانه محرم  
 والاصح نعمهم نحو لا يتون من قوله تعالى فمن كان فؤادكم من كان فاسقا  
 لا يتون لا يتونى فكله النار وافصح الجنازة فهو لغير جميع وجوه المثلثة  
 الممكن تقبلها لثمن الفعل المنع لمصلحة متكررة قبل لا يتم نظر الى ان المثلثة  
 المنقضية هو المثلثة من بعض الوجوه وعلى النعمم يستفاد من الآية الاول  
 ان القائل لا يملك هذا التكاح ومن الثانية ان المسلم لا يملك بالذي  
 وقال في المسئلة الحنفية والاصح نعمهم نحو لا اكل من قولك  
 واسه لا اكل فهو لغير جميع افراد الاكل المنقضية المتعلقات بها قبل وان  
 اكلت فوفى طالع مثلا فهو لمنع من جميع المأكولات فيصح تخصيص  
 بعضها في المسئلة بالنية ويصدق في ارادته وقال للروح لا نعمهم فيها  
 فلا ينعى التخصيص بالنية لانه النفي والمنع طبعه الى اكل وان لم من  
 النفي واجمع لجميع المأكولات حتى يثبت بواحد منها انفا فاما غير المأكولات  
 في الثانية فيقبل على خلافه فيسوي بين الحليب وغيره بينهما لما فهم من ان  
 نعمهم الكثرة في سائر الشرط بدو كما تقدم منه وليس الاكل منهم انما لما تقدم

من مجيئنا للمثولي لا المنقضية بكسر الصاد وهو لا يستقيم من الكلام  
 الا بتقدير اقدم او يسمى بغيره بفتح الصاد فانه لا يتم جميعها لانها في  
 القروا باحد ما يكون مجيئنا بتعين بالقرينة وقبل يعبرها هذا  
 من الاجمال مثاله حديث من في عاصم الى في مجيئنا المجلد في من  
 اعنى الخطاء والسيان فلو لم يها لا يستقيم بدون تقدير الماخذا او  
 الزان او نحو ذلك فغيره المواظفة لهم ما عرف من مثله قبل بعد جميعها  
 والعطف على العام فانه لا يقتضي العدم في المعطوف وقبل يقتضيه الوجه  
 مشاركة المعطوف للمعطوف عليه في الحكم وهذا قلنا في الصفة من  
 مثاله حديث ابي داود وغيره لا يملك مسلم بكافرو ولا ذمهم في هذا قبل  
 يعني بكافرو وهم من غير الحري بالاجماع قلنا لا فائدة الى ذلك بل  
 بقدر مجري والقول المثلث بدون كان ونحوه كانه يجمع في السوء اقرن  
 بكان فلا يتم اقسامه وقبلها مثاله الاول قد بدلا ان النجاسة  
 صلا اقل الكعبه رواه الشيخان والثاني حديث انس بن مالك  
 كان يجمع بين الصلواتين في السوء اما البغاة فلا يتم الاول القرض

كـ  
 كـ



والنقل ولا التام جمع التميم والناظر اوله بشأن للفظ بالكون صلا  
واجدة وجمع فامد وبسبيل وطرق الصلاة الواحدة فرضا ونظرا وجمع  
الواحدة في الوصلين وقبل بهان فاذا ركعتا لصنعهما بكل من قسمي الصلاة  
فجميع وقد يستعمل كان مع المضارع للشكر كما في قوله تعالى فمعه سمعيل  
عليه السلام وكان باقرا من الصلاة والزكوة وقوله كان حاميا بهم القيد  
وعلى ذلك جرى الفرق ولا المعلق بعلة فانه لا بهم كل محل وجده فب  
العلل لفظا لكن بهمة فكلما وقبل بهمة لفظا مثاله ان يقول الشاعري حوت  
الحمر ككاريها فلا بهم كل مسكن لفظا وقبل بهمة لذكر العلة فكأنه قال  
حيث الشكر فلا فالزاع ذلك اذ العموم في المنقضية فاما بعد كما تقدم  
والاصح ان يترك الاستفصال في حكمه الخايز لترك العموم في المبال  
كما في قوله صلى الله عليه وسلم لعلنا ان بن سلمة التقي وقد سلم على عثمان بن مسعود  
اربعا واربعا سائرهم روى الشافعي وغيره فانه صلى الله عليه وسلم لم يستفصل  
هل تزوجهم معا او شيئا فلو لا ان الحكم بهم الخايز لما اطلق الكلام لا  
لا مشاعرا لاطلا في موضع التفصيل المحتاج اليه وقبل لا يترك لفظ

العموم بل يكون الكلام مجازا وكما قال الحنفية اصله بانه لا يترك  
اربعة من في المعية واسمها الاربعة الاولى في الترتيب والاصح ان يترك  
بانهما النجاسة بايها المزيل لم يلبس لا يتناول الا انه من حيث  
الحكم لا قطعها من الصفة وقيل يتناولهم لانهم لا يقدرون ان يلبسوا  
معه فاما في امر السلطان الى امر يفتخ بلباسه في العدة واجب  
بان يلبسها بغيره فاما قوله على المشاركة فاما في ليس كذا  
والاصح ان يحكيها بالثلاثين مثل الرسول صلى الله عليه وسلم وان افترق بل  
وقبل لا يشمله قطعا لانه ورد على لسانه للتبليغ لغيره واما لسان  
التفصيل ان افترق بل فلا يشمله لظهوره في التبليغ والافضل والاصح  
انه يحكيها بالثلاثين مع العبد وقبل لا لصفه فاما قوله في سبب سببها  
فلنا في غيرا فان ضيفا لعباد ان والكافر وقبل لا بناء على عدم تكليفه  
بالفروع ويتناول الموجودين دونهم دون من بعدهم وقبل  
يتناولهم ايضا مساوئهم للموجودين في حكمها اجماعا فلنا بانه ليل الفرق  
وتوشتد الاجماع لانه والاصح ان من الشطبة يتناول لانا



وقيل تخمين الذكور وعلى ذلك لو نظرنا المرأة في بيت اجنبي جازيها  
 على الاصح حديثا مسلم من نطلع في بيت قوم بغير اذنهم فقد حل لهم ان  
 يفتقروا اليه وقيل لا يجوز لان المرأة لا يسترها ولا يصح ان اجتمع  
 المتكبر السالم كالمساكين لا يدخل قبله شاة او اواغا يدخله بغيره  
 تغليباً للذكور وقيل يدخلون فيه ظاهراً لانه لما كثر في الشرع من تركه  
 للذكور في الاحكام لا يفسد للمصلحة بخطاب الذكور فصار الاحكام  
 عليهم ولا يصح ان خطاب الواحد بكم في مسألة لا يتعدا الى غيره  
 وقيل لم يرد عليه ما ذكره في بيان عاودة التكرار بخطاب الواحد واداد الجميع فيما  
 يشادكون فيه فلتا يخرج عن حاج الى القرينة ولا يصح ان خطاب الفردان  
 واحد يتبين اهل الكتاب قوله تعالى اهل الكتاب لا تغلوا في دينكم لا يقبل  
 الامة وقيل يشرهم فيما يشادكون فيه ولا يصح ان الخطاب يستر القلاء  
 داخل في عموم خطابهم ان كان خبراً خواتم بكل شيء عليهم وآوفاً عليهم  
 بناءً وصفاً لا امر كقول السهيد لغيبه وقد استأذنت اليه من احسن اليه  
 فافكره لبغدان يراد الامتناع بخلاف الخبر وقيل دخل مطلقاً نظراً

لظاهر اللفظ وقيل لا يدخل مطلقاً لبغدان بهما الخطاب في الابقية  
 وقال القوي في كتاب الطلاق من الروضة انه لا يصح عنه اضحابنا  
 في الصور وفتح القول في الامر في بضعه بحسب ما ظهر له في الموضوعين  
 ولا يصح ان يحظر من اموالهم بفضله لا خذ من كل نوع وقيل لا يدخل  
 بالاذن نوع واحد ولو قل لا مدى من بضع واحد من الغولين والاول  
 ناظر الى ان المعنى من جميع الاقوال الثاني ان لا يدخل من مجموعها المخصص  
 مفسد فصرف بمعنى خص بضم الفاء على بعض افرادها بان لا يراد منه البعض  
 الاخر وبضد هذا بالعام المراد به المخصوص كالعام المخصوص وبذلك  
 كما قال عن قول ابن الحاجب سمها لانه سمي العام واحده وهو كل الاثر  
 والعاقل له ان المخصص حكمه لا تعد لفظاً او معنى كالمفهوم به بهذا  
 على ان المخصص في الحقيقة الحكم وانه المراد بالعام هنا ما اتوا من المجرى  
 بكسبه فالنقطة لفظاً نحو قاتلوا المشركين وقطر من الدم وتكونه وفقى  
 كمفهوم فلا تقل لها ان سائر انواعها لا ينداء وقد مر من جنس لوالد  
 بين الولد فانه جائز على ما صح في الفتاوى وبغيره والحق جواز اي



الخصيص واحد ان لم يكن لفظ العام جمعا كذا والفرد الخو باللام  
 والافضل للجمع لذلك او المميز ان كان جمعا كالمسلمين والمسلمات وقيل  
 يجوز ان واحد مطلقا نظرا في الجمع الى اداة افادة اها ككثيرا وكثرا المنع  
 الى واحد مطلقا بان لا يجوز ان لا يخلو الجمع مطلقا وقيل بالمنع لان  
 يبيح بغير خصوص فيجوز وقيل ان ينبغي قريب من قوله اي العام قبل  
 الخصيص فيجوز والا خبران متعاربان والعام الخصيص موصوف موصوف  
تناولا لاحكاما لانه يعضد افرادا ليشمل الحكم نظر الخصيص العام  
 المراد به الخصيص بسره موصوف الاحكاما ولا تناولا بل هو كذا من حيث انه  
 افرادا بحسب اصل استعماله في فردا اي فردا مضافا من اي من هنا والوان  
 كذا استعماله في فردا اي من افراد ذلك كان مجازا فطعا نظر الخصيص الجملة  
 مثله قوله تعالى الذين قال لهم التشراي نعمهم من تسعود الخصيص  
 لغناه نعم كذا في شبيه المؤمنين عن ملا فاه ابي شعبان واخطاب  
 ام جسد ون التشراي رسول الله صلى الله عليه وسلم لجمعه فاف التشراي من الخطا  
 الجملة وقيل التشراي الى الابد في فردا من بعد الفرس في الثانية العدة

وشرح في قوله كذا على خلاف ما قدم من ان مدلول العام كلية والاول  
 اي العام الخصيص الكلية انه حقيقته في البعض اليان بعد الخصيص وقفا  
 للشيخ العام والدلالة والقضاء الحائلة وكثير من الخصيص واكثر  
الشافعية لان تناولا للفظ البعض اليان في الخصيص تناولا له  
 بلا الخصيص ذلك التناول حقيق نفا فليكن هذا التناول حقيقا  
 ايضا وقال ابو بكر الرازي من الخصيص حقيق ان كان اليان غير مخصصا  
فاه العموم والبحار وقدم حقيق ان حقيق لا يستقل كسند او  
سطر او استثناء لان لا يستقل من المقيد فالعموم بالنظر اللفظ  
وامام الحنابلة فبعضه وجاز باغني تناولا والا فقط عليه اي هو  
باغني تناولا لبعض فبعضه وباغني لا فقط عليه جواز في نسخه  
باغني عليه بل ان مضافا واو احسن والا كسند جواز مطلقا للتعمال  
في بعضه واضح له اولا والتناول لهذا البعض هذا الخصيص  
انما كان حقيقا لما حقيق البعض لا غير فليان ان استثنى من  
لان شبه بالتشراي الذي هو واضح فادخل انه اريد بالمستثنى منه



فاعدا المشتكى بخلاف غير المشتكين الصفة وهو ما فانه بهم  
 ابتداء ان العموم بالنظر اليه فقط وقبل بخلاف ان قصير لفظا كالقول  
 بخلاف للفظ فالعموم بالنظر اليه فقط فالعام المختص قال لا  
 يجوز مطلقا لانه لا لفظا يبين غير كبره قبل ان قصير معين  
 ان يقال اقلوا المشركين الا اهل الذمة بخلاف اليهم نحو لا بعضهم  
 اذ ما من فرد الا ويجوز ان يكون هو المخرج واجب بانه يعلم الى  
 ان يبقى فرد وما اقتضا كلام الامم وغيرهم لا نقا على انه في اليهم  
 فيجوز مدفع بفعل ابن رومان وغيره الخ لا في جهة مع ترجحه انه مجز  
 فيه وقبل مجز ان قصير بمنصل كالصفة لما تقدم في انه حقه  
 من ان العموم بالنظر اليه فقط بخلاف المنفصل فيجوز ان يكون  
 قد قصير غير ظاهر فيشكل في البناء وقبل هو مجز في البناء اذا كانت  
 العموم نحو اقلوا المشركين فانه ينبي عن الحرب لنباد والذين  
 اليه كما لنفي المخرج بخلاف ما لا ينبي عنه العموم نحو والسرط  
 والسرط فالظهور ابدى فانه لا ينبي عن السرط والمدر مع قبله

فضاء عدمه من كمال النبي عن السرط لغير ذلك المخرج اذ لا يعرف  
 قصير هذا الفصل الامن الطبع فالبناء في نحو ذلك يشك فيه  
 باعمال اغتيل فيه اخره قبل هو مجز في اقل الجمع لكنه او الذين لانه  
 المثلث وما عداه مذكور فيه لا افعال ان يكون قد قصير وهذا مبني  
 على قول تقدم انه لا يجوز التخصيص الى اقل من اقل الجمع مطلقا وقبله  
 مجز مطلقا لانه لا افعال ان يكون قد قصير غير ما ظهر يشك فيها براد  
 فلا يبين الا بغيره فالملقح الخلاق ان لم نقل انه حقيقة فان قلنا  
 ذلك اخرج به جروا ومثله بالعام في حياة النبي صلى الله عليه وسلم قبل البحث  
المختص انما فاك له الشاذ ابو سحفة المثلث في كتابه الوفاة  
 فلا قال ابن كرج ومن تبعه في قوله لا يشك به قبل البحث لا افعال المختص  
 واجب بان لا اقل غيره وهذا لا افعال انصف في حياة النبي صلى الله عليه وسلم  
 لانه المتك بالعام اذ لا يجب الواقع فيها و لا قبله من الواقع  
 وهو قطعي القول لانه عند لا كذا كذا وما نقله لا مدى وغيره ما  
 الا انما فاك ما نقله ابن كرج مدفع بحكاية الشاذ والشيخ ابو سحفة



الشرائع الخلاقية وطلب جري الامم الرادي وغيره وما الى  
 التمل قبل البحث واهل البهناوي وغيره وبنهم الله واول  
 الصبي كما نقله من الامم الرادي وغيره والتمل لافدي وغيره في النقل  
 عن الصبي عا وجوب اعتقاد العمم قبل البحث عن المحصر وعلى قول  
 ابن سنج لو اقصى العام فلا موقفا وضا فلا لو لم يكن هذا البحث بل عمل  
 بالعمم احباطا او لا فلا وحكاة الله عن حكايته ان القبايع وذكره  
 بنا اول بفعله ولما ان ضا اذا الوفا ثم تركه لانه لم يزل في اصل  
 المسألة لم يكن في البحث على قول ابن سنج الظن بان لا يخص فلا فاللفظ  
 اي بكرة البيا فلا في قوله لا بد من الفهم فالوحيصل بكرة النظر في البصر  
 ولشعار كلام الامم من غير ان يذكر احد منهم خصصا المحصر الى الفهم  
 للخصيص في ان الاول المتصل اي فالاستغناء من اللفظ بان  
 بفار العام وهو في احدى المسائل بمعنى الدال عليه وهو كالمسألة  
 نفس الخارج من متعدد بالا افا في اقوالها نحو فلا وتلا وسوى  
 ضا واذ لا الخارج في الخارج من متعدد واحد قبل فطلما

نقول لغانا الزبدي عقب قوله جاء الرجال المستأثر في الثاني لفر  
 على الاول في قوله لا النبي صلى الله عليه واله انزل الله عقب نزول قوله تعالى  
 فاقبلوا المشركين كما في المستأثر فطعا لانه يبلغ عن الله تعالى وان لم يكن  
 ذلك فانا وحي انقطاع اي المستأثر بمعنى الدال عليه المستأثر منه  
 فأكاد فلا بغير انقطاعه بتفسيره وسما لوعن ابن عباس يجوز انقطاع  
 الى شهر وقبل سنة وقبل ابدار واما ما في عنده من عهد من قبيح يجوز انقطاعه  
 الى اربعة اشهر وعن عطاء والحسن يجوز انقطاعه في المجلس من محله  
 يجوز انقطاعه الى سنتين وقبل يجوز انقطاعه فام باخذه كلام اخر في قبل  
 يجوز انقطاعه بشرط ان ينوي في الكلام لانه مراد اول وقبل يجوز انقطاعه  
 في كلام الله فقط لانه لا يقبل في شيء فهو مراد اول لا في الاقوال  
 وفي ذكر المفسرون ان قوله تعالى اول الضمير في قوله لا يسوي  
 الغائرون من المؤمنين اذ في المجلس فراء تافع وغيره بالنصب اي على  
 المستأثر كما فراء ابو عمر وغيره بالرفع اي على الصفة والاصل فيهما روى  
 عن ابن عباس نحوه كما روى عنه قوله تعالى ولا تقولن لشيء انا فاعل ذلك



هذا لان شاء الله فاذا ذكر ربك اذا نسيت اي اذا نسيت قول ان شاء الله  
 ومثل المثلثا ونذكره فاذا ذكره ولم يبين وقتا فافلتنا الى ان فيه على  
 ما تقدم من غير يقيد بنسبان توضحا ففعله فاذا ذكر ربك اي مشهرا ربك  
اما المثلثا المنقطع بان لا يكون المشئ في بعض المشئ منه فكل  
 المتصل السابق المنصرف اليه الحليم هذا لا ظلا ولا نحو ما في الدار احد  
 الاحاد فالتاها اي الاحوال لفظ المثلثا متوحد فيه وفي المتصل  
 اي توضع للضم المثلثا بينهما اي الخ لفظا لا اوقادى اقوالها فادرا  
 من المثلثا الى الواجدا الى التبيين والاولا لا يصح انه مجاز في المنقطع لثباته  
 فهو اي المتصل الى التبيين والثاني انه ففعله فيه كالمصل الى ان لا يصل  
 في المثلثا الى وجه بالحق لفظا المذكور من غير اخرج وهذا القول بمعنى  
 قوله والا ربع مثلثا بينهما فهو فكره الا ان يريد بالمطوى الثاني انه ففعله  
 في المنقطع مجاز في المتصل ولا فالتاها لفظا ففعله في المتصل والوقف  
 اي لا ندري الا وففعله فيها ام في احدتها ام في الغد المثلثا بينهما  
 ولما كان في الكلام المثلثا طبعا المتاخر حيث يثبت المشئ

في ضمن المشئ منه ثم يفتي صريحا وكان ذلك اظهر في العدة لهو فيه  
 في احاد دفع ذلك فيه بنسبان الماد به بقوله والاصح وفاقا لابن الجوزي  
 ان الماد يفتي في قولك مثلا لزيد عشرة الا لثلاثة عشرة باسناد الى قوله  
 اي الاحاد جميعها ثم اخبرك لك بقوله الا لثلاثة ثم اسند الى الباق  
 وهو كسبعة ففعله وان كانا الحساد قبله اي قبل اخرج المثلثا ذكرنا  
 قال لفظ الباق من غير اخرج مفعول لك وليس في ذلك الا التبيان ولا  
 نفي اصل فلا تافضه قال لا كالماد بعشرة فيها ذكر سبعة وال  
 ثلثة ففعله لذلك يثبت اذا كان الجزء باسم الكل كما اذا قال الغاضي ابو بكر  
 الباق لانه عشرة الا لثلاثة اي مفعول بازاء اسمين مفعول وهو كسبعة وروي  
 وهو عشرة الا لثلاثة ولان في بعضا في القولين فلا تافضه فيه صحيح  
 الاول ان فيه ففعله بما تقدم من المثلثا اخرج بخلافها ولا يجوز  
 المثلثا المنقطع بان يفسر المشئ المشئ منه اي لا اذله في  
 الحكم فلو قال لزيد عشرة الا عشرة لزيد عشرة خلا فالشذوذ اظهر الى ان  
 فانقلبه لغيره عن المذلل الى ان طرحة ففعله في الاخر ان شاء الله



تلك ان لا يقع عليه طلاق في احد الطرفين ولم يتغيره لك من نفل لا يجاني  
 على اثنائي المستوفى كالقائم الزاوي والامدى قبل ولا يجوز الاكثر من  
 البناء نحو عشرة اثنى عشر فلا يجوز جلا او المساوي والاول قبل لا الاكثر  
 ولا المساوي جلا والاول قبل لا الاكثر ان كانا العدة في المثنى  
 والمثنى منه صح ما تقدم بخلاف غير الصحيح خوفا من ان لا  
 الزبوف وهي اكثر كذا في هذا القول في شريح كغيره في الاكثر وان لم  
 العدة بناه كانه في المساوي وقبل لا يثنى من العدة عند صح صح  
 له مائة الا عشرة جلا فالاشعة وقبل لا يثنى منه قطعا وقوله  
 فليست فيهم العدة الا خمسين عاما ما اذننا طوبى كما تقول من يستجلا  
 اصبر العدة وكل فانما يجب المنفرد وفهمه والاصح جواز الاكثر  
 قطعا وعليه يعظم الفقه اذا قالوا لو قال على عشرة الاشعة لزم واحد  
 واثنى عشر من النفي اثنى عشر وبالعكس فلا فالأربعة عشر فيها وقبل في الاول  
 فقط فقال ان المثنى من هبت الحكم سكوت عنه فصح ما قام هذا لا زيد  
 وقام القم لا زيد بل الاول على البناء القم لا زيد والثاني على نفسه

وقال لا زيد سكوت عنه من هبت القم وعدم ويبقى جلا فقط ان  
 المثنى من هبت الحكم يخرج من المحكوم فيه فله في نفسه من قيام او  
 مثلا او يخرج من الحكم فيه فله في نفسه اي لا حكم اذا التام ان ما خرج  
 من شيء فله في نفسه وجعل الاثنان في كلمة التوحيد يعرف الشيخ وفيه  
 نحو ما قام لا زيد يعرف العام واثنان ان المتعدد ان تعاطفت  
 فللاول كذا في عائد الاول نحو له عشرة الاربعة والثلث والاول  
 اثنان قبله واحد فقط والاول وان لم تعاطف فكل بمخا عائد لهما  
 فام يستوفى نحو على عشرة الا خمسة الاربعة الثلث قبله عشرة لانه  
 يخرج من الاربعة ويبقى واحد ويخرج من اثنى عشر ويبقى اربعة ويخرج من  
 العدة ويبقى ثلث فان استوفى كل ما يسه بطل الكل وان استوفى غير الاول  
 نحو على عشرة الا اثنان الثلث الاربعة عاكلا المثنى منه قبله  
 واحد فقط وان استوفى الاول فقط نحو على عشرة الا عشرة الاربعة  
 قبله عشرة بطلان الاول والثاني ثبعا وقبل اربعة اثنى عشر  
 الثاني من الاول وقبل ثلث اثنى عشر الثاني دون الاول واثنى عشر



بعضهم متعاطفة عائداً لكل فريقاً ومبداً عاماً صالحاً لانه الظاهر  
وذلك ان كل فريقاً واحدنا لكل نحو حيث اذرى على اعمى ووقفت  
بشأنه على احوالى وتبلى سراً على جيرانه الى ان يشاروا والاغاك للافواه  
فقط نحو اكرم العلماء وحبهم بل على افران واغنى عبداً الى التفتة  
منهم وبل ان عطف بالواو على لكل مجلداً لقاء وم قد لا خبره وعلى هذا  
الامدى حيث فرض المسئلة في العطف بالواو وقال ابرح والامام الرازي  
للاخيرة فقط لانه المتبعت وبل مثل ان يبين عوده لكل عوده للاخيرة  
لكنهما لم في كلهما ولا صلة في السند الى المتبعت وبل بالوقوف الى الله  
ما الخبيرة متعاطفة وبتبين المراك على الاخبار بين بالفرقة وحيث انشئ  
الخلافة كما في قوله تعالى الذين لا يدعون نفع الله الهاء اخر الى قوله الام  
ثاب فانه عائداً الى جميع ما تقدم قال السبيل بلا خلا في وقوله تعالى فاجاب  
الذين يحادون الله ورسوله الى قوله لا الذين تابوا فانه عائداً الى الجميع  
فالابن المتعاطف اجابا وقوله تعالى ومن قتل مؤمناً خطا الى قوله لا ان  
يصد فوفاته عائداً الى الاخبار اعادته دون الكفارة قطعاً اما قوله تعالى

والذين يزعمون انهم انما ياربوا ربعة طيعة الى قوله لا الذين تابوا  
فانه عائداً الى الاخبار غير عائداً الى الاولى بل لقطعاً لانه خطا في  
قوله يقطع بالثبوت وفي عوده الى الثانية اي عدم قبول المشاكاة الخلاق  
فقد انعم وبتسليم لا في السئلة الواجبة بعد عوده ان نحو تصديق  
على القلاء والمساكين وايشاء السبل الى التفتة منهم اولى بكل اي  
بعوده لكل من العاد بعد جمل لعدم السئلة للمؤذ ان افا القرآن  
بين بل الذين لفظاً بان يعطف خبرها على الاخرى فلا ينقضى السرية  
بينهما في غير المذكور وحكما اي فيما لم يذكر من الحكم المعلوم لاحد من خارج  
قوله قال اي يوصف من الخسبة والمزني مناه في قوله ما ينقضى السرية ذلك  
مثاله حديث ابن ابي ابيولة احدثكم في الماء الدائم ولا يغسل فيه مناجاة  
فاليوم فيه بخرط كما هو معلوم وذلك حكمه الذي قال ابو يوسف  
وكذا الانشال فيه للفرق بينهما ووافقه اصحابه في الحكم لذيلهم  
الفرق وخالفنا في ما اخرج على الفران في امة الماء المستعمل في الحدا  
ظاهراً لا بخبر وكفى في حكمه التفتة بها الملوحة الثانية من الخسبة



المصلحة الشارعية بمعنى صحتها وهو أي الشرط نفسه ما يلزم من عدمه عدم  
 ولا يلزم من وجوده وجود ولا عدم لذاته اهتز بالقياس الأول من  
 المانع فانه لا يلزم من عدمه شيء وبالناظر من السبب فانه يلزم من وجوده  
 الوجود وبالثالث من مفارقة الشرط للسبب فيلزم الوجود لو هو ذلك  
 الذي هو شرط لوجوب الزكاة يقع النصيب الذي هو سبب للوجوب ومن  
 مفارقة للمانع كالدين على الفاعل بانه مانع من وجوب الزكاة فيلزم عدم  
 فلزوم الوجود والعدم في ذلك الوجود السبب والمانع لا لذلك  
 الشرط ثم هو ينقل كالجوهر للعالم كونه كالطهارة للصلوة وغاية كعب  
 التام لصحة السطح لغو وهو المخصص كما انهم يبنون ان جازي  
 الجانبين معتمدين لكرام المانع به بانعلم المحيى بوجوده وجوده  
 اذا امثل لا وهو أي الشرط المخصص كالشئ انما لا يقع وجوبه  
 بنا خلاف المنفعة على الاصح الا لما تقدم من ان اصله ان شاء الله  
 وهو صفة شرط فليجيب ان الشرط انما هو على ان يقر ان الشرط  
 المتنازع فيه ان لا ينفع ذلك من ازاو اول من الشئ بالعدد

الى لكل اي كل الجلال المنفعة عليه نحو اكرم بنيهم واحسن الى ربيعه واقطع  
 على فخره جازي على الاصح وقبل يعود الى الكل انما قالوا ان الشرط  
 له صدق الكلام فهو مقدم تغير الجلال والاشياء وضعف بانه انما  
 يتقدم على المقيد فقط ويجوز اخراج الاكبر وقا احوالهم بنيهم  
 ان كانوا علماء ويكون جمالهم الكون والاشياء في احوال الاكبر  
 خلاف تقدم وفي حكمه الوفاق شح لما قدم من القول بانه لا بد ان  
 قريب من ذلك العام الا ان يريد وفاقين فالغرض الشئ فقط  
 الثالث من المخصصات المنفعة نحو اكرم بنيهم القضاة خرج  
 بالانتماء غيرهم وهي كالاشياء في العدد فيعود الى كل من المنفعة على الاصح  
 ولو تقدمت نحو دفع على اولادى واولادهم المحتاجين ودفعنا على  
 محتاجي اولادى واولادهم فيعود الوصف الى الاولاد والاولاد  
 يقع اولادهم وفي الثاني الى اولادى واولادهم في الاولاد وقبل الاقا  
 الموصلة نحو دفعنا على اولادى المحتاجين واولادهم فالانتماء بعد ذلك  
 لانهم فيها نفلا فالحظ اختصاصها باولادهم ويحمل ان يقال يعود



الى ما ولبها ايضا الرابع من المخصصات الغاية نحو اكرم بنى بهم  
 الى ان بعضا خرج قال نصيبانهم فلما يكونون فيه وهي كالسنة في العود  
 فتعود الى كل ما تقدم بها في الاصح نحو اكرم بنى بهم واحد الى سبعة فقط  
 على انفسنا الى ان يردوا والمادة بالغاية غايته فغدا لم تعلم بتمثلها لوم ان  
 مثل ما تقدم وظل قوله تعالى فانكروا الذين لا يؤمنون بالله الى قوله حتى ينظروا  
 الجزية فانها لوم ان لغايتها انهم اغوا الجزية ام لا واقبل قوله تعالى  
 سلام هي حتى مطلع الفجر من غايته لم يتمثلها بتمثلها فان ظلم في  
 ليس من اللطيفة حتى تشملها فليخففها لعموم فيما قبلها كعموم المصلحة لا افرانها  
 في الابد لا للمخصصين كذا قوله فطقت اصابها من الخضر والابصر  
 بكساقها واما لظها فان الغاية فيه لخصها لعدم اصابها جميعها  
 بان قطع ما عدا المذكورين بين قطعها واوضح من ذلك ان الخضر الى  
 الابطحام كما عرفت في شرح الخضر والمساوح ومدارها الى ما ههنا لما فيه  
 من السجع فمع بلادة الخرجة الى الشذوذ في فهم المراد وذكر ما بين  
 لانه الغاية في الثاني من المفاتيح اذ في الاول الخامس من المخصصات

المتصلة بدل البقير من الكل كما ذكر ابن الحاجب نحو اكرم الناس  
 العلماء ولم يذكر الا لكونه وصورة الشيخ الامام والظاهر ان  
 المبدأ في هذه الطرح فلا تخلف فيه لولا ان يخرج منه فلا يخص به  
 القسم الثاني من المخصصات المتصلة اي ما يستلزم من لفظ او غيره  
 وبهذا الغرض لعلنا فقال يجوز تخصيص الجرح في قوله تعالى في الرجح كقوله  
 على اعدائكم ترك كل شيء اي بذلك فان ادرك بالحق الى المشاهدة فالله  
 فيه كاشفا والعقل كما في قوله تعالى الله فالعقل شيء فان ادرك بالعقل  
 ضرورة انه تعالى ليس في العقل فلا في الشذوذ من الكثرة في نعمه التخصيص  
 بالعقل فانه ان ما في العقل حكم العام عنه لم يتناول العام لانه  
 لا يصدق ارادته وشمع الشافعي رضي الله عنه شمله تخصيصا نظرا الى انه  
 ما يخص العقل لا يصدق ارادته بالحكم وهو الى خلاف لفظي في غائده  
 الى اللفظ والشملة للانعقاد على الوجه الى العقل فيما يقع عنه حكم العام  
 وهو لا يسمي نفسه لانه تخصيصا فعندنا نعم وعندهم لا وبها من ذلك  
 كلمة الخصصين الحرف في الاصح جواز تخصيصه للطلب به اي بالكتاب



وقبل لا لقوله تعالى واتركنا اليك الذر لبيتهن للشر فانزل اليهم قوض  
 اليها الى قوله والخصيص بيان فلا يحصل لا بقوله لنا الوقيع  
 كخصيص قوله تعالى والمظلمة ان يرضى بانفسه تلك فروا المائل  
 لا لان الاحمال بقوله تعالى ولان الاحمال اجليته ان يرضى  
 حليته فان قال المانع يجوز ان يكون الخصيص بغير ذلك من السلفنا  
 الاصل عنه وبيان الرسول يصدق في الشاغل فانزل عليه من القرآن وقد قال  
 الله تعالى ونزلنا عليك الكتاب بيانا لكل شيء والسنة اجمالا بالسنة  
 وقبل لا لقوله تعالى واتركنا اليك الذر لبيتهن للشر فانزل اليهم قصصهم  
 على القرآن لنا الوقيع كخصيص هذه القصصين فمما غشا السماء القمر  
 بجدهما ليسرهما دون حسيه او عاصده فذو السنة بالكتاب وقبل  
 لا لقوله تعالى لبيتهن للشر فانزل اليهم جعله مبيتا للقرآن فلا يكون  
 القرآن مبيتا للسنة فلنا لا مانع من ذلك لانها من عند الله فالله تعالى  
 وما ينطق عن الهوى ويدل على الجواز قوله تعالى ونزلنا عليك الكتاب بيانا  
 لكل شيء وان قصصهم من عومهم فاقصص بغير القرآن والكتاب بالمواثيق

وقبل لا يجوز بالسنة المواثيق المتعلقة ببناء على القول لا ان يقول كولا  
 لا بخصيص كتابه يجوز بخصيص الكتاب بغير المواثيق فمما غشا القمر  
 لا مطلقا ولا لانه القطعي بالظن فلنا محل الخصيص لا لانه  
 العام وهي ظنية والعلم بالظن ان اذن من الغاء احدهما والآخر  
 فالله ان يات بجوزان فحق بقاطع كالفعل لضعف دلالة الحجج  
 فاما خصيصا وخصيصا وهذا مبني على قول تقدم انه فاقصصا للنظام  
 فبيته قال الله تعالى ونزلنا عليك الكتاب بيانا لكل شيء والسنة اجمالا بالسنة  
 والظن بجوزان فحق بقاطع لان الحجج بالظن لما لم يصح ادراكه  
 العام لم يثبت له فلهذا لم يخصه قال لا كقوله يجوز ان قصصهم ينقص  
 قطعي وظني لضعف دلالة الحجج فاما بخصيصا وخصيصا فلهذا  
 في المصداق لظن اليه فقط وهذا مبني على قول تقدم ان المخصوص بهما لا يثبت  
 فبيته ونوفعا لغاضي ابو بكر الباقول ان عن القول بالجواز وعده لنا  
 الوقيع كخصيص قوله تعالى بوحبكم الله في اولادكم اة الشاغل للولد  
 الكافر بجدهما القاصصين لانهم المسلم الكافر ولا الكافر المسلم وبها



الخلاف في تخصيص الموارث بخبر الواحد كما يوقف من كلام القاضي السلف  
 من البيضاء وزياد على العامة ويجوز ان يخص كل واحد منهم بالقبض  
 المستند الى خبر واحد ولو كان خبر واحد قاطعاً للعامة الرافعي نعم  
 ذلك قطعاً بعد ان جوزه من غير ان يقدم القياس على النقل الذي هو الأصل  
 له في الجملة وللجواز ان يقع في منعه ان كان القياس عنها لضعفه بخلاف  
 الجلي وسببها ان هذا الفصل ينقولان ابن سريج والمنقولان الجناح  
 المنع قطعاً وقد منعه في ذلك في شهرته ولان ابن ابي ان لم يجر قطعاً  
 بخلاف ما قرر فيجوز لضعف دلالة النقل وقد اطلق الجواز في هذا  
 في خبر الواحد لا طاع كما تقدم لانه القياس أقوى من خبر الواحد ما  
 لم يكن راوياً فقيماً ولتقدم في منعه ان لم يكن أصلاً القياس في هو  
 المنسب عليه خصوصاً بفتح الصاد من المصنف أي خرجاً منه بتدريسه  
 لم يخصه وحق من غير أصل القياس خلاف أصله فكان التخصيص فيه  
 وللكوفي في منعه ان لم يجر بتفصيله ان لم يخصه وحق بتفصيله في  
 المنفصل لضعف دلالة العام في وفاء العام الحياتين عن القول بالحيات

ومعه لئلا انما الدليلين اولى من الغاء احدهما وقد خص من قوله  
 الزائده والزاني فاجله واكثر واحد منها مائة جلدة الا انه فعليه نصف  
 ذلك بقوله تعالى فاذا احصت فان اثنين بقاض فاعليه نصف  
 ما على المحصنات العذبة والعذبة القيس على الا انه في النصف ايضا  
 ويجوز ان يخص بالحق اي مفهوم الموافقة وان قلنا الدلالة عليه  
 فبطلان كان بها منسباً اليك فعاينة ثم يقال ان علماء البلاء زيد  
 فلا تقل له او وكذا دليل الخط اي مفهوم الخلف بجواز التخصيص به  
 في الراجح وقبله لانه دلالة العام على ما دل عليه المقوم بالتطوق  
 وهو تقدم على المقوم ويجوز ان المقدم عليه شرط خاص لا ما هو من  
 افراد العام فالمعوم مقدم عليه لانه اعم من الدليلين اولى من الغاء احدهما  
 وقد قرر حديث ابن ماجة وفيه انما لا يخصص في الا ما غلب على وجهه  
 وطوره لونه بمفهوم حديث ابن ماجة وفيه انما لا يخصص في الا ما غلب على وجهه  
 ويجوز ان يخص بفعله عليه الصلاة والسلام وتفرقه في الاصح  
 فيها كما لو قال الوصل اقيم على كل مسلم ثم فعله او من فعله وبطل



لا يخصها بغيرها حكم العام لانه لا يشترط في الحكم واجب  
 بانه الخصصه ومن السخ لما فيه من المال والدين والاصح ان يظن  
 العام على ان لا يفرق عنك المقتضى لا يخصه العام وقبل يخصه اي  
 يقصر على ذلك لا يفرق بين المقتضى والمقتضى عليه  
 في الحكم وصفه فلنا في الصفة فهو مثال العكس قد رتب له داود وغيره  
 لا يفتل مسلم بكافور لا وانه يعني بكافور في الجاهل على فله به الحرب  
 فقال الحنفى يفتل الحرب في المقتضى عليه لوجوب الاشتراك بين المقتضى  
 في صفة الحكم فلا ينافى ما قاله من قبل المسلم بالذي ومثال الاوران  
 يقال لا يفتل الرمي بكافور لا المسلم بكافور الماد بالكافور الاول الحرب  
 فهو الحنفى والماد بالكافور الثاني الحرب ايضا لوجوب الاشتراك المذكور  
 وقد تقدم التمييز بالحديث لسالنا ان العطف على العام لا يفتل في المعنى في  
 المقتضى على الاصح والاصح ان يرجع الظاهر الى بعضه اي بعض العام  
 لا يخصه وقبل يخصه اي يقصر على ذلك البعض قد رتب من مخالفة  
 الظاهر بوجوه واجب بانه لا يحد في مخالفة لغيره مثاله قوله ما

والمطلغان يترقبان بانفسهن مع قوله يقدر ويقولتهن احدى يردن  
 فهم يردن يقولتهن للرجع وبمثل قوله والمطلغان مع البراءة وقبل  
 لا يردن هذه حكم البراءة من دليل اخر قال لا يصح ان يردن لادى للعام  
 بخلافه يخصه ولو كان صوابا وقبل يخصه فطلعا وقبل ان كان  
 صوابا وقبل ان يردن لادى لادى للعام بخلافه يخصه  
 ايضا اي يقصر على ما عدل محل المخالفة لا تخالفها انما يقصر عن دليل فلنا  
 في هذه المخالفة لا نفس الامر وليس لغيره انما يردن لا يردن بخلافه  
 كما مثاله حديث البخاري من رواه ابن عمر من يردن دينه فاقولوا  
 مع قوله ان يردن الدين لا يردن ولا يردن ولا يردن ان كان يردن من الشرطية  
 لا يشترط للموتى ان يردن نعم والاصح ان يردن بعض افراد العام بحكم  
 العام لا يخصه العام وقبل يخصه اي يقصر على ذلك البعض فهو  
 اذ لا فائدة لذكره الا ذلك فلنا مفهوم اللقب ليرجى وفائدة ذكر البعض  
 نفيهما لخصصه من العام مثاله حديث الترمذي وغيره انما يردن دينه  
 فقد رتب مع حديث مسلم انه صلى الله عليه وسلم يردن دينه فقال لا اهدم البابا



قد يغفلون فاستمعتم به ففعلوا انما ينه ففعلوا انما هم اكلوا وورد مسلم  
 الاول بلفظ اذا وبقول لا ينه فقد ظهر واليقر على الثاني بلفظ انما لم ينه  
 بالانها الى قوله ولم ينه ففعلوا انما الغاوة بترك بعض لما هو مريد او  
 بفعل بعض المنه منه بصيغة المفعول ففعلوا انما اي ففعلوا على ما عدا  
 المرفوع او المفعول انما او من النبي صلى الله عليه وآله باه كانت في زمانه ولم ينه بها  
 ولم ينه بها اذا لا يجازي بان فعلها الممنوع من غير انكار عليهم والخصصة في الحقيقة  
 التفسير والارجاء الفعلي جلا في ما لم يكن في زمانه **مسألة**  
 اولم يجزوا غلها لان فعل التمسك بحجة في الشرع وهذا توسط للاقام  
 الرازي ومن تبعه بين اطلاق بعضهم التخصيص نظر الى انما اجازي  
 فعلى بعضهم عدم نظر الى ان فعل التمسك بحجة في الشرع ففعلوا انما الغاوة  
 لا يفرض على المعنا ولا على ما وراى وراى المعنا وبل نطرح له اي للعام  
 في الثاني الغاوة السابعة عليه فيجوز على عموم في التسمين وقبل ينه  
 على ما ذكرنا الاول لو كان عادتهم تناول البرم نهى عن بيع الطعام يجتنب  
 متفاضلا فقبل ينه الطعام على البرم المعنا والثاني لو كان عادتهم

بيع البرم بالبر متفاضلا نهى عن بيع الطعام يجتنب متفاضلا فقبل ينه الطعام  
 على غير البرم المعنا والاصح لا فيها والاصح انما هو قول المعنا انه ص  
 ففعلوا الشفعة للبحر قال الله كفيرا من الحذر لمن اتوا لفظ لا يعرفونه  
 منه ما روي الشافعي عن الحسن قال ففعل النبي صلى الله عليه وآله بالجواز وهو  
 مرسلا ليعلم كل منعه وقفا لا لكونه فيهم ذلك لان فاعله عدل في  
 باللفظ والمعنى ففعلوا انما هو مخصص الحكم ما صدر عن النبي صلى الله عليه وآله لم يان هو  
 في الحكم بل بلفظ عام كالجواز ففعلوا انما هو مخصص الحكم بحسب ففعلوا انما هو مخصص الحكم  
 في ذلك وخوف ففعلوا انما هو مخصص الحكم ما صدر عن النبي صلى الله عليه وآله نهى عن  
 بيع القمير وله مسلم فقبلهم كل منعه **مسألة** الثالثة الشافعي في الشفعة الله  
 دونه اي دون السؤال تابع للسؤال في نفسه وقصود المصنف كدبها الزيادة  
 وفيه ان النبي صلى الله عليه وآله سئل عن بيع الرطب بالتمر فقال ان ينهض الرطب اذا  
 بيع فالوا نعم قال فلا اذن ففعلوا انما هو مخصص الحكم بالتمر والخصصة كما قالوا والله  
 فافل فوضان من ما اخرج ففعلوا انما هو مخصص الحكم بالتمر والخصصة كما قالوا والله  
 الاخص من جاز اذا امكننا معرفة المسكون منه كان يقول النبي صلى الله عليه وآله

مسألة

مسألة







الثاني في المثلوك في قوله تعالى الم مثل الذين اولوا نصيبا من الكتاب يؤمنون بالجحد  
 والطاوية فان كما قال اهل التفسير كانا الى كعب بن الاشرف وخوفا  
 علماء اليهود لما قد قوا مكة وشاهدوا قتل النبي صلى الله عليه وآله وسلم المشركين على الاخذ  
 بشاهدهم ومجارية النبي صلى الله عليه وآله وسلم فلوهم من اهل سبيل محمد واخذوا بهام  
 عن فقالوا انهم مع علمهم بما في كتابهم من نعت النبي صلى الله عليه وآله وسلم المنطبق عليهم  
 واخذوا المواليهم عليهم ان لا يذكروا فكان ذلك اما ان لا يذكروا ولم يؤدوا  
 حيث قالوا للكفار انهم اهل سبيل محمد النبي صلى الله عليه وآله وسلم وقد تضمنت  
 الاية مع هذا القول التوبة على ما يقيد للمؤمنين بما يلهي عن اداء الامانة  
 التي هي بيان صفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم باقائه انه الموصوف في كتابهم وذلك  
 مطلب لقوله تعالى ان الله باكم ان تؤدوا الامانة الالهنا فبذلك في كل امة  
 وذلك خاصر با مانهي بيان صفة النبي صلى الله عليه وآله وسلم بالطريق السابعة  
 نال للخاص في اسم مثل في غيره في التوراة بسنة قد ما بين بينه في رخصا  
 من السنة الثانية والفتح في رمضان من الائمة واقالوه في رخصا كذا  
 لانهم يردون العلم بسبب بخلافها ص اذ انا هذا الخاص عن العلم

بالعام المعارض له اي من وقت نسخ الخاص العام بالنسبة الى ما تعارضوا  
 فيه والبيان ثانيا في اخر من الخطا بالعام دون العلم او ثانيا في العام  
 عن احوالهم فطلعا او ثانيا بان غيبا فدما الاخر او جهلا تاريخها فحق  
 الخاص العام وثالث ان تعارضوا في صفة خاصا لخصه اياهم فلهذا  
 بالنصوص بان يكونوا خاصين فبحاج العلم بالخاص الى مرجع له فلهذا  
 الخاص في من العلم في الدلالة على ذلك البعق لانه يجوز ان لا يرد من  
 العام بخلاف الخاص فلا حاجة الى مرجع له وقالوا لخصه واما اخر من  
 العام المتعارف عن الخاص في نسخ له لعله يتجمل في الشافعية في زمان  
 العمل الخاص المتعارف ليلقى العام بخلافه لعل في احوال من العلم  
 في الدلالة لئلا يوجب غيبه عليه فالوفا ان جهلا لخاص بينهما فالوقوف  
 عن العمل بواحد منهما او لشافعية بما قول ان لم يتعارفوا لاهمال كل منهما  
 عندهم لان يكون متسوقا باعماله في الاخرى لا العام فاقبلوا  
 المشركين والخاص به يقال لا تقبلوا اهل الذمة وان كان كل منهما عاما  
 من وجه خاصا من وجه فالوجه بينهما من قبح واجب للعاد لها



تعارفا اذ تافا قديما وقال الحنفية المشايخ للمقدم مثلك  
قد هذا الجاهل من يد له دهر فاقولوا وقد هذا الصديق ان الله صلى الله عليه وسلم  
هو من قتل النساء فالاول علم في الرجال والنساء فاقربا من الرد والثاني  
فاقربا للنساء في الحيات والميتات **المطلوب والمقيد**  
اي هذا مقيد المطلق لما سئل على ما سئل به من وجوده ونفيها  
وزعم الامدي وابن الحاجب لا لله اي دلالته المستمي بالمطلق من الله  
الائبة وخبرها على الوحدة الشائعة حيث ترقاها بما يات منها نوهما الكثرة  
اي وقع في نوهما اي في نوهما انه لا يهاذ على الوحدة الشائعة حيث  
لم يخرج عن الاصل من افراد الى الشبهة والجمع والمطلق عندهما  
كذلك ايضا اذ عرف الاول بالكثرة في ثبات الابدان والثاني بما دل على ثباته  
في جنس فخرج الدال على شائع في نوعه خور فيه مؤنثه قال الله وعلى النور  
بين المطلق والكثرة اسلوب المطلقين والاصوليين وكذا القائل  
حيث اختلفوا فيمن قال لا امرئ ان كان حمله ذكر اذ كانت طالع فكان  
ذكرين قبل لا تطلق نظر الشكر المشعرا للوحد وقبل تطلق حمل على

على الجسد انتهى ومن سئل علم ان اللفظ في المطلق والكثرة واحد وان  
العرفية فيها بالاعتماد انما هي في اللفظ ولا تسمى على ما سئل به بل هي  
مطلقا وكلم جسد بها كما تقدم اذ وقع قبل الوحدة الشائعة من نكرة  
فالامدي وابن الحاجب يكران اعتماد الاول في سمي المطلق من الامة  
الائبة وخبرها ويجعلانه الثاني فيدل عندها على الوحدة الشائعة ومنه  
غيرها على ما سئل به بل يند والوحدة ضرورة اذ لا وجود للماهية المطلق  
ياقل من واحد والاول توافق لكلام اهل العربية والسمية عليه بالمطلق  
لمقابلته لمقيد وعدول المقيد في النقل عن الامدي وابن الحاجب  
قال ابن العربي الى لانه السابق لبيني عليه قوله وان لم يعرفه للبنا  
ومن علم اي من هنا وهو ما زعمنا من دلالته المطلق على الوحدة الشائعة  
اي من اجرة ذلك قال لا امرئ يخلق الماهية كالنفس من غير قيد فخرج  
من خبرها انها كالنفس بسوط او عصا او غير ذلك لان المقصود الوجود  
ولا وجود للماهية وانما يوجد حينئذ انها تكون لا امرئ امرئ لها  
فليس قولها ذلك بشئ لوجود الماهية بوجود جزي لها لا انها جزوه وجز



الموجود موجود وقبل ان يركب جزئ له لا لغا عدم التقييد بالعلم وقبل  
اذن فيه اي في كل جزئ ان يفعل ويخرج عن القيد بواحد مسالة  
المطلق والمقيد كالعام والخاص فاجاز تخصيص العام ببعضه  
المطلق به وقال لا فلا يجوز تقييد الكتاب بالكتاب وبالسنن والسنة  
والكتب وتقييدها بالقرآن والمؤمنين ونقل النبي صلى الله عليه وسلم  
بخلاف مذهب الرازي وذكر بعض خبرين ان المطلق على الاصح في الجمع  
وتوزيع المطلق والمقيد انما انما هي في موضوعها ليس ايجام اي سببها  
وكما ما يشين كان يقال في كذا المطلق لا ينفذ رتبة اعتق رتبة مؤنه وناقض  
المقيد عن وقت العمل بالمطلق فتواي المقيد تاسخ للمطلق بالنسبة الى هذه  
بغير المقيد الابان فآخر المقيد عن وقت الخطا بالمطلق دون العمل  
فاخر المطلق عن المقيد فظلالا او لغا او جعل ثابتهما حل المطلق عليه  
اي على المقيد جمع بين الدليلين وقبل المقيد تاسخ للمطلق انما خاثر عن  
وقت الخطا به كما لو فارق وقت العمل به بجامع الشاخر وقبل حمل المقيد على  
المطلق بان يلقى المقيد لان ذكر المقيد في جزئ من المطلق فلا يبعد

كما ان ذكر فرد من العام لا يخصه فلنا القيد بينهما ان مفهوم المقيد  
بخلاف مفهوم المقيد الذي ذكر فرد من العام منه كما تقدم وانما تقييد  
بعضه ببعضين متعينين او متعينين نحو لا يخرج عن مكاتب لا يخرج عن  
مكاتب كما في المقتضى مكاتب كما في افعال المقوم اي الغالب بحجة مفهوم المقيد  
وهو المخرج بغيره اي بغيره المطلق بالمقيد في ذلك والى السالحي  
فاخر علم لعدم المطلق في سائر القيد فانه مفهوم بلغة المقيد ويجوز  
المطلق على اطلاقه وان كانا قد هما افراد لآخرتها نحو اعتق رتبة لا  
اعتق رتبة كما في رتبة واعتق رتبة مؤنه لا اعتق رتبة فالمطلق مقيد بغيره  
الصفة في المقيد ليجتمع معا في المطلق في المثال الاول مقيد بالزمان في  
وفي الثاني بالمكان وان اختلف السبب مع الحكم كما في قوله تعالى كذا المظهر  
فغير رتبة في لغا الفشل في غير رتبة مؤنه فاعا لا يخرج لا يحمل المطلق  
على المقيد ذلك لا خلافا لسبب فيسبب المطلق على اطلاقه وقبل حمل  
عليه لفظ اي يحرم ودود اللفظ المقيد من غير طاعة الى جامع وقال  
الشافعي رتبة يحمل عليه قبل اطلاقه من جامع بينهما او في المثال المذكور



سيهما اي الظاهر ان القولان انما الموجب فيها واختلف حكمهما كما في قوله  
في التيم فاستحووا بوجوهكم وابيديكم وفي الوقوف فاستحووا بوجوهكم وابيديكم  
الى المرافعة والموجب لها الحد واختلف الحكم بين من سعى المطلق ومن سعى  
المتبني بالمرافعة فقال الخلافة ان لا يحمل المطلق على المتبني او يحمل  
عليه لفظا او فحوا او يؤول الى الراجح فالجواب بينهما في المثال المذكور ان لا يكون مما ذكر اياهما  
في سبب حكمهما والمتبني في الموضعين بمنا في بين وقد اختلف في موضع كما في  
قوله تعالى في قضاء ايام رمضان فعدوا من ايام افرق في كفاية الظاهر فصيام  
شهرين متتابعين في صوم الفصح فصيام الثلثة ايام في الحج ومكة اذ رجعت  
يستغنى فيها اختلف في ما في ان مكة اول يا يحد من الاخر في كما في  
المثال المذكور بان ينعى على الظاهر ان لا يشتاق تعبها بها لثنا في ما يوجد  
منها لا تتقار مرجع فلا يجب في قضاء وفضان شاي ولا تقريب اما اذا كان  
اولها بالتعب يا قد من الاخر من هنا الكل كان وجدا الجواب بينهما وبين  
مقابلة دون الاخر في بناء على الراجح من ان الحمل على ما في الظن فلا  
الظاهر والمؤول اي هذا في حتمها الظاهر فادل على المعنى لان الظن

اي راجح فجمل غيره للك المعنى مرجوحا كما لا يحتاج في الحج والفدية  
مرجح في الرجل النجاشي والفائدة مرجح في الحاج المستغنى للعرف  
مرجح في المكان المظن الموضوع للعنا ولا وفج النز لن بذ لانه  
دلالة قطعية والا ول يحمل لظا يرى على الحمل المرجوح فانه يحمل عليه  
لدليل قصص او ما يظن دليلا وليس في الواقع فقد ادرك لشي فلقب  
لانا ول سدا كله ظاهرا من الناو ول قريب يخرج على الظن بادون دليلا يخرج  
اذا فم الى الصلوة اي غريم في القيام اليها وبعد لا يخرج على الظن الا  
بالقوى منه وذكر الله منه كذا فقال من البعيد ناوول اسلا اربع ايام ابتداء  
اي ناوول الحنفية فول الله لقد ان بن سامة النفق وقد اسلم على عشر سنة  
اسلا اربع ايام فول سامة بن رواه الشافعي في هذا على ابتداء نكاح اي اي  
شبه فيما اذا انكح من معا بطلانه كالمسلم بخلاف نكاح من ثوبا فملا  
الاربع الا وانكح وجب بعد انا الخاطبة فملا قريب عبد كسلا م سبعة  
بيان شرط النكاح من فاجبه الحذ للك ولم ينقل يحد النكاح منه ولا  
من غير من كذا ثم ول فول اي حمله الشريعة على الظن ول فول من البعيد



فاولهم سنتين مكنتان فلو كانا طعام سنتين مكنتا سنتين مدايا  
 بقدر مضاف اي طعام سنتين مكنتا وسنتين مدا فيجوز انطاوا لسنتين  
 واحدة سنتين يوما كما يجوز انطاوا لسنتين مكنتا في يوم واحد لانه النصد  
 بانطائه دفع الحاجة ودفع الحاجة الواحدة في سنتين يوما كدفع الحاجة السنتين  
 في يوم واحد ووجه بقية انه انما فيه ما لم يذكر من المضاف والغيبه فاذا ذكر  
 من غير المسكن الظاهر قصد الفصل الجماعه وبركهم ونها فرلوجهم على  
 الدعاء الحسن ومن البعبث اولهم قد يثبت اي داود وغيره اما المرأة التي  
نفسها بغيره فان ولها فمكاتها باطل في ذهاب البسبثي فان اصابها  
 فلها مهرها بما اصاب منها على الصغيرة والامة والمكاتبه اي حمل  
 اولها بقصم على الصغيرة لانه تزوج الكبره نفسها عندهم كسائر  
 نعرفانها فانرضت ان الصغيرة لبث المرأة في حكم الشا فحله بقضائه  
 على الاقارب من موله فلها مهرها فان لم ير الا انه لسبب فحله بقضائه  
 على المكاتبه فان المهر لها ووجه بقية على كل انه قصر للعام المؤكده موهوم بما طام  
 صوما ناك ووقع خطوه قصد الشغل ثوبا بان ينعى الماهة انما يستعملها

بالكاه

بالكناح الذي لا يلبس مجلن الفاوا اذا استغلا لها به ومن البعبث  
 فاولهم حديث لاصيام لمن يبيت اي الصيام من الليل ايا ابو داود وفيه  
 بلقظ من لم يبيت بالصيام من الليل فلا صيام له على الغضا والسنة واحدة  
 غيرهما يبيت من التمتع عندهم ووجه بقية انه قصر للعام المتقصر في اليوم على صوما  
 ناكه السنة الغضا والنسب بالنسبة الى الصوم المكلف به في اصل الشغل  
 ومن البعبث اولهم حديث ابن قبان وغيره ذكاه الجنين ذكاه امة قبان  
 بالرفع والنصب على الشيب اي ذكاه كانها اولك ذكاهها فكون المراه الجنين  
 الى حرمه البث عنه واقله صاحبها كالشافعي ووجه بقية ما فيه من التمتع  
 المستغنى عنه اقله اية الرفع وهو المحفوظ كما قال الخطابي وغيره من  
 جملته الحديث قبان ثقت ذكاه الجنين ذكاه امة ذكاه امة ذكاه امة ذكاه امة  
 على اية النصب بان يثبت قبان يجعل على الطرف ذكاه جسد طوي الشغل  
 وقت طلوعها ولا يغني ذكاه الجنين فاحله ذكاه امة وهو واقف  
 لغني في اية الرفع الذي ذكرناه فكون المراه الجنين البث وان ذكاه امة لا يغني  
 اقله ثبالة ابو يرف ذكاه في بعض طرق الحديث من قول السائلين بارك ولا سائلين



عن

الابن ونج البقاء والشاة فجاء في بطوننا الحسن اقلعهم ناكله فقال  
كلوا ان كنتم قاتلوا الحسن ذكاه فقاموا فقاموا من اهل البيت  
نحل الشاة فجاء في المكن التبع فمن العلوم انه لا يحل الا بالذبح فيكون  
الجواب عن هذا بطريقين الاول ومن البعيدنا وطلبهم كما في قوله تعالى  
الصدق فان للفقراء والمساكين اية ايمان المرفق اي محل الفرق بل  
ما قبله ومنهم من يهدى في الصدقات اذ هم اسرع على فقرهم لما في العلم  
عن اهل البيت عليهم السلام انهم اقبلوا على الصدقات للفقراء اي اي  
الاضاف دون غيرهم وليس له اذ دون بعضهم ايضا فكل في الفرق لا  
صنف منهم ووجه بقية ما قبله من صرف اللفظ عن ظاهره سليمان  
الاضاف لغيره من اذ بيان المرفق لانه في فليكونا مرفق قد امكن الفرق  
لغيره لاضافه الا اذا قلنا بانها في الضرر من اهل البيت وبل بعض  
اقتضاه حديث السنن الاربعين من ذلك اذ هم في حرم في رواية  
للسنن وان ما قبله من اهل البيت في اصول والفرق لما تقدمت من اننا  
بمنعجج الملك ما ذكره ووجه بقية ما قبله من صرف العام عن العموم لغير

صرفه وتوجيه ما قبله ان نفي العطف من قبل اصول والفرق للداخل  
المفعول وتواتره لا ينفذ بدون انشاؤه من قبل هذا الاصل في اصول  
حديث مسلم لا يخفى ولقد قال لا ان يجزى فلو كان في حديثه فيمنعه  
اي بالشئ من غير حاجته الى صيغة الانشاؤه في الفرق في قوله تعالى  
وقالوا اتخذ الرحمن ولدا لم يكن لربنا ولد مكرهون ولا على شيء من العلم والو  
والعبيد والخدم قال النساء مكرهون لا ياتي فيمنعه عليه وهو  
هؤلاء عند اهل الحديث نعم رواه الاربعين من غير طريق ضم  
ايضا وصححه الحاكم وقال الترمذي العمل عليه عند اهل العلم فحتاج في  
البيان مختصر بخلاف الخفية وقد بلغ المختصه القيس على القلة  
فانها لا تجزى في الفهر لاصول والفرق والسلف بسرف البيضة اي  
ومن البعيدنا وبل حجة من اكرم فقيرا حديث الصحابة لعن الله السارق  
بسرف البيضة فنقطع به وسرف الجبل فنقطع به على بيضة الحديث في فرق  
ليس لمعاذ في جيل لسببه يتوافق حاوية اعتبار النص في القطع  
ووجه بقية ما قبله من صرف اللفظ عما بينا ومنه من يهدى في الجبل

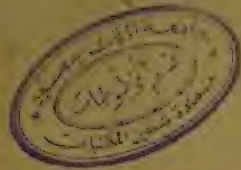


المعبر غاليا الموبد اذ يدب الوبيخ باللعن بربان عرف الكثر يخرج مرفا  
القطر دون الكثر وذهب الطبع كمرقة ذلك في المشرق غير ما يقطع  
فهر وبناد ويزيد وبلال ينفق اذا اى ومن بعد ثاويل بعض  
الشلف كدب اس في الصحاح بن اربيل اى امر وكرول الله على الكثر  
كاف السان ان ينفق الاذان ويزول الاذان على ان يجعله منع الاذان  
ام مكنوم بان يوزن قبله للصح من اللب كماله والواضع والى يذهب على اقامه  
حمله على الاذان من افراد كمان الاذان ووجه بعد ما فيه من ضرر  
اللفظ غايبا ورمز من ثلثه كمان الاذان وافراده كمان الاقامه اى العظم  
فجها الموبد اذ يدب ما في روافد اس في الصحاح ايضا من زياده الا  
الا فمذاى كمانها فاقبال على الجمل فام ينفق ولا لمن قول وفعل فخرج  
التم اذ لا ذل للذلة واليه لاضاح ولا للذلة اجمال في هذا الشرفه و  
والصحة والتمه فافطعوا انبيها لاف الهذلة في القطع وقال بعض  
الحنفية قال لانا الهذلة يظلم على القضاوى الكبر والتمه والى الكبر  
والقطع يظلم على الابانة وعلى الجح ببال من يرح بد بالسكن لظلمها

ولا ظلم لواحد من ذلك وابانة الشطخ من الكبر يبين لذلك فلنا لانسلم  
بعم الظلم لواحد فان الهدا من القضاوى الكبر والقطع ظاهره  
في الابانة وابانة الشطخ من الكبر يبين ان الماد من الكثرة لك البعض  
وكثرة ما عليكم امهاتكم كى ما عليكم المبتدئ لا اجمال فيه وقال في  
وبعض اصحابنا قالوا السناد الخيم طالعين لا يصح لانه غامض غلف  
بالفعل لا بد من تقديره وتوحيده لا قول لا حاجة الى حمله على اولي  
لبعضها فكان يجوز فلنا المرح بوجوده والتمه فانه فاقربا الماد  
في الاول تخيم كماله على يولى وكثره في الثاني تخيم لا كثر وكثره  
برؤسكم لا اجمال فيه وقال بعض الحنفية قال لردده بين مسح الكل  
والبعض ومسح الشطخ الناصب يبين لذلك فلنا لانسلم بزدوده بين  
ذلك وانما هو لظلم الشطخ الصادق بافلا يظلم عليه الكبر وبغره  
ومسح الشطخ الناصب من ذلك لا فلاح البوز على لزمه وفيها  
لا اجمال فيه وقال القضاوى بوبكر بافلا في فقال لا يصح التسليم  
بدون قول في وجوده حاشا فلا بد من تقديره كى في قوله ودين الصفة



والكلام في المخرج لو اختلف فيها فكان مجزأ فلنا على تقدير تسليم ما ذكر المخرج  
 لنفي القدرين في قوله بين في اللذان فانه ما انفك صكلا لا يتقدم  
 فيكون كالمقدوم مجزأ في التخييل وقد يتقدم ويرفع في احدى الخطأ  
 والبيان وما لا شك في انهما لا اجمال فيهما وقالوا البصريان ابو الحسن  
 وابو عبد الله وبعض الخنفية قالوا لا يتصح رفع المذكورين مع وجودهما  
 حاشا لابي عبد الله فيكون في قوله بين اقول لا اوجه الى جميعها ولا  
 مخرج لبعضها فكان مجزأ فلنا المخرج في وجوده وتوالف في فانه بعضى بانه  
 المراد من رفع الموحدة واحدة في هذا اللفظ اما الحافظ ابو القاسم  
 النعماني المعروف بابن عاصم في مسنده واليه في الخلاف في قوله ابن ماجه  
 وغيره بلفظ انه اسد وضع الاخر ما تقدم لاصلا لا باعضا ككتاب لا  
 اجمال فيه وقالوا القاضى ابو بكر الباقلي والكلام فيه كما تقدم في الكتاب  
 الا بعد الحديث في القصة بلفظ لاصلا لمن لم يرافها بغيرها  
 الكتاب بوضع ذلك لا الكلام كما تقدم بيانه وقال القوم في الجمع كما تقدم بيانه  
 واما الاجمال في مثل الفرق بين العين والخط والخط بينهما والنور



صالح للفقهاء في التمسك بالشايه ابو جعفر والختم طالح للشمس والاشع  
 لما بينهما ومثل الختم لزيد بين القائل والمفعول باعلا له بغير ما  
 المكسورة او المفعول القاد قوله تعالى وبه فوالذي بين غفنا النكاح  
 لزيد بين الزوج والعد وقد حمل الشافعي على النكاح وما لا يخال  
 الولي لما قال عنهما الاما على عليكم للجهل بعناه في قوله بين اي  
 حرم عليكم الميثاق وهرى الاجمال الى المستثنى اي اهللكم به من الامم  
 وما يعلم ناولها لاسد والسخر في العلم يقولون انما به لزيد لفظ  
 السخر بين القطع والابتداء وحمل السخر على الابتداء لما قام عندهم  
 قطعه فافقه المصنف في مسنده حدود الموضوعات اللغوية من ان المتشابهة  
 والمساواة بغيره وقوله عليه الصلاة والسلام فما رواه الشيخان وغيرهما  
لا يمنع حكم جائز ان يصنع خبيرة لزيد في خبر جابر بن عبد الله  
 الخليلي قال في الاعد وثرة الشافعي في المنع لذلك والحد المنع الحديث  
 قطبة حجة الوداع لا يخلل النوى من قال فيه لاما اعطاه من طين غفر  
 رواه الحاكم بكتابه على شرط الشيخين في نسخة كل من نسخة في بعضه







لولا انها فاعله لكان لا يجزى وقد قال بقوله لنفسنا ابرح وكذا لا ينعى  
 اصحابنا لكن اذا كانا في مكان الاول فيه ولا حاكم ونقلب بؤس  
 عندنا لا ينعى البيان بقوله النبيين اخرج الشئ من قبر  
البيان لا لا يجزى الجواز لا انضاح فالبيان بالظن غير سبقه للكمال  
 لا يسي بياننا وانما يجزى لبيان لما اريد فتمرر المشكل انما قالوا جازا لبيان  
 بغيره او بغيره بجلا فبئذ لا يصح انما اى البيان قد يكون بالفعل كالتو  
 وذل لا لظن من الفعل فيها فالبيان ببع ان كان يجزى بالفعل وذلك  
 منع فلنا لا نسلم انشاءه ولا يصح انما المظنون بيننا المعلوم وذل لا  
 لانه دون ذلك فبئذ جعل في محله حتى كان المذكور بذكره فلنا لوضوحه ولا يصح  
 ان المنع وان جعلنا من القول والفعل المنع في البيان هو لبيان  
 اى المبيته والآخرنا كيد وان كان دون القوة وذل ان كان كذلك فهو  
 البيان لان الشئ لا يؤكد بما هو دون فلنا اننا في التاكيد بغير المنع اقا  
 بالمنع فلا البرهان الجواز يؤكد بجملة دونها وان لم ينفع لبيان ان اى  
 القول والفعل كان اذا الفعل انما ينفع القول كالموطا ومنه لم

بعضه من المخرج المشتمل على الطواف طوافين وامر بواحد فالقول اى  
 قال البيان القول ونفعه صلى الله عليه وسلم المراد على معنى قوله تعالى او واجب  
 في حقه وانما شقنا كان القول على الفعل او شاعرا غيرهما بين الدليلين  
 وقال ابو الحسن البصري البيان هو المنع منها كما في قسم النفاذ اى فان كان  
 المنع القول فحكم الفعل كما سبقا والفعل فالقول ما نسخ للندم فلنا  
 عدم النسخ ما قلناه اوله ولو نقص الفعل عن بعض القول كان طوافه  
 وامر بانه فبئذ فاقدم لنا ان البيان القول ونفعه الفعل منه كتحريف  
 في حقه صلى الله عليه وسلم نافع الفعل او تقدم وفيه فاقدم ليد الحين ان  
 البيان المنع فان كان القول فحكم الفعل كما سبقا والفعل فاذا اداء القول  
 عليه فقلوب بالقول صسم نافع البيان الجمل او خلاصه البيان  
 ظاهره بغيره فاعلم ان وفاء الفعل بغيره وان جاز وفاءه شامنا  
 المحرمين تكليفه لا لبطا وفول الفعل احسن كما قال من قولهم اخرج  
 لا تخاف كما قال الساذ ابو سفيان لاني لا نفع بالمعزلة الغائبة  
 بانه المؤمنين حابه الى التكليف لم يخفوا التوب بالانشاء وانما



البينة وقت الخطا الى قوله جازي وواقع عند الجور سواء كان للميتين  
ظاهر وهو الجور العام بيني خصيصه وقطف بيني ثقيبه وذل  
على حكم بيني نسخا لا وهو الجور المشترك بينه احد معنيه مثلا ومواطى  
بين احدا من فانه مثلا وقبل بيني ثاجرا فطالما لا فله لا بقوم المراد  
عند الخطا وقال لها اي الال قال يمنع النافذ في غير الجور وهو ما ظاهر  
لالبقاء الخطا في قومه المراد بخلافه في الجور ولا يمنع ثاجر البيان  
الاجازي فيها لا ظاهر بل المراد العام مخصوص وهذا المظن مفيد وهذا  
الحكم نسخي بيد لوجود الجز في قوله في ثاجرا لا اجازي دون التخصيص  
لثاخره الاجازي بخلاف المشترك والمواطى فالمراد في جز ثاجرا ثاخرها  
الاجازي كالنصبي كان بها المراد احدا المعنيين مثلا في المشترك واحدا  
لما صفا مثلا في المواطى لا تنقضاء الجز في السابق وخامسا يمنع النافذ  
في غير النسخ لا خلا لا بقوم المراد من اللفظ خلا فالنسخ لا تنفع للحكم او  
بيان لا نشاء اعداها وقبل يجوز ثاخر البينة في النسخ انقضاء لا تنقضاء  
الاختلال بالانتم من ما ذكره كساد سكا لا يجوز ثاخر بعض من البيان

دون بعض لان ثاخر بعض مفعول الخطاب في قومه ان المقدم جميع البيان  
وهو غير المراد وهذا مفعول الجور في الكل اي قبل عليه لا يجوز في البعض  
لما ذكره في الاصح الجور في الواقع وما به في المسئلة الواقع في قوله معا وانما  
انما انتم من على فانه من محسنا فانه عام فيما بقوم مخصوص بحدوث  
التصحيح من قبل فلهذا لا عليه بينه فله سلبه وهو ثاخر من زول  
الايه لثقل اهل الحديث كما قال الله انه كان في غرقه حين وان لا يه فله  
في غرقه بدر وقوله كما انه اسد بانكم ان تدجوا بغير حق فاعلموا مطلقا بين  
ثقيبه بما في اجرة مستلهم وفي ثاخر بعض البينة بعضا بقوله كما  
فكانه من الخليل عليه السلام والسلام بايدي ابي اريخ في المنام اذ جحد  
فانه بدل على الاربعة ابرم ثبين نسخ بقوله وقد بنا يدج عظيم وعلى المنع  
من النافذ في لانه يجوز للرسول صلى الله عليه وسلم ثاخر التبليغ لما اوحى اليه من  
وانا وثقروا الى وقت الحاجة لا تنقضاء الجز والسابع من قبل لا يجوز لثاخر  
بالجها الرسول يبلغ ما انزل اليك من ربك اثنى القولان وجوب التبليغ  
معلوم بالفضل فلهذا فانه لا ابرم الى القول فلهذا فانه ثاخر العمل



بالنقل وكلام الامام المازني والامة بغيره في المنع في القرآن فاعلم انه  
 يتبعه بلادته ولم يفرق صلى الله عليه وسلم ببلغه مجله فغيره لما علم من انه  
 كان يسئل عن الحكم فيجب ثلثه بما عتدوا وبعثوا في الاله ينزل الوحي والحداد  
 على النبي ايضا ان يجوز ان لا يعلم المكلف الموجد منه وجوده المخصص بالخصص  
ولا بانته مخصص اي يجوز ان لا يعلم بذات المخصص ولا بوصفاته مخصص  
 مع علمه بانه كان يكون المخصص العقل بان لا يتبين له العلم بذلك  
 وقبل لا يجوز في ذلك المخصص لسمي لما فيه من تاخير العلم بالثبات  
 الحذر وتأخير الثبات هو نفس هنا وعدم علم المكلف بالخصص بان لا يجوز  
 نقصه من اقل العقل فانقل على جواز ان يسمع منه المكلف العام من غير ان يعلم  
 ان في العقل ما يخصه وكولا الى غيره وقد وقع ان ينظر لقطا بغيره  
 المخصص لسمي لا بعد من مضمون فاطمة بنت رسول الله صلى الله عليه وسلم طلبه  
 به انما كان ذلك صلى الله عليه وسلم لعظم قوله تعالى بوجهكم اسرع اولادكم فافهم  
 ابو بكر رضي الله عنه ما رواه له ان قوله صلى الله عليه وسلم لا توبوا فانزلنا صدقنا قوله  
 الشبان ومنهم من رضي الله بهم مخصصا لمجوس من قوله تعالى فاقبلوا الشك

حيث وجدتهم فقال ما اذكر كيف اضع اي فيهم فروي له عبد الرحمن  
 بن عوف قوله صلى الله عليه وسلم سواهم سنة انزل الكتاب رواه الشافعي في كتابه  
 وروى البخاري انه علم باخذ الجزية من الجور حتى شهد عبد الرحمن بن عوف ان  
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اخذ من بني سريج الشيوخ اختلفت انه روي  
 لكم او بيان لاشياء اشد والحق على الاول لسمي في التبع قبل التمكن وبها  
 جواز على القبح والمؤمن الاول انه رفع الحكم الشرعي اي من حيث يظن  
 بالنقل خطا فيج بالشرعي لما هو من الشرع رفع الالباب والاضلة  
 اي لما هو من العقل وخطا في رفع بالموت والجنس والعقل وكذا  
 بالعقل والاشياء وذكرها لئلا يلبس على ما فيها بقوله فلا نسخ بالعقل وقوله  
 الامام المازني من سطر قبله نسخ غسلا في طهارة اي في كل احدى  
 حيث جعل رفع وقبول العقل العقل الموقوف على كونه خافه مخالف  
 للاصطلاح وكذا توسع في لا نسخ بالاشياء لانه انما يعقد بعد ذلك  
 كما في قوله تعالى في قوله لا نسخ بعد وفائه ولكنه في الغم  
 انما يجمعين للنسخ فيما دل عليه تضمنه في قوله لا وسنة اجتماعهم ويجوز

سلي الله عليه وسلم



على الصحيح نسخ بعض القرآن ولو كانا واحدا فلفظ وفيل لا يجوز  
نسخ بعضه ككلام الجع بل لا يجوز في بعض نسخ التلاوة دون الحكم و  
والعكس لانه الحكم مذكور اللفظ فاذا انتفاء احدهما لم ينتفاء الآخر  
فلما انا لم اذكر ان اذوي وصف لدلالة وما نحن فيه من ان في ذلك فان بناء  
الحكم دون اللفظ ليس بوصف كونه مذكورا وانما هو مذكور لما دل على بقاء  
وانتفاء الحكم دون اللفظ ليس بوصف كونه مذكورا فان دلالة عليه منبهة  
للزول وانما يرفع المصلحة عليه وقد وقع القسم المثلث في سلم  
فما انشأه في ما كان فيما انزل من غير منعا فمعلوم ان نسخا بجس  
معلوما فهذا نسخ التلاوة والحكم وروى الشافعي وغيره من غير ما في  
لولا ان يكون لا يشرع في كتابته لكتبها الشيخ والشخنة اذ انما فادوا  
بها اليه فانا قد فادوا بها فندسخ التلاوة دون الحكم لانها هي التي  
يرجم المحضين واداء الشخان وهما المراد بالشيخ والشخنة ونسخ الحكم  
دون التلاوة اليه قوله تعالى الذين يتوفونكم ويذرونكم اذ جاؤكم  
للتزويج ثم فناء الى اخره فادوا نسخ بنفولها والذين يتوفونكم ويذرونكم

انزلها بغير بعض بانفسهم امرية اشهر وشرا لثاوية في الزول من الاول  
كما قال الامام النخعي وان تقدم في التلاوة ويجوز على الصحيح نسخ الفعل  
فيل للمكان من ان لم يدخل في ذلك او قد دل على غير من ماسم وجعل لا يجوز تقدم  
استعمال التكبيل فلما كان في النسخ وجود اصل التكبيل فيقطع به وقد وقع  
النسخ قبل التمكن في فضل النسخ فانه الخليل امر ينج اية عليهم الصلاة  
والسلام لغو له تعا فكا به عند ما يخاف ان يري في المنكحة اذ جعل في لم نسخ  
في قبل التمكن منه لغو له تعا وقد بناء ينج عظيم واما ان يكون النسخ فيه  
بعدها لم يكن خلافا لظاهر من حال الانبياء في التلاوة من يادوهم الى  
فعل لما موبه وان كان نوتعا ويجوز على الصحيح النسخ بالقرآن للقرآن و  
ومنه وفيل لا يجوز نسخ النسخ بالقرآن لغو له تعا وانزلنا اليك الذكر ليقين  
للتبين ما نزل اليهم فعمله بينا للقرآن فلا يكون القرآن بينا للنسخ فلما  
لا مانع من ذلك لانها من عند الله تعالى وباطن من التوفيق وبذل الى اخره  
ونزلنا عليك الكتاب بينا لك كل شيء وان فخر من موبه فانسح بغير القرآن  
ويجوز على الصحيح النسخ بالنسخة سواء اذ احاد القرآن وفيل لا يجوز



لقوله تعالى فليكون لي انابة لمن نلتا نفى والتخ بالياء يبدل منه قلنا  
 ليس بيبال من نلتا نفى وما يبطون الا وبيد الى الخ قوله تعالى لبيك لكتن  
 فانزل اليهم وقل عني نسخ القرآن بالافاد لانه القرآن مقطوع والاحاد  
 مقلون قلنا محل التسخي حكم ودلالة القرآن عليه ظنية والخدم يقع نسخ  
 القرآن لا بالمواثيق وقبل وقع بالاحاد كحديث الترمذي وبه لا وجه  
 لوات فانه نسخ لقوله تعالى عليكم اذا خض احدكم الموت ان ترك جهر الوقية  
 للوالدين والاقربين قلنا لا تسلم عدم موازاة له فخره بالبحر هذه الاحكام  
 بالنسخ لغرض من زانا النبي صلى الله عليه وسلم قال الشافعي رضي الله عنه وفيه  
 نسخ القرآن بالسنة فبما قرأت عاصداً يبين توافقه الكتاب والسنة او نسخ  
 السنة بالقرآن فبما قرأت عاصداً يبين توافقه الكتاب والسنة فبما قرأت  
 من قول الشافعي رضي الله عنه في الرسالة لا ينسخ كتاب الله الا كتابه قالوا قلنا  
 سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم لا ينسخها الا سنة واحدة سنة في ارضه ومصر  
 بعد رسوله لسنة رسوله فاصداً سنة هي يبين للتكامل ان سنة ناسخة السنة  
 اي توافقه للكتاب الصريح لها اذ لا خلاف في توافقه له كما في نسخ التوبة الصلاة

الحبيب المقدس الكتاب بفعله صلى الله عليه وسلم بقوله تعالى فليكون لي انابة لمن نلتا نفى والتخ بالياء يبدل منه قلنا  
 الحزم وقد فعله صلى الله عليه وسلم وهذا القسم ظاهر في النعم والوجود والاول  
 محمول عليه في النعم محتاج الى بيان وجوده ويكون المراد من نسخ كلام الشافعي  
 انه لم يقع نسخ الكتاب الا بالكتاب وان كان سنة ناسخة له ولا نسخ السنة  
 الا بالسنة وان كان من كتاب نسخ لما اى لم يقع نسخ له وانها بالافاد  
 ومعه مثل النسخ عاصداً ولم يبال المتأخر في هذا الذي فهمه وهكذا من يكون  
 خلاف ما هناك غيره من الاصل عنه من انه لا نسخ السنة بالكتاب  
 في احد القولين ولا الكتاب بالسنة بل جرحه وقبله في هذا القولين ثم اختلفوا  
 في ذلك بالسمع فلم يقع اوبى لعقل فلم يجزوا ليجلها بعضه وبعض  
 استعظم ذلك منه لوفوه نسخ كل نسخا بالآخر كما تقدم وما فهمه من دفع  
 محل الاستعظام وسكن عن نسخ السنة بالسنة للعلم من نسخ القرآن  
 بالقرآن فجوز نسخ المواثيق بمثلها والاحاد بمثلها وبالمواثيق وكذا  
 المواثيق بالاحاد على الصحيح كما تقدم في نسخ القرآن بالاحاد ومن نسخ  
 السنة بالسنة نسخ حديث مسلم انه صلى الله عليه وسلم قبله الرجل يحمل عن امرائه



ولم يمت ماذا يحيط به فقال انما المائدة الماء بحديثه الصحيحين اذا قلنا  
 بين شعبهما الرابع ثم بعد ذلك وجب الغسل زاد مسلم وفي رواية وان  
 لم يترك الماء من الاول لم يركب ابدا وادعوا ان الله تعالى على الله  
 ان الغسل الحق كما يقولون الماء رخصه رخصه فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 في اول السلام ثم امر بالغسل بعد ما مسح الرأس بالفران فانهم من نسخ  
 قوله تعالى الى الخ ليعلموا ان رخصة الغسل في غير موضع صحيح  
 نسخ للنسخة التي قبلها لئلا يؤول الى التفرقة في النسخ وقبل لا يجوز  
 حذف من تقديم القياس على النقل الذي هو اصله في الجملة والاشغال  
 يجوز ان كان القياس قبلها بخلافه في ضعفه والرابع يجوز ان كان  
 القياس في رتبة صلى الله عليه وسلم والعلل متوضعة بخلاف ما علة مستنبطة  
 لضعفه وما وجد بغيره صلى الله عليه وسلم لانتفاء النسخ فلنا يثبت به  
 انما القيد كان منسوخا ويجوز على الصحيح نسخ القياس الموجود في رتبة  
 بقرآن قبل لا يجوز نسخ لانه مستند الى التفرقة بدم به وانه فلنا  
 لانسلم لزوم دوامه لا يلزم دوام حكم القيدان بنسخه ومنه ما ذكره

في نسخة

ان كان قبل ان يكون اقبل منه وقفا للامام الرازي وقفا للامام  
 في انتفاء بالمساوي فلا يلزم الادون جونا لانتفاء المغاورة والمساوي  
 لانتفاء المخرج ويجوز ان يقولوا لامي نافر نصير مخرج اذ لا بد من نافر  
 نصير القيسر كالمخرج من نقل القيسر الى نسخ به ومنه النصير نسخ به كما  
 لا يخفى ويجوز نسخ القوي اي مفهوم الموافقة بغيرها لا ولى والمساوي  
 دون اصله اي المنطوق كالعكس اذ نسخ اصل القوي دونه على الصحيح فلما  
 لانه القوي واصله يؤولون متغايران في نسخ منها وهذا نسخ خيم  
 تحت الوالدين دون تخيم النافعة والعكس وبل لا فيها لانه القوي  
 لازم لاصله فلا ينسخ واحد منهما يردن الا خلفا فان ذلك لازم بينهما  
 وقبل واختلفا ابان الحاجب يمنع الاول لانتفاء بقاء المذموم مع نفي اللزوم  
 بخلاف الثاني لكونه بقاء اللزوم مع نفي المذموم ولقوله جونا الثاني اذ يلحق  
 بكافا للشيء واد العطف كذا يؤخذ منها فكايه قوله بعكس الثالث انسخ  
 القوي مع اصله فيجوز انتفاء ويجوز نسخ به اي بالقوي فالامام  
 الرازي والامام اتفاقا وفي النسخ بولحظ الشرائع كما قال المقر النسخ



بناء على انه في كل واحد من الفهم لا يكون متساويا والآخران نسخ احدهما اي القوي  
 واصلا اما كان يستلزم الاخر في نسخة لانه القوي لازم لاصله وتابع  
 لا ورفع اللازم يستلزم رفع المعلوم ورفع المبتدأ يستلزم رفع التابع  
 وقبل لا يستلزم فاعلم ان الاخر لا رفع التابع لا يستلزم رفع المبتدأ  
 ورفع المعلوم لا يستلزم رفع رفع اللازم وقبل نسخ القوي لا يستلزم  
 نسخ المنطوق نظرا الى انه تابع جلا ونسخ لاصل ونسخ لاصل لا يستلزم  
 نظرا الى انه مفرود جلا ونسخ القوي **واعلم** ان استلزام نسخ  
 كل واحد من الاخرين في ما قد يفرق من نسخ كل واحد من الاخرين في الاخرين  
 مبني على الاستلزام والجواز مبني على عدم دفعه فليس من الحاجب على الجواز  
 مع تعاقبه واليضا ويبنى على الاستلزام وجميع المعانيها كانت فاقود في اول  
 الاخرى اختلفت في جواز نسخ الاخر دون القوي والقوي دون الاخر  
 بناء على ان كل واحد من نسخ الاخر في نسخ القوي الى اخره المشتمل على الفكر  
 ايضا فكانت شري الى ان هذا المعنى في ان الاخر لا ينافي مع رفع على الجواز  
 من الاول ليس كذلك بل هو بيان لما اخذ الاول المعية لا ان كل واحد من الاخر

ملزم

فلما قل في جواز نسخ الحال لانه قد يكون في اصلها اي يجوز نسخها في  
 اصلها ويؤيده لا نسخ الاخر ونسخها اي فلا يجوز في الاخر كما قال  
 القسبي لانه من افعال اليد لا يتأخر بغيره فيرفع بارتفاعه ولا يرتفع  
 بارتفاعه ولا يجوز نسخها لانه من حيث دلالة اللفظ عليها  
 معه لان قبضه ذاته مثال نسخها وانه ما تقدم من نسخ حديثا عما  
 الماء من المرافاة المسوخ يقوم هو ان لا غسل فيقدم الانزال ومثال  
 نسخها معا ان نسخ وجوب الركاة في الساعة وتغير في المغلقة الدال  
 عليها الحديث السابغ في المعلوم ويرجع الى رفع المغلقة الى ما كان قبلها  
 دل عليه دليل العام بعد السمع من تحريم للمغلقة كان مقصودا وباحذله انما  
 تنفع كما يرجع في الساعة الى تقدم في مسلة اذا نسخ الوجه في الجواز  
 ولا يجوز نسخ نسخها اي بالحق القدر كما قال ابن السكيت لضعفها عن قواعده  
 النسخ قال الشيخ في المسحط لشيء القوي جواز لا تخاف في نقلها  
 ويجوز نسخ الانشاء ولو كان بلفظ القضاء وقال القسبي فيهم فيه القول  
 ان القضاء انما يستعمل فيما لا يتغير نحو وفى بك ان لا تغيره الا بالان



اى امر وبلغنا الخبر نحو والمطلوعان يترقبان بانفسه لئلا فرأى  
 ليرقبن وقالوا له فاف نظر الى اللفظ او قبله بالابيد وبهذه مثل  
 صوما ايلا صوما فاما وقبل لنا فان النسخ للابيد والختم فلنا لانهم  
 ذلك وبهذه بورد الكسح ان المراد فعلوا الوجود كما يقال لانهم  
 غروك ايلا الى ان يعطى الحق وكذا انهم يولوا الخلافة لذي ذكرناه  
 وكذا القوم واجب مسلم ايلا انشاء فانه يجوز نسخ هذا قال ابن  
 الحاجب في منعه نسخ دون ما قبل من صوما ايلا والفرق ان الابيد فيما  
 قبله قبل الفعل وفيه قبل الوجود والابيد لا اثر له ولم يصرح به بما قال  
 وكان قد تم من كلامهم انه ليس من كل الخلافة ونفسه لمصر بالانشاء هو مراد  
 وان لم يصرح به لانه منع نسخ خبر بعد ذلك ويجوز نسخ جيات الافر  
 بشئ يا جيات الافر ينقضه كان بوجوب الافر بتمام زعمهم بغير تمام  
 قيل الافر بتمام جواته بغيره فانه من الغم لا عدله فانه كان المحيرة  
 فما لا ينقضه كدوا العالم فنقض المعنوية فاذا ذكر فيه لانه تكليف بالكذب  
 فبذلك البراءة عنه فلنا فديعوا الى الكذب غرض صحيح فلا يكون التكليف

نقصا وقد ذكرنا القضا اما ان يجب فيها الكذب منا اذا طلبه ظالم بالروية  
 او بظلم حياء وفيه عليه نكارة ذلك وجازله الحلف عليه فاذا اكد على الكذب  
 وجب لا نسخ الخبر اى قد لوله فلا يجوز وان كان ما ينقضه لانه يوزن الكذب  
 اى بولعه في الوهم اى الذم فبذلك نجيب بالشئ ثم ينقضه ذلك الحال على  
 وقبله المنع من جواز ان كان قد تسبيل لجواز الحرف فيها بغيره قال ساجد الجواهر  
 ما يشاء ويبين قال اقبله بشيء بخلاف الخبر من ماض على هذا القول اليقضا  
 وقبله يجوز من الماضى ايضا لجواز ان يقول الله ليت نوح في يوم القدر من  
 يقول القدر من الغيبين عاما وعلى هذا القول لا مام الازى والامام  
 وكانه لم يمت من بينه المصنف لفظا وقبله يعجز عن المقيد ما قبله مع حكمه  
 ويجوز نسخ سيد القفل وقال بعض المعتزلة لا اذ لا مضحكة في الاشغال  
 من سئل ما شرفنا لانتم ذلك بعد تسليم غايتها المضحكة وقد وقع نسخ  
 الخبرين من صوم رمضان والغدير بشعيرين القوم قالوا وعلى الذين يطهرون  
 فيه طعام لا ويجوز نسخ بل يدل وقال بعض المعتزلة لا اذ لا مضحكة  
 في ذلك قلنا لانتم ذلك لانكم لا تفرق وقالوا لك في ذلك وفيه نسخ



وجوب تقديم العهد في ما جاءه النبي صلى الله عليه وسلم اذا اناجهم الرسول في اذ  
 لا بد له لوجوبه في جميع الاماكن كان قبله ما يد له عليه له ليل الغم من تخيم  
 للفعل ان كان مفرا او باهله ان كان منفعة فلنا لا سلم انه لا بد  
 للوجوب بل لا يجوز الاضداد وبنينا لايضا او للخصا **مسألة**  
النسخ واقع عند كل المساهمة وقالنا ليس هو غير العسوية بعضهم في الجوز  
 وبعضهم في الوفرة وانما فيهما العسوية وهم اصحاب ابي حنيفة لا يثبت  
 المعرفون ببعضه بنينا صلى الله عليه وسلم لكن الذي لم يعمل فاضا وهم القدر واما  
 ابو سلم الاضداد من المعركة تخصها لانه فسر الحكم على بقول الزمان  
 فهو تخصيص في الزمان كالقصر في الختام قبل فالف في وجوده  
 حيث لم يذكر بجملة المشوق فالنسخ الذي فكاه الامدى وغيره من منسوب  
 وفوقه لفظ لما تقدم من شمهته اياه تخصيصا الذي فهم المصنف من المنص  
 لا ينافيه اذ لا يلغى بها انكارا وكيفية بنينا في الف في ليل السريعة من  
 قبل في منة مغباه الى محيى ربه صلى الله عليه وسلم وكما ذكر في نسخ فبما فيها  
 نسخ في علم اسرار ورد مخرجه كالمعنى في اللفظ فاما من بنينا شمهته النسخ

تخصها وضع انه لم يخالف في وفرة اقدم المساهمة والمختاراة نسخ  
 حكم الاصل لا يلغى معه حكم الفسخ لا استواء العلة الى بنينا بانتهاء حكم  
 الاصل وقالنا لاختصاصه بنينا لانه القدر مقرر لا استواء في قوله لا يلغى  
 من النسخ في قول بعضهم نسخ حكم الفسخ والمختاراة كل حكم شرعي قبل  
 النسخ فيجوز نسخ كل الاحكام وبعضها اى بعض كان وضع الفسخ في العلم  
 نسخ جميع النكاح لوقف العلم بذلك المقصود منه بتغيره وفوقه على معرفة  
 النسخ والنسخ وبنينا النكاح لا يثبت نسخها فلنا سلم ذلك لكن  
 بخصوصها بنينا النكاح بما فيه من انه لم يثبت نكاحه وهو الفسخ في نسخ  
 جميع النكاح فلنا في المعنى ونعت المعركة نسخ وجوب المعرفة الى  
 معرفة انه تعالى لا ينافي من حسن لذاتها لا تنقير بتغير الزمان فلا يقبل  
 حكمها النسخ فلنا الحجة النارية باطل في الاجماع على عدم الوقوف لما ذكر  
 من نسخ جميع النكاح ووجوب المعرفة **والنسخ** ان النسخ في اللفظ  
 الاصل لا يثبت في حكمه لعدم علمهم وقبل يثبت بمعنى كالمعنى في الزمان لا  
 بمعنى لا مثال كما في التام وفي الصلاة وبمعنى اللفظ في حق من بلغ

صلواته



ومن لم يبلغ من علمه فان لم يكن فعلى الخلاف اما الزيادة  
على النقص كزيادة ركعة او ركوع او صغرة في رتبة الكفارة كاليمان او جلد  
 في جلد حد فليست بنسخ لانها عليه خلاف الخفيفة في قولهم انما نسخ  
 وطارد الى محل الذي تار من الخلاف ما يقال لم يفتى في الزيادة فاما  
 نسخا فعندنا لا فليست بنسخ ومنهم نعم نظر الى الالة او ما زاد ونحوها ففي  
 تركها في افعاله لذلك المقتضى قلنا لا نسلم انفسا تركها والمقتضى للزيادة  
 فيه وبما على ذلك انه لا يهل باقيل الا اذا زاد في زيادة على الزيادة  
 القريب على الجمل ثابت بحد من القصصين البكر بالبكر جلد مائة وتغريم  
 وزيادة انما على الشاهد واليهين على الرجلين والرجل واليهين الثابت كونه  
 مسلم واد او غيرها انما على الشاهد واليهين بناء على ان  
 المواضع لا يسخ بالاحاد والى لما قد ذكره من اقول المفصلة والفرع  
 البينة الى ان يسخ العلماء حاكبين ان الزيادة فيها نسخ لا ما  
 ما تقدم من زيادة القريب والشاهد واليهين ومن الاقوال المفصلة ان  
 الزيادة ان غير المتدبر عليه لو افترض عليه جيب استأفرك زيادة ركعة

في المقتضى مثلا في نسخ والزيادة في التفسير في اقل الزيادة ومنها  
 ان الزيادة ان انقضت بالزيادة على النقص كزيادة ركعة في الصبح  
 في نسخ والزيادة في شرط جلد في حد الغدق فلا وكذا الخلاف في  
 نقص جزاء العباد او شرطها كتنقص كعة او نقص الوضوء او نسخ لها  
 فغير نعم نظر الى ذلك النافض لولا او وجوب بعد غيره وقال الجمهور  
 من النافعة لا والنسخ للجن او الشر فقط لانه الذي يتركه وقبل  
 تفصيل نسخ بخلاف تفصيل الشرط والفرق بين متصله ومنفصله  
 كالاستقبال الوضوء وقبل تفصيل النقص ليس بنسخ خاتمة  
 للنسخ يتعين الكسح للشئ باخا عنه فطريق العلم باخا الابطال  
 بان يجمعوا على انه ما خربا فاما منهم على ما خربا او قوله صلى الله عليه وسلم هذا كسح  
 لذلك او هذا بعد ان اذ كنت نهيته عن كذا فافعلوه كحديث مسلم كنت  
 غصتم عن زيادة القبر فزوروها او النسخ خلاف الاول كان يتركه  
 خلافه ذكره في اول او قوله لا روى هذا سابقا في ان يكون ذلك ان  
 ما خاول الزيادة فعد احد النسخين للاصل الى البراءة الاصلية ان يكون



منها من انما الغد لها فلا قلنا نعم ذلك نظر الى ان الاصل في القدر  
لما يكون الخالف هو السابق على الواقع فلنا لا يلزم ذلك لجوهر العكس  
وبلونا احد البين في المصنف بعد لا في اي لا انظر في ما خورف لها فلا  
لنا من غير نظر الى ان الاصل موافقة الوضع للشيء فلنا كنه بر لا نلزم لجواز  
الخالف لغير تقدم في اي عند الوفاء ونا خالف السلام الراوي لا انظر في ما  
فوقه طارحاه تقدم السلام عليه فلا قلنا نعم ذلك نظر الى ان الظاهر  
فلنا كنه على تقدير تسليمه بر لا نلزم لجوهر العكس في قوله اي الراوي هذا المصنف  
لا انظر في ما في بون السخ به فلا قلنا نعم نظر الى ان له اعد الله لا يقول  
ذلك الا اذا ثبت عندنا فلنا بون عند بجران يكون باهتجاه لا بواقعية  
لا الكسح اي لا قول الله وهذا الكسح لما علم انه مسخ ولم يعلم كنه فانه  
اخر في غير الكسح فلا لا فيها اي راوي لا يطاع الا اخرج قد تقدم بما ذلك  
**الكتاب في السنة وهي قول محمد صلى الله عليه وسلم وقال النبي**  
**ومعنا نعبى لانه كنه انكاره لكف فعل تقدم وقد تقدم بياض**  
**الافعال التي شرها السنة فيها الكتابين الراوي في غيرها والكلام**

سنة غير ذلك ولو ففجحة السنة في عصمة النبي صلى الله عليه وسلم بما جفا ذكر  
جميع لانياء لزيادة القادة فقال لا ينها عليهم الصلاة والسلام معقول  
لا يقصد عنهم ذنب ولو صغيرا سوا اي لا يقصد عنهم ذنب اصلا لا كبيرا  
ولا صغيرا لا يذروا لاسنوا فاقا لا لاشاء اي لا يخطئوا في اي  
القول في السنة والاعاقى بها في الشخ لا مام والدلالة على انهم على  
عنا ان يقصد عنهم ذنبه الا انهم في جوارضهم والضعف عنهم هو الى الله  
على خمسة كسرة لغيره والطف بغيره وتبينون عليها وجرع على عصمتها  
مفهم فاذكره بقوله فاذن لا يبرمج صلى الله عليه وسلم اعدا على باطل ولا يكون بيا  
سبب ولو غير مستبر على الفعل بان علم به مطلقا وقيل لا فعل من غيره لانكار  
بناء على سقوط الانكار عليه وقيل لا الكاف بيا على انه غير مكلف بالرفع ولو  
كان منافقا لانه كافر في الباطن وقيل لا الكافر غير المنافق لانه المنافق  
يخرج من احكام المسلمين في الظاهر ولعل الجمل للفاعل في رفع الحج عنه لا  
سكونه صلى الله عليه وسلم على الفعل بغيره ذلك لانه اعمى الفاعل فلا فاللفاف  
اجبر الباطل اي قال لانه السكون ليس بباطل فيهم واجيب بانه كالمعصية







المفضل كما قاله الله وقوله ان ظهر عليه من قوله ان لم يظهر الذي هو كذا رايها  
 في فطر مظهر با على الشاى مظهر كذا بديا الاول واذا انقضت القول النقل  
 اي كما لقا ذلك ليل على كسر مفعول القول فان كان القول خاصا بوجهي السلام  
 كان فالجيب على صوم كذا في كل سنة واقطر فيه سنة بهذا القول او قبل  
 فالمتاخر من القول الفعل بان علم كماله للمقدم منها في هذه وذلك ظاهر  
 في تارة الفعل وكذا في تقدمه لئلا الفعل على الجمل المستمر فافهم بقوله ودلالة  
 على المبدل فلا نسخ في كذا في تارة الفعل دون تقدمه لما تقدم من ذلك في الجمل  
 المستمر فان جمل المتاخر من القول والفعل فالتاثير اي القول لا يصح الوصف  
 من ان يجر احد ما على لاق في فطر على كسر كذا ان يبين التلخيص كذا في  
 في افعال تقدم كل مفعول على لاق في جمل مستمر القول لانه افعول لا يمتنع العقل  
 لو فطر بها والفعل اما بديا بغيره وجعل في الفعل لانه الوى في البداية ليل انه  
 يبين به الفعل لا لا يمتنع في فطر به ذلك ليل على تاسبا به في الفعل تقدم  
 تناول القول لاق فان كان القول خاصا بنا كان فالجيب على صوم كذا في  
 الحرف ما تقدم فلا يمتنع فيه اي في فطر به الفعل والقول تقدم تناول



القول وفي الامة المتاخر منها بان علم ناسخ للمقدم ان ذلك ليل على التلخيص  
 في الفعل فان جمل المتاخر من القول والفعل فالتاثير اي القول لا يصح الوصف  
 في القول واحدتها مثل ما تقدم واما افعال المصحيح في المستلزم كذا في الخبر  
 لانا متعبدون فيما يتعلق بنا بالعلم كذا في قوله تعالى وما يتعلق بالتي  
 اذ لا فرقة الى الترجيح فيه وان رجع الى مدى تقدم القول فيها ايضا وان  
 لم يبدل ليل على التلخيص في القول لا يمتنع في فطر به العلم يكون الحكم العقل  
 في فطر وان كان القول عام التاثير كان فالجيب على صوم كذا في  
 الى اخر ما تقدم فتقدم الفعل والقول وللازمة كذا في ان المتاخر من القول  
 والفعل بان علم تقدم على الاخر بان يمتنع في فطر على كسر كذا في فطر ان  
 ذلك ليل على تاسبا به في الفعل لا لا يمتنع في فطر وان جمل المتاخر من القول  
 فالقول لا يصح في فطر الوى في فطر تقدم القول لانه يكون القول العام  
 ظاهر في فطر على كسر لاقا كان فالجيب على صوم كذا في  
 تقدم فالفعل يخص القول العام في فطر تقدم عليه واما في جمل ذلك ولا  
 نسخ في لانه الخصم يكون من الكلام في الاخر على يفتح التمره والتمه



بنفسه المركب لصاكو بالخبر ليجز الكلام اليه زياد للفتاة فقال المركب  
من اللفظ اما ان لم يان لا يكون له معنى وهو موجود كدلول لفظ النسيان خلافا  
للما كما الذي في نفيه وجوه وانما المركب انما يفتقر الى ما في حقيقته  
الشي فيرجع خلافا لما في ذكره لا يسمي مركبا وليس موضوعا انما هو ما يستعمل  
يان يكون له معنى والى خلافا موضوع اي بالنوع وقبله والموضوع نقده انه  
وللتعريف بالكلام قال الكلام ما تضمن من الكلم اي الكلمات فصاعدا  
نقمتنا استاءا مقيدا بمفهوم الدالة فيخرج غير المفيد نحو هل ينكم بخلاف  
نكم زجل لانه فيه بيان ما بعد الجاء وفيه المقصود كالضاد من التام والمقصود  
لغيره كصلة الموصول نحو فانه الذي قام ابو فانه مقيدا بالضم اليه مقصودا  
لا يوضح مقناه ولا اطلاق الكلام على النسيان كاللسان والافلا في انه  
حقيقته في مادة اقا فاكباله وقالت المغيرة انه اي الكلام حقيقة في اللسان  
وهو الخبر وما تقدم لبيان كونه الى الاشارة دون النسيان الذي يشبهه  
دون المغيرة وقال اللطفي مرة انه حقيقة في النسيان وهو المعنى القائم  
بالنفس المعبر بما صدق ان اللسان في حقيقة اللسان وهو الخبر في اللفظ

انا الكلام

انا الكلام ليع القواد وانما جعل اللسان على القواد دليل او وانه مثلك  
بين اللسان والنسيان لانه الاصل في الاطلاق والحقيقة قال اللطفي  
الرائي وعليه المحقق منا ويجب على القولين ان ينادى باللسان بانه قد  
يكمل لهما اللفظ في مقناه الخ لانه في ادفعيه الحقيقيتين فيها ادلى  
الاذهنا والنسيان منسوب الى النفس في اللفظ ونون للدلالة على العظم  
كاف فيهم فغراد للعظيم الشرف وانما يتكلم الاصول في اللسان لانه في ذلك  
لا في المعنى النقي فان اذ اي فاصدق اللسان بالوضع طلبا وطلب  
فكر ما ينادى اللفظ المقيد لطلب في الاستفهام نحو فانه وطلب حصيلنا  
او حصيل الكف فنادى اي اللفظ المقيد لذلك ان في حقه ولا تغزروا  
كان طلب حصيل ما ذكر من ملئ من اي مساو له مطلوب منه رتبة في سائل اي دون  
المطلوب منه رتبة فان اللفظ المقيد لذلك مضاهي في ادونها وقبله لا بل  
يسمي من الاول للتميز ومن الثاني سوا الاول والمضاهي لهذا الخلاف  
بقوله ولو قال لا اي وان لم يقبل الوضع طلبا فما لا يحمل منه الصدق والكذب  
فيما دل عليه تبينه وان شاء اي يسمي بكل من يند من الخلق من سواء لم يقبل طلبا



خواتم الطام افاد طلبا باللائم كالمعنى والذبح خوليت الشب بعه  
 لعل الله يعفو عنى وحملها الى الصدق والكذب من قبل الخبر وقد يقطع  
 بصدق او كذب لا موافقة عند كاسان واجموم بغيره كالعلم والوجود  
 والقسم اى كما هو تعريف فاذا قبل لانه كلاما اربعة ضرورة فلا حاجة  
 الى تعريفه وقبل تعريفه وقد يقال لا لانه ما اى الكلام يحصل مدلوله  
 في الخرج بالكلام خواتم طالع وثم فان مدلوله من ابناء الطلاق وطلب  
 الفهم يحصل به لا بغيره وقوله بالكل من اقامة الظاهر مقام الضرر للابح  
 فالانشاء بهذا المعنى ثم من المعنى الاول لشموله فاقبل الاول معه والخبر  
 فلا اذ اى ما يحصل مدلوله في الخرج بغيره اى ماله خارج صدق او كذب نحو  
 قام زيد فان مدلوله اى مضمونه من قيام زيد يحصل بغيره وهو كمال لان يكون  
 واقعا في الخارج فيكون هو صدق او غيره واقع فيكون هو كذب ولا يخرج لادى  
 للخرين حيث مضمونه عنهما اى مثل الصدق والكذب لانه اما مطابق للخارج  
 فالصدق والافا لكذب من حيث مدلوله وقبل بالكل مطابقة الصدق والكذب  
 فالجاء حفظ الخبر فاما مطابق للخارج مع لا اعتقاد اى اعتقاد الخيط المطابقة

ونقها اى في اعتقادها بان اعتقادها اقم بغيره منها اول المطابق للخارج  
 مع لا اعتقاد اى اعتقاد الخيط المطابقة ونقها اى في اعتقادها بان اعتقادها  
 اقم بغيره منها فالجاء اى ما اتفق فيه لا اعتقاد المذكور لصادق بصورته  
 فيها اى في المطابقة وبها المطابق وذلك اربع صور ومطابقة بين الصدق  
 والكذب والاول وهو ما معه لا اعتقاد المذكور في المطابقة لصدق وفيه  
 المطابقة الكذب وفيه اى في الجاء حفظ فالصدق والمطابقة اى صدق  
 مطابق لا اعتقاد الخيط مطابق اعتقاد الخارج اول وكذب عندها اى عدم تقابل  
 لا اعتقاد الخيط مطابق اعتقاد الخارج اول فالساقج بغير المال الخبر  
 وهو ما يشرع اعتقاد ومطابقة الصدق والكذب مطابق للخارج اول والاول  
 فالصدق والمطابقة الخيط مع لا اعتقاد لها كما في الجاء حفظ فان فقد  
 اى المطابقة الخيطية واعتقادها اى مجزئها بان فقد كل منهما او احدهما فمكنت  
 وهو ما فقد فيه كل منهما سواء صدق او فقد اعتقاد المطابقة باعتقاد عندها  
 ام بعدم اعتقاد عنى ومنه موصوفى بهما اى بالصدق والكذب يجزئ من الاول  
 ما فقد فيه واحدة المطابقة للخارج واعتقادها بوصف بالصدق ومنه خشي



فطابقه للمعتقد او للخروج وبالكذب من ههنا انكف قبله طابقه  
للمخرج او اعتقادها فهو كطابقين الصدوق والكذب وقد لول الخبز  
في الاثبات الحكم بالنسبة التي تضمنها كقائم في قام من له لاثباتها في الخروج  
وقال للامام الرضى في انه الحكم بها وقلنا في اللغز في انه يكونها والاي  
وان لم يكن مدلول الخبز الحكم بالنسبة بل كان يكونها لم يكن معنى من الخبز كذا بالامر  
ثابت ان في الخروج وقد انكفط العقل على انه من الخبز باو اجيب  
بان كذب الخبز ان لم يثبت نسبة في الخروج ليس مدلوله في انه فاجعل  
مدلوله من ثبوت النسبة فانها الامران الخبز كذب بخلاف قبله لول عن الدليل  
لان ذلك له وضعه لا يغلبه وتقسيم الخبز الى الصدوق والكذب باعتبار  
وجود مدلوله معه وتختلف من نعم الاول المواقف للامام الرضى سلام  
هذا الخلف وتقسيم الخبز الى الصدوق والكذب باعتبار ما يقتضيه من النسبة  
كما في تقسيم الخبز في الاثبات الخبز في التقاضي فمدلوله الحكم بان تعال اليه  
وقبل اتفاقها فمدلوله الامم يكن معنى من الخبز با اوضح كما قال من عبط  
المخول لم يكن الكذب قبله ومن عبط الخبز لم يكن الخبز با وورد

الصدق والكذب في الخبر النسبة التي تضمنها لم يرد في قام من له لاثباتها في الخروج  
لا يكونا زيد لغيره وايضا فقام المسند في خبره في مثل انبى في قام زيد  
وهي مورد الصدوق والكذب في الخبر المذكور لا يكونا زيد لغيره ايضا اذ لم يصر  
به لا خيل بها ومن عبط اي من هنا وتوان مورد السبيل اي من اجل ذلك قال  
الامام مالك وبقضا صاحبنا الشاهد ما يكون فلان فلان فلان الشاهد  
بالوكالة اي التوكيل فقط اي دون نسب لوكو ووجهه بان في اذ كان متعلقا  
الشاهد ما خرج كسبا والمذهب في الرجوع عندنا انه الشاهد بالنسبة لوكو فقام  
والوكالة اي التوكيل اصل التضمن يكون التوكيل المقصود لثبوت نسب لوكو فقام  
عن محلي الحكم مسند اخيرا بالنظر في الامور فانه في عبطه ما سقط الله  
يكذبه كما لم يعلم فخره في مثل قول الغافل التيقن ان يحتمل ان او يرتفعان  
او سئل لا لا نحو قول الفيلسفي العالم قديم وكل قديمه على الله فيهم او هم باطلا  
اى وقطع في الوهم الى الذين ولم يقبل التاكول فكله وعلية فيهم لعمري  
عن القول الباطل ونقصه من جهة انه ما يزيل الوهم الحاصل بالنقص منه  
من الاول فاما حقا الله فلو نكس فانه يوم خذوا اي يودع في الوهم



اي الذين ذلك وقد لا لعقل الفاضل انه كما مر من الحذر وما من الشاغل ما  
رواه الشيخان عن ابن عمر قال صلى النبي صلى الله عليه وسلم صلاة العشاء في اخر  
حياته فلم ينام فقال ارايتكم ليكنم بهذا فان علي بن ابي طالب سئل عن هذا فقال لا يفتي  
من هو اليوم على ظهر الارض احد قال ابن عمر في قولك في قوله وقال قال لا يفتي  
من هو اليوم يريد ان يختم ذلك القول فويل للناس من هذا اي غلطوا في فهم  
المعنى حيث لم يسمعوا بقوله اليوم وتوافقه فاجابوا بغيره اي بعد الحذر لا ياتي  
ما مر منه وعلى الارض نفس من يوم اليوم وقدره جابر فان نفس من يوم اليوم  
بانه لم يسمع ما مر منه في يومه من رواه ما سلم وروى مسلم ايضا عن جابر  
ان ذلك كان قبل موته صلى الله عليه وسلم بشهر في قوله من يومه اي قوله في قوله من يومه  
وكما لو وضع الخبز في كذب على النبي صلى الله عليه وسلم نسبان من الراوي لم يرد  
فيذكره فاننا انما نروي ما وافقنا عليه صلى الله عليه وسلم كوضع الزناد في احدى  
كامل العقل تنعيل للعقل على ما مر من المعطاة او غلط هذا الراوي بان يفتي  
لنا ان لا يفتي في اية او يضع مكانه ما يفتي انه يروي معناه او يروي ما وضع  
بعضهم احادها في التفسير في الطائفة والرسول المعصية ومن الغلط في كذب

على الصحيح خبره على ان الذي قوله انه رسول الله صلى الله عليه وسلم بل يفتي او يفتي  
نصده على لقائه قوله لان الرضا الذي له على قول الغادة والغادة تنقض  
بكذب من يدعي ما يخالفها بل لا يفتي بل لا يفتي بكذب بل لا يفتي بكذب بل لا يفتي  
مدعى النبوة اي لا يخالف الله فقط فلا يفتي بكذب بل لا يفتي بكذب بل لا يفتي  
اي فليس منه من الحديث ولم يفتي من الروايات المعتبرة بكذب بل لا يفتي  
الغادة بكذب بل لا يفتي بل لا يفتي بكذب بل لا يفتي بكذب بل لا يفتي  
منه في بعد كذبها الا بعد ما قبل كذبها في غير الصحابة فيجوز ان يروي  
احدهم ما ليس فيه كذب بل لا يفتي بل لا يفتي بكذب بل لا يفتي بكذب بل لا يفتي  
من الغلط بكذب بل لا يفتي بل لا يفتي بكذب بل لا يفتي بكذب بل لا يفتي  
منه في قوله لا يفتي بكذب بل لا يفتي بكذب بل لا يفتي بكذب بل لا يفتي  
فيما تنوفا للدواعي على نقله نوافر اسنود الخطيب عن الميرزا الخطيب عن الميرزا  
بكذب بل لا يفتي بل لا يفتي بكذب بل لا يفتي بكذب بل لا يفتي بكذب بل لا يفتي  
صدقه وقد لا يفتي بل لا يفتي بل لا يفتي بكذب بل لا يفتي بكذب بل لا يفتي  
منه في قوله لا يفتي بل لا يفتي بل لا يفتي بكذب بل لا يفتي بكذب بل لا يفتي



بهذا كانت موازنة والمستحق من ثوابه الى ان يثوار الفان خلاف ما ذكره افلا  
على فانه لا يعرف ولو كان فاضل على اهل بيعة النبوة الى الصحابة الذين  
 بانوا اياهم في سبقتهم من سائر من الخبيث وهي صفة تظلمة بمنزلة الدارهم  
 ثم بانهم على وفاء رضى الله عنهم فاما بطونهم بصدق كذب القاد فاكسه تعالى لثمة  
 عن الكذب وذكوله لعصاة الكذب وبفض المستور الى محرماتهم وان كنا  
 لانعلم منه والموازين فلفظا وهو قبح يمنع عادة فواظونهم على الكذب  
عن محسوس لا يقولون لفظا فيه كذب القاد بضم العالم فان انقض  
الجميع المذكور في اللفظ والمعنى فهو اللفظ وانما اختلفا في جماع وجوده  
 كى فهو المعنى كما اذا اقبلت من فام انما اعطى دينا واخر انما اعطى فوساوق  
 انما اعطى بعينه وسكذا فقد انفقوا على معنى كل واحد لا انقضاء وحصول العلم  
 من فهمه من اية اى علامته افلا الى الموازنة في ذلك الخبر الى ان  
 المحقق له وهو كما يوقد ما تقدم كونه خبيثا وكذا يمنع فواظونهم على الكذب  
 وكونه من محسوس ولا يلقى الا ربعه في عدد الجمع المذكور فاما للمعاينة بذكر  
الباطل في السابعة لا ضابطهم الى التذكرة فيما لو شهدوا بالزنا فلا يعبد

قولهم العلم وعاذا عليها الى الاربعة صالح لان يلقى في عدد الجمع في الموازن  
 من غير ضبط بعد معين وتوقف للمعاينة بذكر الباطل في الحسنة بل كلفه فقال  
الاصطناع اقله افلا الى الجميع الذي يفيد جزاء العلم عشرة لانه ما دونها اقل  
 وقبل اقله افلا الى شركة النقيض في قوله تعالى وبعضنا منهم اقله عشرة فبعضنا كما  
 قال اهل التفسير للمعقبات بين ياشام طليعة لى اسرائيل لما موثروا بجهادهم  
 لخيرهم بخاتم الذي لا يربح فلوهم على هذا العدد ليس الا لانه اقل ما يقبل العلم  
 المطلق في مثل ذلك وقيل اقله عشرة لان الله تعالى قال انكم عشتوا صيرة  
يعلموا ما شئتم فبنو قطف بعث عشرة لما شئتم على اقليةهم بضلهم فلوهم على هذا  
 العدد ليس الا لانه اقل ما يقبل العلم المطلق في مثل ذلك وقيل اقله وبعضنا  
 لان الله تعالى قال انما اتى النبي حسبا الله ومن البيعة من المؤمنين وكانوا كما قال  
 اهل التفسير يعين رجلا كلم عمر رضي الله عنه بدعوة النبي صلى الله عليه وسلم فاقبل الله منهم  
 بانهم كافونية يستدعى اقليةهم عن انفسهم بذلك ليهبطون قلبه فلوهم على هذا  
 العدد ليس الا لانه اقل ما يقبل العلم المطلق في مثل ذلك وقيل اقله وبعضنا لان  
 الله تعالى قال افلا موسى فومر بعضهم رجلا المعقبات اى لاننا نرا انك



من زيادة الجهل في سماعهم كلامه من اوردني ايجز في قولهم بما يستفون فكونهم  
على هذا القدر ليس لال انما افلا يفهم العلم المطلوب في مثل ذلك وقبل اقله العلم  
وبعضه عشرة اهل معرفة في البضع بلسانها وقد يقع ما بين تلك الى السبع  
ويصلها امام الحرفين وغيره للثلاثة عشرة اهل السبع في القولين اربعة عشر في خمسة عشر  
وسبعة عشر في سبعة عشر وثمانية عشر في ثمانية عشر وبعضهم قال ان ثمانية من الثلاثة  
عشر هم جفرونها واثمانية منهم واجرم فكانوا كمن فقهوا وهي البنية الكبرى  
التي اقر الله بها الاسلام ولذلك قال صلى الله عليه وسلم لفرعها رواه الشيخان وما  
يذكر من لعل اساطير على اهل بدر فقال لا تعلموا ما كنتم افقدتم فيكم وهذا لفظنا  
زيادة اهلهم بسند على التفسير فيهم ليعرفوا وانما يعرفون بان جبرهم فكونهم على  
هذا القدر المذكور ليس لال انما افلا يفهم العلم المطلوب في مثل ذلك واجيب  
ببعض البنية في الجمع الاصح انه لا يشترط فيهم في الموارا اسلام في رواه ولا علم  
افلوا بلده عليهم فيجوز ان يكونوا كفلا وان يحرمهم بلده كان نجيبا من فلسطين  
بفضل لكم لان الكثرة مانعة من التواطع على الكذب وقبل لا يجوز في الجواز توافق  
الكثرة اهل بلده على الكذب فلا يفهم جبرهم العلم الاصح ان العلم في الموارا

فروي اي يحصل منه سماع من غير فهاج الى نظر حصوله من لال انما افلا يفهم العلم  
كالبلة والقياس وقال للكعبين من المعزلة قال ما مانا اي امام الحسين و  
قال امام الرضا نظري وقسم امام الحسين اي فسر كونه نظريا كما افصح به  
القران التابع له اذ ان كلام الكعبين يتوقف على تقديره فاحصله عند السماع  
وهي الحقيقة لكون الخبر متواترا من كونه فوج وكونهم حينئذ يتبع فواظروهم  
على الكذب وكونه من محسوس لا الاحتياج الى النظر فليست اي عقيب سماع التواتر  
فلا خلاف في المعنى انه فروي لان توقفه على تلك المقدمات لا ينافي كونه  
فرويا وبالضرورة فير لال امام الرضا فلاق ما عتبه لعل عنه سماعوا ونظرا  
الحان المراء واحد وقوله عقيبه بالبالغة فليست من على الاستدراك والكثرة  
البالك لعدم وتوقف لال ادى من القول واحد من الفروى والنظري للعارض  
فليست السامعين من حصوله من لال انما افلا يفهم العلم وتوقف على تلك المقدمات  
الطبيعية من غير نظر الى عدم التوافق بينهما انما افلا يفهم العلم في الموارا من بيانها  
كانوا طبعه فقط قد لا وافق لال اي وان لم يجز في ثباتها كما نواظروها  
فلم يجز في ثباتها الطبع لال اولهم فبشر ذلك اي كونهم معا يتبع فواظروهم



على الكتب في كل الطبقات في كل طبعة طبعة بعينهم العلم بخلاف ما ذكر  
 اذ لم يكونوا كذلك في الطبعة الاولى فلا يبعد عنهم العلم ومن هذا بين ان  
 المتواتر في الطبعة الاولى قد يكون اعادة ما بعدة وهذا يحمل القائلين ان  
 كما تقدم والصحيح من احوالنا ان علمنا اي المتواتر اي العلم الحاصل من  
 لكثرة العدد في رواية منفردة للسامعين فحصل لكل مضمون وللقرائن الزائدة  
 على اول العدد الصالح له بانه يكون لازمة لمن احواله المتعلقة به وبالحجبة  
 او بالحجبة في مختلف فحصل لزيد ما ذكره من الامانة السامعين لانه القرائن  
 قد تقدمت من شخصه ووافرا ما خبر القيد للعلم بالقرائن المتفصلة عنه  
 فليس متواتر القول الاول وجب حصول العلم منه لكن من السامعين مطلقا  
 لان القرائن في طرفة لا ظاهرة لا تخفى على قدرهم والثاني لا يجب له ان يحصل  
 العلم مطلقا لكل مضمون بل بعضهم فقط لانه لا يحصل العلم لبعض كثره العدد  
 كالقرائن والصحيح من احوالنا ان الاجماع على وقوعه لا بد من صدق في نفس  
 الامر مطلقا والشايد ان نفعه اى الجموع بالقبول بان صوابه المستند  
 اليه فان لم ينفذ بالقبول ان لم ينفذ المستند اليه فلا بد من الجواز المستند اليه

الى غيره فالمستندون من القرائن وثانيه بديل مطلقا لان القائلين المستند اليه  
 اليه حيث لم يجر جوابه لك لعدم ظهور مستندها ووجه ذلك ان المستند اليه  
 على صدقته لم يجر بيان صحه فبان ان كان كذلك كان مستند اليه خطأ وهم  
 معصونون عنه فلما لم يسم الخطأ ح لانهم ظاهرا قد فهم انما امره بالان  
 بالاشهاد الى ما ظاهرا قد فهم ان مستند اليه انما يجر على ظاهره من ذلك  
 من ظاهره صدقته قد فهم في نفس الامر وقبل ان ظاهره نقصهم عن الخطأ  
 وكذلك بقاء خبره في رواية على ابطاله بان لم يطل في رواية على ما كان  
 له احوال ابدل على صدقه فلا فائدة له في قولهم يدعيه قالوا لا نقاد  
 على قبوله فلما لا نقاد على قبوله ما يبدل على ظاهره صدقته ولا يلزم من ذلك  
 صدقه في نفس الامر فالقول على المستند اليه على ما كان من قوله  
 من موسى لا انه لا يجر بغيره في الشك فان دواعي بخايبه وقد سمعوا  
 مؤفرا على ابطاله لدلالة الشك على خلافه على ما كان من قوله لا فائدة له  
 موسى بقوله خلقني في نومي فان ما قبله ولم يطلوا واقوال العلماء  
 في الخبرين ما قاله لم يخرج به لا بدل على صدقه فلا فائدة له في قولهم يدعيه



قالوا لا نوافق على قبوله فلما لا نوافق على قبوله فأي علم صدق ولا يلزم  
 من ذلك صدق في نفس الامر والقصص انما الخبز حرام قوم لم يكن يذوقوا  
حامل على سكونهم عند تكذيبهم من خوف اقطع في طعن منه صادق فيما اخبر لان  
سكونهم بعد بطلان عادة فقد انقضوا وهم عند التوارث على غير محسوسا ذوق  
المسئلة كذلك كاصح بما لا مردى فيكون صدق فاطعوا وبقول لا يلزم من سكونهم  
 بعد بطلان بطلان تكذيبه لا الشئ وكذا الخبز يسمع من النبي صلى الله عليه وسلم  
اي يمكن سماعه من النبي صلى الله عليه وسلم ولا حامل على التمسك للنبي صلى الله عليه وسلم  
وعلى الكذب لا يصدق فيها اذ يدعيها كان اذ يدعيها لان النبي صلى الله عليه وسلم  
 لا يفرح على كذب خلا فالمتأخر من مقام الامدى وابن الحاجب في قولهم لا يدل  
 سكون النبي صلى الله عليه وسلم على صدق الخبر في الدين فليجوز ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم  
 بينه واقربائه بخلاف ما اخبر الخبر فاما في الدين فليجوز ان لا يكون النبي صلى الله عليه وسلم  
 يعلم خال كافي الغايج الخلق في سلم عن امر الله صلى الله عليه وسلم فيقوم بخلق  
 فعال لولم يتفعلوا لصاح فالخبر في خبرهم فاما في الخلق فالواقع  
 كذا وكذا قال انهم علم يافرونهم وقبل يد على صدق ان كان خبرا عن امر بنوي

بخلاف

بخلاف الذي فلا يدل في نسخ الخبر على كونه التفصيل بل في توجيهها  
 بوقوعها تقدم واجب في الدين بان سيقال لينا او تاخير لا يبيع السكون  
 عند وقوع المتكلمة من ايمانهم بغير الحكم في الاول تاخير لينا في تاخير  
 في الثاني وفي الدين بان اذا كان كذا يافرونهم على النبي صلى الله عليه وسلم بعد ما  
 عصوا لئن ان يفرح على كذب كما علمه بكتب المنافقين في قولهم له تشهد انك  
 رسول الله من حيث نؤمن ان فلو علم فافقوا الشتم في ذلك وان كان دينيا  
 اما اذا وجد حامل على الكذب والتفكير اذا كان المحرم بعبادة النبي صلى الله عليه وسلم  
 ولا يرفع قبل انكار فلا يدل السكون على الصدق قول واحد او ما مظهر الله  
 خبر الواحد وهو عالم بنية التوارث فاذا كان لا يذوقوا كذا في العلم بالقرآن  
 المتفصل اوله وسخ المستفيض هو الشائع عن اصل في نسخ الشائع لكان  
 اصل وقد يسمى حال المستفيض مشهورا فلهذا من حيث عدو لا يفرح على كذب  
 المستفيض لثان وقبل ذلك الاول ما هو من قول الشيخ في النبي واول ما يثبت به  
 المستفاض لثان وعنده ابن الحاجب المستفيض فلا يثبت على ذلك **ال**  
 قبل الواحد لا يثبت العلم لا يفرح على كذب في اقبال على كذب ولا المشرك في القول



مع قوله البكا وفضل الكفة والنقرة قال لا بد لا ينفك مطلقا وما ذكرنا  
 العرب بوجه الاماء وقال الامام احمد بغير مطلقا بشرط العدالة لانه  
 يجب العمل به كسبنا وانما يجب العمل بما يقيد العلم لقوله تعالى ولا تقف ما ليس لك  
 به علم ان يبيحوا الا الظن نهى عن اتباع غير العلم ودم على اياك الظن واجيب  
 بانه ذلك فيما المطلوب فيه العلم من اصول الدين كونه لانه امرها وتزهر عما  
 لا يليق به لما ثبت من العلم بالظن في الفروع وقال الحاشي ابو الحسن المقتضى  
 فان قوله لا يقيد المستفيض الذي هو منه عندنا على انظروا جعله ولا ينفك بين الموار  
 المقيد للعلم الشرعي والافاد المقيد للظن وقد مره السناد بما ينفك عليه  
 الحديث واعلم بغير الواحد بالعدل كما ثبت بدلين الحاجب ومنع لانه لا حاجة اليه  
 على الاول حيث يقيد العلم لانه التقيد فيه على الفرية ولا على الظن كما هو ظن  
 وانا اخرج اليه على الثالث كما تقدم وكذا على الرابع فيما يظهر من احتجاج البصير  
 يقال بغير لظن مسرح يحل للمسلم اي يحب الواحد في الفتوى التي  
والشك اي يجب العمل بما يقضي به المفتي فيما يسنده المشاهد بشرط اجماع  
وكذا سائر الاول الدينية اي يا فقط يجب العمل بما يجب الواحد كالافيد

بدقول

على

بدقول في الصلاة وينحصر الماء وفيه لك قبل معا لا نقلا لانه  
 كان يفتى في افاك الى الغنائم والنواحي المبلغ الاحكام كما هو معروف فلا  
 انه يجب العمل بخبرهم لم يكن لبعضهم قاندا وقيل نقلا وان ذ لا السمع انضاي  
 من جهة العقل هو انه لو لم يجب العمل لتعطل وقائع الاحكام المروية بال  
 وهي كثيرة جدا ولا يسيل الى القول بذلك وانما يخرج الاول كما رجحتمنا  
 ما هو المعتمد عندنا من السناد الشيخ منقول عن الامام احمد والعقل ان يخرج  
 مناعة السنة كبعض المعاني وقالت الظاهرية لا يجب العمل بمطلقا اي  
 هذا التفصيل الذي لا يرفع تقديمه انما هو يقيد الظن وقد مر من ان يأمر  
 ودم عليه في قوله تعالى ولا تقف ما ليس لك به علم ان يبيحوا الا الظن ولنا  
 تقدم جواب ذلك قريبا وقال الكوفي لا يجب العمل في الحدود لان الحدود مردى  
بالسبيل طريق مستلحق اذ مر الحدود بالبشران واما الحدود في الحدود في الحدود  
 شجرة فلنا لا نسلم انه شجرة على انه موجود في السادة ايضا وقال قوم لا يجب  
 العمل في ابتداء النصيب بخلاف انما انجها فكما بين السماع عن بعض ائمتنا  
 قال فنبهوا خير الواحد في النصيب الزائد على حصته او من لانه فرج ولم يبيرو



فابتداء نصيب الفضل والجواب لانه اضل يعني فيها اذا ما كانت الامتياز  
 من الاول والبقية الثاني الحول بعد الولادة وم قولنا على الاولاد فلا  
 نكاه عندهم في الاولاد ومع تحول الحديث وهو قول الحق الاخر قال نعم  
 لما لما على التناوحي في قال اولاد يجب تحصيله لكونه لا وثابا يوزن  
 معناه كقول الشافعي وقال قوم لا يجب له في ما عدا ذلك فيه بخلافه لان  
 علمه بخلافه ومقدمه عليه لعل الكل فلنا لان اسم انه في ذلك ما كنهه لا  
 يجب له في ما عدا ذلك من المديته فيه بخلافه لان علمه بقوله في مقدمه عليه  
 فلنا لان اسم في ذلك وقد نعت لما كنهه في الجلس الباب بحدوثه الصحيح  
 اذا تابعه رقبان فكل واحد منهما باليد فام يفرق العمل من المديته بخلافه وقال  
 الحنفية لا يجب له في ما عدا ذلك بل هو في ما عدا ذلك يحتاج الى ما عدا ذلك من مديته  
 فلهو ما عدا ذلك اقام احد وثبت لانه ما عدا ذلك بل هو في ما عدا ذلك من مديته  
 الغادة بنقله وانما التوفيق الداعي على فعله فلا يفرق بالاحاد فيه فلنا لان اسم  
 قضاء الغادة بذلك او قاله راويه فلا يجب له في ما عدا ذلك لانه انما قاله له  
 فلنا في ظنه وليس لغيره انما لانه لا يجوز له لا يفرق بخلافه ما عدا ذلك

ابراهيم في القصة حين اذا است الكلب في انا احكم فليست سيج فراه وقد  
 روى الدارقطني عنه انه امر بالفيل من ولوفه تلك المرأة قال في الصحيح عنه  
 سيج مرارة وبوقه من قوله وقاله راويه فاه حوايه من ان الخلف فيها اذا  
 تقدمت الرابة فانها اول علم الحالف فيجب له انما في او عدا ذلك  
 يعني ولم يكن راويه ففهمها اذ لم يزل قوله بعد ويغير من ليس ففهمها خلافه  
 للحنفية فيما عدا ذلك لعل الفيل لانه في مقدمه في ذلك لانه فلنا لان اسم  
 ذلك واثباتها اكال في قول في مقدمه الفيل لانه في مقدمه الفيل في الاصل  
 بنسخ في ذلك لانه في الجلس المخلص للفيل ووجوده قطعا في الغرض لم يزل  
 اكال في الجلس المخلص لانه في مقدمه الفيل في مقدمه الفيل في مقدمه الفيل  
 او عدم قبوله لساو كالحديث الصحيح والاي وان لم تعرفه العلة بنسخ في  
 بان عرفه بنسخ في او نقص مساو وارجح قبل اي الجلس المخلص للفيل  
 فهدى الصحيحين واللفظ للحنفية ولا ننظر في الاول ولا المقدم في انما  
 بعد فانه في الجلس المخلص بعد ان يجلبها ان شاء الله وانما في ما عدا ذلك  
 من مديته في الجلس المخلص في مقدمه الفيل في مقدمه الفيل في مقدمه الفيل



وَنَصْرَ ابْنِهِمُ النَّارَ وَفُجَّ الصَّامُونَ مِنْهُ وَفُجَّ بِالْهَيْكَلِ مِنْهُ فَالْأَبْوَابُ عَلَى الْخَبَابِ  
لَا يَذَرُ فِي بَيْتِهِ خَيْرًا وَلَا يَذَرُ مِنْهُ بَرًّا وَلَا يَذَرُ مِنْهُ بَرًّا وَلَا يَذَرُ مِنْهُ بَرًّا  
كَانَ يَحْمِلُ مِنْهُ بَعْضُ الْقَوْمِ وَبَعْضُ الْقَوْمِ لَمْ يَكُنْ فِي الْقَوْمِ لَمْ يَكُنْ فِي الْقَوْمِ  
بَنِي شَيْبَةَ إِنَّهُ عَلَيْهِ السَّلَامُ اعْطَى الْجَنَّةَ السَّادَةَ وَقَالَ لِي فَقَدْ بَيَّنَّا فَوَافِقَهُ مُحَمَّدٌ  
بَنِي سُلَيْمَانَ الْأَنْصَارِيِّ فَانْقَضَتْ أَبْوَابُهَا رَوَاهُ أَبُو دَاوُدَ وَتَبَرَّ وَتَبَرَّ فِي الْقَوْمِ  
لَمْ يَكُنْ خَيْرًا وَلَا يَذَرُ مِنْهُ بَرًّا وَلَا يَذَرُ مِنْهُ بَرًّا وَلَا يَذَرُ مِنْهُ بَرًّا  
يُؤَدُّ لَهُ فُلُجْجٌ فَقَالَ لَمْ يَكُنْ فِي الْقَوْمِ لَمْ يَكُنْ فِي الْقَوْمِ  
مُرَّةً وَاهٍ الشَّيْخَانِ وَيَقُومُ مَقَامَ الْقَوْمِ الْأَخْضَاكِ فَلَمَّا طَلَبَ الْقَوْمَ لَيْسَ لَدَيْهِمْ  
يَقُولُ لِوَادِعِ بْنِ الشَّيْخَانِ قَالَ لَمْ يَكُنْ فِي الْقَوْمِ لَمْ يَكُنْ فِي الْقَوْمِ  
أَنَّ الشَّيْخَانَ رَوَاهُ سُلَيْمٌ وَقَالَ ابْنُ أَبِي حَتْمٍ لَمْ يَكُنْ فِي الْقَوْمِ لَمْ يَكُنْ فِي الْقَوْمِ  
فَبَكَى الشَّيْخَانُ عَلَيْهِ وَهَكَذَا فِي الْخُصُولِ مِنْ هَكَذَا فِي الْخُصُولِ مِنْ هَكَذَا فِي الْخُصُولِ  
عَلَيْهِ السَّلَامُ فِي نَسَجِ السَّبَاحِ فَسَطَّ مِنْهُ سَبَابُ الْقَوْمِ وَهَوَا فَنَقَبُوا لَأَطْلَافِ  
نَقْلَ الْأَنْبِيَاءِ مِنْهُ كَمَا عَلَى بَنِي الْحَاجِبِ وَكَأَنَّهُ قَوْلُ خَرَسَتْ فِي الْقَوْمِ مَسَالِدُ  
الْخَطِّ قَالُوا لَسَعَادٍ وَقَالَ لَسَعَادٍ كَالْأَمَامِ الرَّحْمَنُ وَالْأَمَامِ الرَّحْمَنُ

أَنْ كَذِبَ لِأَصْلِ الْقَوْمِ فَمَا رَوَاهُ عَنْهُ كَانَ قَالَ مَرْوَةَ لَمْ يَكُنْ فِي الْقَوْمِ  
الرَّحْمَنُ مِنَ الْقَوْمِ لَمْ يَكُنْ فِي الْقَوْمِ لَمْ يَكُنْ فِي الْقَوْمِ لَمْ يَكُنْ فِي الْقَوْمِ  
وَاحِدٌ مِنْهُمْ يَكُونُ لِلْأَخْبَارِ حَاوِيٌّ مِنْ أَيِّ مَنَاسِبٍ وَهَوَا فَنَقَبُوا لَأَطْلَافِ  
لَا يَسْطُ الْمَرْحُومُ أَيُّ مَنْ أَجْلَزَ لِلْقَوْمِ لَمْ يَكُنْ فِي الْقَوْمِ لَمْ يَكُنْ فِي الْقَوْمِ  
الْأَخْبَارُ الَّذِي نَقَلَ لَمْ يَكُنْ فِي الْقَوْمِ لَمْ يَكُنْ فِي الْقَوْمِ لَمْ يَكُنْ فِي الْقَوْمِ  
أَنْ يَكُونَ هَوَا فَنَقَبُوا لَأَطْلَافِ مَرْوَةَ لَمْ يَكُنْ فِي الْقَوْمِ لَمْ يَكُنْ فِي الْقَوْمِ  
كَلَامُهَا يَقُولُ إِنَّ هَذَا ذُو الْكُذْبِ عَلَى الْقَوْمِ الَّذِي يَقُولُ الْبَلَاءُ لَمْ يَكُنْ  
فِي ذَلِكَ عَلَى الْقَوْمِ لَمْ يَكُنْ فِي الْقَوْمِ لَمْ يَكُنْ فِي الْقَوْمِ لَمْ يَكُنْ فِي الْقَوْمِ  
بِمَا يَأْتِي عَلَيْهِ لَسَمٌ مِنْ دَعْوَى الشَّيْخَانِ بَيْنَ الْمَنِيِّ وَالْشَّيْخَانِ الْخَافِ مِنْهُمَا بَنُو وَاهٍ  
الْأَصْلُ فِي أَنْ رَوَاهُ الْقَوْمُ أَقْطَعُ أَنْ هَذَا ذُو الْكُذْبِ عَلَى الْقَوْمِ لَمْ يَكُنْ فِي الْقَوْمِ  
عَنْ قَوْلِ الْقَوْمِ لَمْ يَكُنْ فِي الْقَوْمِ لَمْ يَكُنْ فِي الْقَوْمِ لَمْ يَكُنْ فِي الْقَوْمِ  
لَمْ يَكُنْ فِي الْقَوْمِ لَمْ يَكُنْ فِي الْقَوْمِ لَمْ يَكُنْ فِي الْقَوْمِ لَمْ يَكُنْ فِي الْقَوْمِ  
الْقَوْمِ عَلَى الشَّيْخَانِ الْأَصْلُ وَاجِبٌ بِالْقَوْمِ يَأْتِي الشَّيْخَانُ أَصْبَحُوا  
أَغْبَرُ فِي الْحَرْبِ وَالْكَوْنِ وَتَبَرَّ وَتَبَرَّ وَالْقَوْمِ الرَّحْمَنُ وَالْقَوْمِ الرَّحْمَنُ



او حقه قال في المحصر في الاول تعين الرواية التي نقلها قال اهل العلم  
 والطلب القول وزيادة العدل فيما رواه على غيره من الغدول مقبولة ان لم يعلم  
اخذ المجلس بان علم نعمة بجوابه ان يكون النبي صلى الله عليه وسلم ذكره في مجلس  
وسكت عنها في اخره لم يعلم نعمة ولا احكامه لان الغالب في مثل ذلك النعمة  
والا اي وان علم احكام المجلس فالحق اي الا قول الوقف من قبولها وعدمه  
والاول للقول بجوابه فغير من زاد عنها والثاني بجوابه فما زاد  
فيها والرابع ان كان غيره اي غير من زاد لا يقبل بغير علم مثلها عاده  
لم يقبل اي الزيادة والا قبل والخبر قالا للسماع التي اي مع القول  
ان كان غيره اي غير من زاد لا يقبل اي مثلها عاده او كانت تنوف الدواعي  
على نقلها وبهذا يزيد هذا القول على الرابع وان لم يكن المرکز لذلك قبل كان  
السالك عنها اي بما الذكر لها اضبط من ذكره او صح بني الزيادة على وجه يقبل  
كان قال لم يصح نقلها نقلها اي اخبار في مجلس اخر اذا انقضاء على وجه لا يقبل  
بان مجلس لغيره فقال لم يقلنا النبي صلى الله عليه وسلم قانه لا اورد لك ولو من السا  
الراوي من اورد لك اخر فكر وبين من السا اورد لك اخر فان اسند او تركها

الى المجلسين او كنت قبلت او الى المجلسين قبل نقل خبر السيرة الاولى قبل  
 لا يجوز الخطأ في الزيادة وقبل بالوقف عليها او بغير الزيادة نقلها اي  
قبل الزيادة او بغير نقلها الا فلا المنع ح كما ورد في مد بها المصنفين  
وهو رسول الله صلى الله عليه وسلم فكان القطر ضام من نصف صاع قلا قال للبي  
اب يبداه في قوله قبل الزيادة كما اذا لم يقبل لا نقلها ولو ان نقلها واحد من واحد فيها  
من بها عنه بغير زيادة في المنع فيها عند المراد من نقلها علم وقبل لا  
لحق العلم لرفيقه ولو نقله وارسلوا اي لم يسألوا خبر النبي صلى الله عليه وسلم واحد  
من عنده وارسلوا للباقين بان لم يذكروا الصالحين كما يعلم بما اورد وقد ورد  
كتاب خط المصنف سواء او ضوا او رفع ووقفوا اي في الخبر الى النبي واحد من  
بقائه ووقفوا للباقين على الصحاب او من دونه فكان الزيادة اي قال لسناد او  
الرفع كالزيادة فيها ان علم بعد بجلس السماع من الشيخ في قبل المنع  
او الرفع بجوابه بغير الشيخ ذلك لما اورد اخر في ذلك القول على  
الصح وكذا ان لم يعلم بعد بجلس للاخبار لان الغالب في مثل ذلك النعمة  
وان علم اخباره فقال لذلك القول من القول عدمه والرابع ان كان مثل



المسلمين والوافقين لا يفعل عادة مثل هذا اذ الرفع لم يميل ولا قبل  
فان كانوا اضبطوا حواشيهم لم يتركوا الرفع بل وجهه بغيره كان قالوا ما  
كل معناه الشيخ لم يلاحظ هذا اذ رفعه نظر على الصنفان وكان في بعض  
الخبر فان قيل لانه انما يعلق على حصول النفع لا يفيض الا في غير ذلك  
يجوز دفعه انما قال لا فلا لا بالمعنى المقصود كان يكون غايته او شئ في كذا  
الصنفين انه صلى الله عليه وسلم في حديثه في قوله في حديثه في قوله في حديثه  
الذهب بالذهب ولا يوزن بالوزن الا في ما يوزن مثلاً مثل سواد بواحد في  
مالا يعلق به فيجوز دفعه لانه في بعضه قبل لا يجوز لانه لا يكون للمع  
قائلاً نقول بالتقريب في حديثه مع الرواية بالمعنى وحيث قاله حديثه في قوله  
وغيره انه صلى الله عليه وسلم قال في الحديث الطهور ما والى منسكه واذا عمل الصواب  
قبله والتابع مرويه على حد محله المتأخرين كالغرض على الظاهر الخلفه  
حمله لانه الظاهر انما جاء عليه لغيره ووقوف الشيخ ابو محمد على الحديث في  
قال فقد قبله في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه  
فانما لم يأتوا التابعي الصواب في الحديث لانه ظهروا لغيره للصواب في حديثه في حديثه

اي المجلد ان فكالمشرك في قوله في حديثه الذي هو الرابع ظهروا او انما طار  
كما تقدم فيجلد المروي على محله كذلك ولا يفرق في محل الراوي الا على القول  
بان مذهبه يخصه في المعنى من قول المشرك في حديثه يكون الحكم كالمشرك في المجلد  
كما قال صاحب اليد مع المرفوع في حديثه في محل الراوي ولا يفرق في حال لا يكون  
ثابته في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه  
اللفظ على المعنى المحاذي دون الحديث والاربع على النيب دون الوهم في الحديث  
على الظواهر في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه  
بقوله من لو غاص في البحر وقيل في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه  
لذلك قلنا في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه  
التي هي عليه السلام اليه من قوله شاهد بها قلنا في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه  
فهر لانه الجهد لا يخلد في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه  
لا يفعل في الرواية يجوز لانه لا يملك الا في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه  
ام يقطع في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه  
ووقوف في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه في حديثه



لانه لعلمه بعدم تكليفه فلا يجوز ان الكذب فلا يؤخذ به وقبل قيل ان علم  
 منه الخبر من الكذب ولم يصح المقصود بالعلم به فانه لا يمكن ان لا  
 الاخر من الخلل فلا يقبل قطعا كالمحتج فان قيل لصبي فليق فادى ما  
 حمله قبل من الجمل لا تنفاه الحد والمسابف وقبل لا يقبل لانه الصغر فانه عدم  
 الضبط والخبر في بعض الخلف اذ لا ولو قيل الكافر فاسلم فادى قبل قال  
 المقر في نسخ المسيح على الصحيح وكذا القائل بطل في يودى يقبل ويقبل  
 مبيح لا يتغير منه حرم الكذب لانه فمع تاويله في الابطال سواء في كل  
 العلم لا وقبل لا يقبل مطلقا لا بداهة لمفسده ولا لظنها الى القول ان  
 الامام ما لا يقبل الا بالامانة الذي هو في كل حال لا بد منه لانه لا يؤمن  
 فيه ان يضع الخبر على وقعها امانا يجوز الكذب فلا يقبل كقريبه من الام لا وكذا  
 لا يقبل من محم وقريبه منه كالجسم عندنا كالعظم به عند الامام الذي  
 والامانة على قبوله لان الكذب فيه ويقبل من ليس فبما خلا فالخليفة فيها  
 بخلاف القائل لما تقدم مع جوابه ويقبل المسائل في هذا الحد بان يجوز  
 في الحد بان النبي في كل من الخلل فيه بخلاف المسائل فيه فانه وقبل برة



المسائل مطلقا في الحديث او غيره لانه المسائل في غير الحديث يجب الى  
 المسائل فيه ويقبل المكنت الرواية وان تدرك في لطفه بالمحرمين او في الحال  
 كذلك لانه اذا امكن تحصيل ذلك الغرض الكليل الذي رواه من الحديث في ذلك  
 الرواية الذي خالفها في ذلك فان لم يكن فلا يقبل في شيء مما رواه الظاهر كذبه  
 في بعض النظم منه **وتشترط** الرواية لهذا لانه في ملكة اي سبب كذا  
 في النفس يمنع عن اقتناع الكبار وصغار الخ كسرف الغم ونظيفه من  
 وهو كالمفسد الذي ائتمل المباهلة الى كذا كالبول في الطريق الذي هو  
 مكروه والكل في السوف لغيره وفي المعنى عن اقتناع كل فرد من افراد ما  
 ذكره في الف الذم من ذلك لا يثنى العدالة اذ صغار غير طاعة كذبه لا يثنى  
 بها خبر ونظرة الى الاجتهاد فلا يثنى المنع عن اقتناع كل فرد منها فاقول  
 الذم منها لا يثنى العدالة وفي نسخة قبل الرواية وهو كالمفسد الى بناءه  
 وهو ما هو ذم والملكه فقال لا بد منه فانه المنع من الكبار وصغار  
 المستمع الذي ائتمل المباهلة قد يقع في جوده الشيء من كونه ولا عدالة  
 لانه هو مجوده الصفة وهذا صحيح في نفسه يحتاج اليه فاعاد الله

١٥٠  
 ١٥١



لانه من عند ملكة شعرة من افرا فذكر شئني عنه اياها الهوى الشئني منه والا  
 لوقع في الهوى فلا يكون عنده ملكة تمنع عنه وتنفذ على شرط العدالة فاذا ذكر  
 بقوله فلا يقبل الجاهل باطلا وهو المستور انتفاء تحفظ الشك خلا قال لا يجز  
 وابن قورنك وسلم الرازي في قوله لم يقبلوه كنفاء بظن قصور الشك فانه يفرق  
 من عند الله في الظن عند الله في الباطن وقال امام الحرمين يوقع من البطل والرد  
 الحان يظهر حاله بالبحث عنه قال فيجب لا تكلفا عما يشاء حله بالاضل اذا رد  
 هو الخرم فيه الى الظهور حاله اقباطا وانعزض على ذلك المصنف مع قول  
 الابطحى بالمودة ثم الغشابة في شرح البرهان انه يجمع عليه بانه اليقين لا يرفع  
 بالشك يبقى فالقول الثالث بالاضل لا يرفع بالخرم المشكوك فيه كما لا يرفع اليقين  
 اى السعيا به بالشك بجامع البون اما الجاهل باطلا وقطاعا او فردا وجماعا  
 لا انتفاء تحفظ العدالة وقطاعا وكذا الجاهل العين كان بها فبشر من رجل فرد  
 اجماعا لا تضام جهالة العين الى جهالة الحال اما فردا مما قبله ليعني عليه قوله  
 فان وضعه نحو الشافعي من اعاد الحرب الراوى عنه باللفظ كقول الشافعي قبل  
 اخبرني الثقة وكذا قال مالك قبله فالوجه قبوله وعليه امام الحرمين لانه لا

من اعاد الحرب لا يصح بالثقة الا وهو كذا فلا قال للشافعي والخطيب  
 البغدادي في قوله لا يقبل الجاهل ان يكون فيه جرح ولم يطلع عليه الوصف  
 فاجيب بيقينه لك جرحا كونه الوصف مثل الشافعي ومالك في جرحه  
 على حكم في دين الله تعالى وان قال نحو الشافعي في وضعه لا انهم كقول الشافعي  
 اخبرني من لا انهم قلنا لك يقبله قال في وضعه لا انهم كقول الشافعي  
 بهذا اللفظ لو ثبتها وقال لا لزمه يلى بس يوثقها وانما يوثقها لا انهم واجيب  
 بانه ذلك اذا وقع من مثل الشافعي بجرحه على حكم في دين الله تعالى كان المراء به  
 ما مراد بالوصف بالثقة وان كان دونه في الرتبة ويقبل من اقدم جاهلا  
 على اقل مقسفة مضمون كسرة المبيد او مقطوع كسرة الخمر في الاصح سواء  
 اعتقد لا يا عثم لم يعتقد شيئا بعدد ما يجهل به بل لا يقبل لانه لا يقبل بالثقة  
 وان اعتقد لا ياد ويقبل يقبل في المظنون دون المظنوع اما المقدم على المفسد  
 عالما بحقه فلا يقبل قطعا وقد اضطررت في الكبرياء فقبل هي ما لو تد  
عليه مخصوصه في الكتاب والسنة وقبل في ما فيه حد قال لا في دينهم الى ترجيح  
 بهذا المبدأ والاول ما يوجد لا كسرة واحال اوقف لما ذكره عند نصب الكبار



وقبل انقل لك على عظم اودجب في حبه قد قال الصادق عليه السلام  
الشراني والشيخ الامام والذليل في كل ذنب ونقبا الصغار نظر الى  
عظم من عظمه عز وجل ومثلا عفا به وعلى هذا يقال في تفرق العبد الى بدل الكبار  
وصغار الحسن الكبار والكبار وكبار الحسن لان بعض الذنوب لا يفتح في  
في العبد لانه انما قال قال الامام الحسين انما كل من توفد بفعله اكثر ان  
من ثلثي بالدين وقرن الدنيا به يتاخر ويتاخر ضعيف الخس والامام  
انما اضيق به ما يظن العبد ان المعاصي كمثل تلك لا الكبيبة فقط كما  
نقله المصنف واخافهم بكونهم من التفرقة بين الاولين وما كان ظاهر كل  
من التفرقة انهم يعرفون للكبيبة في وجود اليمان بد المص في تفرقة بها  
بما يلي الكفر الذي هو اعظم الذنوب فعلا لقل الى ذلك ان اوجبه عند جمل اف  
الحط كما صرح به شرح الرقبات والذات بالذي روي الشيخان عنه ان  
قال قال رسول الله صلى الله عليه واله انما كبر عند الله ان يدعو الله تدعو له وهو قتل  
قال ثم اي قال انه ثقل في الدنيا اذا كان يطمع مفعك قال ثم اي قال ان  
ثمن حليته جازا فانزل عز وجل نصد بها والذين لا يذعنون فاعل لها اف

ولا يفلحون

ولا يفلحون النفس التي هم اسد بالحق ولا يذعنون الاية واللواط  
لان مضع لما السلك الزنا وقد اسلكه قوم او واهم اول من فعله سيب  
كافقه في كتابه القدر ذكر الخزانة لم شكر لعلها في الشدة من العتب  
ونظرا لسكر القصاد بالخروج بغير ما كالبين من نعيم النسيب المستوي بالبيد  
قال صلى الله عليه وسلم ان الله قد علم ان يترك المسكين بسقيته من طينة الحيا قالوا  
يا رسول الله وما طينة الحيا عرفنا من العلم واه مسلم ام لا قال لا بل الله  
من غير الخرق صغيرة والسرف والغصب كما قال تعالى السرف والسرف  
فاقطعوا ايديهم وقال صلى الله عليه وسلم من اقطع يدا من الاخر ظاهرا طوقه الله  
ايام يوم القيمة من سبع ارضين رواه الشيخان ونقله مسلم وفيه جملة الغصب  
بما يلي فممنوع من مال كما يقطع به في السرفا كسرف الشئ القليل فممنوع  
قال الحلبي لا اذا كان المرفوعة مسكنا لا في غير ذلك فتكون كبريا  
والعقد قال تعالى الذين يرمون المحصنات الا انهم قال الحلبي قد قال القدر  
والملوك والحوالة المسئلة من الصغار لان الابدان قد ذمت وذنوبها  
الكبيبة المشرفة وقال ابن عبد السلام قد ذمت المحصن في خلواتها لا يسمع



الا انه كما والحفظ ليس بغير موجب للحمل ان شاء الله تعالى فافقد الرجل  
 زوجته اذا ائتمن بولدها ان لا يسهل عليه فباح وكذا خرج الراوي والشاهد بان  
 اذا علم من هو واجب والتمه في نقل كلام بعض النسخ ان بعضه وجب لاف  
 بينهم قال صلى الله عليه وسلم لا بد من الجنة تمام رواه الشيخان وفيه با ايضا انه صلى الله عليه وسلم  
 مريضين فقال لا تخموا ليعذبا وما بعد بان في كبر يعني عند الكبر والشيخان  
 في رواية اخرى ان كبر يعني عند الكبر اما احدهما فكان يمتنى بالتمه واما الاخر فكان  
 لا يمتنى من بولده اما نقل كلام نصحه لانفع اليه فواجب كما في قوله تعالى  
 يا موسى ان الملأ يأمرونك بالفسق ولم يذكر المصل الغيبة وهي كذا النقص  
 اخاهما بكره وان كان فيه والفاة فرحها بالتمه لان صاحب العدة قال انما  
 صغيرا وافرأ الرافعي ومن تبعه لعدم البلوى بها فقل من يسمي مخافهم قال  
 الرافعي في نفسه انها كبراء فلا ف وبهملها نفيها الى كبر الكبر بما يؤيد  
 عليه بخصوصه قال صلى الله عليه وسلم لما حج من مكة فمعه لم اظن من يحسن  
 وجوههم وصديهم فقلت ان هؤلاء با جليل قال هؤلاء الذين ياكلون  
 لحوم الكسوف في اعرافهم رواه ابو داود وفي الترمذي لا يغيب بعضكم

بعضا المحجبكم ان باكل لحم فيه منها وباح الغيبة في مواضع ذكرها في كتابها  
 ومناها في الرقة لانه صلى الله عليه وسلم عذبه من الكبار وفي اخر من اكبر الكبار  
 الكبار في اهل الشجران ومن يغيب المشرك به بغيبه نصا الشرف ترد فيه  
 ابن عبيد السلام وجزم الغارة بالنقل قال لولم يثبت لافلسا واليه من الكبار  
 القابض قال صلى الله عليه وسلم من خلف على ما امرى مسلم بغيبه على ما امرى وهو عليه  
 غضبان رواه الشيخان وقال صلى الله عليه وسلم من اقطع فقل امرى مسلم يمينه فقه  
 اوجب الله الطرودهم عليه الجنة فقال الرجل وان كان شهابا سبها رسول الله  
 قال صلى الله عليه وسلم وان كان غضبان ارا لارواه مسلم وقطعه الرحم قاله  
 لا يدخل الجنة فاطع رواه الشيخان قال سفيان بن عيينة في ابنه فاطع رحم  
 والقطعة فعلة من القطع فقل لولم الرحم القرابة والفتوة اي الموالد  
 لانه صلى الله عليه وسلم عذبه من الكبار وفي اخر من اكبر الكبار في اهل الشجران  
 واقا حديتها الخالدة في النار ام وحديث البخاري ثم الرجل صنوبه فله ابد لا  
 على انما كالموالد في الفتوة والفتوة من الرقة لانه صلى الله عليه وسلم عذبه من  
 السبع الموبغان اي المملكان في اهل الشجران نعم يجب ان اعلم انه اذا ثبت فضل من

على الله







وفي نهاية القرب حديث الساع ملكي ملكا بسايفه نفع المسيحية واليه  
وسخ الزكاة قال صلى الله عليه وسلم فانه حطب ذهب ولا فضة لا يودي بها فيها  
الا اذا كان يوم القيمة صفى له صفائح من نار فاحمى عليها نار جهنم فكلوا  
بها جنبه وقبيرة وظهيرة زوا الشيطان ويكلم الله في القاعة لا يسم من حمله  
الا النعم الكافرون وان المكريا للشرا في المعاصي والالكال على العفو قال  
قلا بان مكر الله الى النعم الخرون والظلم ليقول الرجل لو جئتني كذا كذا  
فالتعجب وانهم يقولون مكر الله القول وزورا اي قبحا يسيئوا الزجر بالام  
في الخرم ولم الحزير والميت اي تناوله لغير ضرورة قال تعالى لا اجد فيها  
اوحي الى محمدا على طاعم نعمها الا ان يكون بينه اود ما فسقوا اولم ينزير  
فانه رفسر وقطر نضار من ثمره نذر لان قلوبهم اراكان الاسلام فقطروا  
بؤذون بغلة الكران مركبة بالدين والقلول وتوقها ندم الغنم كما قاله  
ابو عبيد قال كما دون بغلة انما غل نعم الغنم والحرية وي قطع الطريق على  
المطربن باخافهم قال تعالى انما قرأ الذين يحولون الله ورسوله ويبغون  
في الارض فسادا والاية والسحر واليا بالموت لا نذ صلى الله عليه وسلم من هاهنا السبع

الموبقان في الحرب السابغ وادمان الصغرة الى المواظبة عليها من نوع او  
انواع وليس لكبار مخصرا فيما عدوكم انما الله بالكاف في اولها وما  
ورع من حديث الصبيحين الكبار الشرا لئلا يسهو السحر وعقود والديته  
وقتل النفس زادة البخاري واليه من العوسر فسلم بديها وقول الزور وقدرها  
اجتنبوا السبع الموبقات الشرك يسهو والسحر وقتل النفس التي حرم الله الا  
بالحلف واكل مال اليتيم واكل الربا والنيل يوم الزحف وقد قال الحشا الله  
العافلان المومنان فيجوز على بيان المخرج اليه منها وقد ذكره وقد قال  
ابن عكرمة في السبعين ارب ومعه بن فيبي السبع مائة ارب يعني  
بان غلبا ضاقت مواضعها مسددا الا فكل من نسي عام للسحر الزرافع فيه الى  
الحكام الرافعة وقيل قد وهوا لا فكل من فام بعض الناس يمكن الزرافع فيه  
الحكام السادة وخرج يا مكان الزرافع الا فكل من فام النبي صلى الله عليه وسلم  
فبغير ان يراذ في الاول غالب على لا يخرج من الخواهر وفي الزرافع فيه  
لبا الواقع واما في المرحى من اودى ونحوها يرجع الى الخبر فان اولها في هذا  
الصلاة ولا تفرق الزرافعة الصلاة واجبة والزنا حرام وفي هذا القياس



والمشهور انما هو المشهور لا محققا قبله وانما المشهور  
وهو انظر الى اللفظ لو لم يمتدح في الخرج والى متعلقه والثاني والمتعلق  
فقط والثالث واللفظ فقط وهو المتعلق فلم يمتدح الثالث على محل واحد  
ولما قلنا ان كون الشهادة شاهداً وكون معنى الشهادة شاهداً لانه صيغة  
مؤنثة لذلك المعنى بمتعلقه وصيغ العقدة كعبث ولا يربطاً ومنه وجب وجوده  
اشياء لو لم يمتدح في الخرج بها فلا فالخرج في قوله انما اخص على  
اصحابا بان يمتدح وجوده مضموناً في الخرج قبل المتعلق بها فاللغاضي يمتدح  
الباقول في بيت الخرج والعديل يمتدح في الرواية والشهادة فانظر الى ذلك  
خبره في الرواية فقط اي بخلاف الشهادة رعايته للشايب فيهما فان الورد  
يغير في الرواية دون الشهادة وقبل لا فيهما نظر الى ان ذلك شهادة فلا بد  
فمن العدة وقال لغاضي ايضا بكفي لاطلا وفيها اي في الخرج والتعديل  
فلا يحتاج الى ذكر صيغ الرواية والشهادة كالتقاء بعلم الخرج والمعدول  
وقيل ان صيغها ولا بكفي لاطلا لانها لا تخرج بالسر يخرج وان يمتدح  
الى التعديل باللفظ وقبل ان يمتدح التعديل فقط اي دون سبيل الخرج لانه

مطلق الخرج بطل الشك ومطلق التعديل لا يحصل بالخرول انما هو في  
الظاهر وعكس الشافعي رضي الله عنه فقال في سبيل الخرج للاختلاف فيه  
دون سبيل التعديل وهو اي عكس الشافعي في الخطة الشهادة فاما الرواية  
فالخبر بكفي لاطلا وفيها الخرج كالتعديل اذا شرفه سبيل الخرج من  
الخرج الابعادج ولا يكتفي بطل ذلك في الشهادة لمتعلقه لطف فيهما  
بالمشهور وقول الامام ابن ابي عمير والامام الرازي بكفي لاطلا فيهما  
اي الخرج والتعديل للعالم بينهما اي من قول البكري بن عمرو هو في لغاضي  
المتقدم اذ لا تعديل لخرج الامان العالم بينهما فلا يمتدح في الرواية وان ذكر  
معان الخراج وغيره والخرج مقدم عند التعديل على التعديل ان كان عده  
الخرج اكثر من عده المعدل لاجتماعه وكذا ان شاولا اي عده الخرج وعده  
المعدل او كان الخرج اقل عده من المعدل لاطلا في الخرج على ما لم يطلع  
عليه المعدل وقال ابن شعبة ان المالكية يطلبون الخرج في الفهمين كما هو  
فاصل في الاول بكثرة عده الخرج وعلى وزانه قال بعضهم ان التعديل  
في الثالث مقدم ومن التعديل لغيره من شرط العدل لانه في الشهادة الشهادة



من ذلك الشخص لو لم يكن قد لعنه لما حكم بشهادته وكذلك العالم الذي  
المستحق للعنة في الراوي برأيه شخص فقد يلحقه الاصح والماثل  
برأيه وقبل ليس بقدر له والعمل برأيه يجوز ان يكونا اعتبارا في ايهما  
لا يروى الا للعدل اي منه بان صح بذلك او يروى من عادة من شخص فقد  
لما لو قال هو عدل وقبل لا يجوز ان يترك عادة وليس من الحجج لشخص ذلك  
العمل هو وبه ترك الحكم بمشروعه لجواز ان يكون ذلك لمعلم ولا الخلة  
في شهادته الزاوية ان لم يعلم نصا بها لانه لا تنافي بينه وبين  
التبيين المسائل الاجمالية المختلف فيها ككساح النعمة لجواز ان يفتنه  
اباؤه ذلك ولا التدليس فمن روى عنه بسم الله فغير مشروعه حتى لا يفرق  
او لا خلاف ذلك قال ابن السمعاني لا ان يكون بحجة لو سئل عنه لم يبينه  
فانه صريح صحيح له لظهور الكذب فيه واجيب بفتح ذلك فترك الكتمان  
اخره ولا التدليس باعطاء شخص علم او شهادته لغيرنا اجرة ابو عبد الله  
الحافظ نفي به الذي يشهد باليه في قوله حررنا ابو عبد الله الحافظ  
بغنى به الحكم لظهور المقصود ولا التدليس بايمان الذي والرحمة الاول قول

من عاصره

من عاصره الزمري مثلا ولم يلقه قال الزمري هوها اي فوفعا في الزمري  
الذين انه سمعه والشيخ بخوان يقال هذا وراه الزمري هوها اي فوفعا  
والمراد انه فوفعا كان يكون بالحيث لان ذلك من المعاصرين لا كذب فيه ما  
مدلس المون وهو من يدعي كلامه فعما بحيث لا يميزان في وجع لا يباعه  
بغيره الكذب على رسول الله صلى الله عليه وسلم مسد القضاة اي الشخص الذي  
الذي يسيء ضحايا اي حصة النبي من اجمع قال كونه فوفعا في حصة  
عليه السلام ذكر كان او اني في حج من اجمع كافر فليس بضابطه لقوله  
وقيل بين القتل في معصية بالحق الضابط وهو ضابطه اجمع وقيل ان  
قوله بين الحاد في هذه من روى النبي صلى الله عليه وسلم ليشمل الامم او لا لقضية  
كايام مكنوم وان لم يرو عنه شهادته لم يعل بضمها لاجتماعه بخلاف  
الناظر في القضاة وهو ضابطه فلا يكفي صدقهم التابعي في الشخص  
اجتماعه بالضابط من غير ان لا الاجتماع بين نظر للعرف في الضحية وانما  
يكفي كالاول والفرق ان الاجتماع بالمصطفى صلى الله عليه وسلم يؤمن التواضع  
اضاعاف ما يورث الاجتماع الطويل لضابطه وفيه من الاقضية في الطرقات



مكتبة

الجليل ما يجمع بالمصطفى صلى الله عليه وسلم مؤمنا بطف الحكيم بركة طلعته  
صلى الله عليه وسلم وقبل بشرط ان اكله كوزان من الرواية وطالته الاجماع  
 في صدقهم القضاة نظر في الاطالة الى الفرق وفي الرواية الى افعالهم  
 الاعظم من حجة النبي صلى الله عليه وسلم لتبليغ الافكام وقبل بشرط ادرها فقط  
 يعني فال بعض بشرط الاطالة ومنها مشهور وبعضهم بشرط الرواية  
 ولو تجد بها كذا بعض المتأخرين وقبل بشرط في صدقهم القضاة في القزو  
 مع النبي صلى الله عليه وسلم او من ادعى نصها في الاجماع به لان لصحة النبي  
 صلى الله عليه وسلم بشرط افعالها فلا مثال لا يافهم في طول بظرفه خلع المطر  
 عليه الشخص كلفه الشغل على الشغل الذي هو قطع من العذاب والتمسك  
 على الفصول لا يبعد التي يختلف فيها المشاج وانظر في الفرق بانه  
 بعد في من فان تركه كعبه اسره فعل في لاسمي صاحبها بخلاف من فان  
 بعد في من سما كعبه اسره الاجماع ويجوز بانه كان يسمى قبل الردة ويكنى  
 ذلك في صحة التعريف اذ لا بشرط فيه لافتراقه من المناهضة القاطن ولذلك  
 لم يجز في تعريف المؤمن من الرواية العاطفة لبعض افراد ومن زاد من متاخر



الحديث كالعالم في التعريف وثما مؤمنا للافتراق من ذكر اراؤهم من سمي  
 مكابيا بعدا فاعلم القضاة لا مطلقا ولا زمانا لاسمي الشخص صاحبها  
 حال حياته ولا يقول بذلك احد وان كان ما اراؤهم من سمي التعريف  
 ولو ادعى المعاصرون للنبي صلى الله عليه وسلم العدل القحيد له قبل وفاقا للفقهاء  
 اذ كبر الباطل في ان عدله عنده من الكتب في ذلك وقبل لا يميل لادعائه  
 لنفسه بغيره فوجها منهم كقولنا ما عدل والاكثرون العلماء السلف والخلف  
 على عدله القضاة فلا يجزى عنها في اية ولا شهادة لانهم خبروا لافته قال  
 صلى الله عليه وسلم قبل في رواية من اياه الشيطان ومن طرد الله عنهم فاح كسرة اوفا  
 ملك فبعضاه وقبل ثم كغيرهم فبجاء عن العدالة فيهم في الرواية والشهادة لا  
 يكون ظاهرا للعدالة او مظهرها كالشخصين رضي الله عنهما وقبل ثم عدول الله  
 حين قلنا ان رضي الله به وبجاء عن عدالته من حين قلنا لو فوه الغبن من ح  
 وفيهم المسئلة عن خوضها وقبل ثم عدول الله من قائل عليها رضي الله عنهم  
 فساق حجة على الامم الحقة وبانهم يحضرون في قائلهم له فلا يؤمنون  
 فلا اخطاوا بل يوجرون كما سبوا في العفاهة مسألة القول بشرط



الصلابة تابعا كان او من بعد فالنبي صلى الله عليه وسلم كذا فسقط الوصل  
بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم هذا اصطلاح الاصولين وقا في اصطلاح  
المحدثين فهو قول السابق فالعرفان كان القول من تابع التابعين فمن قطع  
او من بعدهم ففضل اي بغير اضافة وهو مفسط منه لا وان فاكروا لمقطع  
مفسط منه لا وفاقا كروا في العلة بمفسط منه فامره بالصحاب لم يفر من  
المفضل والمرسل اخرج به ابي جعفر وقالوا في الحديثين منه والاول  
قطعا فالاول ان العدل لا يفسط الوصل بينه وبين النبي صلى الله عليه وسلم  
الا وهو عدل عنه والا كان ذلك تلبسا فادق فيه وقوم ان كان المرسل  
من اخذ التعليل كعبد بن المسيب والشعبي بخلاف من لم يكن منهم فعد بن قيس  
ليس يعدل به لا فيسقط لظنه هو على الاحتجاج به اضعف من المسند الى الله  
انصل سنداه فلم يفسط منه احد خلافا لقوم في قولهم انه اقوى من المسند فالوا  
لان العدل لا يفسط الا من يختم بعد التعليل ومن يذكره فيجعل الفرقه  
على انها واجب يمنع ذلك والصحيح ردها وعليه لا كثر منهم الا ما الشافعي  
والعراقي ابوبكر الباقلاني قال سلم في صفة صحيحة وانزل العلم بالخط

لجمل بعد ذلك السافط وان كان خطا بها لا فاما لان يكون من طرف الفاح  
فان كان المرسل لا يزوي لا غلط كان طرف ذلك من فاكروا كان السبب  
واي سلم من ينذرهم بربوبان غدا في خبره قبل مرسله لا انتفاء المخدو وهو  
حج مستحكما لانه استغاط العدل كذا وان غصه من مرسل كمالا التابعين كغير  
انما اب خاتم واي عثمان الهندي واجد جازا القطر في ضعيف يخرج اي  
صالح للزوج كقول ضحايا او فعله او قول لا كثر من العلم البر فيهم هو اي  
او ساد من مرسل او خبرا بان يسلط على ضعفه واصلان يابو مرسل او ربه  
عنه في خروج الاول ووجهين نقضوا واستشار من ينكره او قل انزل العقول  
على وقعه كان المجموع من المرسل المنضم اليه العاضلة جازا وفاقا للشافعي  
رضي الله عنهما لاجدة المرسل ولا مجرد المنضم اليه لضعف كل منهما في الأفراد ولا يلزم  
من ذلك ضعف الجواز لانه لا يحصل من اجتماع الضعيفتين قويا فثبت للفق  
ومن الشائع ضعيفان بقلبنا فوثقا اما مرسل مضافا لتابعين كالزهرى وخو  
فبا على الرواية العاضلة لضعفه فانه مجرد المرسل من العاضد ولا دليل على  
سواء وقد لوله المنع من شئ قال اظهر لا تلتقا في قوله الثاني لاجله فهاط



وقيل لا يجب لا لتلفاق لانه ليس يحجج ص الالكلام الغامض الى  
الانفاذ لا يبرهن جواز نقل الحديث بالمعنى للمعنى ولو ثبت فمما يبعد لولا  
الانفاذ وموافق الكلام بان يلفظ به لا في مسأله في الماده ومنه  
لان المقصود المعنى واللفظ لا ينفك عن بعضه فلا يجوز له تغيير اللفظ قطعاً  
وكذا في الجوزي في الاوى للفظ ام لا وقال الماوردي يجوز ان نسخ اللفظ  
فان لم يسهل فلا نقول ان الفضايله كلام النبي صلى الله عليه وسلم وقيل يجوز ان كان  
توجيه اي الحديث علماً ان انفاذاً فان كان توجيهه فلا يجوز في بعض كونه  
اي داود وغيره مفتاح الصلاة الطهور وتحريمها التكبير وتحليلها التسليم  
وحديث الصحيحين فمن التواتر كل من قول من يقتل في الحرف الحرام القتل  
والحداء والقرب والقارء والكليل المقصود ويجوز في بعضه قبل مجوز بلفظ  
مراد في وعليه خطيب البغدادي بان يكون بلفظ يدل مراد في مع بقاء التركيب  
وموافق الكلام على انه خلاف ما اذا لم يكون بلفظ مراد في بان يغير الكلام  
فلا يجوز لانه قد لا يوفي بالمعنى ومنه انما النقل قطعاً اي من غير تعديل  
والا ترى من الخطية ومنه كما لم يرضى الله عنه من المتأولين والنقل

التاقل به فانه العالم كسباً فاختلّفون في معنى الحديث المراد وجب  
بان الكلام في المعنى الظاهر لا فيما يختلف فيه كما انه ليس الكلام فيما يقيد  
بالفاظه كالاذان والتشهد والتكبير والتسليم ص الصحيح الى  
يحجج بقول الصحابي قال النبي صلى الله عليه وسلم لا تظاهروا سماعة من  
وقيل لا يحجج به لانه لا يكون بينه وبينه صحابي وقتلنا بجنازة من عدله  
الصحابة او تابعي وكذا بقوله عن اي من النبي صلى الله عليه وسلم على الراجح لظهوره  
في السماع من انصاره ان كان دون الاول وقيل لا لظهوره في اللفظ على ما بين  
وكذا بقوله سمعنا من النبي لظهوره في صدق الرواية من وقيل لا لجواز ان يكون  
الراوي على ما ليس بمراد النبي صلى الله عليه وسلم او يبينها او يعجبها وهم وكذا  
رخصتاً للجميع للمفعول في الاظهر لظهوره فاعلمها النبي صلى الله عليه وسلم وقيل  
لا لانه لا يكون الامر الثاني بعض الاول ولا لا يحجج والقيم والرفيع  
استبان طامن فانه لا كالحجج بقوله انما من السنة لظهوره في سنة النبي صلى الله عليه وسلم  
وقيل لا لجواز ان يراه من البلد قلنا معك ان نقله عن النبي صلى الله عليه وسلم فكان الثاني  
يقطعون في عهد النبي صلى الله عليه وسلم قلنا نقله عن النبي صلى الله عليه وسلم لظهوره في عهد النبي



عليه وقبل الجملان لا يعلم به فكان الثمن يتفكرون فكانوا لا يقطعون في الشيء  
النافذ فالله غاشية لظهور ذلك في جميع النسخ الذي هو إجماع وقبل الجواز  
الاداءة ليس مخصوصة به وعطفها لقصورها لعلنا لا نشترط الى كل صورة دون  
فأقبلنا في الرتبة ومن ذلك استغاد حكايته الخلف الذي هو في الاولى في غيرها  
وقد تقدم بيانه **خاتمة** مستند القضاة في الرواية فإنا الشيخ  
عليه السلام وحده من غير اولاد ففكرنا في شيء على الشيخ فقام به فقام به  
على الشيخ فالمتاولة في الجازة كان بدفع له الشيخ اصل عامه في دفعها بلابة  
ويقول لاجل ذلك روي عنه في الجازة من غيرنا وله خاصة فاحكمه  
اجتبه لنا رواية الخلف في عام نحو اجتهادنا في جميع مستوعباته  
في خاص نحو اجتهادنا في رواية مسلم فقام في عام نحو اجتهادنا في عامه  
جميع مروي به قلنا ان ومن يوجب من نسبه بغيره فالمتاولة من غيرنا في القلام  
كان يقول هذا الكتاب من مسوغاتنا قلنا فالوجه كان هو بكتبنا الى غيره  
عنه فواوونه فالوجه كان يجردها او كتابا بحكم الشيخ معروفا ومنع  
ابوابهم الحرج فابو الشيخ الاضيق والفاضي حين والماوردي

الاجازة بانفسها السابقة ومنع قوم العامة منها دون الخاصة ومنع  
الفاضي ابو الطيب جازة من يوجب من نسبه وهو الصحيح والاجماع  
منع جازة من يوجب مطلقا اي من غير يوجب من نسل فلان وسقط الاقسام  
بالفاضي لانه الى ان كل قسم دون ما يوجب في الرتبة ومن ذلك مع حكايته الخلف  
في الاجازة استغاد حكايته فلان فيها بعد وهو صحيح والفاضي الرواية اي  
الفاضي الذي يروي بها الرواية من مستند المحررين فليطلبها منها على  
على ترتيب فان تقدم احد على غيره في رواية عليه فري عليه فانا سمع اجتهادنا  
ومنا ذلك اجتهادنا في ابناء مناوله اجتهادنا علما واولى في وقته بخطه  
**الكتاب الثالث من الاول في الشبهة في الاجماع**  
وهو اتفاقنا في خطه لانه بعد وفان شينا محمد صلى الله عليه وسلم في نصيب  
على اى فرقان وليس المصنف هذا الحريان عليه فقط مسائل المحررين دوننا  
بحسب ذلك فقال فعلنا اقتضاها الى اجماعنا بالحيثية بان لا يجاوزهم  
الذين هم وهو الى اقتضاها فيهم اتفاقا اي فلا غيرنا باننا وغيرهم اتفاقا  
ونسب يوجب فاد غيرهم لم يبر عليه بقوله واشير قوم وفان القوام لاي حجة



الشيء

مطلقا اي في المشهور والخفي وفوق في المشهور دون الخفي كذا فانما الغرض  
 اطلاقه الاما جوتنا اي ليهج هذا الاطلاق لا بمعنى انما جوتنا  
 اللازمه للجهاد اليهم فلا فالا لادري في قوله بالشيء ويدل له التفرقة بين  
 المشهور والخفي فانما جوتنا الاصول في الغرض فيعتبر فافلا في خبر  
 فيها التوفيقا شيئا طاع الاصول والصحيح المنع لانه عام بالنسبة اليها  
 واما اختصاص الاجماع بالمسلمين لانه السلام مائة في الاجتهاد  
 الماخوذة في تعريفه فيج من تلتا بيد عنه فلا علة بوقا فولا خلا ف  
 واما اختصاصه بالعدول ان كانت العدة لركنا في الاجتهاد وقد نه  
 اي عدم الاختصاص بهم ان لم تكن ركن في الاجتهاد وهو الصحيح كما سلكنا  
 في بابيه فحصل مما ذكرنا في اعتبار وقا في العدة قولين وراذ عليهم اقول والنا  
 اي الاقوال في العدة فيعتبر فافلا في حد نفسه دون غيره فيكون اجماع العدة  
 جرحا عليه ان وافهم وعليه مطلقا ورايعها يعتبر فافلا في حد نفسه  
 في مخالفة جرحا فاما اذ لم يبينه اذ ليس عنده فافلا في حد نفسه ان يقول شيئا من غير  
 دليل واما انه لا بد من الكل لانه اضافة جرحا الى لانه فغيره لعدم

وعليه

175

وعليه الجرح فغيره مخالفا لظاهر وثانها احوال احوال بقدر الثاني  
 دون الواحد وثالثها نفس التثنية دون الواحد والثاني ورايعها بقدر  
 بالغ علة التواتر دون من لم يبلغه اذ كان غيرهم اكثر منهم فافلا في خبر  
 مخالفة من قاله اذ سلك الاجتهاد في منه به بان كان للاجتهاد في خبر جرحا  
 كقول ابن عباس بعدم القول فان لم يسع كقول جرحا في الفضل فلا يضره مخالفة  
 وسادسها فغيره مخالفة من قاله ولو كان فافلا في اصول الدين خطره دون  
 خبره من العلوم وسابعها لا يكون الاتفاق مع مخالفة الجرحا في احوال يكون  
 جرحا على ذلك لانه علم انه اي الاجماع لا يخفى بالقابض لانه في جرحا  
 الامة في غيرهم وقال في القابض لانه في جرحا لانه في خبرهم لانه  
 لا تضيق فغيره انما هم على شيء وعلم عدم انعقاد في جرحا النبي صلى الله عليه وسلم  
 من قوله بقدر فانه ووجهه انه ان وافهم فافلا في قوله والاولا اعتبار  
 بقوله دون وعلم ان الشايعي الجرحا وقت انعقاد القابض فغيره لانه  
 من جرحا لانه في عصره ان شاء بعد بان لم يصر الشايعي جرحا لانه بعد انما هم  
 فعلا مخالفا في فافلا في فافلا في عصره في انما هم في عصره لانه



الميرة الا وهو الصحيح فلا و علم انه اجماع كل من اهل المدينة النبوية واهل  
 البيت النبوي ومنهم فاطمة وعلي والحسن والحسين رضي الله عنهم واخلفاء الاربعة  
 اب بكر وعمر وعثمان وعلي وصالح بنهم والشحج بن اب بكر وعمر واهل المدينة مكة و  
 ولائهم واهل مصر الكوفة والبصرة وغيرهم لاننا نغاف بعض مجتمعاتهم لانه  
 لا كلمه وانه الاغاف المتفق بالافادجج الصدا المرفوعة وهو الصحيح  
 في الكل وقيل انه الاجماع في الافادجج لانه الاجماع في كل بيتا خبر  
 الواحد وقيل انه فيما قبل الاخير من الشجج اقله الاول فلهذا الصحيحين  
 اما المدينة كالكثير فيسبنا ونصع طيبا واخطاء فيكون منعها عن اهلها  
 واجيب بضد ورواهم بل انك لا انتفاء عنهم فيجعل الحريه على انها  
 في نفسها فاضل بمكة واما الثانية فلقوله تعالى انما يريد الله ليهب منكم الرض  
 اهل البيت ويطهركم تطهيرا واخطا رجس فيكون منعها عنهم ومن ثم نغوم ذلك  
 الزمدي عن علي بن ابي سلمة انه لما نزلت هذه الآية لع النبي صلى الله عليه وسلم كسا  
 وقال مولاه اهل بيتي وفاطمة اللهم اذهب عنهم الرجس وطهرهم تطهيرا  
 ورواهم عن عائشة قال خرج النبي صلى الله عليه وسلم فطهرهم فطهرهم



اسود فحاء الح بن علي فاد قلتم قال الح بن فاد قلتم معكم فحاء فاطمة  
 فاد قلتم فحاء فاد قلتم قال الح بن فاد قلتم معكم فحاء فاطمة  
 ويطهركم تطهيرا واجيب بمنع اخطا رجس في البيت العذاب  
 وقيل الهم وقيل كل مستغفرة مستغفرة فاما لنا الله فلقوله صلى الله عليه وسلم  
 عليكم بسني وسنة اخلفاء الراشدين المهديين من بعدى ثمكوا بها ونصوا  
 عليها بالنواذرة انا الزمدي ونهضة وقال الخليل فانه يستبعد ذلك  
 منهم تكون ملكا اي نصه فوجه ابو حامد واحد في المناف وكان هذا في الاربعة  
 هذه المدة المدة المدة فاد الح بن علي فاد قلتم هذا النبي صلى الله عليه وسلم على ايمانهم  
 فيسبني عنهم اخطا واجيب بمنع انتفاء واما في الاربعة فلقوله صلى الله عليه وسلم  
 افندوا بالذين من بعدى بكم وبكره فاد الزمدي وغيره وحسنه بالافند  
 بهما فيسبني عنهما اخطا واجيب بمنع انتفاء واما في الخامسة والسادسة  
 فلان اجماع من ذكر فحما اجماع القضاة لانهم كانوا بالحيين وانسوا  
 الخاضعين واجيب على تعدد تسليم ذلك بانهم بعض الجحودين في عدم  
 على ان فيما ذكر تخصيص الردى بعض الصحابة وعلم انه لا يشترط في الجمع



عدة التواتر لهذا المعنى لا يحد ذلك ولا يحد له من حيث شرط  
 ذلك نظر للعادة وعلم انه لو لم يكن في العرف لا يجدوا حجة به اقل  
 ما يصدق به اتفاق مجتهدينا اذ اثنان وهما عدم الاجماع في كل لا يتقار  
 الاجماع من الواحد وقبل حجة به وان لم يكن اجماعا لا خطا لا يفتها وفيه  
 وعلم انفراد العرفيون ان الله لا يشرط في انعقاد الاجماع لعرفه وتفرقه  
 مع بقاء المجعدين وبغاصهم وقالوا قد اذن في قولهم الرأى فشرطوا  
 انفراد كل اهل العرف او غائبهم او غائبهم كلهم او غائبهم اقول انما  
 العاقبة والمناكير بل يعتبران او لا يعتبران كما تقدم او يعتبر العاقبة دون المناكير  
 او العكس كما يستفاد من جميع المسائل فينبغي على الاولين الاول والرابع  
 وعلى الآخرين الثاني والثالث والرابع والاعلى لشرط الانفراد في الجملة بانه  
 يجوز ان يطرأ بعضهم ما يخالف اجتهادهم الاول في جميع هذه المواضع  
 واجب بمنع جواز الرجوع عنه للاجماع عليه وقبل بشرط الانفراد في الاجماع  
 السكون لضعفه بخلاف القول كما سبق وقبل بشرط الانفراد ان كان فيه  
 اى في الجمع عليه بخلاف ما لا يملك فيه قتل النفس وسباها الفرج اذ لا يحد

الابعاد معا النظر وقبل بشرط الانفراد ان يفي منهم اى من المجعدين كسائر  
 كعدة التواتر بخلاف الغلبة لا اعتبارها فالشرط انفراد ما عدا الغلب  
 وعلم انه لا يشرط في انعقاد الاجماع انما اى لزم عليه لعرفه وتفرقه مع  
 انقضاء العاقبة عليه كان فانما المجعدين عليه بخلاف ما عدا ذلك وكذا  
 اى لما اى اقام المجعدين في الاجماع الظنى يستلزم اى عليه كالتعريف وبما  
 التبيين بينهما وعلم ان اجماع الامم السابطين على امة محمد صلى الله عليه وسلم غير حجة  
 في ملته حجة اذ اقامه في التعريف وهو الاصح لا اختصاصه بل لاجتماع اياه  
 لحد باب ما قد يفهم ان امة لا يجمع على ضلاله وقبل انه حجة بناء على انهم  
 شيع لنا وسبنا الكلام فيه وعلم انه اى لاجماع قد يكون عن دليل لان الاجماع  
 المأخوذ في تعريفه لا بد له من مستند كما سبق والاعلى من جملة خلافا لما منع جواز  
 ذلك اى لاجماع عن دليله ومانع وقوة مطلقا او في الغالب لا يحدون  
 الجلى وسبنا التبيين بينهما والاعلى من جملة خلافا لما منع جواز  
 وقوة المنع في الجملة انما الغالب يكونه فنبها في الغالب يجوز في الغالب لا يرجح  
 فلو جاز الاجماع منه جاز في الغالب لاجماع واجيب بانه ما يجوز في الغالب







ونفى الثالث لهم الإجماع لاقتضاه مطلقا عندنا القطعي المطلق فيه  
 بالموافقة بخلاف الثاني وأولنا بسببنا ولا إجماع لاقتضاه السكون  
 لغیر الموافقة كالحرف والمباينة والزيادة في المسئلة ونسب هذا القول للشافعي  
 أقدم من قوله لا يثبت السكون فيكون وإنما يثبت السكون فيكون لا يثبت السكون  
 فهو راجع إلى لغيتهم بعد بخلاف ما قبله وقال ابن أبي شيبة أنه جرحه أن كان فيها  
 لا كما لا ان الغيبا يثبت فيها عادة فالكسوة غير صحيحة بخلاف الحكم  
 وقال أبو الحسن مطلقا في كسائه أنه جرحه أن كان كما لصدره عادة بعد الإجماع  
 يقع العلماء وإنما هم بخلاف الغيبا وقال قوم أنه جرحه أن وقع فيما يقولون أنه  
 كالأفة دم وسياحه فيجرح لأن ذلك الخط لا يثبت في الأرض بخلاف  
 غيره وقال قوم أنه جرحه أن وقع في أصل المطالبة لأنهم لم يثبتوا في الدين لا يسكن  
 على الأرض بخلاف غيره فقد يثبتون وقال قوم أنه جرحه أن كان السكون  
 أقدم من الغائبين نظر للأكثر وهو قول من قال لا يخالف الاقل لا ينظر  
 والصحيح أنه جرحه مطلقا وهو ما انفق عليه القول الثاني والثالث وقال الرابع  
 أنه لم يثبت عندنا لا يثبت قال من يوافق في جرحه أن في شبيهه ما عاقل

لنظروا ما اختلف فيه القول الثاني والثالث قبل لا يثبت لاقتضاه مطلقا  
 اسم الإجماع بالقطعي لا المطلق في الموافقة وقبل يثبت السكون لا يثبت السكون  
 وإنما يثبت السكون لا ينظر في المطلقا غيره وقد كونه إجماعا حقيقة زائدة  
 من أن السكون المجرى عن أمارة رضى كمن خط مع بلوى الكل في كل الجحيم  
 الموافقة ونفى من هذا النظر عادة ما غرضه إثباته تكليفه قال فيها  
 بعضهم بحكم وعلم به الساكنون وتوضوفا السكون من قبله من الموافقة  
 أي موافقة الساكنين للغائبين قبل نظر العادة في مثل ذلك فيكون إجماعا  
 حقيقة لصدره وتقريره عليه وإن نفى بعضهم مطلقا اسم الإجماع عند وقبل  
 لا فلا يكون إجماعا حقيقة فلا يوجب به وثوقه بصحة الأول من نفعه  
 أنه جرحه لأن مدركة المذكور هو مدركا ذلك وفي هذا الكلام تحقيد حاصل  
 الأقوال الثلاثة المهمة في المسئلة وبيان المدركة وفيما قبله خبر لما انفق  
 منها وما اختلف وكذا في ذلك من وظيفة الشرح زاد على غيره ولو اقر قول من  
 يوجب الكل فاعطى عليه من قوله تكليفه لسلم من الركادة ولو قال من نظر  
 من الموافقة بذلك قاله سلم من التكليف في ما قبله بان يقال من قبله ما



الوافقة اي يجعله غالبا اي راجعا معا بله وافتقار السكون المقتضى باله  
الرضى فانه راجع قطعاً او السخط فليس راجع قطعاً واما اذا لم يبلغ  
المسئلة كل المجتهدين او لم يضمن من قبلنا النظر فيها عاكة فلا يكون من محل  
الاجماع السكون واما اذا لم تكن في محل الاجماع بان كانت قطعية او لم تكن  
تلك البنية نحو ما رافض من قد يفتوا بالعكس فالسكون على القول في الاول  
بخلاف المعلوم فيها وعلى ما قبل في الثانية لا بد على كل واحد من فصل السكون  
بما عتد المخطوفان بالاول والخلاف في كونه حجة وراجعا وان يفتى بغيره وكذا  
الخلاف فيما لم ينشر مما قبل ان لم يبلغ الكل ولم يعرف فيه مخالفا لم يفتى في حجة لعدم  
ظهور خلاف فيه وقال لا كسر حجة لانه لا يكون غير الغالب فافضل  
فيه لو خاف فيه لغالب بخلاف قوله في الغالب وقال لا فاما الرازي ومن  
يبتغي حجة فيما لم يلبسوا كقضاء الوضوء بمس الذكر لانه لا يترتب فوافق  
الغالب فيه ويكون بالموافقة لا انتفاء ظهور المخالف بخلاف ما لا نعلم به اليك  
فلا يكون حجة فيه ولم يرد المصنف في حجة على هذا الاقوال الثلاثة فيكون مرادنا  
الخلاف في اصل الحجة من غير رغبة للتفاصيل السابقة في السكون وعلم انه اي

اي الاجماع قد يكون في امره يترك كغيره الجبروت والحق والموافقة له  
كالقلاء والركاء ومقتضى لا يوقف صحة اي الاجماع عليه كروا العالم  
ووقدما الصانع لشمول اي امره في نفسه لذلك اقاما يوقف صحة  
الاجماع عليه كيقول الله واليه واليه فلا يخرج فيه بالاجماع والالزام المدوم  
ولا يشترط في اي الاجماع فام معصوم وقال الروافض بشرط ولا يخلو  
الزمان عنه وان لم تعلم عنه في الحق في قوله فقط وغيره ما يبع له ولا بد اي الاجماع  
من مستند واللام يمكن لقبال اجزاء الماخوذ في تعريفه فحق وهو الصحيح  
فان القول في الدين بلا مستند خطأ وقبل يجوز ان يحصل من غير مستند بان  
يلزموا الاتفاق على صواب ودعي فانه وقع صريح من ذلك كما قال النص  
فقرضاها على الاعدى في قوله خلاف في الجوزة وذا الوفوع حسالة  
الصحيح امكانه اي الاجماع وقبل انه منيع عما كمال الاجماع على كل طعام  
واحد وقول كذا واحد في وقت واحد واجب بان هذا الاجماع لم عليه  
لا خلو في شمولهم ودواعيهم بخلاف الحكم الشرعي فيجمعهم عليه الدليل  
والصحيح انه بعد ما كان حجة في الشئ قال يعاونه بشا فصار رسول الله



نوعه فيهما على البناء فببيل للمؤمنين فيجبنا شاع سبيلهم وهو قولهم او فعلهم  
فكوبن جي وقيل لبن بجي لقوله تعالى فان تنازعتم في شئ فردوه الى الله والرسول  
انصرفوا الى الكتاب والسنة فلما اذ قول الكتاب على وجهه كما تقدم والوجه  
والصحيح انه بعد شبهه فطعن فيها حيث انفق لمعبره على انه اجزاء كان مرجح  
كل من اجمعين بالحكم الذي اجمعوا عليه من غير ان يشترطهم احدا قالوا لانا  
خطائهم حملنا لا حيث اختلفوا في ذلك كالسكون وما ندرجنا له فهو على التور  
بانه اجزاء يخرج به ظني للخلاف فيه قال لا اقام الزاكي والاذكي نه ظني  
مطلقا لان اجمعين عن ظن لا يستعمل فطائونهم ولا اجزاء فطعن به في  
وقرر بالتحالف حرام للتوعد عليه حيث توجه على ابناء غير سبيل المؤمنين  
في الالهة السابقة فعلم حريم اقدان قول ثالث في مسئلة اختلف اهل عصر فيها  
على قولين واقدان التفصيل بين مسئلتين لم يتصل بينهما اهل عصران وقوا  
اذا اذ فرقنا لثا والتفصيل لاجزاء بان قالوا انما انفق عليها اهل عصر كل  
فاذا لم يخرجوا وقيل هما قاربان مطلقا كما يدان لان الاقل اقل قولين  
بشأنه لانفاقا على منشا العذر لاعتقائهم التفصيل بين مسئلتين بشأنهم

الانفاق على منشا وقيل ببيل يمنع من انفاقهم فبما مثال الثالث الخاف  
فاذا كان بن جهم ان الخ بسط الحروف فلما اختلفا لصاحبه فيه على قولين فبيل  
بسط بالجر وقيل بيل بيل كخ كفاطه بالاجزاء فاما لما انفق عليه القول  
من انه له نصيبا ومثال الثالث غير الخاف فاقبل جمل من ذلك الشبهة منها  
لانها وعلية اوج وقد قبل جمل مطلقا وعلية الشافعي وقيل يحرم مطلقا  
فالقرينة بين السهو والعذر موافق لمن لم يقر في بعض ما قاله ومثال  
التفصيل الخاف ما لو قيل نورب العذر دون الخاف او العكس وقد اختلفوا  
في نوربها مع اتفاقهم على ان العذر فيه اوفى بغير كونها من ذوي الارحام فنور  
اخذها دون الاخر فمروا لانفاق ومثال التفصيل غير الخاف ما قبل  
بجبال لوكاة في مال الصبي دون الخاف والمباح وعلية الشافعي وقد قبل  
فيها وقيل لا يجب فيها التفصيل موافق لمن لم يتصل في بعض ما قاله وعدم  
من هو من قول الاجزاء انه يجوز اقدان دليل حكم اعطاءها او ناول دليل  
ليوافق غيره او على حكم غيره ما ذكر ومن الدليل في التاويل والعلية جواز  
المذكور ان لم يخرج ما ذكره ما ذكره ويخلاف ما اذا فرق بين مال والاول دليل



ولنا وبل لا علم غير ما ذكرنا، وقبل لا يجوز افتداء فاذكر مطلقا لا من بعد  
سبيل المؤمنين المؤمنين على ايمانهم في الابد واجيب بانه الموقد عليه ما قال  
سبيلهم لا فاعلم بغيره كالحق فيه وعلم من حرمه خروا الاجامكا الذي  
مجانا لا بعد ان لا يحى من ان يمتنع ان تباد الامم في عصر معارفها  
من قبلهم على وجوب العلم بالامان والى في بعد فبالفعل والقول كما يصدر  
الاجام بها وهو ان شاء الله ان تبادهم معا الصحيح حارب الزمدي  
وغيره وان الله لا يجمع اهل على ضلاله وقبل يجوز ان تبادهم ثم كما يجوز  
فعلنا وليس في الحرب ما يمنع من ذلك لا انتفاء صدق الامم وقت الارشاد  
واجيب بانه معنى الحديث انه لا يجمعهم على ان يوجه منهم فافضلون بدهم  
بالارشاد لا انتفاء اى الامم في عصره قبل ما اى اى لم يتكلم به بان علمه  
كالنصيب بين عاروفة بعد فانه لا يمنع على لافض لعدم الخطاء فيه وقبل  
يمنع والكان ليل سبيلها فيجب ايمانها فيه وهو باطل واجيب بمنع  
انه سبيل لها لا سبيل للشخص فاختار من قول وفعل ونعم العلم بالشئ  
لنقول لا اما انتفاء على قبل ما كلف به فمتنع قطعاً في انتفاءها فرفعت

في كل من مسئلتين متشابهتين كل من القرينتين خطي في مسئلة من المسائلين  
ثمة للعلماء مثل هذا خطان نظرا الى مجموع المسائلين فمتنع فاذا ذكر  
لا انتفاء الخطاء فيها بالرب السابغا ولم يخطا لا يعضها نظرا الى كل  
مسئلة على حدة فلا يمنع وهو الاقرب ورجح الامم وقال ان لا يكون على  
على الاول وعلم من حرمه خروا الاجامكا الذي من شان الامم بعد ان لا يحى فوا  
انه لا اجام بضاد اجامكها فلا فليصح ان يمتنع في حرمه ذلك  
قال لانه لا منع من كون الاول مقبولا وجود الشئ وانما اى الاجام بناء  
على الصحيح انه فطري لا بعد عنه دليل لا فطري ولا ظاهري لا فطري  
فاطمين كشفا لانه ذلك ولا يمتنع فاطع ومقتون لا لغاء المقتون في مقابلة  
الفاطع وان توافق اى الاجام قبل ان تباد على انه غير جواز ان يكون من غير  
ولم يمتنع الانتفاء بفعل الاجام غير ان ذلك اى كونه عند هو الظاهر ان لم يمتنع  
غيره بمقتضى اذ لا يبدل من مستندك نعم فان وجه فلا يجوز ان يكون الاجام  
من ذلك الغير بل من انتفاء لانه لا يمتنع له وعطفها بين المسائلين على ما  
فيلما وان لم يثبتها على حرمه خروا الاجام مستحى ولو ترك منه انه وان علم



من ذلك فليقل لا ينقص **قوله** جافلا جميع علم العلوم من الدين بالضرورة  
 وهو ما يعرف من الحواضر والقوام من غير قبول للشك في الخلق بالضرورة  
 كوجوب الصلاة والصوم وقراءة الزنا والخمر كفر قطعا لان محله يستلزم  
 كنهه بالنبي صلى الله عليه وسلم فاما قوله كلام القدي وابن الحارث في خلافه  
 ليس بمراد لما وكذا الجمع عليه المستويين التبريد في جميع كل السبع فاحده  
 كافر في الاصح لما تقدم وقبل الجواز ان يخفى عليه في غير المنصوص من المستويين  
 رتبة قبل كفر فاحده المستويين وقبل الجواز ان يخفى عليه ولا يكفر فاحده الجمع عليه  
 الحق بان لا يعرف الا الحوض كفساد الحج بالجماع قبل التوفيق ولو كان  
 الحق منصوصا عليه كاستحقاق بنت الابن الشدح مع بنت الصليب فانه  
 قضى به النبي صلى الله عليه وسلم كما في البشارة ولا يكفر فاحده الجمع عليه من غير الدين  
 كوجوب بقا و قطع **الكتاب في القياس من الادلة الشرعية**  
 وهو جل معلوم على معلوم من العلم بمعنى التصور على حاشية في حكمه لما واد  
 مضاق للمعقول اي المساواة الاولى في الاشياء في علمه بان توجد بها  
 في الاول مثل الحاصل وهو المحمود واقعا فانه نفس الامام لان بيان ظهر غلطه

فتناول الحد المسمى بالقياس كالصحيح فانه فصل الحزود بالصحيح اي  
 له عليه قد من الحد الاخير وهو عند الحامل فلا يتناول الى الصحيح  
 لانها في المسافة المطلقة الى ما في نفس الامر والقياس قبل ظهور فساد  
 معوله كالصحيح وهو القياس في الامور الدينية كالادوية  
 قال الامام الرازي اتفاق المسند اليه ليعرف عن غيره واما غيره في المسند  
 فتقدم قوم فيه بطلان الاول لانه طريق اليقين في الخطا والعقل مانع من كونه  
 ذلك فلنا بمعنى انه مرجح لزمه لا بمعنى انه محتمل وكيف بجهل اذا اخطا القدر  
 فيه ونعمنا من ثم شاعرا قال لان القياس يستوي جميع الحوادث كالعلم  
 اللغوي من غير اعتبار كاستنباط وقيل فلنا لانسلم ذلك وضيع داود  
 غير الجاهل منه بخلاف الجاهل لصادق في قياس الاول والمساوي كما يعلم في المسألة  
 وانقصه في شرح الخضر على انه لا ينكر في الاول وهو ما يكون يكون الحكم فيه  
 في القبح او في غيره الاصل كجسدها ونعمنا في الحزود والكتابات والحق  
 والتقدير ان قال لانها لا يهدى المعنى فيها فاجيب بانه يهدى في بقا  
 فيجوز فيه القياس كقياس السطح على السطح في وجوب القطع بجمع اقدار







مثال للشيء الثاني من المسئلة فمتناوه هو مثال الاول صلايا الانسان على من  
 طاعت المسابحة في مشرق الارض ومغربها وغسلوا وكفوا في ذلك اليوم  
 القيس بغضى جوارها وعليه لرويان لانها صلاية على غائب والحاجة  
 لذلك لنفع المصل والمصل عليه من النبي صلى الله عليه وسلم بيان لذلك ووجه  
 منع القيس في الشغل الاول المتناه عنه بعدم الحاجة في ذلك معارضته  
 لعدم الحاجة له والمجته في الاول قال لا مانع من ضم دليل الى اخر في الشيء  
 قدم القيس على العموم الحاجة ومنع اقول القيس في العقليات قالوا  
 لم نمتناها عند العقل ومن افاض قال لا مانع من ضم دليل الى اخر مثال  
 ذلك فيسرا ليس معناه خلقه انه يري بجامع الوجود اذ هو على الرتبة  
 ومنع اقول في الشيء الاصل في بقاء الشيء على ما كان قبل ووجه الشك  
 بان ينفي الحكم فيه لا فدر كس بان لم يجد الى جهة بعد البحث عنه فان وجه  
 شيء يثبت ذلك لا حكم فيه بل لا يثبت على ذلك لا شغنا من القيس في الشيء  
 الاصل قبل بقاءه لا مانع من ضم دليل الى اخر ووجه فيسرا في الغرض في بحثها  
 لانه ذكرنا سنا كاسب من ذكره ففهم له منها ونبه عليه لئلا يفتن انه اعقله

والاصح انه القيس في العمل كغيره الصغائر فذكرنا انعامه يكون  
 الباقين الذي هو في مثل ذلك من الاصول العامة وفاقا ما قلناه في قوله  
 فاعبروا ولا تغلبوا فيكم الشيء بالشيء لان الاصول العامة في الخلق  
 اكل الى ترجع الى العادة والخلق كافر الجبر والتكليف والحل والكره ما  
 فلا يجوز ثبوتها بالقيس لانها لا تميز المعنى فيهما فترجع فيها الى قول  
 الصاوية فلا يجوز لانه قد يردك والى كل الاحكام فلا يجوز ثبوتها  
 بالقيس لان سنا ما لا يترك مقتضى كوجوب الدين على العاقله وقبل جزم  
 بمعنى كلامنا في الاحكام صالح لاننا نثبت بالقيس ان يترك مقتضى وجوب  
 الدين على العاقله لا يقتضي ذلك وهو امانة الخاني فيما هو معتد ومرفعه كما  
 القام لا صلاح اذا البين بما هو عليه من الزكاة والالقيس على نسخ  
 فلا يجوز لا تنقاه اعتد الخايع بالنسخ وقبل يجوز لانه القيس يظهر حكم  
 النسخ الكهن وسنخ الاصل ليس نسخا للنسخ فلا قال للمهمين جواز القيس  
 في المستنبات المذكورة وقد تقدم نوجهم وليس القيس على هذه الحكم ولقد  
 جانب لترك الامر بالقيس الى ليس افرابه لانه جانب لفعل نحو اكرم زيد العالم



ولا في جانب الترك نحو الخمر ككاف فلا قال للجرى اد الحسن في قوله  
 انه امر به في الجانبين اذ لا فائدة لذكر العلة الا ذلك فاقى لوم بره التعبد  
 بالقسم لنفسه في هذا الصوة قلنا ان لم انه لا فائدة الا ذلك بل القاديا  
 من ان الحكم لكونه او وقع في النفس والتشابه وهو قول ابن عبد السلام النقل  
 اى انه امر به في جانب الترك دون الفعل لانه العلة في الترك المستندة وانما يحصل  
 الفرض من انعدامها بالامتناع من كل فرد فما يصدر عن غلبة العلة والعلة في النقل  
 المضادة ويحصل الفرض من حصولها بعد قلنا قوله من كل فرد فما يصدر عن غلبة  
 العلة صفة بل يكفي عن كل فرد فما يصدر عن غلبة مغللك واما كان اى القبح  
اربعه مفسر عليه وففسر معنى مشترك بينهما وهم للمفسر عليه بنهدي  
 بولادة المشترك الى المفسر ولما كان بعبارة عن الاولين منها بالاصل والقبح  
 على خلاف في ذلك ذكره في ضمن تعدد ما فقال الاول الاصل وهو محل الحكم  
المشبه بالرفع صفة الى المفسر عليه وقيل ليله اى دليل الحكم وجوز حكم  
 اى حكم المحل المذكور منها اذ الفرض المحل المشبه وقيل حكمه ولا يناء فيه قول  
 بانه دليل الحكم كغيره ودليل القبح فالاول مبنى على الاول الثاني مبنى

على الثالث وكذا على الثاني لانه اذا صح نقيض الحكم من الحكم صح نقيض  
 من دليله كاشته الحكم اليه وكل من انبأ الاقوال الاولى في الشبهة لا يخرج  
 تمام العلة من الاصل فابنى عليه فما يصدر عن الفرض فابنى عليه والاول من الاول  
 فيها اولى لا يخرج ولكن حكم الفرض فهو حكم الاصل بالمشبه المحل وان كان  
 شبه بالحقبة صح نقيض الاول على الثاني بالمشبه فابدى لعلها علم الحجة  
 لا يشبه في نقل الامور الا احكام فدمية ولا تقع في القديم ولا بشرط  
 في الاصل الذي يقاس عليه والى هو ان القبح عليه نوعا واخره ولا  
 الاتفاق على وجود العلة فلا قال لانهما بالمشبه اى انهما كاشط الاول  
 وهو عثمان البني وزعم كاشط الثاني وهو بشرطى فعمد الاول لانهما  
 في مسائل السبع مثلا الا اذا قام دليل على حوازا القبح فيه وعند الثاني لا يبنى  
 فيها اختلف في وجود العلة فيه بل لا بد بعد الاتفاق على ان حكم الاصل فنقل  
 من الاتفاق على ان علة كذا وكذا شرطها مردود بانه لا دليل على البناء  
 من ان كان القبح حكم الاصل ومن شرطه بكونه بغير القبح قبل والبناء  
 اذ لو ثبت بالقبح كان القبح لا الثاني عند اى كذا العلة لغيره لما فناء عنه



بهما الفاعل فيه على الاصل الاول عندنا فلا فاعل غير متعده لعدم التماثل  
 الاصل والفرع فيه على الحكم مثال الاول فيمنع الفصل على الصلة في الشرح  
 النهج جامع لعبادته فيمنع الوضوء على الفصل فيما ذكره وهو قولنا لا شئنا  
 منه فيمنع الوضوء على الصلة ومثال الشرح فيمنع الزحف وهو استدراك محل الجاء  
 على جيب الذكر فيفتح النكاح جامع فوان الاستحسان ثم فيمنع الجزم على الزحف  
 فيما ذكر وهو غير متعده لانه فوان الاستحسان فيمنع وجوده فيه والقول بانه  
 لا يثبت حكم الاصل بالاجماع الا ان يعلم مستنده النص يستند اليه  
 مردود بانه لا دليل عليه نعم يحتمل ان يكون الاجماع فيمنع ويمنع  
 بان يكون حكم الاصل مستند فيمنع فانه في القبول في الاصل عدم المانع و  
 وكونه غير متعده فيه بالقطع كما ذكره الغزالي لانه ما تعبه فيه بالقطع انما يتعاضد  
 على محله فابطال فيه القطع على اليقين كالقائه والقبول لا يقين اليقين  
 وايضا بان يقيننا اذا علم حكم الاصل وما هو العلة فيه ووجودها  
 في الفرع وكونه شرطيا لا يستلزم كما شرعنا بان كان المطلوب انشاء ذلك  
 فان لم يستلزم بان كان المطلوب انشاء غيره لا يثبت على جواز القبول

في القبلية والقول بان لا يثبت ان يكون حكم الاصل شرعا بمعنى انه  
 يكون غير شرعي ولا يثبت فانه غير الشرعي لا يستلزم الا غير شرعي كما  
 ان الشرعي لا يستلزم الشرعي ولما ذكرنا لمدى وغيره بهذا الشرط بناء  
 على استناد القبول في القبلية والقول بان كراهية زواجه اذا المص في القبل  
 المذكور ليس على شرطه مع جواز القبول فيهما المخرج عندنا وكونه غير فرع اذا  
 لم يظهر للوجه على تقدير كونه فرعاً فانه فان ظهر في كونه فرعاً وقبل بشرط  
 كونه غير فرع مطلقاً والافعال في القبلية انما احدثت كان الشرح لغوا  
 او اختلفت كان الشرح غير متعده تقدم ودفع المص في كونه فانه قد يظهر  
 للوسط الذي هو الفرع في الاول والاصل في الشرح مثلاً فانه كما يقال  
 التفاح ربوي فيمنع على الزبيب جامع الطم والزبيب ربوي فيمنع على التمر  
 جامع الطم نفع الكبر والتمر ربوي فيمنع على الزبيب جامع الطم والكبر  
 نفع القوت فالزبيب ربوي فيمنع على الزبيب جامع الطم والكبر والقوت الغالب  
 ثم يسقط الكبر والقوت عن الزبيب لغيره فيثبت ان هذه الطم وحده  
 فانه التفاح ربوي كايه ولو قبل ابتداء عليه جامع الطم لم يسلم من منع







بعض لقول المشموله اصلا لبعضها اول من العكس مثله فالقول  
على مبروتة البرجديت مسلم الطعام بالاطعام مثلا بطل ثم قيس عليه لانه جامع  
الطعم فان الطعام ينشأ ولا ينشأ كالبرجديت وسنذكر من شرط العلة ان لا ينشأ  
دليلا حكم الفاعل بعمومه او خصوصه على اختلافه فغالبا المبني على جواز دليله  
على قول واحد كما سيجي لا يابا بنسبكم بغير من العلة والسابقة في الوجه  
وان المصنف الظاهر به لا يضره الرجوع الى حكم الاصل المحذور منه في قوله دليل  
حكمه في قوله وكون الحكم اي في الاصل متفقا عليه ولا فحشاح من منع على  
البيان فيستدل المسئلة اخرى بنسب الكلام وبغير المتفق في بيان الامة  
ففي بيان المنع بوجه والاصح بين الخصمين فقط لان البحث لا يجرهما  
والاصح انه لا يشترط على شرط انفا والخصمين فقط اختلفا في الامة  
الخصمين في الحكم بل يجوز انفاهم في الخصمين وقبل بشرط اختلفا في بيان  
للخصم لبا ح منعه فانه لا مذهب له فان كان الحكم متفقا عليهم سبها ولكن  
مختلفين كما في فسر على البناء على القبيصة في عدم وجوب الزكاة فان عدمه  
في الاصل متفقا عليه بيننا وبين الخصمين والعلة فيه عندنا كونه عليها مباحا ومندم

كونه قال صبيته قواي القبل المشمول على الحكم المذكور مركب لاصل سمي بذلك  
لتركيب الحكم فيه بناء على العلة بنظر الخصمين او كان الحكم متفقا  
عليه بينهما ولكن لعله يمنع الخصم وجودها في الاصل كما في خبر ان تزوجت  
فلانة في طالع فلانة التي تزوجها طالع في عدم وقوع الطلاق  
بعد التزوج فان عدمه في الاصل متفقا عليه بيننا وبين الخصمين والعلة عليه  
الطلاق قبل ملكه والخصم منع وجودها في الاصل ويقول هو ينبغي تركه  
سمى القبل المشمول على الحكم المذكور بذلك التركيب الحكم فيه بناء على الوجه  
الذي يمنع الخصم وجوده في الاصل لا يبعد ان اى القبيصة المذكورة المنع الخصم  
وجود العلة في الفاعل في الاول في الاصل في الثاني خلافا للخلافين في قوله  
بطلان نظر لانفا والخصمين على حكم الاصل ولو سلم الخصم العلة المستدل  
اي سلم انها ما ذكره فثبت المستدل وجودها بهما فثبت اختلفا في عدمه سلم  
وجودها المناظر انشغال الدليل عليه لتسليمه في الثاني وفيه الدليل عليه الاول  
فان لم يتفقا اى الخصم ان على الاصل من حيث الحكم والعلة ولكن رام المستدل  
البيان حكمه بل سلم انك العلة بطريقا لاصح بقوله في ذلك ان ابيانه



من ذلك انما الحفم وقيل لا يقبل الا من انفاها على الاصل صونا  
 للكلام من الاستدلال الصحيح انه لا يشترط في القياس لا اتفاقا كاللزام  
 على تعليل حكم الاصل على انه معلل او القوي على العلل المستلزم لتعليله  
 لانه لا دليل على الشرطه لذلك يكفي ايراد التعليل بل قد تقدم انه لا يشترط  
 الاتفاق على وجود العلل فلا من زعمه وانما في بين المستلزمين مستثنية  
 المحل **الثالث** من اركان القياس القوي وهو المحل المستثني بالاصل  
 وقيل حكمه وقد تقدم انه لا بناء قول كالاصل بانه دليل الحكم ومن شرطه اي  
 القوي وجود تمام العلل التي في الاصل فيه من غير زيادة او معاكسا للكار  
 في قياس السبب على الخلق لا بداهة في قياس القوة على الناقص لبعده عن الحكم الى  
 القوي ومثل كماله في قول ابن الحاجب يساوي في العلل علل الاصل لا يثبت  
 ان الزيادة نص فان كانت اي العلل فطبيعة بان قطع بعلة الشيء في الاصل  
 وبوجوده في الفرع كالاستكار والبناء فيما تقدم فطبيعة في كل ما هي كالفرع  
 فيه تناوله دليل الاصل فان كان دليله فطبيعة كان حكم الفرع كذلك اذا  
 كانت فطبيعة بان طر عليه الشيء في الاصل وان قطع بوجوه في الفرع فقياس

الادون اي قد لا القياس فطبيعة وهو قياس الادون كالنفاج اي كقياسه  
 على البرية بتا الربا يجمع لطم فاما العلل فتدنا في الاصل ويحمل ما قبلها  
 القوي والكل ليس في النفاج الا لطم فيثبت الحكم فيه ادون من يومه  
 في البر المستعمل على الاضافا للثلاثة فادوية القياس من حيث الحكم لا من حيث  
 العلل اذ لا بد من تمامها كما تقدم والاولى لقطع يثبت قياس الادون في  
 اي ما يكون فيثبت الحكم فيه في الفرع اولى منه في الاصل او مساويا كقياس القوة  
 للوالدين على الناقصين هما وفيما اختلفا مال بينهما على كلمة في النقص فبهما وقيل  
 المقارنة فيه اي في الفرع بمقتضى تنقيص وقد لا خلاف في الحكم على الخطر  
 وقيل لا تغلب والاولى تغلب منه صيا المناظرة اذ يصر المقترن مستدل او بالعكس  
 وذلك خروج عما قدم من معرفة صحة نظر المستدل في دليله في غيره واجب  
 بان المقصد من المقارنة هدم دليل المستدل لا اتيان مقتضاها المؤدى  
 الى ما تقدم وصححها في الفرع ان يقول المقترن المستدل فاذا ذكر من الوصف  
 وان اقتضى فيثبت الحكم في الفرع فمقتضى وصفه فمقتضى تنقيصه او فطبيعة  
 القياس المسح كمن في الوصف فمقتضى تنقيصه كالوصف فيقول المقترن مسح في الوصف



فلا يستلزم كسح الخلف ومثال الفضاولة والظلال على النبي صلى الله عليه وسلم  
 فيجب كالتشديد فيقول المفسر في قوله صلى الله عليه وسلم ما اتينا من الله  
 كما ينبغي وما المفسر في قوله صلى الله عليه وسلم ما اتينا من الله  
 دليل المستدل كقولنا لا يثبت القوم قولهم فانه لا يوجب الكثرة كقولنا  
 الزور فيقول المفسر في قوله صلى الله عليه وسلم لا يثبت القوم قولهم فانه لا يوجب الكثرة  
 الزور في قوله صلى الله عليه وسلم لا يثبت القوم قولهم فانه لا يوجب الكثرة  
 في المستدل ابتداء بقول الرجوع لوضع المستدل في وضع المفسر في مرجع مما  
 يأتي في محل التعيين التام بالراجح وقيل لا يقبل لان المعنى في المعارضه حصول  
 اصل الظن لا مساواة لظن الاصل لا انتفاء العام بها واصل الظن لا يندفع  
 بالرجوع واختلاف بناء على قبول الرجوع انه لا يجب له الجاء البه في الدليل ابتداء  
 وقبل يجب لان الدليل لا يثبت به دون دفع المعارضه واجب بانه لا يعارض  
 فلا حاجة الى دفعه بل وجوبه وهذه المسئلة ذكرنا الامري ومن تبعه في التناقض  
 وذكرنا هنا اننا نلزم في الفرض وهو ان لا يعارضه عند الامر  
 هنا وجهه ان الدليل لا يثبت المدعى الا اذا سلم من المعارض ولا يقوم القاطع

على قوله اي فلا يندفع الفرض في الحكم وقفا اذ لا صحة للغير في كل شيء فاما  
 الدليل القاطع على فلا يندفع ولا يقوم غير الواحد على فلا يندفع عند الاكثر فيقدم  
 مندم على الغير كما تقدم في بعضه فلا يساوي الفرض الاصل وحكم الحكم الاصل  
 فيها بقصد من عين او جنس اي عين العلة او جنسها بالنسبة الى الاول وبين  
 الحكم او جنسها بالنسبة الى الثاني مثال المساواة في عين العلة فيهما بالنسبة الى  
 في الحوزة بجميع الشدة المظنة فانها موجودة في الشدة بقصدنا نوعا للخصا  
 ومثال المساواة في جنس العلة فيهما لظن على التقدير في ثبوت القصاص  
 بجميع اجابته فانها جنس لثلاثها ومثال المساواة في عين الحكم فيهما لظن  
 بمثل على القتل بحد في ثبوت القصاص فانه فيهما واحد والجامع كون القتل عدا  
 عدوانا ومثال المساواة في جنس الحكم فيهما بضم القصر على ما هنا في ثبوت الاول  
 للاب والجدت جميع القصر فانه الاول به جنس لولاهما التنازع والمال  
 فان قال المذکور فاذا ذكرنا حكم يساوي فاما ذكر قسم الغير لا انتفاء العلة  
 عن الفرض في الاول وانتفاء حكم الاصل عن الفرض في الثاني على ان استلزام  
 المساواة في العلة مستغنى عنه بما تقدم من كثرة احواله وجود تمام العلة في الفرض



ولو قال هناك من بيننا او بيننا المفضل بالذكر منا لوفيه مع السلامة  
من التكرار من الوفر فيهما عندئذ هناك من لفظ المساواة وبعبارة اخرى  
ان يساوي في العلة علة الاصل فيهما بقصد من عين او بغيره فيكون المعنى  
بالحق القدر فيهما ذكر بيان الاتحاد فيه مثاله ان يفسر الشافعي في هذا الذي  
على خطا المسلم في حوزة وفي المرافة بقول الحق في الحق في المسلم شئ بالكفا  
والكاف ليس اهل الكفا اذ لا يمكن القوم منها لفساد شئ فلا شئ  
الحق في فقه فافضل الحكم فلا يصح القبح فيقول الشافعي بمكة القوم  
بان يسلم وباقي به ويصح انما وطعام مع الكفر انما فافون اهل الكفا  
فالحكم من هذا القبح صحيح ولا يكون الفقه متوضعا عليه بواقف للقبح  
للشفايح بالنعز القبح فلا يجوز له ان يكون على مدلول واحد  
في عدم الشفايح اذ لا يجوز وبعبارة القبح عند معرفة العلة ولا يخالف  
للقدم القبح على القبح لا يجوز انظر فان القبح الخالف صحيح ونف  
ولم يكن من هذا القبح ولا يكون حكم الفقه متقدما على حكم الاصل في الظن  
كقبح الوضوء على التيمم في وجوب التيمم فان الوضوء بقصد قبل الميرة والتيمم

انما القيد به بعد اذ لو جاز تقديمه للزم ثبوت حكم الفقه في التقديم من غير دليل  
وهو منع لانه تكليف بما لا يعلم نعم ان ذكر ذلك الزام الخصم جاز  
كما قال الشافعي لكتفه طه ان ان تغتسل فان تساوى الاصل والفقه  
في المعنى وجوز اي جواز تقديمه انما الزام عند دليل اخر يستدل به  
التقدم دفعا للحج ومما ذكره وبنا على جواز دليلين او ادلة على مدلول  
واحد وان تارة بعضها عن بعض كبحر ان النبي صلى الله عليه وسلم المشافعة عن الجح  
المقارن لا ينداء الدعوة ولا يشترط في الفقه ثبوت حكم بالنعز جلة خلافا  
لقوم في قولهم بشرط ذلك وطلب بالقبح تفصيلا فالواقد لولا العلم  
بوجوده مبرأ الجدة لما جاز القبح في توريته على الاقواء في اشتراطهم  
ذلك بان العلماء من الصحابة وغيرهم فاسوا الشافعي فقام على الطلاق  
والظن والاولى بحسب اختلافهم فيه ولم يوجد فيه نقرا لجملة ولا  
تفصيلا ولا يشترط في الفقه انتفاء نص واجاز بواقف في حكمه اي لا يشترط  
انتفاء واحد منهما بل يجوز القبح مع موافقهما او ادمهما خلافا للفرق  
والامد في اشتراط انتفاء ما مع جزمهما دليلين على مدلول واحد نظرا



الى ان الحجة الى القبول انما تكون عند فقد التعريف والاجزاء فان لم يقع مثله  
 بعد جواز قول ابن عبيدان السابق واجيب بان ادلة القبول مطلقا عن حكم  
 من كماله لا لانهم في نفي المعاشاة انتفاء التعريف لانه لقوله اول  
 ولا يكون مفصلا **المربع** من اركان القبول لعله وفي معناها فاما  
 اطلاقه على شيء في كلام افلاطون في قوله عليه السلام في قوله تعالى قال اهل الحنفية  
 في المعروف الحكم فمعنى كون الحكم عليه انه معنى اي على ان يكون حكمه المسكر  
 كالحرف والنبيذ وحكم الاصل على هذا ثابت بحال بالنظر في احوال الخنثية  
 في قولهم بالنظر لان المعبر الحكم فلنالم يقدر بعده كون حكمه اصلا بقا عليه  
 والكل في ذلك والمقابلة العلة هي منشا التعديم الحقة للقبول  
 وقبل العلة المؤثرة في الحكم بناء على انه ينبغي المصلحة والمفسدة وهو قول  
 المعتزلة وقال القائل في المؤثر في اذن الله تعالى ان يجعله لا بالذات  
 وقال لا مدعى في البناء عليه وقال انه مراد المشافعية في قولهم حكم الاصل  
 ثابت بها انما هي بآثار عليه وان مراد الخنثية ان التعريف له وان كل  
 لا يخالف الاخر مراد وتبعين الحاج في ذلك قال القائل في قوله تعالى

الشافعية انما تنفس العلة بالمعنى ولا تنفس بالبناء بدو وتشد القيد  
 على من ينفس بذلك لان الشافعية لا يبعدون في شيء ومنهم من ان القيد فيها  
 بالبناء اراد انما ياء على كل شيء على المثال بغيره او حمله على  
 بيانه وقد تكون العلة واقعة للحكم او واقعة له او فاعلة الارض اي الرفع  
 والرفع مثال الاول العلة فانه يدفع كل التكاثر من غير الزوج ولا  
 ولا واقعة لو كانت علة ومثال الثاني الطلاق فانه يدفع كل التكاثر  
 ولا يدفع حواجز التكاثر بعد ومثال الثالث الرضا فانه يدفع كل التكاثر  
 ويرفع اذا اطرأ عليه ويكون العلة وصفا فقيها وهو ما يقع في نفسه  
 نوقف على عرفا ونه في ظاهره مضبطا كالطعم في باب الرضا او وصفا عرفيا  
 مطردا لا يختلف باختلاف الاوقات كالشر والخس في الكفاة ولذا كثر  
 في الاصح وصفا لغويا كالتعليل حرفة النبيذ بانه يبي في حركه المستند من ماء  
 العنب بناء على بقاء اللغة بالقبول في مقابل الاصح يقول لا يعلل حكم الزنا  
 بالامر القوي وحكمه ما سوا كان المعلوم كما ذكرها ايضا كالتعليل حواجز  
 من المشايخ يجوز ان يعدم كان امرا فقيها كالتعليل بانه الشرح منه



بالطلاء ووجهه بالتكاح كالهدوء بل لا يكون كما لا شأن الحكم به  
 معلول لا لعل ووجه بان العلة بمعنى المفعول لا بمعنى ان يعرف حكم كما او غيرها  
 وثالثا لكون حكمها ان كان المعلول فيها هذا مقتضى سببها والمقدور به  
 هو وضو ابان ثبوت لفظ الابد قوله وثالثا واذ لا ان في تعليل الحكم الشرعي  
 بالحكم الشرعي فلا فاقا على الجواز الرابع ان يجوز تعليل الامر المحقق بالحكم الشرعي  
 فالخاتمة الحصول الخاتمة في مقابله المانع من ذلك مع جواز تعليل الحكم الشرعي  
 بالحكم الشرعي هو التفصيل في المسئلة او صغارا كيا وقيل لا لان التعليل  
 بالمركب يؤدي الى محال فانه بانتفاء احدى جزئيه تنفي عليه فبانتفاء اخر  
 يلزم تحصيل الحاصل لان انتفاء الجزء لا يقدم العلة فلنا لا نسلم انه علة  
 وانما هو عدم شرط فان كان شرط للعلة ولو سلم انه علة في حيث لم يسم بغيره  
 اى انتفاء جزءا في فاضل الوضوء من التعليل بالمركب لتعليل وجوب الفضا  
 بالقتل العمد وان امكن في غير وجهه قال المصنف هو كبره فافرى للمانع  
 منه خلاصا الا ان يتلف بوضف منه يجعل الباء في شرط طافيه هو والخراف  
 ح الى اللفظ وثالثا لظهور ذلك لا ان يثبت على غير الاعضاء فكاه الشيخ بولعده

الشبان كما لا ورده عن بعضهم في شرح الجمع وهكذا في حكمه الامام  
 في الحصول بلفظ سبعة وكانها نصحت في نسخة كما قال المصنف في الامام  
 ولا ان في هذا الخبر وجوه قد يقال في حجة الاستغناء من فائدة وثانيه العدة  
 عند حذف العدة المذكور كما ساجاز عند لا ليدل على الاصل اقتصار  
ومشروط الخاق بها اى بسبب لعلها لئلا ياتي حكمها الكلف  
 على الامثال نصيح شاهد لا فاطة الحكم بالعلة كحفظ النفس فانه كما ذكرنا  
 وجوب القصاص على علة من القتل العمد فانه من علم انه اذا قتل اقصر منه انتف  
 عن القتل وقد تقدم عليه توطئنا لنفسه على ثلثها وهذه الحكمه تبعها المكلف من  
 من القاتل وفي الامر على مثال الامر الذي هو واجب القصاص بان يكون منها  
 فانه القتل من القصاص ونصيح شاهد لا فاطة وجوب القصاص بعلة  
 فيلحق القتل بقتل القتل بحد وجوب القصاص لئلا ياتي حكمها في العلة المشددة  
 على الحكم المذكور وقوله تبع على الامثال اى حيث يطلع عليها ومنها انه  
 يجوز التعليل بما لا يطلع على حكمه ومنه اى من هنا وهو لا يطلع على العلة  
 على الحكم المذكور اى من اجل ذلك ان مانعا وضفا وجوده باطل حكمها



كالدين على القول بانه مانع من وجوب الزكاة على المدين فانه وصف وجودي  
 بخل حكمه العلة لوجوب الزكاة المعلقة على الفسق وهي لا تنفك بملكه  
 فان المدين لم يستغن بها بملكه لا فسادا في وفاقه وبه ولا يفرغوا  
 المثال عن الخاف الذي الكلام فيه ومستشرق الخاف بها ان تكون  
 وصفا لها بطلان حكمه كالسفر في جواز السفر مثلا لا ينفسر حكمه كالسفر  
 في السفر لعدم انفسائها وقيل يجوز كونها نفسا حكمه لانها المستوعب لها  
 الحكم وقيل يجوز ان انفسط لا تنفك الخاف ومستشرق الخاف بها  
 ان لا تكون غايته في النبوة وفاقا للامام الرازي وقال لا يرد هذا  
 انقلب على المعنى وهو اذ هو اية ما قال في طرح الخلفه وقال لا يرد وقال  
 للامام الثالث اي في يجوز تعليل النبوة بالعدم لصحة ان يقال ضرب  
 فلان غيبه لعدم امثاله امر واجب بمنع صحة التعليل له لانها مانع  
 بالكتف عن الاشكال هو امر يوجب الخلاف في عدم المضاف كما هو قول من الدليل  
 وجوابه لكن لا يرد ان مانع لعدم الحضي المطلق واجاز المضاف لضاف  
 بالوجودي كالامام والاكبر ويجوز خلافه بما هو وجودي ويجوز وقال ان

القدي بطله او بالنبوة كالتعليل بام صحتها لغيره بعدم العقل او بالخراف  
 كما يجوز قطعاً لتعليل الوجودي بطله كالتعليل بام الخيال لا كالمكاره امثاله لتعليل  
 النبوة بالعدم ما يقال يجب قبل المنة لعدم الامور وان صحت ان يقال كذا  
 كما يوضح ان غيبه عدم العقل بالجنون لان المعنى الواحد قد يعبر عنه بعدة معاني  
 منبهة ومثلية ولا مشاحة في التعبير والاضافة كالابوة عندكم كما هو قول  
 المتكلمين وجاء نصيحة في اواخر الكتاب في جواز تعليل النبوة به داخل او لا  
 قال الامام الثالث والامام لكن تقدم في بحث المانع التعليل للوجودي  
 بالابوة وهو صحيح عندنا فنظر الى انها ليست بامر مسمى ووجه القبول  
 اليهم فلا يظلمهم ان يقال فيه والاضافة عدمي ويجوز التعليل بما لا يطلع  
 على حكمه كما في تعليل الربوبية بالعلم او بغيره وبهم من ذلك انه لا يخلو  
 عن حكمه لكن في الجملة لقوله فان قطع بانفسائها صحة وقال لا يرد وقال  
 محمد بن يحيى يثبت الحكم فيها للمفظة وقال الطبري ان لا يثبت اذ لا يثبت بالمفظة  
 عند حفظ المسئلة من مسكنة على البحر ونزل منه في منبهة فطعن به  
 مسافة لغيره في خطه من غير منبهة يجوز له الفقرة فقد وقال



الفاصل وهو الذي لا ينفك عن الشيء من ان يملك بها مطلقا واخبرته  
منقولنا ان لم تكن ثابتة بنسبها واجازة فالواجب ان يكون قائما بها وهذا هو  
ابن بكر الباقية في الاتفاق على ان ثابتة بالنسبة بالنسبة بحكمة الغافى  
ببدا لوجه الخلاف في ان اشار الى ذلك المتصحيح في الخلاف والقبح  
جوازنا مطلقا وقائمه بها معرفة المستبين بين الحكم وحكمه فيكون اذ في القبول  
ونسب الى الحاصل في قولنا في هذا على صفة متعدي على ضلالتها لم يثبت  
مستغلا له بالعلية ونقوبه لنقل ذلك على قولنا بان يكون ظاهرا قال الشيخ  
الامام والذات المقر في زيادة الاجز منه قصد الاشارة الى اجزاء الزيادة  
الشاذ فيج بغيره الا اذا كان لقبول معلولها ومن صورها ما ضبط بقوله  
ولا ينفك على العلة عند كونها على الحكم او جزاء الخاص بان لا يوجد فيها  
او وضعه للامام بان لا ينفك في هذا السطح الذي هو التعرّيج مثال الاول  
تعليل هذه الزيادة الذي يكون في القضية كذلك ومثال الثاني تعليل  
نقل الوضوح في الخلل من السبيلين بالخرج منها ومثال الثالث تعليل  
خوف الزيادة في التعدي بكونها فيهم السبيلين بالخرج بالخاص واللام غيرهما

فلا ينفك التعدي عنه كتعليل الخفية النفس فيما ذكر في وجع النحر من اليد  
الشامل ما ينفك عنهم من الفصد ونحوه وتعليل في نوبة البر بالطم ويصح  
التعليل في السليم للقب كتعليل الشافعي في شئ بجائز بول ما وكل  
لحمه بانه بول كعلل الادنى وفاقا لاجل السطح الشافعي وقلا قال للامام  
الرازي في نفسه ذلك فاكنا فيسبب الاتفاق بوجهه له باننا علم بالضرورة انه لا او  
في حصة الجبر السببية في الخلاف منها من كونه خائرا للعقل فهو تعليل بالوعد  
اما المشتق المأخوذ من النقل كالسطح والغال فوقا فصح التعليل به  
واما نحو الا ينفك من المأخوذ من الصفة كالبياض فليس هو في وجع  
الخلاف فيه وجوزنا الجهورا لتعليل الحكم الواحد بعلمين فاذ في مطلقا لان  
العلل الشريفة على ما كان ولا مانع من اجتماعها على ما على شئ واحد وادعوا  
وقوعه في السر المسد في البول المانع كل منهما من الصلابة مثلا وجوزنا  
ابن قودن والامام الرازي في العلة المنقولة دون المستنبط لان الاول  
المستنبط الصالح كل واحد للعلية يجوز ان يكون يحويها العلة عند  
الشيء فلا ينفك مستغلا كل واحد في خلاف ما ينفك على مستغلا له بالعلية



واجب بانه ينعين الاستقلال بالاشتراط ايضا وهو ان الحايث  
 عكس هذا ايضا اي جمل في المستنبط دون المنصوص لان المنصوص قطعي  
 فلو تعدد نال في الحال لا يخلو في المستنبط جمل لان يكون العلة فيها  
 عند الشك في جزمه الا وضايق وكلف المعنى بهذا القول لقوله ام لا ينعين  
 ومنه امام الحرمين شرعا مطلقا في جزمه بقوله قال لا ينعين لو جاز شرعا الواقع  
 ولو ناهى لا كنتم ينعين واجب على تقدير تسليم لزوم ينعين عدم الوقوع  
 وكنت بما تقدم من كسب الخرب والافاق يجعل الحكم فيها متعدد اي  
 الحكم المستند اليه في امرها غير المستند الى اخرها وان انقضى نوعا وقبل جزمه في الغاي  
 دون المعية للزوم الحايث لا يخلو في الغاي لان الذي هو جزمه  
 بالثانية مثلا في الاول لا ينعين والصحيح القطع بامتناع فعله مطلقا  
 للزوم الحايث من وقوعه كجمع التقيضين فان الذي يستلزمه الى كل واحد  
 من عليين يستلزم عن الاخرى فبذلك ان يكون مستقبا عن كل منهما ويظهر  
 مستفاد منه وذلك لاجتماع بين التقيضين ويلزم ايضا حصول الحاصل في الغاي  
 فيجب بوجوب الثانية مثلا نفس الموجود بالاول ومنهم من فصل الحايث الاول

على المعية واجب من جهة الجرم وان الحايث المذكور نال يلزم في العلة  
 العقلية المعية لو هو المفعول فاما السبب الذي هو معرفة فان معية العلم  
 فلا وعلى المعية في نفسه فاذكر الحايث من المعية اما ان يقال فيه العلة  
 بجزمه لا ينعين مثلا او احدهما لا ينعين كما قيل في ذلك او يقال فيه تعدد الحكم  
 كما تقدم عن امام الحرمين وقال لا ينعين والحق في وقوعه كما بين بطلانها  
 كالسبب للقطع والغرم فينبغي المرفوع الى وجوبها ونفعها كالحايث  
 للزوم والصلابة وغيرها كالظواهر وقراءة القرآن اي حرما وقيل ينعين  
 كما بين بطلانها على الشرائط المتكسبة فيها لان متلبها الحكم بحصول المقصود  
 متلبها الحكم عليها فلو كانت اهل الزم بحصول الحاصل وجب ينعين ذلك  
 وسند جواز تعدد المقصود كما في السبب المرتب عليها القطع زجرا منها والغرم جبرا  
 لما تلف من المال والتمساجوز تعيل كما بين بطلانها بامتناعه بخل في ما  
 اذا تضاد كالتأيد لصحة البيع وبطلان الاجزاء لان الشيء الواحد  
 لا يتسبب لتضاد بين ومعها اي من شروط الحايث بالعلم ان لا يكون  
 ثبوتهما معا حاشا ثبوت حكم الاصل سواء افسد بالبناء ام المرفوع لان البناء



على الشيء والعرف لا ينافي من خلافا لغوم في مجزئهم ناهيها بناء  
على خبرها بالمعرف كما يقال عرفنا كلبه كعبه لانه مستفاد من خبره  
انما ثبت بعد ثبوت خبره وكفى ان لا نفوذ على الاصل الذي لا يثبت  
منه بالابطال لانه متساها فابطالها لا يبطالها كنعيل الخنثى وجوه  
الشاة في الزكاة يدفع فاجبة القبة فانه مجزئ لخراج فانه الشاة مفق  
الى عدم وجوبها على الغنم بالخبيث منها وبين قهنا في عودها على الاصل  
بالخصيص لانه النعم قولان فيلجوز فلا يشترط عدمه وقبل لا يشترط  
مثاله لعيل الحكم في ابدال اسم النساء بان لا يمس فظة الحاشا فانه  
يخرج من النساء المحرم فلا يتغير لسنن الوضوء كما هو اظهر قول الشافعي  
والشافعي يتغير بالعدم وتعليل الحكم في قربان اذ اود وغيره انه ضاير  
نهي عن بيع اللحم بالحيوان بانه بيع الربوي باصله فانه يقتضي جواز البيع  
بغير الخبيث فاكول وغيره كما هو اظهر قول الشافعي لكن اظهرها المنع نظرا  
للعموم ولا خفاء قال في وجع الفرج اطلقا لعرف القولين وقوله لا النعم  
اي فانه مجزئ لقوله فلا يفسد كنعيل الحكم في حديثه الصريحين لا يحكم

احد بابا

احد بين اثنين وهو نصيبا يشترط المفكر فانه يشترط في النصيب بقاؤه من مروط  
الحوال بالعلل ان لا يكون المستبطل منها نصيبا فانه منافي للمنطق  
فوجوده الاصل اذ لا عمل للمانع وجوده الراجح فالامور مثاله قول الخنثي  
في نقي البيهت في صوم رمضان صوم بين قهنا في باليه قبل الزوا لا تغل  
فبعضه الشافعي فيقول صوم فرض فحاشا فانه لا يبي على السوء انتهى  
وهو مثال للمعترض في الجملة فليس منافي ولا وجوده في الاصل قبل ولا في الف  
اي بشرط ان لا يكون معارضه بمناق وجوده في الفرض ايضا لان المقصود  
من ثبوتها ثبوت الحكم في الفرض وفي وجود المناق في المستبطل في غير الفرض  
لا يثبت فالامور مثاله قولنا في مسح الرأس ركن في الوضوء فثبت تثليثه فصل  
الوجه في محله خلاصه فيقول مسح فلا يثبت تثليثه كالمسح على خفيه انتهى  
وهو مثال للمعترض في الجملة وليس منافي وانما ضعفوا هذا الشرط وان لم يثبت  
الحكم في الفرض من تناقده لان الكلام في شرط العلل وهذا شرط لثبوت  
الحكم في الفرض كما تقدم اخذ من قوله وتقبل المعترضه فيلج ولا يفرج في  
العلل في نفسها وانما قيد المعارض بالمناق لانه قد لا ينافي في مسانفلا بشرط



انتقاؤه ويجوز ان يكون هو علمه ايضا بناء على هو ان العلم بعلته ومنه  
 الخافوا لعل ان لا يخالف نصا او اجمالا لانهما مقدمان على القياس  
 مثال الخالف هو قول الخفي لما مأكلة لبعضها فبصح نكاحها ببعضه فان  
 ولها فبطل على بيع سلعها فانه خالفه بزيادة او اياه انما نكحت نفسها  
 بغيره فان ولها فبطل نكاحها باطل ومثال الخالف الاجاز في كل صلاة السافر  
 على صوم في عدم الوجوب بجامع السفر المستنف فانه خالف للاجاز على وجوب  
 او انها عليه وان لا تنقضي زيادة عليه اي على القرآن نافت الزيادة مقتضا  
 بان بدل النقص عليه وضع وزيد بالاشتراط فبدا فيه منافيا للنص فلا يهل  
 بالاشتراط لان النص مقدم عليه وفاقا للمدعي في هذا الشرط بغيره وفيه  
 اطلاق هذا القيد فالمراد بالسندى وانما يبنى بناء على ان الزيادة على النص  
 نسخ وهو قول الخفي كالتقدم ومنه الخافوا لعل ان تنقضي  
فلا قلنا انما يبنى بغيره من اقرين مثلا مستلزم بين المقيس والمقيس عليه  
 لانهما منسبا للتقدم هذا المحقق للقياس الذي هو الدليل ومن شأن  
 الدليل ان يكون مقبلا قلنا منسبا الخلف والخالف يقول اليمام المشرك

يصل

يحصل المقدم ومنه الخافوا لعل ان لا تكون وصفا مقديرا  
 وفاقا للامام الرازي قال لا يجوز العلم به فلا فالبعض المقدم مثاله  
 قولهم الملك مقدي مقدم كرمي في الحل الزا اطلاقا للمقدان انتهى وكانه  
 بناء على كون الملك مقديا ويجعله محققا شرا ورجع كلامه الى انه لا يخلو  
 بعلته كما قدمه من التبرك فيستغنى الخافوا به كاقصده المص ومنه الخافوا  
الخافوا لعل ان لا يثبت اول دليلها حكم الفرع بعمومه او قصده على الخلف  
 للامتناع عن القياس بذلك الدليل مثاله فالعموم حده بمسلم الطعام  
 بالطعام مثلا بطل فانه الى على عليه الظاهر فلا حاجة في اتيان روية التفاح  
 مثلا الى قبله على البر بجامع العلم للامتناع منه بعموم الحديث ومثاله  
 في الخصم حده ببيان فاء او يرفع فليست حافا ذال على عليه المخرج البحر  
 في نقص الوصف فلا حاجة للحنفي الى فليست لهما والرافع الخرج  
 من السبلين في نقص الموضوع بجامع الخراج للامتناع منه بعموم  
 الحديث والخالف يقول الامتناع عن القياس بالنص لا بوجوب الغاء  
 بخلافه ليلته على مدلوله احد والحديث رواه ابن ماجه وفيه وهو ضعيف



والصحيح انه لا يشترط في العلة المستبقة القطع بحكم الاصل بان يكون  
 دليله قطعيا من كتاب او سنة او رواية ولا انتفاء في العلة قد سبب لقطبان  
 اي في النقصان ولا القطع بوجودها في الفرض بل يكفي لظن بذلك وبحكم  
 الاصل لانه غاية الارتفاع فيها بقصد به العمل والى العلة كانه يقول  
 الظن بضعف بكثر المقدمات وربما يسهل فلا يكون واقعا مذهب الفقهاء  
 فليس حجة وعلى تقدير رجحانه الذي خالفنا العلة المستبقة  
 من النص في الاصل بان علة توجبها يجوز ان يستند فيها دليل اخر والختم  
 بقول الفقهاء ان السناد الى المقول المذكور اما انتفاء المعارض للعللة بالمعنى  
 الا انه يقتضي على التعليق بعلة ان قلنا يجوز وهو راي الجمهور كما تقدم  
 فلا يشترط انتفاء ولا افضلية والمعارض هنا بخلافه فيما تقدم حيث  
 وصف بالمناقضة وصف صالح للعللة كصلابة المعارض بغير الزاء  
 لما وان لم يكن مثله من كل وجه غير مناف له بالنسبة الى الاصل ولكنه يقول  
 الامر الى الاختلاف بين المتناظرين في الفرض كالعلم من الكيل في البرئ  
 من مخالط لعلته الزاوية لا ينافي الاخر بالنسبة اليه وقول الامر الى الا

بين المتناظرين في التنازع مثلا فعدنا ابو روي كما لم يعلل العلم وسند  
 الخصم المعارض بان العلة الكيل ليس روي لا انتفاء الكيل فيه وكل منهما  
 يحتاج في بطلان مدعيه من احدهما لوضعه في الترجيح على الاخر ولا يلزم  
 المعارض في الوصف الذي عارض به اي بيان انتفاء عن الفرض مطلقا فهو  
 مضمود من يندم فافعله المسند للعللة بخلاف المعارض وقيل يلزم ذلك  
 مطلقا لغيره انتفاء الحكم عن الفرض الذي هو المقصود وثالثها يلزم ذلك  
 اذ صح بالقرينة بين الاصل والفرض في الحكم فقال مثلا لربا في التنازع  
 بخلاف البر وعارض عليه العلم فلهذا يلزم بالقرينة الزاوية وان لم يلزم  
 ابتداء بخلافه اذ لم يصح به ولا يلزم ايضا ابتداء اصل يستند لما عارضه  
 بالانتفاء على التخلل وقيل يلزم ذلك كما في بطلان مضمود كان يقول العلة  
 في البر العلم دون القوت بدليل الملح في التنازع مثلا روي وفي هذا القول  
 بان حجة المعارض بالوصف الصالح للعللة كافية في حصول المقصود من البند  
 وللمسند لا لرفع اي دفع المعارض باقصد بالمنع اي منع وجود الوصف  
 المعارض في الاصل كان يقول في دفع معارضه القوت بالكيل في ثاني كالجزم



لاشياء ان لم يكن لها العبادات من النجس والنجس وكذا اذا كان  
 نوزوا او قد ودا والفج في عليه الوصف لغرض بيان ففانه او  
 عدم انضباطه بالمطلوب للمعترض بالناسا والسبب عارض فيه ان لم يكن  
 دليل المستند على العلية سببا بان كان منسوبا او منسوبا لخصلة فافرضه الله  
 على خلاف السبب في ذلك الافعال في الفج فيه وانما المصالح التي دفعها  
 عود الشرع الى ما قبله وقوله لا مفعول من ان يقال ان عارض لغوث  
 بالكلية فلتان الكيل مؤثر في بيان المستند لما عدا اي فاعدا الوصف  
 المعترض في صورته ولو كان الشايعا ههنا كما يكون الاجماع اذا لم يتعرض  
 اي المستند للتعلم فقال فثبت دونه كل مفعول خرج عما نحن فيه من التعارض  
 الذي هو بصدقه الذي عندنا لنصرف انا المصالح التي لظول الفصل وقال  
 المستند للمعترض في الحكم في هذه الصورة مع انتفاء وضعه الذي عارضه  
 به وضعي ههنا لم ينع في الدفع ان لم يكن اي يوجد معادى انتفاء وضعه المعترض  
 عنها وصف المستند فيها الشواهد في انتفاء وضعها بخلاف ما اذا وجد  
 وصف المستند فيها فبقي في الدفع بناء على امتناع تعجيل الحكم بعلتهن الذي

فتح المقدم كما تقدم وقبله بكف مطلقا بناء على جواز التعجيل بعلتهن قال  
 المقصد انتفاء وصفه مستند زباده ما عدا عدم الكفاية الذي انقضى واعلم  
 وشك ان اي المستند ينقطع بما قاله لا عارض فيه بالقاء وضعه حيث  
 ساوى وصف المعترض فيما فيج توبيه فيه ولعدم الانعكاس لوصف  
 ههنا لم ينفع الحكم مع انتفائه ولا انعكاس شرط بناء على امتناع التعجيل  
 بعلتهن على ان عدم الانعكاس لا يترتب عليه الانتفاء وكان ذكره توبيه  
 للاول ولوابد المعترض في الصورة التي لغي وضعه فيها المستند  
 ما اي وصفا بخلاف المانع سمي ما ابداه تعد الوصف للعد ما وضع اي  
 يفي عليه الحكم عند من وصف بغيره ذلك بما ابداه فائدة الى الفأوى  
 سلامة لوضع المستند من الفج فيه وهذا اوضح من قول ابن القاسم  
 الانتفاء ما لم يبلغ المستند الخلف بغيره في صورته او دونه من سمي  
 المقتضى المعلن بها لوجوده ضعف لغنى فيه الذي انشئت المقتضى بان لم يتعرف  
 المستند الخلف اضلا او تعرض له بغيره في صورته او بغيره في ضعفه  
 المقتضى فيه خلافا للمزعم ان كان له ثوبين الغاء للخلف بناء في الاولى



على شاطئ الفاصلة وفي الثانية على ثالثة وهذا المعنى في المظنة فلا يزدل  
عند هذا الزعم فيها فائدة الالقاء الاول مثال لغة الوضع لما بان  
فيها بما لا يصح ان العبد للرجل كالحاجب للام والقليل فانما هو  
مقتضى ان لا يظلم فمصلحة الايمان من بطل الايمان فبعضه الحق باق  
الحريته فاما مظنة فراغ القلب للفرج لاد الرتبة للثقل الرفيع  
بخدمته سببه فيبقى المستدل الحريته يثبت الايمان بدونه في العبد لما دون  
له في القتل انما فاقه فيجب له ان لا يذنب له فله الحريته لانه مظنة  
لبطل ومعه في النظر في مصلحة القتل والامان ويكفي في دفع المصلحة  
رجحان وضع المستدل على وضعها يرجح كونه اناس من وضعها او كونه بناء  
على معنى اللغة للعلل الذي هو مقرر قول ابن الحاجب لا يفتي على ما  
رجح من حوز اللغة فيجوز ان يكون كل من الوصفين على وقد يفتي على المستدل  
بأخذ في جسر المصلحة في الاصل والفرع وان اخذ ضابط الاصل والفرع  
كما فيهما بالجدل للامان كان في جميع الحاجج فرج في فرج منتهى  
فبما يرجح من غير ان الحكم في حرفنا اللواتي الصبابة في مثل

وفي حرفنا الزنا المرتب على الحد في اخلاط الاستدلال المؤدى هو الله  
وهما مختلفان فيجوز ان يختلف حكمهما بان يفسر الشئ الذي على الزنا فيكون  
فصو فبطلان في حد فيجاء عن هذا الاستدلال بحد في خصوص الاصل  
عن الاستدلال في العلة بطريق فبسم ان العلة هي القدر المشترك فقط  
كما تقدم في المثال الرابع خصوص الزنا فيه واما العلة اذا كانت وجودا وانعوا  
انتفاء شرط بان كانت علة لانتفاء الحكم فلا يلزم من كونه كذا وجودا للمنتهي  
لحكم وفاقا للامان الرازي وقلنا في الجملة في قولهم يلزم وجوده والاشارة  
بانها انتفاء وان كان انتفاء الحكم لانتفاء لما فرض من وجود وانعوا  
انتفاء شرط واجيب بان يجوز ان يكون لما فرض ايضا جواز له بل هو مثلا  
على قول واحد ولما منع كايوة القائل لمقول فلا يجب عليه انتفاء وانتفاء  
الشرط لعدم احصاء الزنا فلا يجب عليه ارجح **مسألة في العلة**  
اي انما بحث الطرف الثالثة على مثلها الشئ الاول هو الاجزاء كالاجزاء  
فان العلة في حدية القاصدين لا حكم احدين اثنين وهو عقبا شويين  
القصب للفكر وقدم الاجزاء في الفكر كايون الحاجب للفتنة عليه عند التعرض







لتعليل الحكم به كان ذلك الافتراء بعد من الصلح لا يهلف بغيره  
 والبيان بالفاظ في مواضع كما في الصلح بغيره كما في حديث  
 الشراي واقول اني في هذا مفضلان فقال انفع قبله الاخر رواه  
 ابن ماجه واصدق في الصحيحين فانه بالاضافه عند ذكر الوقاع يدل  
 على انه عليه السلام قال في الخلق السؤال في الخلق وقال بعد من الصلح  
 فكانه قال واقول فاعنف وكذا في الحكم وصفه لولم يكن عليه السلام  
 كقول علي عليه السلام لا يحكم حديثين اثنين وهو مضار رواه الشيخان فتبين  
 المنع من الحكم بحال القضي مشروط للمقرب لعلنا عليه السلام قال في الخلق اذ  
 من القاضيه وذلك بعد وكثير بين حكمين يصنع مع ذكرهما او ذكر احد  
 فقط مثال الاول حديث الصحيحين انه صلى الله عليه وسلم جعل للمفسرين  
 وللرجل اي ضاحيه ما فتقر به بين هذين الحكمين بيان ان الصفتين لولم يكن  
 لعليه السلام كان بعيدا ومثال الثاني حديث الزمري الغافل لما رواه  
 بخلافه المعلوم انما في التفسير بين عدم الارش المذكور وبين الارش  
 المعلوم بصفتي الغفل المذكور مع عدم الارش لولم يكن لعليه السلام كان بعيدا

او تفرق بين حكمين بشرط او غايه او كسواء او كسواء لا مثال الشرط  
 حديث مسلم الذهب بالذهب والفضه بالفضه والبر بالبر والشعر بالشعر  
 والتمر بالتمر والمخ بالمخ مثلا بل سواء سواء يدايد فاذا اخلف بين  
 الاجناس فيبغوا كيف شئتم اذا كان يدايد فالمتفرقين منع البصر في ان  
 الخبثاء متفاضل او بين جوارز عند اخلاف الجسد لولم يكن لعليه السلام  
 الا مثلا في الجسد لكان بعيدا ومثال الغايه قوله تعالى ولا تفرقوا بين  
 بطنين اي فاذا اظهرت فلا منع من قربانته في الجسد وبين جوارز في الظاهر  
 لولم يكن لعليه السلام الجسد لكان بعيدا ومثال الكسواء قوله تعالى فاضف  
 فافرضهم الا ان يعفون اكلوا وجان عن ذلك النصف فلو شئنا ان  
 تفرق بين ثبوت النصف لهن وبين انتفاء من يعفون عن لولم يكن لعليه السلام  
 القول لا انتفاء لكان بعيدا ومثال الكسواء قوله تعالى اباؤكم الله  
 باللغو في ايمانكم ولكن يؤاخذكم بما عقدتم الايمان فتفرق بين عدم الموافقة  
 بالايمان وبين الموافقة بما عند تعقيد لولم يكن لعليه السلام الموافقة  
 لكان بعيدا وكثير بين حكمين على الوصف نحو اكرم العلماء فرتبها لاكم على العلم



لو لم يكن لعلة العلم له لكان بعيدا وكسره أي الشيء ما قد يكون المطلوب نحو  
 قوله تعالى قل هو الله الذي ذكر اسمه وذكروا البيع فالبيع من البيع وقت نداء الجهر  
 الذي قد يفوتها لو لم يكن لفظه نفوذها لكان بعيدا وهذا مسئلة ما انتفا  
 على انه إلهاء وان كان يكون الوصف والحكم موقوفين وان كان في بعضها  
 تدبر وعكس هذا القسم ليس إلهاء فطعا وفي الوصف الموقوف والحكم المستبعد  
 وعكسه وفيه أكثر العلل فلا يختلف الزوج كما افادته بعبارة المقص  
 قبل انما إلهاء انما لا يستلزم فقرة الملقوفة فبعد ان منه للتعلم من  
 على المستلزم بل إلهاء وقبل لها إلهاء والافصح ان الاول إلهاء مستلزم  
 الوصف للحكم بخلاف الثاني يجوز ان يكون الوصف أمثال الاول قوله تعالى  
 وأهل السما بيع في حله مستلزم لصحة الثاني كتحليل الروايات بالعلم او غيرها  
 ومثال النظر حديث الصحابي ان امرأة قالت يا رسول الله اني فانت  
 وعليها صوم نذر فاصوم عنها فقال اياها لو كان على قلبك دين ففقيهه  
 اكان يودي ذلك عنها فالتزم قال فتوحي عن امك اي فانه يودي منها  
 سألته صلى الله عليه وسلم عن دين اسئلت وجزاز فضاعة عنه فذكر لها دين

الادي عليه وقرنها على جواز فضائعه وهما نظيران فلو لم يكن جواز لفضا  
 فيها العلة الدين لكان بعيدا ولا يشترط في الإلهاء مطلق الوصف  
 الموصوف للحكم عند الأكثر بنا على ان العلة بمعنى معرف وقبل بشرط بنا  
 على انها بمعنى إلهاء الرابع من مسائل العلة السبع النعم وهو  
 الاوصاف الموجودة في الاصل المنسوبة له وبطلانها لا يقطع من العلة  
 فيعين الاله بها ان كان جوهرا او صافا لغيره فيعلم انما مثلها عليه في العلم  
 وفيه ويظهر فائدة العلم بطريقه فيعين العلم للعلة والصبر على الحق  
 فالتسوية بخروج المحمدين وافق وقد ينسب على السيرة في قول المسند  
 في المناظرة في حصر الاوصاف التي يذكرها بحث فلم اجدها والاصل  
 عدم كواها بعد التمسك اهلها النظر فيه عند بذلك منع الحصر والاحتداد اي  
 الناظر لغير يرجع في حصر الاوصاف الى حقه فهاذيه ولا يكره  
 فان كان الحصر والابطال الى منه قطعها ففقط اي في هذا المسلك  
 والابان كان كل منهما طيبا او احدهما طيبا والآخر طيبا فطبي هو  
 احاطت في المناظر لغير والمناظر فيه عند الأكثر لوجوب العلم بالنظر



وغيره من غير ما فعلنا جواز بطلان الباطل والناجحة اليها ان اجمع على تعليل  
ذلك الحكم في الاصل وعليه تمام الحزم في من ادعى بطلان الباطل الى  
خطا المجتهدين وراعيهما للناظر لنفسه ومن المناظر غير ان كان ظاهرا لا يترتب  
جرح على خصمه فان ابدى المعترض على خصم المسند الثاني وصفا لا يرد على  
اوصافه لم يكلف بيان صلاحه للتعليل لان بطلان الخصم بايدائه  
كان في الاغراض فعلى المسند دفعه بابطال التعليل به ولا ينقطع  
المسند بايدائه حتى يجرى من ابطاله فان غاب ابدائه منع مقدمته من الدليل  
والمسند لا ينقطع باليمن ولكن بمرور وقعه عليهم ولعله فيلزم ابطال الوثق  
المبني عن ان يكون على فان يجرى من ابطاله انقطع وقد ينفقان الى المتناظر  
على ابطال ما عدا وصفين من اوصاف الاصل ويختلفان في انهما العلة  
فيكفي المسند الذي بينهما من غير احتياج الى ضم فاعداها اليها في الترتيب  
لاننا قد علمنا على بطلان فيقول العلة ما هذا او ذاك لا يجازان يكون  
ان يكون ذاك كذلك فيثبت ان يكون هذا من طرف الايراد لعلة الوصف  
بيان ان الوصف هو اي من هذين فاعلم من السليخ العاود وكوة ذلك

للم

الحكم كما يكون في جميع الاحكام كالتكوين والارتقاء في العلة فانها لم يغير  
فيه فلا يعللها شي من احكامه وان اغتبط في الشهادة والقضاء والارتقاء  
وولادة الكساح والظرف في جميع الاحكام كالطول والقصر فانها لم يغير  
في القصاص ولا الكفارة ولا الارتقاء ولا العلة ولا غيرها مما قد يعلل  
بها حكم اصل او مضاف الى من طرف الايراد لا تظهر فيكون الوصف  
الحزب من الاصل للحكم بعد البحث عنها لا انتفاء منية العلة بخلاف  
في الابعاد ويكفي في عدم ظهوره فيكون قول المسند جرحا فلم يجر فيه موهم  
مكتسبة اي ما يوقع في الوهم احواله من مكتسبة بعد التعليل بعلة النظر  
فان ادعى المعترض ان الوصف مستبقي كذلك اى لم يظهر مكتسبة فليس  
للمسند بيان مكتسبة لانه انتقال من طريق السبب الى طريق المكتسبة  
والانتقال هو الذي لا تستلزم محذور ولكن يرجح سببا على سبب اخر  
السبب لعلة المستبقي كغيره بموافقة التعدد بحيث يكون المستبقي فعد بها  
فان تعدد الحكم محله فيكون في صورته عليه خاصية من مسائل العلة  
المكتسبة والافعال سميت خاصية الوصف بالافعال لانها بخال



اي بظن ان الوصف علة وبشيء اخرها بان يخرج الوصف المطلب  
 يخرج المناط لان ابداء فانه يهبط الحكم وهو يخرج المناط فعين العلة  
 بايداء متكبدة بين المعين والحكم فكل لا اقل بينهما والسلام للمعنيين  
 عن الفواعل في العلة كالكار في حربه فمك كل مكره لم فهو لا ذال  
 الفعل المطلوب حفظه مناسب للحكمة وقد اثنى بها وسلم عن الفواعل  
 وباعيد المطلب في هذا بفصل في الترتيبين الالهام السلام عن الفواعل  
 كانا في السمة بحسب الفاعل والاول سلك لا يتم بدونها وهي  
 والاول ان نريد ان نعرف الحاج في الحد لكنه حذبه المتكلمة كما انها تخرج  
 المناط وفاضعة المصدا فعد وجعل لا تستغل لا في استغل لا الوصف  
 المتكلمة العلية بعدم كلوا بالسير لا يقول المسند بجنت فلم اجد  
 غير والاضاع عدم كما تقدم في السبل ان المقصود هنا الاثبات وهناك التبع  
 والمتكلمة لما حذوه من المتكلمة المتقدمة السلام لا فاعل الفعل عادة  
 كما يقال هذا التلوذ متكبدة لهذا التلوذ بمعنى ان جميعها معما في سلك  
 موافق لعادة العقل في فعل مثله فتكلم الوصف الحكم المراد به موافقة

لعادة العقل في ضمهم الشيء الى ما يلائمه وفيه هو ما يجب لنا  
 نفع او يدفع عنه ضرر قال في المحصول وهو قوله من يعلق احكام الله  
 بالمصلحة قوله من باباه والنفع للذة والضرر الالم وقال ابو زيد الدبوسي  
 من الحنفية هو ما لو عرفت على العقول لتلقنه بالقبول من حيث التعليق  
 وهذا على الاول متطابقان وفي الحنفية فيما هو كذلك لا ينفك عن عقل القبول  
 غير فواح وفيه هو وصف ظاهر من ضبط يحصل عقلا من ترتيب احكام عليه  
 ما يصلح كونه مقصودا للشيء في شرعية ذلك الحكم من حصول مقصوده  
 او دفع نفسه فان كان الوصف فيها او غير ضبط اثير فلازم الذي  
 هو ظاهر من ضبط او هو مقتضى له فيكون هو العلة كالسفر فظنة المسافر  
 المراد بها الرخصة في الاصل كقيام ضبط لا فاعلها بما يجب للشيء  
 والاحوال الزمان يبط الرخصة فظنها وقد حصل المقصود من ربح  
 الحكم بغيرها اذ كانا لا يتبع يحصل المقصود من ربحه وهو الملك بغيرها  
 والقضا يحصل المقصود من ربحه وهو الازالة من العقل فاعلها فان التبعين  
 عند الرخص المقدرين عليه وقد يكون حصول المقصود من ربحه الحكم ختملا



كما قال انتفاء سواء كذا الخ فان حصول المقصود من كونه وهو ان يكون  
من شريها وانتفاء متساويان يساوي المتعدي من شريها والمقدي من  
عليه فيما يظهر ويكون نفية اي انتفاء المقصود من نفى الشيء بالبناء للمقابل  
اي انتفاء الحج من حصوله ككناج الاستلزام الذي هو المقصود من الكناج  
فان انتفاءه في كناج الحج من حصوله والافق جواز التعليل بالثالث  
والرابع اي المقصود المتساوي الحصول والانتفاء والمقصود المرجح  
الحصول نظرا الى حصولها في الجملة كجواز الفرض في سفره المستفي فيه  
المستفي الذي حكمه الفرض نظرا الى حصولها في الجملة وقبل لا يجوز التعليل  
بها لان الثالث مشكوك الحصول والرابع موجودا في الاول والثاني  
التعليل بها فطفا فان كان المقصود من الحج الحكم فانتفاء فطفا في بعض الصور  
فقال الخنفية بتغير المقصود فيه حتى يثبت فيه الحكم وفايرتبه كاستظهار  
والافق لا يعتبر للقطع بانتفاء سواء في الاستلزام فقدم فاما الحكم الذي  
لا يغير فيه ككوف نسب المشرقي بالمعربة عند الخنفية فانهم قالوا ان تزوج  
بالمشرقي امرانا بالمعربة فانتفاء بولدها بالمعربة والمقصود من تزوج وهو حصول

القطع في المهر ليحصل العلو وفيها نسب فانتفاء فطفا في هذا القول  
للقطع فانه بعدم ثلث في الزوجين وقد انتفاء الخنفية فيها الوجود فطفا  
ولا التزوج حتى يثبت الكوف وبهم لم يعتبر وقال لا يثبت بمطهر  
القطع بانتفاء فلا كوف وفاي فالحكم الذي فيه تعبد كاستظهار باريه  
المشرقيان بها لرجل من في المجلس اي بحسب البيع فالمقصود من استظهار  
لجارية المشرقية من رجل وهو فرق براءه رخصا منه المستبوت في الجمل فطفا  
فطفا في هذا القول لا انتفاء الجمل فيها فطفا وقد انتفاء الخنفية فيها  
تقدير حتى يثبت فيها الحثيث وبهم لم يعتبر وقال لا يثبت فيها تعبد  
كافة المشرقيات انما لان الحثيث فيه نوع تعبد كعلم في حله بخلافه  
النسب المتكسب من حيث شئ الحكم لاقسام ضروري فطفا في فطفا في فطفا  
بالقاء لم يبعد ان كل منهما دون فادلية الربية والفريه وهو فانصل الجاه  
اليه الحدة الضرورية كحفظ الدين المشروع له فقل لكفارة فطفا في الدين الى  
البيع والقيس اي حفظ المشروع له الفضا فالفعل اي حفظ المشروع له  
حدا المسكر في السبيل اي حفظ المشروع له الزنا فاما المال اي حفظ المشروع له



القطع والاعراض المشروعة لحد الفقد وهذا زاد ما لم يكن كالطريق ونظيره  
بالاوقات التي الحادثة في ذمتها المال ونظيره كذا في الزيادة قبله بالقاء لاقاؤه  
انه دون ما قبله في الرتبة ويحكم به اي بالقدر فيكون في رتبته فكله كذا  
قبل المشرك فان قبله يدعى الى كذا المقول في حفظ العقل فيلزم في حفظه  
بالبيع من القليل والحد عليه كالكتب في الحاي واما ما يحتاج اليه ولا يصل  
الى الحد الضرورة كالبيع فالاجزاء المشروعة للملك المحتاج اليه ولا ينفذ  
بقوله لولم يشر الى الاجزاء السابقة ويحفظ الاجزاء بالقاء لان  
الحاجة المبادون الحاجة الى البيع وقد يكون الحاي في الاصل ضرورة في بعض  
الصور كالاجزاء لربها لطفل فان ملك المتعة فيها وهي رتبته بقوله  
بقوله لولم يشر الى الاجزاء حفظ نفس العقل ومكمله اي الحاي في البيع  
المشروع للشيء في البيع بسلم من الغبن والتخبي وهو كالمحسن  
عاده من غير احتياج اليه فاما غير فعلة من القواعد كسلب العبد بطلبه  
الشهادة فانه غير محتاج اليه لوانبأ له اليه فانه كذا في حفظه  
في العادة ليعمل في رتبته المنصبة لغيره الملتزم بخلاف الرواية

والعقد في الكتاب فانه غير محتاج اليها اذ لو نفع فاقه لكتابته  
في العادة بالتوصل اليها الى ذلك الرتبة من الرتبة وحده الغاية المتناهية  
بيع الشخص بغيره فانه يفيض اخراجه ما يحصله المكاتب في قوتها ملك السيد  
لبيان بيعه نفسه ثم المتكلمين حيثما اعطيت اقسام لانه ان اعطيت  
اجزاء من الوصف في عين الحكم فالموثر لظهور ثابته بها اعطيه مثالا لا يعطيه  
بالنظر لغيره بغير الوصف من المذكور فانه مستفاد من حديث الزهري وغيره  
منه في كونه قلة وقضا ومثالا لا يعطيه بالاجزاء لغيره لانه المالك الفقير  
بالنظر فانه يجمع عليه وان لم يعطيه من الوصف في عين الحكم بها اي بالنقص  
والاجزاء اعطيت بترتيبها حكم على وفقد اي الوصف حيثما ثبت الحكم معه ولو كان  
الاعطية بالترتيب باعطيها جنة في جنس اي جنس الوصف في جنس الحكم بغيره  
اجزاء كما يكون باعطيها جنة في جنس او العكس كذا في الاول من المذكور كالمثل  
المنطوق في الملائكة ملائكة الحكم فاقسامه ثلاثة مثالا لا يعطيه لغيره  
في العين بالترتيب وقد اعطيت العين في الجنس لغيره لانه التبع بالصغر  
حيثما ثبت معه فانه اختلف في التبع الاول التبع الاول وما قد اعطيه في جنس



الولد يذهب الغني في ولادة المال لا يباع كالتقدم ومثال الثاني ان يخطب  
 العين في العين وقد غلبت الجس في العين فعمل هو ان يجمع في الحصة في النظر  
 على القول بالبيع وقد غلبت جس في الجس في السفر لا يباع ومثال الثالث  
 ان يغلب العين في العين وقد غلبت الجس في الجس فعمل الفصل في الغنم يغفل  
 بالغنم العمد العمد فان غلبت الجس في الجس فعمل الفصل في حصة حصة  
 ان يباع الغنم الجس بالاجزاء وان لم يغلب الجس المتكبر فان دل الدليل على الغنم  
 ولا يغفل الجس في موافقة الملاك فان قاله يخطب للكعبه يخطب بالصوم لغيره  
 بدو في الاعشاء اذ يغفل عليه بدل المال في شئونه الفرج وقد افاد في حصة  
 بحج المرفوع ملكا جامع في شئونه فضاء بصوم شئونه مثا بعين نظر الى  
 ذلك كذا الشئ على الغنم بالاجزاء الاعشاء ابتداء من غير تغريمين فليلا  
 وغيره وبساق هذا الغنم بالغريم ليعتد من الاعتياد والى وان لم يدل  
 الدليل على الغنم كما يدل على الغنم في موافقة الملاك لا يخطب في حصة الملاك  
 على الغنم او الغنم في حصة الملاك وبما لا يخطب في حصة الملاك وقد  
 قبله الامام مالك مطلقا في حصة الملاك في حصة الملاك بالتمتع بالتمتع

لغزو قورق بانه قد يكون برأوا ترك الضم له من ضرب من  
 وكذا اقام الحزمين بواقعة مع مصادف عليه بالتكليف في حصة من موافقة  
 ولم يوافق في ذلك الاكثر من العلماء مطلقا لعدم ما يدل على الغنم في حصة  
 ثم في العبادات لا تدل على حصة الملاك في حصة الملاك في حصة الملاك  
 وليس من مطلقا في حصة الملاك في حصة الملاك في حصة الملاك في حصة الملاك  
 قد قطعوا في حصة الملاك في حصة الملاك في حصة الملاك في حصة الملاك في حصة الملاك  
 شئ من القطع في حصة الملاك في حصة الملاك في حصة الملاك في حصة الملاك في حصة الملاك  
 دعى للقطعة المستحقة في حصة الملاك في حصة الملاك في حصة الملاك في حصة الملاك في حصة الملاك  
 معهم اذ قطع او قن حصة الملاك في حصة الملاك في حصة الملاك في حصة الملاك في حصة الملاك  
 المسلمين بالغنم المستحقة في حصة الملاك في حصة الملاك في حصة الملاك في حصة الملاك في حصة الملاك  
 لحفظ باي الامتياز في حصة الملاك في حصة الملاك في حصة الملاك في حصة الملاك في حصة الملاك  
 حصة الملاك في حصة الملاك في حصة الملاك في حصة الملاك في حصة الملاك في حصة الملاك  
 بخاتم الملاك في حصة الملاك في حصة الملاك في حصة الملاك في حصة الملاك في حصة الملاك  
 او يقرن حصة الملاك في حصة الملاك في حصة الملاك في حصة الملاك في حصة الملاك في حصة الملاك



القبول الثالث وان افترق في الثانية لانه الفقرة لا اصل لها في الشيء  
في ذلك حسب المتكلمة تختم اي تبطل بمقتضى التلزم الظن  
الحكم لا يوجب على مقلدنا او متساوينا خلافا للام الرادي في قوله  
ببعضها مع توافقنا على انتفاء الحكم فهو عندنا لوجود المانع وعلى الاول  
لا انتفاء المقتضى لساكن من مسائل العلة فابن سبي بالشبه كالوجه  
في المذهب بقولهما الشبه منزلة بين المتكلم والطرد اي ذو منزلة بين  
منزلهما فانه يسهل الطرد من جهة انه غير متكلم باللائق وبهذه المناسب  
بالذات من حيث النفاذ الشيء اليه في الجدل كالذكور والانثى  
في القضاء والشهادة قال المصنف وقد تكلمنا في الشاخص في تعريف هذا القول  
ولم نجد لاحد من غيرنا صحتها فيها وقال القاضي ابو بكر الباقلازي هو  
المتكلم بالشيء كالطعام في شرائط الشبه فانتهاها فان تكلم به بوجهها انتها  
عيناك في محلها المتكلم بالذات كالركا في حرمة الخمر لا يوصل اليه بانها  
الى فكله مع مكانة قبل العلة المشفوعا المتكلم بالذات اجماعا فان تعدد  
احد العلة بعد المتكلم بالذات بان لم يوجد في غير الشبه قال الشافعي في

هو في نظر الشبه بالمتكلم وقال ابو بكر القهيري وابولس في الشبه  
رود ونظر الشبه بالطرد واعلناه على القول بحجة في غير عينه  
في الحكم والصفة وهو الخاف في فرع من ذين اصلين باحدهما الغالبية  
في الحكم والصفة في الشبه بالخلاف فيهما مثال الخاف لغيره بالمال في اجاب  
القيمة بقوله بالغة فابطلت لا يثبت بالمال في الحكم والصفة اكثر من غيره  
بالخفي في اتم القيل للصور كغير الخيل في البغال في الحرمة في عدم وجود الركا  
للشبه لصورتي بينهما وقال الامام الرادي المعتبر في غير الشبه لكون  
صحتها حصولا لشيئين بين الشبهين لعل الحكم او مستلزمها وعينه  
فيما يظن كونه علة للحكم او مستلزمها لكونها كان ذلك في الصورة او في الحكم  
السابع من مسائل العلة الدوران وهو ان يوجد الحكم عند وجود وصف  
وبعدم عند عدمه وقبل لا يثبت العلة فضلا لحوال ان يكون الوصف ملاقا  
للعلة لانفسها كراحتي المسكر المحض فانها اترت بعد وجوده او بعد  
بان يصح لاوله في اوله في الوصف في افادة العلة وكان فان ذلك  
فالرشد فيكون الوصف كالركا في حرمة الخمر والمخمر فاقا للاقا لانه



فان لا قطع على الحكم الا على ما لا ينافي ولا يلزم المستدل به بيان نفي  
الاشتغال ما هو اول من يبادر ما عليه بل يصح الاستدلال ان لم يكن  
الاستدلال بها هو اول من يجازي ما تقدم في الشبه فان ايدى المعترض  
وصفا اخر فليطرحه بجانب ما لا ينافي بالثبوت لو وصف على جانب المعترض  
حيث يكون وصفه قاصرا وان كان وصفه المعترض متعديا الى القبح المضاف  
فيه ايداه عند وقوع العلة دون مجزئها اولا في فرع اخر طلب الرجوع  
من خارج للمعاكلا لوصفها من حيث الثابت من مسائل العلة الطرد وهو  
مقتضى الحكم للوصف من غير شك كقول بعضهم في الخيل فانه لا يبنى  
القطر على جانب فلا يزل الى البعوضة كالدين ان يجل اذا ما قضى  
القطر على جانب فترك البعوضة في بناء القطر وعدمه لا ينافي فيه  
لحكم اضلا فان كان مطلقا لا ينقض عليه والاكثر من العلم على رده  
لا ينقضاء المشابهة عند قال علم او نافي لمعنى متطلب طحا على الوصف  
المتطلب وفيه ليس الشبه قريب فكلما طرد حكم فلا يبعد قبل ان يراى  
فان الحكم الوصف فيها لا صورة المتعلق افاذ العلة فيحكم الحكم في صورة

القول

الترادف فلهذا الامام الراى وكثير من العلماء وقيل ان على المقارنة في صورها  
واحد لا فائدة العلية وقال الكرخ في بعض الطر المناظر ووز المناظر  
لنف لان الاول في مقام الرفع والثاني في مقام الابطال الكل من ذلك  
العلم شفع المناظر وهو ان يدل نفيها على التعليل بوصف فخذ في  
فصحة عن الاشتغال بالاجتماع وبنات الحكم بالتم او يكون او طاق  
في محل الحكم فخذ في بعضا من الاشتغال بالاجتماع وبنات الحكم بالبناء  
وفاصله ان الاشتغال في الحذف والتعيين وبطلان ذلك كجرب الصوابين  
في الموافقة في بناء قضان فان ابلح وما كانا حذف اخصوصا على الاشتغال  
وانا ط الكثرة بطلان لافراط كما حذف الشافعي من اوصاف الخل  
كون الوطى اعراضا وكونه الموطوءة زوجه وكونه الوطى في القبل من الاشتغال  
وانا ط الكثرة بها اما تخفيف المناظر فانها العلة في احوال صورها  
كختمات النبل و هو من ينسب اليه في احوال كفا ان ينفذ بان وجه  
من احوالها فيه ووالسفر فيقطع فلا فالختمية وتخرج اخرج  
المناظر في مجتئ المشابهة و من بين التللك لعاكة الجديان العلة



من مال العلة الغاء العلة بان يبين عدم ثابته فيثبت الحكم بالانكاس  
 فيه كالحال لا بما بالعبد في السرية الشائنة بحسب القاصدين من الغنى  
 شك في عهده فكان له ما يبلغ عن العبد يوم عليه فهو علة فاعطى  
 لكاؤه قصصهم وعتق عليه العبد والافقر عتق عليه فاعتق فالتكليف  
 بين الاموال والعبد لا يولد ولا ثابت لما في سيرة السرية فيثبت السرية فيها  
 لما شارك فيه العبد واما في الغاء القار والذوات والقار والذوات  
 بترجع ثلثتها الى امر شبه اذ حصل الغنى في الجملة لا مطلقا ولا في عين  
 هذه المصلحة المقصودة من ثبوت الحكم لانها لا تدرك بواحد منها بخلاف  
المسئلة الخامسة في نفى سلكين ضعيفين ليس ثبات القياس  
 بعلة وضع ولا اليقين فسادا دليل عليه على الراجح فيها او قبل ثم فيها  
 اما الاول فلان القياس لا يورث لقوله تعالى فاعطى وعلى تقدير علة الوصف  
 يخرج بفعله عن هذا الامر فيكون الوصف علة واجيب بانه انما يثبت  
 عليه ان لو لم يخرج عن هذا الامر لا يقبله وليس كذلك واما الثاني فكله في  
 فانها اعادته على وجه القول للبعث من مصلحتها واجيب بالرد فان البحر

سأل من الخلف من امت الحقم القول اي هذا مخرجها  
 وهي ما يقع في الدليل من حيث العلة او غيرها منها خلف الحكم عن العلة  
 بان وجدت في صورة مثلا بدون الحكم وقفا للشاقي رضي الله عنه انه  
 فاج في العلة وكما ان الغرض في الخلف لا يقع فيها وهو يخصه  
 العلة وقبل لا يقع في العلة المستنبط لان دليلها اقتران الحكم بها ولا  
 وجوده في صورة الخلف فلا يدل على العلة فيها بخلاف المصوطة  
 فان دليلها القياس شامل لصورة الخلف وانتفاء الحكم فيها يبطله بوجه  
 عن العلة والخلف يقول بخصه ويجاب عن دليل المستنبط بانه  
 اقتران الحكم بالوصف لا على علة في جميع صور الدليل المقصودة وقبل  
 مك اي لا يقع في المقصودة ويقع في المستنبط لان السطح له  
 ان يطلع لعمام ويريد بغيره فورا يانه الى وقت الحاجة بخلاف غيره  
 اذا غلبت شي ونقض عليه ليس له ان يقول ان ثابته في السرية بانه انما  
 العلة وقبل لا يقع فيها لان يكون الخلف مانع او فقدر الحكم  
 فلا يقع وعلته اكثر فمما ساء وقبل لا يقع الا ان يرد على جميع المدايب لعلها



وهو بيع الربوا والعيب قبل القطع بهما ذهب فان جوازها دار  
 على كل قول في هذه حرفة الزاوية الطم والقوت والكبر فلما لم يبيح  
 وعليه الامم الذي وتعلل الجمع على ان حرفة الربا لا تعلق بالباد  
 بهذا الامور الاربعه وقبل يبيح في العلة الحاطة دون البهجة لان  
 لان الخط في خلاف الأصل فيبيح فيه الباد بخلاف العكس وقبل  
 يبيح في المنصوصة الا اذا ثبت بظاهره لقبوله للخصم بخلاف  
 الفاضل ويبيح في المستنبطه ايضا لان يكون الخلف مانع او قد مر  
 للحكم فلا يبيح فيها وقال لا فرق ان كان الخلف مانع او قد مر  
 اذ في مقصود الاستثناء منصوصه كانت او مستنبطه او كانت منصوصه  
 لا يقبل الشاؤم يبيح والافصح الراجح المنصوصه بما يقبل الشاؤم فلو  
 للجمع بين الدليلين وقول الله عز وجل المنصوصه بما لا يقبل الشاؤم يبيح  
 بولاهم قوله فيهما ان كان الخلف لدليل على فاقطى لا يبيح من القطع  
 او قطعي فتعلم من قطع بين حال قال المصنف ان يكون احدهما كذا  
 والخلاف في الفرج معنوي لا لفظي فلا قال ابن الحاجب ان لفظه

على نفس العلة فان ثبت بما سلم وجوده وجوه الحكم وهو معناه الموزن  
 والخلف فارجح ادب الباء وكذا بالمعنى فلا ومنه قوله اي فروع ان  
 ان الخلاف معنوي التعليل بعلة من فبيح ان فبيح الخلف والافلا  
 وهذا الفرع نشأ من بوفان ما يمان في مختلف العلة من الحكم والكلام  
 في عكس ذلك والانتظام المستند فيحصل ان فبيح الخلف والافلا  
 فلا ويسمى قوله ادب العلة في غير ما حصل فيه الخلف والافلا في الحكم  
 بنفسه فيحصل ان فبيح الخلف والافلا ولكن يفتى الحكم لوجود مانع  
 وفيها بالرفع اي غير المذكور كاختصاصه لعله فبيح ان فبيح الخلف  
 والافلا وجوابه اي الخلف على القول بان فارجح منع وجود العلة  
 فيما اعترض به او يبيح تنقاه الحكم في ذلك ان لم يكن انتفاؤه مذهب المستند  
 والافلا بان الجواب بمنعه ومنه من يرى المانع اي بعينه بالفرق فبيح  
 الخلف حتى اذا وجد او واحد منها لا يبيح عند بيانها فيحصل  
 الجواب على ما يبينها او بيان واحد منها وليس للمنع بالخلف الا  
 المستند الى وجود العلة فيما اعترض به عند الاكتمال في النظر



ولو بعد منع المسند وجودها لا انتقال من الاثر الى الوجود لا  
 المؤدى الى الانتفاء بل الى ذلك اليهم مطلوب من ابطال العللة وقال  
 الامر في ذلك فاما ان يكون دليل اول من الخلق بالفتح فان كان فلا  
 ولو صح المص بلفظه لم يسم من انهم نفعها اي بغائه الوهم اي الذي  
 وما حكمه ان الحاجب ان يكون فاما ان يكون حكمه شيئا اي بان كان غفلها  
 قال الحق بوجه لغيره قال ووجهه ان الخلق في القطع فاجب بخل او  
 الشرعي يجوز ان يكون فيه لوجوده فانه وفوائده ولو دل المسند على فواتها  
 فيما عداها بوجوه في محل النقص مع وجودها في ذلك المحل فقال  
 لا معترض ينقض لبلد على العلل حيث وجد في محل النقص ودفعها  
 على مقتضى منع وجودها فيه فالصواب انه لا يمنع قول المعترض لا انتقال  
 من نفس العلل الى نفس لبلد والانتقال منع كل واحد بالصواب الذي  
 قولنا باننا جوبه اي في عدم السماع نظرا الى ان الفتح في الدليل الفتح  
 في المدلول فلا يكون الانتقال اليه منعاً وليس اي لا معترض لا انتقال  
 على خلق الحكم فيما اعرضه ولو بعد منع المسند لخلقها تقدم الانتقال

من الالف

مثال الاثر الى الوجود لا الانتقال الى الوجود كما لا انتقال في ذلك اليهم  
 مطلوب من ابطال العللة والانتفاء في ذلك ان لم يكن طريقاً في ذلك  
 بالفتح فان كان فلا وجب الاثر في اي من الخلق بان يذكر في الدليل  
 فانه يخرج محله باسم عن الاثر في اي من الخلق فظلالاً في الناظر في  
 الاقضية المستنبط كالعقوبات كانه كور فلا حاجة الى الاثر  
 منه وفيما يجب عليه الاثر في الاقضية مطلقاً اي مشورة كانت او  
 غير مشورة فلا يجب الاثر في العلم بانها غير مرادة ودعوى مؤسبة  
 او غير مرادة لا يثبت اي بانيها او نفعها ينقض لا يثبت او النفي لغاين  
 بدليل لا يثبت الرجوع الى النفي لعدم اليه طبعاً وبالعكس اي لا يثبت العلم  
 او النفي لغاين ينقض بغيره فعينه او بغيره فيكون كاي انسان ما كان  
 بناقضه كل شيء من الانسب كاي ونحوه ليس بكاي وانسان ليس بكاي  
 بناقض كل انسا كاي ومنها اي من القواح الكسوف فاجب على الصحيح  
 لا ينقض معنى اي المعلق به الغاء بعضه قال وهو غلط وصد  
 من العلل اي بان يبين انه ملغى في وجود الحكم منه انتفاءه وفما بالصح  
 مطلقاً وليس في المذكور كانه كور وفيما يجب عليه الاثر في منه صح



يقول ان ذلك غير قاطع وضح بلفظ قاطع ليعلم ان الجرح والحرور  
 وقوله اما بعد الا الى ان يثبت بان لا يوجد بغيره اولا المعلوم من ذكر  
 فبالله يبين ان صورته الكسرة يقال ان بيان صلاة الحرف في صلاة  
 يجب فضاؤه ولم تفعل فيجب اذا كان فان الصلاة فيه كما يجب  
 فضاؤها ولم تفعل فيجب اذا كان فبغيره بان قد صور الصلاة في غير  
 بان الحج واجب اذا كان قضاء فليبدأ فصول الصلاة بالعبادة لله  
 ليس في المنع من كان قبل عبادة الله ثم ينقض هذا القول بقوم الخائض  
 فانه بناء كما يجب فضاؤها ولا يجب اذا كان بغيره اولا فيبدأ فصول  
 الصلاة فلا يبقى على الاستدلال في اوجي فضاؤها فيقال عليه وليس  
 كما يجب فضاؤه يودي ذلك الخائض فانها يجب عليها قضاء الصوم  
 دون اذ انكم تقدمون في البيضاوي كالقائم الا ان في الكسرة يعبر  
 فانها احدى جزئي الصلاة ونقص الاخر او منقطع في مقدم بقوم  
 ويعبر عن ان الحاجب كالا مدي بالنقص المكسور في الكسرة بوجود  
 كما ان الصلاة والحكم وتعتبر من بغير المعنى اي الحكم والواجب

ان الذي

انه لا يفتح لانه لم يرد على الصلاة فبما يفتح لا ان الصلاة المقصود ما لان يكون  
 الختم في المعاصي بسفرة مسافر في فرض كغير العام كما ان المسئلة في  
 عليه من الحرف في الصلاة في الحرف كبحر الا ان قال وبغيره بالمعاول فانه  
 لا يفرق ومنها اي من الفروع العكس اي تخلف كما يجب وتوافق العكس  
 انتفاء الحكم لانتفاء الصلاة فان ثبتا فبالله وهو يثبت الحكم لثبوت الصلاة  
 المستق بالطر فبالله في العكس تمام يثبت فبالله بان ثبت الحكم على انتفاء  
 الصلاة في بعض الصور لانه في الاول على جميع الصور وفي الثاني لبعضها  
 وما يثبت اي العكس في صحة الاستدلال ان اي بانتفاء الصلاة على انتفاء الحكم  
 قوله صلى الله عليه وسلم بعض اصحابه اراهم لو وضعها في حرام كان عليه وزر  
 فكانم فالوانم فقال قل ذلك لو وضعها في الحلال كان له اجر في يوم  
 اياه اذن لا يثبت له فيها اجرا كالمدا على قوله صلى الله عليه وسلم في تعدد  
 وجه البر في بعض اهدم صدق الحديث رواه مسلم الشيخ في ثبوت  
 الحكم اي الوتر في الوطء الحرام انتفاء في الوطء الحلال لا يضا في  
 حصول الاجر حيث يترك بوضع الشهوة في الحرام الحلال في هذا الشيخ



بهي فبما العكس لان في الكتاب الخامس باكر المص با كذا هنا  
 معنى العكس وان كان البحث في القبح بخلافه كما قال في مختلف اي العكس  
 بان يوجد الحكم بدو العلة فالحج فيها عندنا على ما تجوزها  
 لجواز ان يكون وجود الحكم للعلة الاخرى ونعني بانقضاء اي انتفاء  
 الحكم في قولنا المتقدم انتفاء الحكم لانقضاء العلة انتفاء العلم وانظر به  
 لا انتفاء في نفسه اذ لا يلزم من عدم الدليل الذي من جملة العلة عدم الدليل  
 للقطع بان استلزامه لوم بخلاف العلم الدال على وجوده لم ينف وجوده  
 وانما ينفي العلم ومنها اي من القبح عدم التأثير اذ كان الوصف  
 لا يتكبد فيه الحكم ومن ثم ان من سنا وهو في الحقيقة في اي من اجزاء ذلك  
 اخبر بما لا يعنى على ما على المكسب بخلافه وكما لا يتكبد في ذاته  
 وبالمستبطنات الخلف فيها فلا يشاء في الموضوعات والمستبطنات الجمع  
 وهو اربعة القسم الاول عدم التأثير في الوصف يكون طرد بها كقول الخنثية  
 في الصحيح صلا لا تنصرف فلا ينفى اذا انها كانت فعدم الفرض في عدم  
 تقديم الذات طرد على ان يكون فيه ولا يثبت وعدم التقديم بوجوده فيما ينصرف

وفاصل هذا القسم طلب الدليل على علمنا الوصف والحق عدم التأثير  
 في الاصل باء على حكمه فلان يقال في سبعة الغائب مبيع غير مبيع فلا يبيع  
 كالطبخ الهواء فيقول المعترض لا ان يكون غير مبيع في الاصل فان  
 العجز عن التسليم فيه كاف في عدم الصحة وعدمها بوجوده مع الزيادة وقامه  
 معارضته في الاصل باءا وغيره فاعلم بان بناء على جواز التعليق بعلمين  
 والثالث عدم التأثير في الحكم وهو اخصر لثبوتنا انما ان لا يكون لذكر  
 اي الوصف لذي كماله على العلة فائدة كقولهم اي الخصوم الخنثية  
 في المرتدين الملتفين والنافع في دار الحرب حيث اسندوا على نفى العلم  
 عنهم في ذلك فمستكون المفعول في دار الحرب فلا ضمان عليهم  
 كالحرب الملقح فالناو دار الحرب منهم اي الخصوم طرد في قولنا فائدة  
 لذكرنا اذ من اوجب الضمان من العلماء في اطلاق المرتد ما لا يسام كالتأني  
 اوجب وان لم يكن اي الاطلاق في دار الحرب وكذا من تغاه منهم في ذلك  
 كالحنثية تغاه وان لم يكن الاطلاق في دار الحرب اي كواء كان في ذر  
 الحرب اعم في دار السلام في الشفيع والمكسب لقوله عندهم ثلث النقيض انهم



عليه فانه وقاد هو كذا البيان نفويه للمنافض وبداية لتقديم على التي  
 فبرهين المنافض في ذلك الى القسم الاول لانه اي لعرض يطالب  
 المستد بالبر كونه اي لا تلا في دار الحيا ويكون له اي لذكر الوصف  
 المشتمل عليها لعله فانه قد رتب القول فغير القدر في الشجر بالاجزاء  
 عبادا متعلقا بالاجزاء لم يتقدمها مقصده فاعبر فيها العدة كاجزاء فوله  
 لم يتقدمها مقصده عندهم الشاير في الاصل والفرع لكنه مضطرا لذكر  
 ذلك ليتبين فاعلم ان لو لم يذكر فيه بانهم لا حصن فانه عبادا متعلقا  
 بالاجزاء لم يعتبر فيها العدة او بغيره فانه قد نفى القدر في  
 بان صح الاشارة حكما لم تنفرد بهذا بطريق الاول والافرد  
 اي فان اغتشت الفرقة فقبل بغيره ايضا وقبل امثاله لجمعه  
 صلاة مفردة فلم تنفرد في اقامتها الى اذن الاقام الاظم كالظهر  
 فان نفرد في صلاة لوفد فمما علم لم يتفضل بها في منه بشي كن  
 ذكر لتقريب الفرع من الاصل نفويه الشبيهة اذا فرضنا بالعرضانية  
 من حيث الابع عدم الشاير في الفرع مثل ان يقال في تزويج المرأة نفسها

زوجت

زوجت نفسها بغير كفوف لا يصح كزوجت بالبناء للمفعول اي  
 زوجها الولي بغير كفوف هو اي الرابع كالشيخ اذ لا اثر في حال الشبهة  
 بغير الكفوف ان المدعى ان زوجها نفسها لا يصح مطلقا لا اثر للشبهة  
 في مثال الشيخ يكون في فرق وان كان نفى اثر بناءا نسب الى الفرع وهناك  
 بالنسبة الى الاصل يرجع هذا الى المناقضة في القرض وهو اي القرض فهو  
 بعض صور التزاع بالحاج كما فعل في المثال المذكور اذ المدعى في بيع تزويج  
 المناقضا مطلقا والمثله لا على نفع بغير كفوف لا يصح يجوز اي  
 القرض مطلقا وقبل الاول لها يجوز في البناء اي بناء غير محال لظن  
 عليه كان بفكر على جامع او يقال ثبت الحكم في بعض الصفوف فليثبت باقيا  
 اذ لا فائز بالقرينة وقد فاك الحنفية في المثال المذكور حيث جوزوا  
 تزويجها نفسها من كفوف مضافا الى من القواح القلب وهو دوى  
 المقضيات والمثله المستد في المسئلة المنازع فيها على ذلك الوجه  
 في كنفه المثل لا عليه اي على المثل لا لان صح ذلك المسئلة  
 وتمام ان من سنا وهو قولنا ان صح اي من اجل ذلك امكن معاى مع اللب



تسلم صحتها على ما لا شك في ذلك وقبل ان ياتي القلب تسليم العتق  
مطلقا اي صحتها على ما لا شك في ذلك سواء كان صحيحا ام لا وقبل ان ياتي  
مطلقا لان الغالب في حيث جعل على المسند تسليم لصحة قولهم  
صحيحا ومن حيث لم يجعل له مفردة وان كان صحيحا وعلى القولين  
لا يترك في الحديث ان صح وعلى الثاني من امكن التسليم على الغالب في قولهم  
معارض عند التسليم فاق عند عدمه وقبل ان ياتي من حيث يشهد له وقبل  
ان ياتي الغالب حيث سلم فيه الدليل والتمسك به على خلاف دعوى المسند  
فلا يقبل وهو همان الى الاول الصحيح مذهب المعتزلة في المسئلة اما مع  
ابطال مذهب المسند فيها صحتها كقوله ان جانب المسند كالتسليم  
في بيع الفضول عند في هذا القدر بل لا بد عليه فلا يصح كالتسليم اي  
كذلك الفضول فلا يصح من هاهنا فيقال من جانب المعتزلة كالتسليم عند  
فبيع كالتسليم اي كالتسليم الفضول فبيع له ويلغو اسمها بعد وهو  
اخر جهين عندنا اول اصح لا يبطال صحتها مثل ان يقول الخفي المشط  
للقوم في الاشتكاف لئلا يكون بنف قريب كوقوفه فانه قريب

بعضها

بعضها الا لو لم قلنا الاشتكاف يكون وثبة بعضهم بعبادة الهوى  
الصوم اذ هي الشك في فعله من جانب المعتزلة كالتسليم في الاشتكاف  
لئلا يكون في الصوم كقول المشط الصوم في وقوفها في هذا  
ابطال المذهب بختم الذي لم يصح به في الدليل وهو كالتسليم في الصوم  
التسليم من قسما الغلب لعل بطلان مذهب المسند بالقرآن كان يقول  
الخفي في بيع الفضول فبيع عند عدمه فلا يكتفى في صحة اقل ما يطلو عليه  
التمسك كالوجه لا يكتفى في نفسه ذلك فيقال من جانب المعتزلة كالتسليم  
مضووضه فلا يكتفى بالبيع كالوجه لا يكتفى في البيع او بالتمسك  
كان يقول الخفي في بيع الغائب عند معاوضة فبيع مع الجهل بالعرض  
كالتسليم ببيع مع الجهل بالوجه اي عدم رفقها فيقال من جانب  
المعتزلة كالتسليم فلا يكتفى في البيع كالتسليم في البيع وفي الاشتكاف  
بذلك في صحة اذ الغالب في قول بالتمسك وقاية من الغلب في البيع  
خلاف اللغاة اي بكونها في ردة قلب المساواة مثل قول الخفي  
في الوضوء والغسل طهرا بالماضي فلا يجب فيها التمسك كالتسليم لا يجب







منه وفيه انضباط للوصف العللي والظن به بان ينفى كل  
منه الاصح وجوابها اي جواب الفتح فيها بالبيان لما مثالا لصلابة  
الحاجة الى البيان ان يقال تحريم الحزم بالمظاهر هو بياضه لان  
يقضي الى عدم القبول فيها المقصود من كل التحريم فبعضه بان ليس  
صالحا لذلك بل للاقتضاء الى القبول فان النفس فائتة الى المنوط  
فيها بان تحريمها المؤبد يستلزم الطبع فيها بحيث نصيبه من شأنه كالام  
ومنها اي من الفواحي الفريقين الاصل والفرع وتوزيع الى المقابلة  
في الاصل والفرع وقيل لهما معا اي الى المعارضتين في الاصل والفرع  
مع انه على الاول ابداء خصوصية في الاصل كقولنا الحكم بان يجعل  
منه ابداء خصوصية في الفرع كقولنا فانما من الحكم وعلى الثاني ابداء  
الخصوصيتين معا مثالا على الاول مستبعدان بقول الشافعي انه في الوقت  
واجبتك لئلا يجمع الظاهر عن حد فبعضه الخوف بان العلة في الال  
الظاهرة بالثبوت ان يقول الخفي بقاء المسلم بالثبوت كغيره من جماع  
القتل لعدم العرفان فبعضه الشافعي بان المسلم في الفرع مانع

من الفرع وقد ذكرنا لامة الذكر لرجوة الفرع الى ما تقدم ان من مسمى  
المقابلة في الاصل ابداء فبعضه العلة ومن مسمى المقابلة في الفرع ابداء  
مانع من الحكم ولم يذكر ذلك المقر قال معنى الفرع في اقامه ذكره بخلاف  
الامة والصحيح انه حال الفرع قاض وان قبله سؤالا ان بناء  
على القول الثاني فبعضه فبعض المسند وقيل لا يجوز فيه وقيل  
لا يجوز على القول بان سؤالا ان لان جميع المسئلة المختلفة غير مقبول  
وكذلك لمعنى جواب الفرع وما يجاب به منع كون المبدء في الاصل جزءا  
من العلة وفي الفرع فانما من الحكم وهذا مصداق لمسئلة تتعلق بالفرع  
قوله والصحيح انه يمنع تعدد الاصول لفرع واحد بان يفسر على كل  
منها لا تستلزم اي تستلزم البحث في ذلك وان يجوز علنا ان يكون  
لعول واحد وقيل يجوز التعدد مطلقا وقد لا يحصل التشتت قال  
الجمهور في التعدد ثم على تقدير وجوده لو ف بين الفرع واصلها  
كفي في الفتح فيها لانه يبطل جمعها المقصود وقيل لا يكتفى بالانفراد  
كلها وانما لها يكتفى ان فصلها الى مجموعها لانه يبطله بخلاف



ما اذا قصد بكونه مقام في اقتضاء استدلاله في جواب اصل وادعاء مقامه  
 في المقصود به جميعها فقول ان قبل بكونه الحصول المقصود بالدفع  
 من ادعاءه و قبل لا يكتفي لانه التزم الجميع فلو انه دفع عنه وقصدا  
 اي من الفواجر فسادا الوضع بان لا يكون الدليل على المهيئة الضالحة  
لا ينبغي في ترتيب الحكم عليه ان يكون ضالحا للضد ذلك الحكم او تنقضه  
كثيرة الخفية من الغلبة والتمسح من الضيف والاثبات من النفي  
 وعكس الاول مثل قول الخفية الغلبة عند جناية عظيمة فلا يقرأ  
 لا يجب كفارة كالردة فقط الجناية بطلب تغليب الحكم لا الحقيقة  
 بعدم وجوب الكفارة والحق مثل قولهم الزكاة وجبتا وجه الارتفاق  
 لدفع الحاجة فكانت على التراخي كما لا ينبغي العاقلة فالواقي الموضع لا يثا  
 وقع الحاجة المصعب والرابع كان بغير المعاطاة في المحظوظ بوجوبها  
 سوى الرضى فلا يفتقد بها بيع كما في غلبته في الرضى الذي هو مناط  
 البيع بطلب لا انعقاد لانه ومنه اي من فسادا الوضع كون الجامع  
 في قبل استدلاله بطلب غلبة بغير واجام في تنقيص الحكم في ذلك الغلب

مثال الجامع في كونه قول الخفية المراسع دونها فيكون سؤره  
 بخسا كالكذب فيقال السبب في الشك في كونه للطمع في كونه  
 الى ادعاءه كذب فاشيع والى اخرى فيهما كونه فاجا فيقبل فيقال  
 السور كمنع رداء الاقام احد وغيره ومثاله في الاجام قول الشافعية  
 في منع اللبس في الوضوء بغير تكرار كالتباعد بالحيث يستحيل لا يثبت  
 فيه في السور في الخفاء لا يستلزم تكرار اجاءا فيها قبل فانه كما ان كونه  
 بغير ثبوت كسح اللبس وجاها اي في فسادا الوضع بغير كونه كذا  
 فيكون كونه الدليل ضالحا لا ينبغي في ترتيب الحكم عليه ان يكون له جناية بنظر  
 المستدل فيه من ادعاءه والمعتد من الاخرى كالارتفاق ودفع  
 الحاجة في مسئلة الزكاة وجبتا في الكفارة في الغلبة غلبة في الغلبة  
 فلا يغلب فيها الكفارة ومن المعاطاة بان عدم الاعتقاد بها ترتيب  
 على عدم الصيغة لا على الرضى وبغير كون الجامع تغليب في ذلك الحكم بكونه  
 تخلف عنه بان وجدهم تغلب طاعة كما في مسعى الخفاء فان تكرار بنفسه كذا  
 ومنها اي من الفواجر فسادا الاستدلال بان حاله الدليل هامر كطلب



او سندا واجما كان يقال في الشئ في الذا صوم من غير فلا يصح  
 بنه من الغفلة لقضاء فبعضه من في الغفلة تقا والصاعين ولا  
 والصاعان اة فانه من هذا لاجل العظم على الصوم كغيره من غير  
 للثبوت فيه وفي الاستسليم لصحة دونه وكان يقال لا يصح الصوم  
 في الحيوان لعدم انضباطه كالمخلوقات فبعضه بانه في الغفلة من  
 عن ان يرفع انه في الصوم كغيره بكونه في الغفلة وقال ان في الصوم  
 احسن قضاء والكبر في حق الموقرة الصغرى من الابل والراعي في حق الراء  
 ما ذكر في السنة السابقة وكان يقال لا يجوز للرجل ان يغسل وجهه  
 المبتدئة في النظر اليها كالاحنية فبعضه بانه في الغفلة في حق السكون  
 في تغسل على قاطر رضى الله عنها وهو من فساد الوضع لصحة جهته  
 الدليل على المبتدئة الصالح في ترتيب الحكم عليه ولما في الغفلة بفساد  
 الاستسليم في حق الموقرة في الغفلة فان وناقص منها في حق الموقرة  
 مانع في تقديمه والثا في جوابه الطعن في سندا اي سندا نهى بارسال  
 او غيره او المعارضة لغيره في سندا فطان وبسم الاول وضع القول

له في قصد المعنى او لا وبلى بل وبلى في حقها اي من الفواح مع عليه  
 الوصف اي مع كونه العلة وبقي لفظا ليدل على صحة العلة والاضح  
 قوله والاول لا يحل الى الحاشية المشددة بكونها من الاوصاف لانه  
 المنع وقيل لا يقبل لانه لا يشترط مع كل ما يدعي عليه وجوابه بانها  
 اي بانها كون العلة بمنزلة من مسا لهما المنفعة وفيه اي من المنع  
 مطلقا مع وصفه لعله اي مع انه تغلب فيها وهو موقوف في القول في  
 في افساء الصوم بغير الجاه كالكل من غير كفا الكفلة شرطا للزجر  
 عن الجاه الحذر في الصوم فوجب اختصاصه به كانه شرطا للزجر  
 عن الجاه زنا وهو في حق من لا يقال لا نسلم ان الكفلة شرطا للزجر  
 عن الجاه بخصوصه بل في الاقطار الحذر وفيه اي في الصوم بجاه او  
 فيه وجوابه بتبيين ان شرطه اختصاصه اي خصوصية الوصف في العلة  
 كان يبين ان شرط الجاه في الكفلة بان الشئ رتبها عليه حيث اها بها  
 من سائر جهات تقدم وكان المعنى بهذا الاستدلال في حق المناط  
 بحد وخصوص الوصف من الاستدلال في حقه بتبيينه ان شرط



فخصوصها الوصف ومن المنع حكم الاصل وهو مسمى كان يقول  
 الحق لا يخلو على منقطع فبطلان الموت كالنكاح فيقال له النكاح  
 لا يخلو بالموت اي يمتد به في كونه قطعاً للموت فذهب ارجما هذا  
 من التفرع الاول لا لوقف القبر على بقاء حكم الاصل والشيخ نعم  
 لا انتقال من اثبات حكم الفاعل الذي هو بوضعه الحقة ثالثا قال لا يخلو  
 اقول هذا لا مستلزم يكون قطعاً له ان كان ظاهراً في كونه الفاعل  
 بخلافه لا يعرف الا خواصهم وقال لا نقل من حيث كان الذي فيه  
 البحث في القطع اولاً وقال لا يخلو كذا لشيء لا يسمع  
 لانه لم ينعرض المقصود هناك عند بن الحاجب كما لا يدري على ان الموجود  
 في المخلوق المعنوي للشيء كما قال الله تعالى ثم على السماع وعدم القطع  
 قال الله فان ذلك المستدل عليه اي على الاصل اي ان يخلو عليه بقطع  
 المعترض بحجج الدليل على المحل لانه ان يعود ويعترض الدليل لانه قد  
 لا يكون صحيحاً وقبل قطع فليس له ان يعترضه لوجوده باثره من الله  
 وقد يقال ان اثباته يمتد لانه لم ينعزل حكم الاصل لانه لا يخلو

انما يقال فيه ان يكون ما اختلف في جواز القبر فيه سلباً ذلك ولا  
 ولا نسلم انه فعل لم لا يقال له فبطلان سلباً ذلك ولا نسلم ان هذا  
 الوصف علم لا يقال له لعل في سلباً ذلك ولا نسلم وجوده فيه  
 اي وجود الوصف في الاصل سلباً ذلك ولا نسلم انه اي الوصف  
 منعدم لا يقال له فاصلاً سلباً ذلك ولا نسلم وجوده في الفاعل فيه  
 سبعة من شغل الثلث الاول منها حكم الاصل والاربع الباقية  
 بالعلم مع الاصل والفاعل في بعضها فيجب ان يعطى بها يعرف  
 من العلم في دفعها ان اريد ذلك والافضل لا يقتضي على دفع الامر  
 منها ومن ثم ان من هنا وهو جوازها المعلوم من الحول عنها اي من اجل  
 ذلك ان عرف جواز ايراد المعترض من نوعه كالنوع او المعترضات  
 او الفاعل لانها كسؤال واحد مرتبة كانت اولاً ولا يجوز ايراد المعترضات  
 من انواعها كالنقض عند التام والمعارض وان كانت مرتبة اي يندرج  
 فاليها تسليم ملوك لان تسليمهم يندرج وقيل لا يجوز من انواع الاشياء  
 والاشياء التفصيل فيجوز في غير المرتبة وانما المرتبة لان فاعل الاخر



في المصلحة مسلم قد كره ضائع ودفع بان تسليمه تغدير كذا قال المصنف  
 مثال النوة ان يقال فما ذكر ان علة منقوض بكذا ومنقوض بكذا او معارض  
 بكذا او معارض بكذا ومثال الاقواء في المصلحة ان يقال هذا الوصف منقوض  
 بكذا وبغيره كذا ومثال الاقواء المصلحة ان يقال فما ذكر من الوصف من وجود  
 في الاصل وان سلم فهو معارض بكذا ومنها اي من الفروع افضل والظابط  
 في الاصل والفرع لعدم التفرقة في الجامع وجود او سواها كما يعلم من الجواب  
 كان يقال شهود الزور بالقتل يسبوا في القتل فيجب عليهم الفصل كالزور  
 وغيره على القتل فيبعضه فان الضابط في الاصل الاكراه وفي الفرع التهمة  
 فان الجامع بينهما وان كان في القضاء الى المقصود فان مساوفا  
 ضابط الفرع لضابط الاصل في ذلك وجوابه بان اي جامع القدر  
المشترك بين الضابطين كالسبب في القتل فيما تقدم وهو مضبوط  
 او بان القضاء هو اي القضاء الضابط في الفرع الى المقصود مساو  
 لا قضاء الضابط في الاصل الى المقصود كحفظ النفس فيما تقدم لا  
الغاء التفاوت بين الضابطين بان يقال التفاوت بينهما ملغى في الحكم فانه

لا يحصل الجواب لان التفاوت قد يكون في العالم بغير الجاهل وقد لا يكون  
 كما في الجاهل بغير الجاهل لا غيرا كما في الجاهل الى المصلحة قال ابن الحاجب  
 كانه الجاهل او المصلحة لان غرض المستد ان يبين ان مقتضاه ان يكون له  
 مقتضاه ان يصلح للشكاه فانه لا يسلط منه عن المقاصد الشكاه  
 وتوضيحه من عدم ذلك يكون بالفتح في صحة الدليل مع عدمه  
 او مقتضاه بما يوافق وقال المصنف كيعض الجاهل ان يجمع الى المصلحة وقد  
 كما انصر عليه من ان المقاصد من العلل في الجاهل وقد يربطها بكسر اللام  
 ويجوز فتحها كما تقدم او ان لا يكتفي الى المقدم والمقدم عليها المنقسط  
 فهو طليعة لها كطليعة الجاهل وهو طلب ذكر معنى اللفظ حيث  
 غايب او اجماله في الاصل وان يبينها على المعترض لان الاصل عدمها  
 وقبل على المستدل بيان عدمها ليطهر ليله ولا يكتفي المعترض بالاجمال  
 بيان مساوحي المحال المحقق للاجماع في ذلك عليه ويكتفي ببيان  
 ذلك حيث يبرع به ان الاصل عدم تفاوتها وان شُرِض بان الاصل  
 عدم الاجمال فيبين المستدل عدمه اي عدم الغاية والاجمال حيث



ثم لا اعتراض عليه بان يبين ظهور اللفظ في مقصود كما اذا انشأ عليه  
في قوله الوضوء فليجب فيه التمسك بان قبل الوضوء يظلم على التمسك  
وعلى الافعال التي هي في قول كقولك الشبهة التي اوتيت اللفظ  
بجملته يمنع الميم الثانية قبل بغير محتمل من ان غابا لا ارادة فاطف  
يلغى جديدا ولا يجوز في ذلك بناء على ان اللفظ اصل له و  
بان فيه فتح بابل لا يستد في قبول دعواه الظهور في مقصود بكسرها  
دفعه الى اجمال لعدم الظهور في الاخر فلا فاعى لو وافق مستند  
المعارض الى اجمال في عدم ظهور اللفظ في مقصود وادعى ظهوره في مقصود  
فقبل بغير فاعى الى اجمال الذي هو خلاف الفاعل وقبل لا قبل لان دعوى  
الظهور يفيد بيان المعارض الى اجمال ذلك ان له وان كان على فاعل اصل  
ومقتضاى من القواعد التمسك وكون اللفظ المورد في الدليل ورد  
بين مرتين مثلا على السواء احدهما ممنوع بخلاف الاخر المرد والمختار  
وروده لعدم تمام الدليل بعد وقبل له رد لانهم بعض الماد وجوابه  
ان اللفظ موضوع في الماد ولو عرف كما يكون لغة او نظما ولو بغيره

في الماد كما يكون فلانها بغير ما وبييت الوضع والظهور المنع لا يضر  
الحكاية اي حكاية المستند للافعال المسئلة المحو فيها هي تحيل  
مناقولا ويستدل عليه بل يعرض للدليل العاقل تمامه مقدم منه او بعد  
اي بعد تمامه ولا اول وهو المنع قبل تمام مقدمه اما منع مجرد او منع  
مع المستند والمنع مع المستند كل اسم كذا ولم لا يكون الى اجمال اول انهم  
كنا وانما يلزم كذا لو كان الى اجمال او هو الى الاول بنفسه من المنع المبح  
والمنع مع المستند المناقضاى يسمى بذلك فان اخرج المانع لا انتفاء  
المقدم الى معناه فقصداى فاصحاحه لذلك يسمى نصيبا لا نصيب  
لنصيب المستند لا يسمى المحققون من الظاهر لا يستحق جوابا  
وقبل يجمع فيسحق والثاني وهو المنع بعد تمام الدليل مانع منع تمام  
الدليل بناء على تخلف حكمه فالنقل لاجالى وصورته ان يقال فاذا ذكره  
من الدليل غير صحيح لتخلف الحكم منه في كذا ووصف بالاجالى لا يجهل  
المنع فيه غير معينه بخلاف التفصيل الذي هو منع بعد تمام الدليل مقدمه  
معين او مع تسليمه الى الدليل والتمسك لا يمانه في بؤنة المدلول والمقدم



فيقول في صورته المعترض المستدل ما ذكره من الدليل وان دل على  
 قلت فعندي ما يقيدني بنفي ما قلته ويذكره وتقلب المعترض بها مستدلا  
 والعكس على المنوع وهو المستدل الذي لما اعترض به عليه بديل باسم دليله  
 الاصل واليه كفه المنع فان منع ثانيا فكم من المنع قبل تمام الدليل وبعد تمامه  
 وهكذا اي المنع فالشأن بالبعاطع الذي وفيه لم اتمام المقتل وهو المستدل  
 ان انقطع المنوع والزام المنع وهو المعترض انه انتهى الى ضرورة او يقيني  
 مشهور من جانب المستدل فلا يمكنه الاغتراف له **للاختصاص**  
 القائل من الذين لا انه فاق به لقوله تعالى فاعبروا بما اولي البصائر  
 وقيل ليس له ان اسم الدين انما يقع على ما هو ثابت مستمر في القبل ليس  
 كذلك لانه قد لا يحتاج اليه وثالثا انه حجب به عن بان لم يكن  
 للمستدل دليل غيره بخلاف ما اذا لم يتعين لعدم الحاجة اليه والقيل من قول  
 القائل كافي من نفسه فلا قال اما الحزم في قوله ليس من غايبين في كنه  
 لوفقه في قول من انبأ بحجبه الموقف عليها القصة على بيانه وحكم القيس  
 قال السمعاني يقال انه بن الله وشرعه ولا يجوز ان يقال قال الله ولا يحول

لانه مستدل لا يتصور ثم القيل في كفاية على الحد بن يتعين  
 على كنهه احتياج اليه بان لم يجد غيره في واقعته اي به في عين عليه  
 وهو جلي وفوق الجلي ما قطع فيه بنفي القيل اي بالغاثة او كان يتوهم  
 القيل في ذاته فهو في نفسه اما لضعف الاول كنهه لانه على العبد  
 في تقوم حصلا الشبهة على شريك المعترض كونه متوقفا عليه كما تقدم في حديث  
 الصحاحين في لغا القيل والشك كنهه لانه على العود في المنع  
 من النصيحة الثابت بحديث السنن الرابع في الجري في الاضي  
 القيل اليه بن عورثاة والحق في خلافه وهو ما كان اذنا بالبر القيل  
 فيه فوجب القيل لثقله على القيل بحجته في وجوب النصيحة وقد قال ابو  
 بعدم وجوبه في القيل في الجلي هذا الذي ذكره والحق في الشبهة والواقع  
 بينهما وقيل الجلي القيل الاول كنهه لانه في الشبهة في الخيم والحق  
 المساك كنهه لانه في الجلي في الخيم والحق الاول كنهه لانه في  
 في البر في قباله كما تقدم ثم الجلي في الاول بعد وبالاول كالمساوي  
 فليها من قبل العلة فاصح فيهما كان يقال انهم النبذ كالمساوي كالمساوي



الدلالة ما جمع فيه بل انما فارقها حكمها الضائر للعلل فكل من التلخيص  
 بدل بعضها وكل من الاخرين مقفادون ما قبله كادلت عليه الفاء مثال الاول  
 ان يقال لا يبيز هرام كالحج حرام بالراجحة المشكوك في لانه لا حكم  
 ومثال الثاني ان يقال لا يفتل بغير وجه الفضايرة للفتل بغير وجه الام  
 وهو ان العلة التي هي للفتل لعمد العدة وان ومثال الثالث ان يقال يقطع الخمار  
 بالواحد كما يفتلونه بجمع وجوب الذي عليهم في ذلك حيث كان غير عده وهو  
 حكم للعلل التي هي للقطع منهم في الصورة الاولى والفتل منهم في الثانية  
 وفاضل ذلك عند لا يجرى في الجاهل من الفضايرة الذي القار  
 بينهما العمد على الاخر والفتل في معنى الاصل هو الجمع بين الفاعل وبين  
 بالجر كما تقدم كفتل البول في اناه وجبه في الماء الراكد على البول فيه في المنع  
 بجمع ان لا فارق بينهما في معنوه المنع الثاني بحد به مسلم من جابر انهم  
 في ان يبال في الماء الراكد **كتاب الحائض** في الاستدلال  
 وهو دليل ليس من كتاب او سند ولا اجازة ولا اقتباس وقد عرف كل منها  
 فيما تقدم فلا يقال للتوفيق المشغل عليها تغيب بالجمع بول فيدخل فيه

القبول لا خلاف والقبول المشكوك فيهما نوعان القبول المنطوق وهو  
 قول مؤلفين فضاها على مسلم لم يثبت له قوله فان كان الدلائل  
 وهو النتيجة او يقضيه فذكر في نفسه بالفعل وهو المشكوك في ذلك الا ان  
 مثال المشكوك ان كان البيز مسكرا فهو حرام لكنه مسكر بنج فهو حرام  
 وان كان البيز مباحا فهو ليس بمسكر بنج فهو ليس بمباح ومثال الاخر ان  
 كل بيز مسكر وكل مسكر حرام بنج كل بيز حرام وهو مذكور في القوم  
 لا بالفتل وبسبب القبول بالمشكوك في المشكوك في المشكوك  
 اني لكن وبالاخر ان لا فارق اجازة وبغيره في غير القبول والعكس وهو ان  
 عكس حكم شيء لثبته لتعكسها في العلة كما تقدم في حديث مسلم اياه اقرنا  
 شهوته وله فيها اجازة قال لهم لو وضعها في حرام كان عليه زمر وبغير  
 فيه قولنا معكرو العلماء الدليل يقتضي ان لا يكون الا وكذا قوله الدليل  
 في كذا اي صورة مثلا لغنى مقفود في صورة النزاع فتبين في الاصل  
 الذي اقتضاه الدليل مثاله ان يقال الدليل يقتضي مشكوك في خروج المرأة  
 مطلقا وهو ما فيه من اذلالها بالوطء وغيرها الذي ياباه الانسان



لشخصا فلو لم يثبت الدليل في زوج الولي لما في ذلك من غلظ فثبت المعنى  
مفقود فيها فيبقى زوجا لنفسها الذي هو محل النزاع ما اقتضاه الدليل  
من الامتناع وكذا بدليل في انتفاء الحكم لا انتفاء مدركة اي الذي به يدرك  
وهو الدليل بان لم يجز ان يثبت بعد الغرض الشديد فعدم وجوده المظن  
به انتفاء دليل على انتفاء الحكم فلا قال لا اكثر مما يجب فالاول لا يلزم منهم  
وجود الدليل انتفاء ووضوح ذلك لقولنا لخصم في ابطال الحكم الذي  
ذكر في مسألة الحكم بغير دليل والاول لم نكتبها لغا فرجها ووجد الحكم  
بدون الدليل المقابلة ولا دليل على ذلك التسبب فاستبنا الاول فام نجد  
ما به عليه والاصل فانا اصل المسحوب عنهم الدليل عليه فيستلزم بواضا  
وكذا بدليل في قولهم اي انتفاء وجود المتضمن والمانع او ففعل الشرط فهو  
دليل على وجود الحكم بالنسبة الى الاول وعلى انتفاءه بالنسبة الى ما بعده  
فلا قال لا اكثر في قولهم ليس بدليل على عوى دليل فاما يكون دليل اذا عين  
المتضمن والمانع والشرط وبين وجود الاول ولا حاجة الى بيان فقد  
الثالث لا ينتفى وقد اصل مسحة الانتفاء بالحدث الى

على الكه بان يثبت جنبا ناكلا لثبت حكمها لان كان تاما اي باكمل اي كل  
الجنبا ان الاصول التي فقطع اي فهو دليل قطعي في اثبات الحكم في صورة  
النزاع عند اكثر من العلماء وقيل ليس بقطعي لانها لم تكن لغة تلك الله  
القصورا لغتها على بعد واجب بانه فترك من ذلك لعدم او كان ناقضا اي  
بأنه الجنبا ان الحاشي صورة النزاع فقطع فيها الا قطعي لانها لم تكن لغة  
لذلك المستفاد وبقي هذا عند الفقهاء في القول بالاثبات مسالة  
في الامتناع وقد استدلوا به في عدة ادوات الحنفية فنقول للحج محمد  
الشيخ قال علماء وكتبنا في عدم الاصول هو في انتفاء العقل في  
الشيء كوجوب صوم رجب في ما كتبنا في عدم العلم او الفهم او ورود  
المقبر من شخصه ونسب في جرحه فاعمل بها الى ورودها ولقد انا ان  
يخرج خالفنا العلم بالعام قبل البحث في الخصص والافعال فاول  
الشيخ على بطلان لوجود سببه كنبوت الملة بالشرع في انتفاء دليل جرح  
في الدفع به عما ثبت دون الرفع به لما ثبتا كاستصحاب جباة المنفرد في الحكم  
بمؤنه فانه دافع لما ثبت منه وليس لرفع لعدم ارض من غير المشك في جباة







وان التمسك باقل ما قبل حلف وهل يجب الاقضية على لغيره تعالى  
بريد سبكم السرا والاثقل فيه لانه كذا وبدا وهو اول ما يجب شي منها  
بل يجوز كل فعل الا الاصل عدم الوجوب هذه اقوال فيها الثالث مسالة  
اختلفوا اي العلماء هم كذا المصطفى صلى الله عليه وسلم متعبد بفعل البناء فبعض  
المصنفات متعبد بفعل البناء بغيره فمنهم من نفى ذلك ومنهم من اثبت واختلف  
المثبت في تعيين ذلك الشئ بتعيين من نسب اليه فقبل ابي نوح وقبل ابيهم  
وقبل موسى وقبل نبي وقال ما ثبت ان شئ من غير تعيين لبي هذا اقوال  
مرجعها الطلح والخضرة قال كذا الوفاء اصله من النفي والبيان وتفرعا  
على البيان من تعيين قول من اقواله والخلاف بعد النبوة المنع من تعبد بغيره  
من قبله لان امره خاصه وقبل تعبد بهما بغيره من شئ من قبله من صحا يا  
للعبد به قبل النبوة مسألة حكم المنافع والمضار قبل الشئ اي الله  
البعثة مرة اوله كذا حيث قبله لا حكم قبل الشئ بل لا فرق فوفوا الى  
وروده وبعد الصبح ان اصل المضار الخيم والمنافع الخ لا استلزامها  
فلما لم ياف الا في جميعا ذكره في بعض الاثبات ولا يمتن الى ابطاله

وقال

وقال صلى الله عليه وسلم فلهذا ابن فاجر فلهذا الاضرة ولا اضرة في ديننا  
لا يجوز ذلك قال الشيخ الاقام والله الا اموالنا فاحكامنا المنافع  
والظاهر ان الاصل فيها الخيم لغرض على ما علم ان دماكم واموالكم  
فلهذا حكم عليكم حرام ذوات الشبان فبعضهم يعم الى هذه السابعة فلهذا ساكت  
عن هذا المثلثا وتعايل الصحيح اطلاقا بغيره ان الاصل في الشبان  
الخيم وبعضهم ان الاصل فيها الحل مسألة الخطا في الشئ الى الله  
واكثره بالاقول من العلماء منهم الجنايلة خلاف قول ابن الحاجب قال  
للتعبد والخطايلة وقس على هذا في نفس المجتهد فلهذا من غير الله ورد  
باننا كالدليل المذكور ان تخلف عند المجتهد فلهذا من غير الله ورد  
فقطعا وان لم يخلف عند فرد ووطعا وفسلها بعد ولان في كمال  
في كمال قوى منه ولا خلاف في بين هذا المعنى فان اقوى للمسلمين مقدم على الغير  
فقطعا او بعد ولان الدليل على العاكة لا يصح كذا قول الحام من غير تعيين  
نعم الملك وقد سألنا في الاجرة فانه فعناد على خلاف الدليل المصحة وكذا  
لست الماثل المستغنى من غير تعيين فردا ورد باننا ثبت انها اي العاكة







عثمان الخالف لغيره في الحديث والمعنى من انه لا يبرأ من شيء للجمل  
 بالمعنى وقيل قول الشيخين اب بكر وعمر فقط اي قول كل واحد  
 بخلاف غيره في حديثه او بالذات من بعدى اب بكر وعمر  
 الزندي وقيل قول الخلفاء الاربعه اب بكر وعمر وعثمان وعليه قول كل  
 منهم في خلاف غيره حديثه عليهم بنى كونه الخلفاء الراشدين  
 صحه الزندي وهم الاربعه تقدم في الاجمال ببيانهم وعن الشافعي لا  
 عليها قال لفعال فبذلك لا لفصل جهنم من اجزاء الثلاثة بل لانتها  
 الاما ليه خرج الى الكوفة وما كان كثير من الصحابة الذين كان يستشيرهم  
 الثلث كما فعل اب بكر في مسألة الجدة وعمر في مسألة الطاعون فكان قول  
 كل منهم قول كثير من الصحابة بخلاف قول علي وفضله الجدة انها جائت  
 الى اب بكر رضي الله عنه في غير اثنا فقال لينا ما لك في كتابك مني وما  
 علمت لك في سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم شيئا خارجي عن مثل التكرار فاجاب  
 المعبد بن شعبه لم يحزن مسلمان النبي صلى الله عليه وسلم اعطاهما السكس  
 فانقذه ابو بكر لما رآه ابو داود وبنوه وفضله الطاعون ان رضي الله

خرج الى الشام فبلغه انه يدوباء اي طاعونا فاستطاع من دعائهم من الصحابة  
 في الرجوع فاختلغوا في ذلك من منسج في زينة حتى روي ابو الجهم فخرج عليه  
 رضي الله عنه ثم جاء عبد الرحمن بن نوفر رضي الله عنه فقال سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم  
 يقول اذا سمعتم به يلخص فدا نفوسا عليه واذا وقع يلخص وانتم بها فلا تخرجوا  
 فدا له في حادثة ثم انصرف روى الشيخان ما وافق الشافعي من في التواتر  
 حتى ترددت حيث ترددت الرواية عن زيد بن ابي قليلة لا تغلبوا فانها في هذا  
 اجتمعت وقد قال صلى الله عليه وسلم اعلم ايها القارئ من بين ثابته صحه  
 الزندي وكذا الحاكم على شرط الشيخين مسند الالهام يعني الله  
 في الغلب بلح بقم الملام وحكي فخرها اي بطن الله القدر بخصه الله  
 بعض صفاته وليس بكم لعدم ثبوتها من ليس مقصودا بخلافه لانه لا بان  
 كنهه الشيطان فيها فلا يفتقر لصفوة في قوله انه خرج في هذا المقصود  
 كالتبني صلى الله عليه وسلم فخرج في هذه هذه اذا انقلب بهم كالوحي خاتمة  
 قال القاضي الحسين مبني الفقه على ربيعة امور ان البعدين لا يرفع من حيث  
 استصحابه بالشك ومن مسائله من يبين العلم لا شك في الحديث باخذ



بالعلم وان الضرير زال ومن مسائله وجوب دفع الضرر وضمانه بالتلف  
 وان الشئ يجلب اليه من مسائله جواز الضرر والجمع والقطر في الشرط  
 وان العاقل لا ينفذ كفا المسئلة ومن مسائله اقل الجبر وكذا قبله  
 على اليمين وان لا يورث بمقتضاها ومن مسائله وجوب اليه في العلم ووجه  
 المصالح الاول فان الشئ اذ لم يقصد اليه من حصوله **الكتاب الثاني**  
 في النكاح **الرجوع** بين الاول والثاني منع نكاحه لاطاعتين اي  
 تعاليمهما بان يدلكا فيهما في ما يبدل عليه الا حادة لوجوه ذلك لثبوتها  
 في جميع المناقبات فلا وجود لاطاعتين متنافيتين كذا في ضرورة العلم ودال  
 على قديم وعدل من قول من الجاهل تعاليل الدليلين العقلين كحال العاقل  
 المناسب قوله نكاح لا يجرى وليس قوله لاطاعتين العقلين والتقليين  
 كما صح بهما في شرح المنهاج والعقلى والتقليين ايضا والكلام في التقليين  
 حيث لا نسخ بينهما وليا ان يقول لا ينفذ ان يجرى فيها الخلاف والاف  
 في الاكابر ان يجرى فيهما الا فيهما وكذا يمنع نكاحه لاطاعتين اي  
 تعاليمهما ان يجرى فيهما في نفس الامر على الصحيح ودر من المعارض

في كلام الشارح والمجوز هو الاكثر يقول لا يجوز في ذلك ان يبين عليه  
 كل شئ اما بعدا له في ذين الجهر فواقع قطعا وهو مشا زوده كذا  
 الشافعي الا ان كان نكاح النكاح اي دفع في وجه المجهر اي في سنة نكاح  
 الاكابر ان نفس الاكابر في جوازها حيث يجزى من صحيح لاطاعتين في النكاح  
 بينهما في العمل والشافعية في جوازها في جوازها في العمل والشافعية  
 او التقليين في الواجبات لانه في جوازها في جوازها في جوازها في جوازها  
 والشافعية في جوازها في جوازها في جوازها في جوازها في جوازها في جوازها  
 وكذا في جوازها في جوازها في جوازها في جوازها في جوازها في جوازها  
 لتقدم القطعي كانه في شرح المنهاج ومنها في التقليين واما قول ابن الجوزي  
 لا يجرى في جوازها في جوازها في جوازها في جوازها في جوازها في جوازها  
 فانه في جوازها في جوازها في جوازها في جوازها في جوازها في جوازها  
 فانه في جوازها في جوازها في جوازها في جوازها في جوازها في جوازها  
 فانه في جوازها في جوازها في جوازها في جوازها في جوازها في جوازها







يجب العمل عند وعند الغاص في سطح قطعا ولا ترجع في القطع لعدم  
 التعارض بينهما اذ لو تعارضتا لرفع المتأخران كما تقدم في المناظر  
 من النصين المتعارضين ناسخ للمقدم منها ايهن كانا او فترتا او ابدوا  
 بشرط النسخ وان نقل المتأخر بالاحاد على لان دوامه بان لا يعارض  
 مطلقا ولبعضهم احوال بالرفع لان الجوهري يؤول الى الحاط الموارث بال  
 في بعض الصور والاصح الترجيح بكثرة الادلة والاولى فاذا اكثر احد المتعارضين  
 بواقعه او كثر زواجره على الاخر لان الكثرة تقبل القبول وقبل  
 كاليتين والاصح ان العمل بالمتعارضين ولومن وجد اول من الغاء ادهما  
 بترجيح الاخر عليه وقبل لا يفسد الى الترجيح مثاله دربه الزندي وغيره  
 اما انما دنع فقد طرغ حديث ابي اود والزمدي وغيرهما لا يستغفوا  
 من المنة باهت ولا نصيب لشمس الامام المذبح وغيره فحسنا على بين  
 جمع بين الدليلين وروي نسلم الاول بلفظ اذ ادنع الالهة فقد ظهر  
 ولو كان احدا المتعارضين سنة فابلهما كتب فان العمل بهما من وجه اول  
 ولا يقدم في ذلك الكتاب على السنة ولا السنة على خلاف الزاوية فان الزام

تقديم الكتاب للسند الى حديث معاذ المشرك انه يقضي بكاتبه فان لم يجد  
 فبسنه روى الله وروى رسول الله صلى الله عليه وسلم بذلك رواه ابو داود وغيره  
 وزاد تقديم السنة للسند الى قوله تعالى الذين كفروا من آل فرعون قالوا لعلنا  
 هو الطوفان او اهل بيته رواه ابو داود وغيره مع قوله تعالى لا اجد فيها  
 او الى محمدا الى قوله ولم يفرق فكل منهما ينال وجه الحق فلما اريد  
 على قسما لبر المساكين الى ان ذبحا جمع بين الدليلين فان تعذر العمل  
 بالمتعارضين اصلا وفعلم المتأخر منهما في الواقع فتكسر للمقدم منها والا  
 اي فان لم يعلم المتأخر منهما في الواقع رجح الى غيرهما لتعذر العمل بواحد منهما  
 وان تغارنا اي متعارضان في الوجود من الشك في التخيير بينهما في العمل  
 الجمع بينهما وتعذر الترجيح بان تساوبا من كل وجه فان امكن الجمع بالترجيح  
 فالجمع اوله على الاصح كما تقدم وان جمل المتأخر بين المتعارضين اي  
 لم يعلم بينهما فاقول نقلنا وامكن النسخ بينهما بان يقبل رجح الى غيرهما  
 لتعذر العمل بواحد منهما والا اي وان لم يمكن النسخ بينهما تخير الناظر بينهما  
 في العمل ان تعذر الجمع بينهما والترجيح كما تقدم في المتعارضين هذا كله فيما اذا



شواذ باغ النعم والخير فان كانا احدهما من اللفظ فلهما واحد  
 فكيف يكون في مثل هذا الخصم فلهما واحد مكسب بغيره  
 اى قوله الوثنان بين الراوى الجحد وبين النبي صلى الله عليه وسلم وفقر الراوى  
 ولغة ونحوه لفظا اعمال الخطاء مع واحد من الاربعة بالنسبة الى مقابلتها  
 وورثه وضبطه ولفظه ولوروى الخبر المصحح باللفظ والصحح بواحد  
 مما ذكره بالمعنى وبلفظه وعدم بدنه بان يكون هذا الاشتراك وشبهه به  
 لفظ الوثنان مع واحد من النسبة بالنسبة الى مقابلتها كونه مركزا بالقبيل  
 من الجحد فيرجع الى المكي عندنا لا قبل ان المعانيات في من الجحد والقبيل  
 ويعرف النسبة قبل مشهور لفظ الوثنان والشهد في اكد في المعرف  
 والاصح لا ترجح بها وصرح الشيخ في الحكم ببناءه والعلل برواياته فيقدم  
 حينئذ بذكره على غير من حكم ببناءه وفهم من علل روايته في الجملة لان  
 الحكم والعلل قد بينا على الظاهر من بذكره وحفظ الراوى فيقدم مروي  
 الحافظ على مروي من لم يحفظه لا يثناء الاول برويه وذكر السبب فيقدم  
 الخبر المشتمل على السبب على ما لم يشتمل عليه لاهتمام ذاك الاول والنوع

على الحفظ دون الكتابة فيقدم خبر الموعول على الحفظ فيها برويه غير الموعول  
 على الكتابة لانها لا تزداد في كتابة او ينقص منه واحتمال النسبة في رواية  
 على الحفظ كالعدم وظهور طريق روايته كالسماح بالنسبة الى الراوى  
 فيقدم المسنونة على الراوى وقد تقدم ذكر طريق روايته وروايتها احرار الكتب  
 الشاذ وسواء من غير حجاب فيقدم المسنونة من غير حجاب على السماع من وراء  
 حجاب لان الاول من طريق الخلق في الشاذ وكونه من اكابر الصحابة فيقدم  
 خبرهم على غيرهم لشداد بانهم وقد كان على جماعة من خلفاء روايته وقيل  
 رواية الصدوق من غير تخلف وكونه قد تقدم خبره في رواية الراوى لانه  
 اصح ما ناهى الجملة فلا قال الشيخ ابن الحنفى في القرائن قال واضبطه  
 نفس الذكر انما يراى حيث خفي في الاهداد وليس كذلك فان كثير من الناس  
 اضبط من كتب من الرجال ثلثا لها يرجح الذكر في هذا الحكم النساء بخلاف  
 احكام من لاندت اضبط فيها وكونه قد تقدم خبره على غير العبد لانه لفرق  
 منصبه عن عماله اى من غير الرقبة وكونه من اهل البيت فيجوز تقدمه  
 على غير مقدمه لاهتمام الظاهر في خبره وقيل بتقديمه على ما قبله لان تقدم



[illegible]

الخلل الذي هو بالمعنى وكون الخبم شكرا وراوى الاصل كذا في المنهج  
كالخصول وهو من اضاف الى الم الى الاخص كسجدا لجامع وهي نكارة  
لا يباكر الله بها ولو زاد الى راوى وهذا وكان اصوب كما قال  
في شرح المنهج والمعنى ان الخبم الذي لم يكن راوى الاصل الراوية هو  
شبه مقدم على ما انكره شيخنا ورويه ان راويه لان الظن الحاصل  
من الاول اقوى وكونه في الصحيحين لا ما اقوى من الصحيح فيهما  
وان كان على شرطهما للثلاثي لانهما بايعبول والقبول فالتعريف للثلاثي  
فيهم الخبم الثالث في قول النبي صلى الله عليه وسلم على الثالث في الفعل والناقل في الفعل  
على الثالث في قول النبي صلى الله عليه وسلم على الثالث في الفعل والناقل في الفعل  
اقوى من التقرير والنقص على هذا الطريق الخلل الذي به انما لا يكون  
مروها بالمعنى لاننا انما نقضناه فلا يقدم على الصحيح على اللاحق وقبل  
يقدم عليه لانه صلى الله عليه وسلم افصح العرب فيه بعد نظمه وقبل افصح فهو  
مروها بالمعنى في هذا الطريق الذي به انما لا بعد في نظمه وقبل افصح  
لما اذا خاطب من لا يعرف غيره وقد كان يحتاج الى ان بلغاهم والمثل



على زيادة فيقدم على غيره لما فيه من زيادة العلم كجاء التكميل في العبد بجماع  
 خبر التكبير في اربع اركانها الوفا واذن بالشيء الحسنه تقدمها للاول والا  
 منه للافتتاح والوارد بلغه فربما لا انا الوارد بغير العلم بحمل ان يكون  
 مروي بالمعنى فينظر اليه الخلل والدر في المكي لما فيه من فائدة في قوله  
 بعد الجنا والمكي قبلها والشعر يقولون ان الرسول صلى الله عليه وسلم لما فرغ مما  
 لم يشغره ذلك والمذكور في الحكم مع العلة بما فيه الحكم فقط لان الاول  
 اقوى في الالهية بالكم من الثاني مثال حديث البخاري من يدرك بشرا فقلوا  
 مع حديث العيصين انه صلى الله عليه وسلم من فضل النساء والصبيان بها  
 الحكم في الاول بوصف هذه المخلبة ولا وصف في الثاني فحملنا التام فيه  
 على الحريان والتقدم فيه ذكر العلة على الحكم فيقدم على عكسه لانه في الثاني  
 الحكم بالعلة من عكسه فالمراد في الحصول وعكس التمسك في ذلك  
 معضاضا لاقام فالتا ان الحكم اذا تقدم بطلب نفس السامع العلة فاذا  
 سمعها ركنا اليها ولم يطلب غيرها والوصف اذا تقدم بطلب نفسه  
 الحكم فاذا سمعته قد كفي في علة بالوصف لتقدم اذا كان شديدا في طلبه

كما في السلك الاله و قد لكتفي به بل يطلبه على غيره كما اذا فهم الى القلاء  
 فانسلوا اليه فيقال لغيرها للعبود وما فيه من زيادة في الكبر على الخلق  
 عند ذلك مثال الثاني حديث ابي اود وحده من حبان والحاكم على شرط  
 الشجيرة اما انما نكتت نفسها بغير اذن ولا بها فتكاهها باطل فتكاهها  
 باطل مع حديث مسلم الهم احب بنفسها من غيرها وكان عموما مطلقا  
 في العموم ذي السبيل في السبب لانه الثاني با فمال لانه فصر في النبي  
 كما قبل ذلك دون المطلق في القوة لانه صورة السبب في وجهها  
 اقوى لانها فطعت له فقول عند اكثر تقدم والعام الشطرين وما  
 الشطرين على النكرة المنعوبة في الاصح لافا كذا التعليل وهو قبل  
 العكس بعد التخصيص فيها بقوة عموما دونه وهي تقدم على البناء من  
 من وضع العموم كالمعرف باللام والاضافة لانها اقوى منه في العموم  
 اذ تدل عليه بالوضع في الاصح كالتقدم وهو اعم من غيره بالعرفه انما في الجمع  
 المعرف باللام او الاضافة على ما ومن غير الشطرين كالتعميم من  
 لانه اقوى منها في العموم لانه لا يتصل بالواحد وهو على الرابع في كل ما

٢٢٧



فالقدم والكل الى الجمع المعرف وقاوتها على الجنس المعرف باللام او بالاضافة  
 لا انما لا لعدم جملته في ما دون فلا يخلو لانه والجمع المعرف فيبقى انما له  
 له في الاول او في ما يخص على ما قصص لضعف الشك بالخل في جهة خلاف  
 الاول فالأصل كما يندى ويذكر عكسه لان ما قصص من العلم الغالب  
 فالغالب في من غلبه والاول في خصص على الأكثر خصصا لانه لا يفتقد  
 في الاول وفيه في الأكثر والاضافة على الخط والاهتمام لانه لا يخلو عليه  
 بالاول مقصود هو مقتضى الصدق والصدق وبالثالث مقصود لا يوافق  
 عليه ذلك وبالشك في مقصود كما علم ذلك في محله فيكون الاول اقوى وجها  
 اكل لشاره والاهتمام على المفهومين الى الموافقة والخالف لانه ذلك الاولين  
 في محل الخط في خلاف المفهومين والموافقة على الخالف لضعف الشك بالخل في  
 في جهة خلاف الاول وقبل عكسه لانه الخالف تعبه تاسيسا بخلاف الموافقة  
 والثاني في الاصل اكل لانه الاصل في المقصود عند الجمل لانه الاول في  
 زيادة على الاصل في الشك وقبل عكسه بان يفتقر هذا المقصود للاصل لانه  
 ليعبه تاسيسا كما افادته النافله فيكون تاسيسا له مثال ذلك قد بين من

ذكره فليوضحنا في الردى وبينه وبين الردى وبينه انه صلى الله عليه وسلم  
 سأل رجل من ذكره اعله وقصوه قال لا انا هو بقصه منك والمثبت في الثاني  
 كماله على زيادة علم وقبل عكسه لا انقضاء الثاني بالاصل والثالث في  
 لتساوي مرجعها وتابعها بمرج المسبب الا في الطلاق والاعتناق في مرجع  
 الثاني له ما على المسبب لانه الاصل عدمها وهي اكل من الحاجب مع هذا  
 عكسه اي مرجع المسبب له ما على الثاني لها والنتي على الامر لانه الاول في دفع الضرر  
 والشك في جلب المصالح والاعتناء بدفع المفسدة والله في الابادة  
 للافتياط بالطلب في الخبر المتضمن للتكليف على الاقر والنتي لانه الطلب في  
 الخلف وقوة اوى منها وفرا خطا في الابادة للافتياط وقبل عكسه لا  
 لا انقضاء الابادة بالاصل من نفي الحجج وثالثها سواء لتساوي مرجعها  
 والوجود والكل في الدب للافتياط في الاول ولدفع المصالح في الثاني  
 والندب في المسح في الاصح للافتياط بالطلب وقبل عكسه لوافقنا المسح  
 للاصل من عدم الطلب ليس في هذا دفع قوله قبله والاصل في الابادة تدار  
 لانه المصلحة في ارضها لا الطلب بها خلا في حقيقة تقدمه في مسئلة



بما نزل الله وتارة الخد على الوجه لما ذل الاول من البسمة لم يخرج  
الموافق لقوله تعالى بسم الله الرحمن الرحيم البسمة لا جعل عليكم في الدين من حرج  
فلا فالقوم وبهم المتكلمون في ترجيحهم الموجب لافادة التاكيد خلاف  
الثانية والمعقول فعناء على ما لم يفعل فعناء لان الاول لا يخلو لا يتبادر  
واحد بالقبول عليه والوضعي على التكليف في الاصح لانا الاول لا يتوقف  
على الغم والتمك من الفعل بخلاف الثاني وقبل ذلك لثبوت التوكيد على التكليف  
دون الوضعي والموافق لهذا اخر على ما لم يوافق لانا الظن في الموافقة  
اقوى وهذا داخل في قوله فيما تقدم والاصح الرجوع بكثرة الادلة وذكر  
نوطه لما بعده وكذا الموافق مسلا اوضحا بها او اهل المدينة او الاكثر  
من العلماء على ما لم يوافق واحدا ما ذكر في الاصح لغوة الظن في الموافقة  
وقبل الرجوع بواحد ما ذكر لانه لا ينبغي وثالثهما في موافقة الصحابي  
ان كان اي الصحابي حديثا بهذا النص فيهما من اوجه الفقه كونه  
في الفرائض من فيها حديثا فرضكم زيد وقد تقدم ولا يبعد ان كان اي  
الصحيح احد الشريطين او يكون من غيرهما مطلقا وقبل الان يخالفهما

معاد في الحلال والحرام وزيد في الفرائض ونحوهما اي نحو معاد وزيد  
كعلى في القضاء فلا يرجح الموافق لاهد الشريطين لانا الخالف لهما بين  
النص فيما ذكر وهو حديثا فرضكم زيد واعلمكم بالحلال والحرام معاد و  
وافضاكم على قال الشافعي رضي الله عنه ويرجح موافقة زيد في الفرائض ويؤيد  
فيهما فعلى فيها ومعاد في احكام غير الفرائض فعلى في تلك الاحكام يعني  
انما الحديث المتعلقين في مسئلة في الفرائض يرجح منها الموافق زيد فان كان  
له فيها قول في الموافق لمعاد فان لم يكن له فيها قول في الموافق لمعاد في تلك  
في مسئلة في غير الفرائض يرجح منها الموافق لمعاد فان لم يكن له فيها قول  
فالموافق لمعاد وذكر الموافق للثلاثة على هذا الشيب لثبوتهم كذلك  
الماخوذ من الحديث السابق فقول الصادق فيه فرضكم زيد يعني عمومهم وقوله  
اعلمكم بالحلال والحرام معاد يعني في غير الفرائض وكذا قوله وافضاكم على  
يعني في غير الفرائض واللفظ في معاد اصح منه في غير فقدم عليه في الفرائض  
وبقرة والاجماع على النص لانه يؤيد قبل نسخ بخلاف النص واجماع الصحابة  
على اجماع غيرهم كما لا يبعد انهم لم ينفردوا في غيرهم واجماع الكل شامل للعلم



على ما حاله فيه القوام لضعف الشك بالاختلاف في جهة على ما حكاه الامري  
وان لم يسلم المتصحا تقدم والجماع المنفرد عصر وفاي والجماع  
الذي لم يسبق بخلاف على غيرهما اي مقابلهما لضعف باختلاف في جهة  
وقيل السبوق بخلاف اقوى من مغالبه وقبلهما سواء والاصح تساوي  
المنازعين من كتابه او من قبل تقدم الكتاب عليهما لانه لا خلاف منهما والاشا  
تقدم السنة لقوله تعالى لتبين لنا آياتهم فاقرناهم ايا المتواتران من السنة  
فتساويان قطعاً كالتيبين في ترجح القيل هو اذ ليل حكم الاصل كابدل  
في احد القيلين بالمتخوف وفي الاخر بالمتقوم لقوة الظن بقوة الدليل  
وكونه اي القيل على رتبة القيل اي فرعه من جنس اصله فهو مقدم على قبل  
ليس كذلك لان الجنس بالجنس عليه فقبلنا فادون ارشاً لموضع ادائها  
حيث يؤول للعاقلة مقدم على قبل الحنفية على غرافات القول حتى لا يخلط  
والقطع بالعلم والظن الاغلب بما اي وجودها وكونه مسلماً اقوى  
كافة مراتب النظر لان الظن في القيل المشتمل على واحد مذكور اقوى من الظن  
في مغالبه وارجح عنه اذ اصله يتاذا ان اصل وقبل لا كالخلاف في الجمع

بكذا الادلة ودالة على كونه لان الدالة التي وعكس السنة عان لاق  
الحكم بالحكم عليه والدالة كالطعم والحوار والحكمة كالحكمة والنجاسة  
وكونها اقل اوصاف لان الغلبة للعلم وقبل عكسه لان الكبر اشبه اى كذا  
شبهها والمنظومة اقربا طرفة الفرض لانها اشبه بما لا يقضيه وذكر  
الفرض لانه محل الاختصاص اذ لا اختصاص في الدرب وان اختصاصه كما تقدم  
وعامة الاصل بان توجد في جميع جهته لاشياء الدلالة كما لا يتم كالطعم  
العلامة شذوذاً في اربا فانه موجود في البرزخا فليبه وكثير بخلاف القوة  
العلمية عند الحنفية فلا يوجد في قلبه فيجوز ارجح الحنفية منه بالحنفية  
والمتفق على قبل اصلها الماخوذة منه لضعف مقابلتها باختلاف في القوة  
الاصول على موافقة اصل واحد لان الاول اقوى بكذا فاشبه بها قبل  
والواقعة على اخرى ان يجوز علان لشي واحد وقبل لا كالخلاف في الجمع  
بكذا الادلة وما اي والقيل الذي ثبتت عليه بالجماع فالنظر القليلين  
فالظن بين اي الجماع المعطى والنظر المعطى والجماع الظن في الفرض  
الظن والجماع في السبوق في المضاربة بالسبب فالدلالة وقبل النظر والجماع



الى اخرها تقدم وقبل الدوران فالمطربة وما قبلها وما بعدها كما تقدم فكل  
 من المقطوعان دون ما قبله فالصغير السخ بخلاف الاجزاء ومن عكس  
 فالانصاف للاجزاء لان جنة انما يثبت به ورجحان الاجزاء على السبر  
 والمطربة على السب واضح من نظريتها السابقة ورجحان السب على المطربة بما  
 فيه من ابطال ما لا يصلح للمطربة والسب على الدوران بغيره من المشبهة ومن  
 رجح الدوران عليها قال لا بد في هذا طراد العلة وانعكاسها بخلاف المناسبة  
 ورجحان الدوران او السب على ما يفي من المسائل الواضح من نظريتها ويرج  
 فكل معنى على فكل الدلالة على العلم فيهما في بحث الطرد وفي قاعدة القبح  
 من سبب الاول على المعنى المطلوب فالشك على الزعم مثل او غير المركب على  
 ان قبل اي مركب لضعفه بخلاف في قبول المذكور في بحث حكم الاصل ولكن  
 الحاشا ابولس في الخلاف في فرع المركب قد قال ان غير لغوي بانها  
 الخصم على حكم الاصل فيه فالوصف الحقيقي فالعرف فالشرع لان الخلق  
 لا ينفذ على شيء بخلاف العرف والعرف منقذ عليه بخلاف الشرع كما تقدم  
 وان يثبت سبب الحكم الشرعي لانه وصف للفعل العام هو به الوجودي مما ذكر

قال

قال عند السب من قال مركب لضعفه العدمي والمركب بخلاف فيهما ولا  
 منافاة بين الحقيقة والعدمي لان من العدم المضاف كما تقدم والبيان  
 على الاول لظهور من كسبة البيان والمطربة المنعكسة على المطربة فقط  
 لضعف الثانية بخلاف فيهما ثم المطربة فقط على المنعكسة فقط لان  
 ضعف الثانية بعدم الايراد من ضعف الاول وعدم الانعكاس  
 وفي التعدي والغاصر اقول قد مر في التعدي لانتها فبذلك الحاق  
 بها والشك الغاصر لان الخطأ فيها اقل ثلثها كسواء لتساويها فيها  
 بغير ان به من الخاف في التعدي وعدم الغاصر وفي الاكثر وفيها  
 من التعدي بين قول ان لغوي للتعدي والغاصر ولا يابا السواء هنا لانتها  
 على وجه الخاف من الحدود السعوية اي السبب كدود الاحكام على الغرض  
 منها لان الاول افضى الى مقصود الغرض من الثاني اذ الحدود العقل  
 كدود الماهيات وان كانت كذلك فلا يهلكها الغرض منها والذات  
 على الغرض لان التعريف بالاول يفهم كنه الحقيقة بخلاف الثاني والفرق  
 من اللفظ على غير ما يجوز او يشرع في الطرف الخلل الى التعريف بالشك واللام

٢٤  
 ٢٥



على الاخص منه لان التعريف بالاسم اجد لكثا المسمى فيه وقبل يخرج الافر  
 اخذ بالحققة المحذرة وموافقا لفل السمع واللغة لان التعريف بما يخالفها  
 انما يكون لتفادتها والاضل منه ورجحان طريقا كتابا على اخرى لان  
 اللغة بصحة اقوى من الاخر والرجحان لا يتصور لكثاها جدا ومثارها  
 علينا الظن اى فونه وصف كثرتها فلم نعد قد مر من التكرار تقديم بعض  
 المفاهيم الخالفة على بعض وبعضها على ما نعلم على بعض كما جاز على المثال  
 وتقديم المعنى الشئى على العرف والعرف على اللغوى في خطبة الشلخ و  
 وتقديم بعض صور النظم من تلك العلة على بعض تقديم بعض صور الكلام  
 على بعض وبذلك **الكتاب السابع** في الابطهاك الابطهاك  
 المراد منها الاطلاق والابهاك في الفروع المستعمل في القيد الوهم  
 بان يبدل تمام طاقته في القطة الادلة لخصيل من يحكم من حيث انه  
 فيه فلا حاجة الى قول ابن الحاجب شئى فيخرج المستعمل من القيد المستعمل  
 القيد لخصيل قطع حكمه والظن المحصل هو القيد المعرف في اوان الكتاب  
 بالعلم بالافهام الاخره فلو غيرتها بالظن بالافهام كانا حسن والقيد

في التعريف

في التعريف بمعنى الشئى للغة بخلاف ما يكون بما يحصله قهها فبقية  
 ولنا قال المصنف اى هذا القيد كما قال فيما تقدم نقله عنه في اوان الكتاب  
 والقيد بالحققة لان كل ما فيها يقصد وعلى ما قصد في علمه الاخر ولحققة  
 شذوذ ذكرها بقوله وهو اى اى هذا والقيد من حيث فانه حقيقة الباطنة  
 لان غيرنا لم يكل نقله حتى يعبر قوله العاقل لانه غيرنا لم يعبر به  
 لما بقوله حتى يعبر اى ذو ملكة اى المبهة المولدة في النفس بغيرها بالمعنى  
 اى فانه شانه ان يعلم وهذه الملكة العقل قبل العقل نفس العلم اى  
 الادراك اذ هو رتبا كان او نظريا وقبل ضرورة فقط وصدق العاقل  
 على ذى العلم النظرى على هذا العلم الفروى الذى لا ينفك عن الاشياء  
 كعلمه بوجوده كما يقصد في ذلك على من لا يهتد منه النظر كما لا يهتد  
 فيه النفس كشد بالعلم بالطبع لمقاصد الكلام لان غيرنا لا يهتد له الا  
 الشسباط المقصود بالابهاك وان انكر القيد فلان يخرج بانكاره  
 عن فقهائنا النفس قبل يخرج فلا يعبر قوله وثالثنا الى اى فيخرج  
 بانكاره لظهور وجوده العرفى بالدليل العقلى اى البراهين الاصلية والقيد



في الجبهه كالتقدم اذا استصحب العلم الاصل حتى يفهمه اليه الخ وان يفرق  
عنه دليله في ذلك والدرجه الاولى في قوله وتبين من خوده في فاضلا  
وبلا من معان وبيانا متعلقا لا فكما يعنى للام اي فانه متعلق  
هي به يد له على بقاءه كالتقدم او من وان لم يحفظ الموان اي المتوسط في هذه  
العلوم لبيان له الاستنباط المقصود بالاجتهاد او اعلمه بان ان الحكم  
واذا كان بها اي فوافقه وان لم يحفظها فلا انها المستبط منه فاعلمه  
باصول الفقه فلا انه يعرف به كعبه الاستنباط ونحوها مما يحلج اليها  
علمه بالبيان فلا انه لا يفهم المراد من المستبط منه الا به لانه يربطه وقال  
الشيخ الامام والذات له اي الاجتهاد من هذه العلوم فلكونه فاعلمه  
بمعظم قواعد الشرح وفارستها حيث اكتسب فوافقه بها مقصود الشرح فاعلمه  
بالنحو في تلك العلوم وضم اليها فاذا ذكر وتعبير فالشيخ الامام  
والذات له لا يقع الا في تلك الاكونه صفة فيه كونه غير مواقع الاجماع  
كي لا يخفى فانه اذا لم يكن فيه موافقة قد يخفى في الفقه وهو حرام  
كالتقدم لا ان يدرجه والشيخ والمسوخ للتقدم الاول على الشيخ فانه اذا لم يكن

فيها بما قد يعكس وكما في الزوال فان الخبر بها ارشاد في فهم المراد وكذا  
المتاخر ولا فاعلمه كالتقدم المذكور في الكتاب الشيخ للتقدم الاول على الشيخ  
فانه اذا لم يكن فيه بابه قد يعكس والقصيح والضعيف من الحديث للتقدم الاول  
على الشيخ فانه اذا لم يكن فيه بابه قد يعكس في حال الرتبة في القول والرد  
للتقدم المتيقن على الرد فانه اذا لم يكن فيه بابه قد يعكس في نسخ  
وكما في كتابه ولا فاعلمه اليه في قول لا كونه بعد العلم كالتقدم وبكفي  
في الخبر في حال الرتبة في زماننا الرجوع الى اعمد ذلك من الحديث كالتقدم  
افرقا البخاري ومسلم وغيرهم في غيرهم عليهم في التعديل والشيخ في غيرهم  
في زماننا لا يوسمهم وهم اول من يفهم فالحديث في هذه النورانية بها  
في الاجتهاد ما تقدم وبهين ولذا لم يصح شرط للاجتهاد الا في صفة فيه او  
ظاهروا بشرط في الاجتهاد علم الكلام لا مكان الاستنباط المنجز به  
بعبارة السلام في قوله لا تفهم الفقه لانها اذا لم تكن بعد الاجتهاد  
فكيف بشرط فيه ولا الذكورة والحرية جواز ان يكون لبعض النساء فوافقه  
الا فاعلمه وان كان فافضله على غير الرجال وكذا البعض المعبد بان ينظر



قال التفرغ عن خدمة السيد وكذا الدلالة لا تثبت فيه على الاصح  
لجواز ان يكون للغايب قولا الاجتهاد وقبل شرط له عند قوله ويجوز  
عن المتكلمين كالحصر في القيد والكلية ومن القضاة من يفرق بينه وبين  
من ظاهرا اي من الغيبة الصريحة باسمه بسبب من نظر في الحديث عليه  
لوم بحث وهذا اولى لا واجب ليوافق ما تقدم من انه يمتثل بالعام قبل  
البحث عن المخصص على الاصح ومن حكاه هذا الخلاف في البحث عن صفات  
صنفه اقل من الوجوب اليها وحكاية بعضهم في كل مفاضل ودونه اي  
الجهل المنقذ وهو الوجه المطلق في هذا المذهب وهو الممكن من تخرج  
الوجوه التي يندفع بها عن ضرورة في المسائل ودونه اي دون بيانه  
المذهب في هذا القيد وهو المصلحة في مذهب عام الممكن من ترجيح قوله  
على خلافهما والصحيح جواز جرح الاجتهاد بان يحصل البعض للكل  
قوله الاجتهاد في بعض الاصول كالغائب ان يعلم ادله بطلانها منه او  
من يجهلها كما في نظرها واول ما يمنع من ان يكون في عالم يعلم من الاول  
معارض لما في جرحه من اخطا بالكل ونظره بعد جدا والصحيح جواز

الاجتهاد للشيء على ما هو عليه ودونه لقوله تعالى ما كان لنبوت ان يكون له علم  
فان يثبت في الارض على ما علم اذ لم يثبت على ما علم من قبل  
بالغناء وعلى الدلالة من ظهر تفاديه في الخلق من عرفه بول ولا يكون  
العلة فيما صدر من وهي فيكون عن اجتهاد وقبل منعه لقدرته على البين  
بالنقل من الوجه بان ينقل والفاكر على البين في الحكم لا يجوز له الاجتهاد  
فيه جرحا ورواية بان انزال الوحي ليس في قدرته وثالثها الجرح والوقوف في الدلالة  
والجرح فقط اي والمنع في هذه جمعا بين الدلالة السابقة والصواب ان  
اجتهاد صلي عليه السلام لا يخفى تنزهها عن نصب النبوة عن الخطا في الاجتهاد  
وقبل قد جرحي ولكن بنسبة علمها ما تقدم في البين وبسبب هذا القول  
غير المصير بالصواب والافصح ان الاجتهاد جائز في عصره صلي عليه السلام وقبل  
لا لقدرته على البين في الحكم بطلانها منه وان كان عند وجه ذلك  
يلغى للكل وثالثها جائز بانه صريح في الاجتهاد بان سكت عن ذلك  
عنه او وقع منه فان لم ياذن فلا ورايتها جائز للبعيد منه دون القريب  
مراجعة وفاسيا جائز للولاء فقط المصير من استغناء الرتبة لهم



لو لم يجلهم بانهم ارجعوا النبي صلى الله عليه وسلم فيما يفتيهم قال اصح  
 على الجواز انه وقع وقبل لا وثا لهما لم يقع للخاضعة فلو صلى الله عليه وسلم بجلهم  
 فهو ولا ينعما الوقت من القول بالوقوع وندم كسندل على الوقوع بانه صلى الله عليه وسلم  
 فكم سعيدين معا في بني ربيعة فقال ثقل فقال لهم وتسيروا بهم فقال  
 صلى الله عليه وسلم لقد كنت عليهم بكم الله واداء الشجان وهو ظاهر ان ذلك  
 عن ابيها **مسألة** المصيب من الخلق في الغلبة **الفرع**  
 واحد وهو من صادق الخلق فيها الغلبة في الواقع كدوث العالم وثبوت  
 اليقين وصفاته وبغيره الرسل ونا في الاسلام كله وبعض كناية بغنة حجر  
 صلى الله عليه وسلم نخطي ام كافر لانهم يضادوا الخلق وقال الجاهل والغبي  
 لا باء الميخنة في الغلبة ان الخلق فيها لا افعالها قبل مطلقا وقبل  
 ان كان مسلما فهو عند ما نخطي نبراهم وقبل اذا الغبي على الام كل  
 من الميخنة فيها مصيب وقد وكل الاجماع على خلاف قولها قبل ظهورها  
 اما المسئلة التي لا فاطم فيها من مسائل الفقه فقال الشيخ ابو الحسن الطوسي  
 والفاطمي ابو بكر الباقلاني وابو يوسف ومحمد صاحب ابن حنيفة وابن سريج

كل ميخنة فيها مصيب ثم قال لا ولا لان حكم الله فيها نابع لظن الميخنة  
 فاطمة فيها من الحكم فهو حكم الله في هذه فقه مقلد وقال الثلثة الباقية  
 هناك فاذا في ميخنة لاني لو حكم الله فيها لكان به اي بيده لك الشيء ومن ثم  
 اي من سنا وهو قولهم المذكور ان ايجاز لك قالوا ايضا فيهم لم يضادوا  
 ذلك الشيء اصلا اجماعا الا حكمه وبسبب ان الشياء فهو نخطي حكمه وانها  
 والصحيح وقا في الجهور ان المصيب فيها واحد وهو تعالى فيها حكم قبل  
 الا فاعلم قبل لا دليل عليه بل يؤكد في تضاد من شاء الله والصحيح ان  
 عليه املا وانما الميخنة مكلف باصحابها حكم لا مكانها وقبل لا الفرض  
 وان نخطه لا باء بل بوجوبه ليدل في طلبه وقبل باء لعدم اصابته كلف  
 بها افاضته فيها فاطم من نصرا واجماعا واختلف فيها لعدم الوقوف عليه  
 فالمصيب فيها واحد وقا وهو من واقف ذلك القاطع وقبل على الخلاف  
 فيما لا فاطم فيها وهو بعيد ولا باء الميخنة فيها بناء على ان المصيب واحد  
 على الاصح لما تقدم ولقوا المقاتل فابن الاصح وفيه في هذه افاض  
 ام وقا في الذكر الواجب عليه من يذم ومعه **مسألة** لا يتنصر الحكم **مسألة**



في الامتياز بما لا يملكه الحاكم به ول من غيره بان اختلاف الامتياز  
وقا اذا لو كان تفضي جاء تفضي لنفسه بهم فيكون مصلحة نصب  
الحاكم من فضل الخصم فان قال الحاكم نصبا او ظاهرا او اجليا ولو فيها  
وهو القبيل الذي تفضل لنفسه لعل الذكور او حكم حكم جدا فيها  
بان قد يترتب تفضي حكم لنفسه لما يملكه و اشياء تقليد فيما اذا يترتب  
فيه او حكم حكم جدا ان يترتب فان يترتب من الاشياء حيث يجوز لقلد  
ان تقليد يترتب بان لم يقلد في حكم هذا لنفسه لما يملكه و اذا قد يترتب فان  
حيث يترتب تقليد و حيث بيان ان ذلك تفضي حكم لنفسه لما يملكه الذي  
هو في حكم لنفسه تقليد كالذي في حكم هذا لما يملكه اذا قد يترتب  
اذا حيث يجوز تقليد فلا يترتب حكم لنفسه لما يملكه اذا حكم به لرجائه  
ولو زوج بغير في بما يملكه من بعض تغير فيها اذا يترتب فان قال  
حيث عليه لقد ان البطلان وقيل لا يتم اذا حكم حكم بالصحة وكذا  
القلد بغير فيها اذا فان يترتب حكم من بعض تغير فيها اذا يترتب  
الافاء ان المستغنى بغير لنفسه من العمل ان يكن قل ولا يترتب معه

ان يترتب ان الافاء بغير لنفسه لما يملكه ولا يترتب بغير لنفسه  
المثل بافاء بان اذا يترتب تغير فيها اذا يترتب لنفسه لما يملكه لما يملكه  
تغير جدا اذا اذا تغير لنفسه لما يملكه لما يملكه مسألة  
يجوز ان يترتب من قبل الله تعالى لنفسه لما يملكه لما يملكه لما يملكه  
من بعض لنفسه لما يملكه اذا يترتب تغير فيها اذا يترتب لنفسه لما يملكه  
القول ويكون اذا يترتب القول مدركا لنفسه بغير لنفسه لما يملكه  
وردد الشافعي فيه قبل في الجواز في القول ونسب لما يملكه لما يملكه  
من ذلك خلاف في الجواز في القول على تغير لنفسه لما يملكه لما يملكه  
يجوز لنفسه لما يملكه لما يملكه لما يملكه لما يملكه لما يملكه  
جواز كيف كان انه لم يترتب تغير فيها اذا يترتب لنفسه لما يملكه  
حديث الصحيحين لولا ان اشياء على امور بالتسوية عند كل صلاة  
اذا وجبت عليهم واحد من بعض بما يملكه لما يملكه لما يملكه لما يملكه  
فقال كل عام بما يملكه لما يملكه لما يملكه لما يملكه لما يملكه  
كولا لما يملكه لما يملكه لما يملكه لما يملكه لما يملكه لما يملكه



بن حابس في روايته ابي داود وغيره واجب بان ذلك لا يرد على الذي  
لجواز ان يكون خبره اي خبر في الجملة السؤال وعدمه ونكره في الجواب وعدمه  
او يكون ذلك المفعول بوجه لا من تلقاء نفسه وفي تعليل الامر  
بانه لا يجوز خوارق فعل كذا ان شئت اي فعله تردد قبل لا يجوز  
لما بين طلب الفعل والخير فيه من التثنية والظاهر الجواز والتخيير  
فيما بين ان الطلبين هما وقد روي البخاري انه صلى الله عليه وسلم قال  
صلوا قبل المغرب قال في الثالثة من شرائه اي ركعتين كما في روايته ابي  
داود مسألة التعليل هذا القول بان يعتقد من يفهمه دليله ال  
فيج اخذ من القول من الفعل والتعليل فليس بتعليل واخذ القول  
مع معرفة دليله في روايته اياه واذا اختلفا في الغائل لان معرفة الدليل  
انما تكون لا في هذه التوفيق على معرفة سبله من المصالح من بناء على وجوب  
البحث عنه وهي متوفرة على سبله الادلة كلها ولا يغير على ذلك  
الا ان هذه التوفيق بها الجهد عما كان او يثبت اي يلزمه التعليل في هذه  
لغوه تعالى فكلوا اهل الذكر ان كنتم لا تعلمون وقبل يشظي بين صحة

اجتهاد بان يبين مستند لبسهم من لزوم التباين في الخطاء الجائز  
عليه ومنع الجهاد ابو محمد الطبراني التعليق في القواطع كالعلم  
وحيث اختلف فيها وقبل لا يعلل عام وان لم يكن في هذا لان له حجة  
افضل من الدليل بخلاف العلم اما طان الحكم باجتهاد فيجزم عليه التعليل  
لما بينه به لوجوب التباين اجتهاد وكذا الجهاد اي من هو بصفتان  
الاجتهاد يحكم عليه التعليل فيما يقع له عند الاكثرية من الاجتهاد  
فيه الذي تواصل للتعليل ولا يجوز العذر من اصل الممكن الى بطله  
كما في الوضوء والتميم وقيل يجوز التعليل فيه لعدم علمه ان ذلك لها  
يجوز للمفاضل في الجهد وفضل الخصومة المطلوب انما يرد في خبره  
ولا يبعد جواز تعليل العلم من جهة الجهد بخلاف المساوي والاذني  
وقاسها بجواز عند ضعفه لو لم يسلل منه كالمقالة الموقفة بخلاف ما  
اذ لم يصفه وما كان بجواز في الجهد وما يقضي به بين مسائله  
اذ انكرت الموافقة لاجل الجهد وكذا ما يقتضي الرجوع عن ما ظن فيها  
اولا ولم يكن ذكر الدليل الاول وجب عليه تحريه بالنظر فيها قطعاً وكذا



يجب تحديد ما ان لم يحدد له ما يقتضيه الجمع ولم يكن ذكر الدليل الا ان كان  
 ذكره اذ لو اخذ بالاول من غير نظر حيث لم يذكر الدليل كان اذ ثبت  
 من غير دليل عليه والدليل الاول لعدم ذكره لا يقتضي بقاء الظن منه  
 بخلافه اذا كان ذكر الدليل فلا يجب تحديد النظر في واحد من الصورتين  
 اذ لا حاجة اليه وكذا العاقل يستغنى للعالم في حاكمه ولو كان العالم  
 تقليد بناء على جواز تقليد الميت واقضاء المقلد كسبهم فنعلم تلك الحاكمة  
 هل يهيئ لسؤال من افتاء اي حكمه حكم المجتهد في اعادته التفرع في طلب  
 اعادته السؤال اذ لو اخذ بجوابه الاول من غير اعادته لكان اذ ثبت  
 من غير دليل وهو في هذه قول القائل في قوله الاول لا يقتضي بقاء الظن  
 مخالفته باطلا على ما في الفقه من دليل ان كان المجتهد او غيره فانه  
 ان كان تقليد من تقليد المفضل من المجتهدين فينا قول القائل  
 ورجحان الحاجب نعم لو وقع في زمن الصحابة وغيرهم مكررا مشهورا  
 من غير انكار ثابته لا يجوز ان اخذوا المجتهدين في هذا المقلد كالاول  
 في هذا المجتهد فيجب اخذ بالراجح من الاولين في الرجوع الى الراجح من الاول

والراجح منها قول الغاضل يعرف العاقل بالسامع ويثبت ثابتهما المختل  
 يجوز لعقله فاضلا غيرا او مساويا له بخلافه من اعتقده مفضولا  
 كالواقع جمع بين الدليلين المذكورين بهذا التفصيل ومن ثم اي من هنا  
 وهو هذا التفصيل المختل من اجزاء لا نقول لم يجب البحث عند الراجح  
 من المجتهدين لعدم تعيينه بخلافه من منع مطلقا فان اعتقده العاقل حجة  
 فله من فهم تعين لان تقليده وان كان مرجوحا في الواقع فلا يثبت له اليقين  
 عليه والراجح علما وفي الراجح ورعا في الاصح لان زيادة العلم ثابته  
 في الاجتهاد بخلافه في زيادة الوعى وقيل العكس لان زيادة الوعى ثابته  
 في القلب في الاجتهاد ويثبت بخلافه في زيادة العلم ويختل الشاوي لانه  
 لكل مرجح وهذه المسئلة منه على وجوب البحث عن الراجح المبني على  
 تقليد المفضل ويجوز تقليد الميت لبقاء قوله كما قال الشافعي المذاهب  
 لا عوت يهون اربابها خلا قال الامام الرازي في منعه قال لانه لا بقاء  
 لقول الميت يدل انعقاد الاجماع بعد موت الخالف قال تصنيف الكليات  
 في المذاهب مع موت اربابها لا ينعقد ما ظن به الاجتهاد من غيرهم في الحوادث



وكيفية بناء بعض ما على بعض ومعرفة المنفعة عليه من الخلف فيه وتوضيح  
 كيفية الجواز بعد موت المجربين وقال لها يجوز ان نقول ان الجواز خلاف  
 ما اذا لم يتقدم ولا يتأخر قال الحق الهندى يجوز نقله فيما نقل عنه ان  
 ان نقله في هذه مذهب لانه لم يعرفه فلا ريب بين ما لم نقله وقام بسفر  
 عليه فلا ينقل من نقله الا ما لم نقله خلاف غيره ويجوز استفتاء  
 من عرف بالاهلية للافتاء او ظن اهله بالعلم والعدالة  
 بهذا راجع الى الاول والاختصاص والتمس استفتون له هذا راجع الى الثاني  
 ولو كان من ذكر فاضا فانه يجوز استفتاءه وكيفية وقيل لا يقتضى فاض  
 في المعاملات لا استفتاء بنفسه فهما من الافتاء وعن القاضي شيخ  
 انا افضى ولا افضى الى الجواز على او عدالة فلا يجوز استفتاء ولا ان  
 الاصل عدمه والاصح وجوب البحث عن علمه بان يستل الامر عنه قبل  
 تكليف استغاثة بينهم والاعتناء بطلب العدالة وقيل لا بد من البحث عنها  
 ولا كفاية بحسب الظاهر من علمه وعنده الله بناء على البحث عنها وقيل لا بد  
 من اثنين واللغوى كونه الى العالم عن فائدة فيما به لا يشاء اى

طلب الى رشاك نفسه بان تدعى للقبول لبيان ما خذل انتم انتم عليه اى  
 العالم ببيان اى ما خذل لسانك المذكور خصصا لا رشاك ان لم يكن فيها  
 عليه فان كان بحيث يقصر فيه فلا يبين له حونا لنف عن اللعب فيما  
 لا يبعد ويعتبر له خفاء المذموم عليه مسبب يجوز للعدالة التمسك  
والترجيح وان لم يكن بحيث يفسد اى فالحال انه غير متصف بصفاة الجاهل  
 الافتاء به مذهب بحسب ما طلع على فائدة واستفاده وهذا كما صح به  
 الامدى بحسب مذهب المذهب لا تطابق نعم في السابق عليه فيجوز للافتاء  
 بزمه مائة مطلقا لوفوه ذلك في الاصل مكررا رشاك انتم انتم  
 بخلاف ثبت فعدا نكر عليه وقيل لا يجوز له الاستفتاء وصفه لاجتماعه  
 وانما يجوز للافتاء بالبحث عنه ولا نسلم وفوقه من ثبت في الاصل لا يثبت  
 وقال لها يجوز له عند عدم البحث عنها الجواز الجواز ما اذا وجد الجاهل  
 ولا يتبعها يجوز له نقله للافتاء وان لم يكن فاذ راعى النفع والترجيح  
 لانه ناقلا ما يقتضى به من اقامه وان لم يبحر بنقله عنه وهذا هو الواقع  
 في الاصل المشاهدا ويجوز فلو ان كان من حيث يفسد اى ان لا يفسد



فقد نجد هذا في الكتاب في منعه المؤمنه مطلقا والابن وفيها العهد  
في منعه المؤمنه فالم يبلغ الرفق بغير لزال للقواعد فان لدا بان اننا انما  
الشئ الكبي كظهور الشمس من مغربها ونيف لدا بما هو الرفق منه  
والخبر بغير جواز انه مبين وقومته وقبل يغيب دليل بأن الوقوف حديث  
الصحيحين بصرف لا زال طائفتين ام في ظاهر من على الحق حتى بان  
امراة الى الساعة كل صحة بها في بعض الطرف قال البخاري وم اهل  
العلم الى لا يبدء الحديث في بعض الطرف بقوله من بردا له تعبية فيها  
يقع في الذين وبه للووق حديث الصحيحين ايضا ان اسمها  
لا يقض العلم ان ترافعا بغير من العباد ولكن يقض العلم ببعض  
العلم فان اذا لم يبد عالم اخذ الظن في مراجعتها لا فستلوا افقوا  
يقع لم فضلوا واضلوا هنا اللفظ الجاري وفي مسلم حديث ان بين  
بدي الساعة انما يرفع فيها العلم وبين فيها الجهل فخبر حديث  
البخاري ان من الشرط الساعة ان يرفع العلم ويثبت الجهل والمراد يرفع  
العلم فصل بأنه ولم يكن هنا الا ما هو للأول قال المعلم بأن

ووثقه ون لا يلعب في مكان د الاول لها بان يراد بالساعة فان فيها  
واذا اعلم العلم يقول يحدث في ها كأنه فليس الرجوع منه الى غيره في ملا  
لانه قد لزم ذلك القول بالعلم بخلق ما اذا لم يعلم وقيل لزم  
العلم بمجرد الافتاء فليس الرجوع الى غيره في وقيل لزم العلم به  
ان اللزوم بخلق ما اذا لم يلزمه وقال السمعة يلزم العلم ان وقع  
في نفس صحة والأول قال ابن الصلح يلزم العلم ان لم يوجد  
مقتضا فان وجد بغير بينهما والاصح جواز اي جواز الرجوع الى غيره في هم  
اخر وقيل لا يجوز لان يسأل المحدث والعلم بقوله الزم مذهب والاصح  
ان يجب على العلم وبنه من لم يلعب ربنا لا بما هو العلم مذهب  
معين من مذاهب المحدثين يعتقد ارجح من غيره او مساويا لان كانا  
في نفس الامر موجوها في الخط لم تقدم في المساوي ينبغي السعي  
في اشغالها ارجح لأنها على غيره م فروجه منه قال العلم لا يجوز  
لان الزعم فان لم يجب اللزوم ثانها لا يجوز واللزوم قال يلزم بأن لزم  
ثالثها لا يجوز في بعض المسائل لا يجوز في بعض نوع طائفة القول بأن



والجواز في غير ما علم انه لا اله الا الله وقد علم ذلك وقال للخصم  
قال ابن الحاجب كمال مدى اتفاق الملتزم او لا يزيل وقد حكى في الجواز  
فيغير بما قلنا وقبل لا يجي عليه التزام مذهب معين فليدان باخذ فيما  
يتبع له بهذا المذهب نارا ويذهب اخرى وهكذا قال اصح انه يتبع شيعي  
الرخصة في المذاهب بان ياذن من كل منها فاما هو لا يوزن فيما يتبع من المسائل  
وقال ابو الحنفية الموفري في حوزة له والظاهر ان هذا القائل هو  
لما في الروضة واصله ان حكمه الخاطئ وبه من ان الحنفية انفس  
بذلك ومن ابن ابي هريرة انه لا يفسق به والتج وقد تنفع على الاول  
ان اراد بعدم الغسق الجواز في موقفي على انه لا يجب التزام مذهب معين  
وامتناع الشيعي شامل للملتزم وبه وبوقد منه تعهد الجواز السابق  
فيها بما لم يؤد الى يتبع الرخص مسد اختلف في التقليد في اصول  
الدين اي مسائل الشهاد كحدوث العالم ووجود البدي واما  
يجب ويمنع عليه من الصفا وبه في ذلك ما عتق فقال كثرة ورجح  
الامام الرازي قال لا مدى لا يجوز بل يجب النظر لان المطالبه اليقين

قال تعالى فيه فاعلم انه لا اله الا الله وقد علم ذلك وقال للخصم  
واستبعدوا لعلهم يفتنون ويغسروا لو اهداه الله عليه ما وقال الرازي  
وبه يجوز التقليد فيه ولا يجب له نظر اكتفاء بالعقد الجازم لانه  
صالحا لهم كما كان يفتني في الايمان من الاطراف وليسوا اهل للنظر  
بالنقطة بكم على الشهاد ما النبي عن العقد الجازم ويعلم من الاطراف  
عليه وقبل النظر فيه حرام لانه مظنة وقوع في الشبه والضلال الاقل  
الا فشا والظاهر ان هذا التقليد فيجب بان يحتمل المكلف تعذرا بما  
باقى به الشيع من العقائد ودفع الاولون دليل الشك بما لا انتم  
اذا لا تلبسوا اهل النظر فان المعقل التقري على طريقتي العامة كما  
اجاب الرازي الا انه معي في قوله لم عرفوا ربك فقال لا يعرفون  
على البعد انما لا اقدم بذلك على المسب فمأذ ان ابلج وارضى ان  
فحاج الى ان لا على اللطف الحجة ما يدين احد من الاطراف او يدينهم للامانة  
فما يكتمها لا بعد ان ينظر فيهم في ذلك اما النظر على طريق  
التمسك من محسب الاول وتدفقها ودفع الشكوك والشبه عنها



ففرض كفاية في هذا المناهدين له يكون قيام بعضهم به وإما غيرهم من  
 يخشع عليه من الخوف في الوطوع في الشبه والضلال فليس له  
 الحوض فيه وإنما يحمل في الشافعي وغيره من السلف رضي الله عنهم  
 عن الاشتغال بعلم الكلام وهو العلم بالعقائد الدينية والآله  
 البهيمية وعلى كل من الأول والثالث تصح عقائد المقلدان كان  
 أعان ترك النظر في الأول عند الشافعي أنه لا يصح لها المقلد  
 وشرط أقوام عليه بأنه يلزمه تكفير القوام وهم غالب المؤمنين وقال  
الشافعي أبو القاسم القشيري في دفع الشبهة المذكورة عليه قال  
 المقلد الخفيف في المسئلة لا يقع الشبهة أنه أن كان التعليل هذا  
 لقول الغير غير جدي فاعلم أنك أو وهم بأن لا يجزم به فلا يفتي  
 إيمان المقلد قطعاً لأنه لا إيمان يفي في رد فيه وإن كان التعليل  
 هذا لقول الغير غير جدي لكن هذا هو المعتمد في إيمان المقلد  
 عند الشافعي وغيره فلا قال في العلم في قوله لا يفتي لا بد لصحة الإيماء  
 من النظر وعلى الكفاية بالتعليل الجازم في الإيمان وغيره قال القشيري

أي المكلف عقده بأن العالم وهو كونه الله تعالى لا حاجة إلى قول بعض  
 وصفاته فإنها ليست بغيرها كما أنها ليست بغيره حدث أي فوجد من العلم  
 لأنه من غير أي بعرضه التعليل كالمشاهد وكل من غير محذور لأنه وجد بعد  
 أن لم يكن ولا صانع ضربه أن الحديث لا بد من حديث وهو الواحد  
 الأول جاز كونه اثنين جاز أن يرد أحدهما كلياً والآخر ضده الذي لا ضده  
 له بغير كركه زبد ومكونه فيمنع وقوع المرددين وعدم وقوعهما في مشاء  
 ارتفاع الضدين المذكورين وإقناعهما فيبطلت وقوعهما فيكون مبره  
 بقول الله ودون الآخر ليجز فلا يكون إلا الله لا فاعداً وأطلقاً لا يكون  
 أنهم الصانع عليه تعالى فافهم من قوله تعالى ضاع الذي انتفى كل شيء والوجه  
 الشيء الذي لا يتعسف بوجهه ولا يشبه بغيره المشددة أي به ولا يغيره  
 أي لا يكون بينه وبين غيره شبه بوجهه فإله تعالى قد علم أي لا ابتداء لوجوده  
 ولا انتهاء أدلوه كان هاكاً لا في الجاهل المحذور له تعالى ذلك لا حقيقة  
 تعالى الخلق لساير الخلق تعالى قال الخلق فإله تعالى معلوم أن أي  
 في الدنيا المخلوق والأكبر منها معلوم لهم أن الله تعالى مكنون بالعلم



بوجوده انه وهو متوقف على العلم بحقيقته واجيب بمنع التوقف على العلم  
بالحقيقة وانما هو متوقف على العلم به بوجه وهو تعالى يعلم بصفاة كماله  
بها تسمى عليه الصلاة والسلام فربون السائل عنه تعالى فصر عليها  
ذلك بقوله تعالى فافهمون واما العالمين اذ فاضلوا الى المحققين  
هل يكون علمنا في الاجزاء فقال بعضهم نعم لحصول الرؤية فيها كمالها  
وبعضهم لا والرؤية لا تغني عن هذا ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض  
لانه تعالى عز وجل الخدوش وهذا كذا لا تتما اقسام العالم اذ هو  
اما قائم بنفسه او بغيره والشئ العرضي الاول يسمى بالعين وهو  
محل الشئ المقوم له فامر كذا هو الجسم او غير مركب وهو الجوهر وقد شبهه  
بالقوة ولم يزل وقد لا مكان ولا زمان ولا قطر ولا اوان هذا  
من عطف الخاطي على العالم اذ القطر كان مخصوصا كالبلد والوان  
زمان مخصوص بزمان النسخ والذاتي الى لفظ الخطاب في الشئ  
اي هو موجود وهذه قبل المكان والزمان فهو متروك عنها ثم احدث هذا  
العالم المشاهد من الشئ والارض بما فيها من هذا الشئ الجاهل بالوجود

والله

ما افسدتموه فاعملوا بالحق لئلا ياتكم عذاب ما كنتم تعلمون  
فادنا فليس كغير محلل الخواص فهو كذا في كتاب العزيم فقال لا اله  
ليس كمثل شئ وهو السميع البصير القدير وهو فابيع من العبد القدر  
في الازل خبرنا وكذا كائن منه بخلافه وادنا منه شئ لعل معلوم اي  
فان شئنا ان يعلم مكانا كان او متغابرا شئنا وكذا وكذا شئنا شئنا  
لكل مقدر اي فامتنان ان يقدر عليه وهو المكنن بخلاف المنع فاعلم انه  
يكون اي يوجد اذ اذ اي اذ وجوده وقال اي واما علم انه لا يوجد  
فلا يريد وجوده فالاداء ما بعد العلم بقاؤه تعالى مستغنى ولا  
شئنا اي لا اول ولا اخر لم يزل سبحانه موجودا سبحانه اي بغيرها  
وهي فادنا على الذات باعني صفة كالعالم والى الى وصفات ذاته وهي  
فادنا على ما فعله لتوقف عليها من قدرنا وهي صفة نورا في الشئ شئنا  
تعلقها به ونام وهي صفة يتكشف بها الشئ عند تعلقها به وجهها  
وهي صفة تقتضي صفة العلم لموصوفها واداء وهي صفة تخص  
احد طرف الشئ من الفعل والترك بالواقع اودل عليها الشئ لئلا



من النقص نسمع وبصر هما صفتا يزيدان لا انكشافا فيهما على لا انكشافا  
بالعلم وكلام وهو صفة بشرية بها بالنظم المعروف والمسمى بكلام الله  
ابضا وبسما بالقران ابضا وبقاء وهو كمال الوجود واقصا  
الافعال كالحق والصدق والحياء والامانة فليست لا فيه خلافا  
للتعريف بل هي حاكمة ثاني مجردة لا انها اضافان تعرض للغمرة  
وهي تعلقاتها وجودان المغدة ومرارة لا وقان وجوداتها ولا الحذر  
في الاضافا ليطرح بجانبه بالا اضافان ككونه قبل العلم ونقد وبعد  
والله لهما الراجعة الى صفان الافعال كما تقدم في جملتنا الاسما موجها  
رجوعها الى الغدة لا الفعل فالحال فان شأنه الخلف اي والذي  
بالصفة التي يصح بها الخلف وهي الغدة كما يغال في الماء في الكوز مزدور  
اي هو بالصفة التي يها يحصل الارواء عند مصادفة الباطن في الشف  
في الغدة فاطم اي هو بالصفة التي يحصل القطع عنده فلا فا الحل  
فان ازيد بالخالف من خلف فليس صدور ازليها ذكر لك  
الغزالي وبين رجوع الاسماء كلها الى الذات وصفاتها في المفرد للحق

٨٤  
وما صح في الكتب والسنن الصفات تقتض ظاهر المعنى عند  
ونقد عند سما على المشكلة من كان في قوله تعالى الرحمن على العرش المعزى  
ويبقى وجه ربك والنقص على عيني بما له فوق اي هم وقوله صلى الله عليه  
ان قلوب بنى ادم كلها بين اصبعين من اصابع الرحمن كقلب واحد يعرف  
كيف بشاء ان الله يسيطر بها للبل ليتو مسئ التمكر ويسيطر بها  
بالتمكر ليتو مسئ للبل حي تطلع الشمس من مفرجها رواهما اسلم  
ثم اختلفا امثنا اقول المشكلة تفرض معناه المادة اليه تعالى فوق هذه  
له ظاهر مع تقادم على ان جملتنا بتفصيل لا يقدح في اعتقادنا  
المادة من مجل او التفويض من هذه السلف وهو كلام والناو من هذه  
الخلف وهو اعلم اي اخرج الى مزيد علم قاول في البيان الشرع لا البيان  
والوجه بالتدب والعين بالبصر اليه بالغنى والحديثان من يتب  
المثل المذكورة في علم البيان اذا كان تقدم ربها وفاخر في يغال  
للمرتد في امتنانها لبن تفعل لك لا فلام واجام فالماد  
من الحديث الاول المقرر في تجربة كجار والجود وان قلوب العباد



كتابا بالنسبة الى قدرته شئ به وصفه كيف يشاء كما يقبل الواحد من عباده  
 البشريين اصبعين من اصابعه والمراد من الثلج انه تعالى يقبل التوبة  
 في الليل والنهار الى طلوع الشمس من مغربها فلا يرد ثانيا كما يسط  
 الواحد من عباده هذا المعطى اي لا اقد فلا يرد معطيا الفصل  
 وهو كلافه تعالى الغائب بذاته غير مخلوق وتوحيه ذلك ايضا على الحقيقة  
 لا الجازم مكتوب في مصاحفنا بكمال الكتاب وصور الخوف في الدلالة  
 عليه محفوظ في صدورنا بالفاظ المحبة مفعول بالتشاكخ وفي  
 المملوطة المسنونة فقوله على الحقيقة راجع الى كل من مكتوب وحفوظ  
 ومفعول قد علم للثبات الى ذلك ونبه بقوله لا الجازم على انه ليس المراد  
 بالحقيقة كنه الشئ كما هو مراد المتكلمين فان القرآن بهذه الحقيقة ليس  
 في المصاحف ولا في الصدور ولا في الالان وانما المراد بها مقابل  
 الجازم اي يجمع ان يطلع على القرآن حقيقة انه مكتوب محفوظ مقرون  
 وانضاف بهذه الثلاثة وبانه غير مخلوق في وجوده ازل وابد انصاف  
 له بالتبليغ وجوده ان الموجود الاربعة فان لكل موجود وجودا في الخلق

وجودا في الذهن ووجودا في العبد ووجودا في الكتاب في نزل  
 على العبد وفيه على ما في الذهن وهو على ما في الخلق بهيبا به تعالى  
 المكلفين على الطاعة فضلا وبغافهم الا ان يفتروا على الله تعالى  
 المعصية عند لا اقبيل بذلك قال الله تعالى فامان ظنوا ان  
 الحياة الدنيا فان الجحيم هي لماوى وامان فاق نعم ربه ونهى  
 النفس الهوى فان الجنة هي لماوى ان الله لا يفتن ان يشاء ويغفر  
 فادون ذلك لمن يشاء وهذا الاخر يخص لعمرك العبد بوليها  
 انا بن العاصي ونعذب بالمطيع وابلهم الذوق والاطفال لانهم  
 ملكة تصرف فيهم كيف يشاء لكن لا يقع منه ذلك لا قبل بانابته  
 المطيع ونعذب العاصي كما تقدم ولم يرد ابلهم الذوق والاطفال  
 في غير فصل والاصل فيه اما في الفضايل فقال صلى الله عليه وسلم  
 لثورة الخلق الى اهلها يوم القيمة هي بغا للشاة الجاهل  
 الشاة الغراء رواه مسلم وقال يفتن الخلق بعضهم من بعض  
 حتى الجاهل الغراء وهي الذرة الذرة وقال لا يخلص من كل يوم



القبلة في الثانيان فيما انطلقا روافها الا انهما اخذوا المندرة في الاول  
رواية في اذ الصحيح وفي الثاني اسناد حسن وقصته بهذا الاحاديث  
ان لا يتوقف لقصص يوم القيمة على التكليف والتميز فيقتضيه من الطفل  
للطفل بهما وبسجل وصفه سبحانه بالظلم لانه قال لك الامور  
على الاطلاق يفعل ما يشاء فلا ظلم في التعذيب قال لا يلزم المذكورين  
لو فرض في يومها براه سبحانه المؤمنين يوم القيمة قبل دخول الجنة وبعد  
كاتب في احاديث الصحيحين الموافقة لقوله تعالى وجوه يومئذ ناضرة الى  
ربها ناضرة والمحضة لقوله تعالى لا يدرككم الا بصرى لا تراه منها  
حديث ابن مبرزة ان الشرف الوالي روى عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
روى الله صلى الله عليه وسلم عن النبي صلى الله عليه وسلم قال لا يارسل الله  
قال في فضل في الشمس ليس فيها سحابة قالوا لا يارسل الله قال  
فانكم ترونه كذلك اذ وقبلة ذلك قبل دخول الجنة وقوله في فضل من  
بصره النور والارضاء من الضل والمخافة من الضل الى الضل  
بحصل لكم في ذلك ما يشيرون عليكم الذي يجب ان تكون فيها كما يحصل

في خبره لك وقد روى صهيب في مسلم ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال  
اذا دخل اهل الجنة الجنة يقول الله تبارك وتعالى ربهم وشهنا الذين هم فيها  
الم شيعر وجوهنا الم ندخلنا الجنة ونجنتنا الم طرفيكشفا الى حب  
فما انطوي لشهنا اهل الجنة من النظر الى ربهم وفي رواية هم نزلوا الى اهل  
للذين احسنوا الحسن وزيادوا فالحسن الحسن والزيادة النظر اليه  
وحصل بان ينكشف انكشافا فاما من ثقت المقابل في الجنة والمكان اما الله  
فلا يرونه يوم القيمة لقوله تعالى كلا انهم عن ربهم يومئذ مجبورون الموافقة  
لقوله تعالى لا يدرككم الا بصرى واختلف في يجوز ان يروى به  
في الدنيا في البقرة وفي المنام فغيرهم وقيل اما الجوز في البقرة فلا  
يوسى عليه الصلاة والسلام طلبها حيث قال لا تدرككم الا بصرى ولا  
لا يجوز ويجوز ويمنع على من دعا للمنع لانه فومر طلبها ففوقوا قالوا  
فقالوا انا اسبحون فاذنهم الصاعقة بظلمهم وانرض هذا بانه عليهم  
لهاكهم ونعتهم في طلبها لا لا شاعها اما المنع في المنام فلا ذلك  
في خيال في مثال ذلك على النبي محال في الجوز قال في طلبها لذلك في المنام



ومكت المصنفين الوفاً وبذل على عدمه في البقعة وهو قول الجوزي قوله تعالى  
لا تدرككم الأبصار وقوله موسى لن تراني وقوله صلى الله عليه وسلم لن يرى أحدكم  
ربه حتى يوتى ربه مسلم في كتاب الغنى في صفته الدجال نعم اختلقت لفظاً  
في وفاته صلى الله عليه وسلم في ليلة المعراج والصحيح نعم والله مستند  
الغالب الوفاً في الجملة لكن روى مسلم عن أبي ذر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم  
بأنه رأى رباً قال رب أنت ربنا وفي رواية أخرى أن الله يشهد بوفاء  
وغيره من الله أي حجبني النور المغيث للبعث من رؤيته وفقدت رؤيته  
في المنام لكثير من السلف منهم الإمام أحمد وعليه ذلك المعبرون للرؤيا  
وبالغابن السلاج في انكاره لما تقدم في المنع التشعيب كسبل  
اسم في الازل مع هذا أي لا في غيره والشعوب على أي من كسبه في الازل  
شعباً لا في غيره بل يشهد لأن أي المكتوبان في الازل بخلاف المكتوب في غيره  
كالوج الحفوظ في النسخ المحو منه فابشاء وبهت وبندهم الكتاب  
أي أصله الذي لا يغيره شيء كقوله بن سبيل وبهت وفي جامع الترمذي  
فرج ربنا من العباد قريب في الجنة وفيه في السعير ومن علم أي الله بونه

موتها فليس يشعير بل هو معبر فإن تقدم منه كفره فمفروق من عام موتها كما في  
قسطي فإن تقدم منه إيمان وفقد ضبط في قول المفسرين فيمن أنتم يكن  
إيماناً فالسعاك ما الموت على الإيمان والشفاعة الموت على الكفر وبهت  
على الأولى الخلو في الجنة وعلى الثانية الخلود في النار قال تعالى فما  
الذين سعدوا في الجنة قال الذين فيها وقال وأما الذين كفروا في النار  
لهم فيها زفير وشهيق قال الذين فيها يا أيها الذين آمنوا ما زال  
يعين الرضى منه تمام قال الرضى وإن لم يصف بال إيمان قبل  
تصديق النبي صلى الله عليه وسلم لأنه لم يثبت أنه حاله كفر كما يشعير به من  
امن والرضى والحجة من اسم المشبهة والارادة ما منه فإن معناه الأولين  
المراد فيمن أقص من معنى الثانيين المراد فيمن إذا الرضى الالارادة من  
من غير اعتراض والافق فيها لا لم فلا يرضى لعباده الكفر مع وفوف  
من بعضهم بمشبه ولو شاء ربنا ما فعلوه وقال المفسر الرضى والحجة  
نفساً مشبهة والارادة هو الرضا كما قال انه هو الرضا أي فلا راد  
فيه وقال المفسر من حصل الرضى بقبضه هو الرضا والغف أي يغفر



نعب قاله آوالا زوف والقرب بمعنى المرزوف فاستفهم به  
 في المنقذى ونهذ ولو كان حقا بقصبا ونهذ فلا فالمنقذى في قولهم  
 لا يكون الا خلا لا لاشكاه الى الله تعالى في الجملة والمستند اليه لا تنفع  
 بياكه بفحج ان يكون حراما بفحج ان يكون عليه قلنا لا فحج بالنسبة اليه تعالى  
 بفعل ما يشاء وعقابه على الحرام لسوء بكونهم لميلابه وبلهزم المغنزة ان  
 المنقذى بالحرام فقط طول عمره لم يزد فله تعالى اصلا وهو مخالف لقولهم  
 وقامت دابة في الارض على اسم الله عز وجل لا يتركها الا ذبابة عليه  
بيدها الهداية والاضلال وتما خلف الضلال وهو الكفر وفلف  
 الالهية وهو الايمان قال تعالى لو شاء الله جعلكم امم واحدة ولكن يقبل  
 من يشاء ويهدي من يشاء من يشاء الله بفضل له ومن يشاء يجعله على صراط  
 مستقيم ونهذ المغنزة انها بيد العبد يهدي نفسه وبضلها بنا على قولهم  
 انه خلف افعاله والتوفيق خلف الغدرة والدابة الى الطاعة وقال  
امام الحرمين خلف الطاعة والخذلان ضد فلو خلف الغدرة على المقصبة  
 والدابة اليها او خلف المقصبة واللفظ ما يقع منه صلاح العبد

افنا بان تنفع منه الطاعة دون المقصبة والختم والطبع والاكنة  
 الواردة في القرآن تخوهم اسلى قلوبهم طبع اسلها بغيرهم  
 بفعلنا على قلوبهم اكنة ان يفهموا عيلا شرفني واحد وهو خلف  
 الضلال في الغلب كالاضلال والماسيات للمكنا اي ففانها  
 بمقولة بسيطة كانت اذ مركبة اي كماله بيه يجعل الجاعل في الاطلاق  
 بكل ما يسهل منعمة بذاتها والنها بمقولة ان كانت مركبة بخلاف بسيطة  
اذ لا الرزق مؤيد من يالمجرات الباهرات الى لظاهرات وقص  
 محمد صلى الله عليه وسلم فهم بانه خام السبين كالف في كتابه المبين ولكن  
 رولا لله وقام السبين المبعوث الى الخلق جميعين كما في حديثه فسلم  
 وارسل الى الخلق كافة وفسر بالنس والجن كما فسره ابن بلع في قوله  
 وادخل الى هذا القرآن لا تتركهم به ومن بلغ اي بلغه القرآن والعالمين  
 في قوله نزل القرآن على عيسى ليكون للعالمين نذرا وصرح الحليمي في تفسيره  
 في الباء الرابع من عيال الايمان بانه عليه السلام ابرسل الى الملأ اكنة  
 وفي الباء الخامس من عيالهم من شيعته وفي تفسيره الامام الرازي



والبرهان السوفه كانه الاجماع في نفسه لا به الشاهد على انه لم يكن رسولاً  
اليهم المفضل على جميع العالمين من الانبياء والملائكة وغيرهم فلا يترك  
غيره من الانبياء ما ذكره في التفضل الانبياء ثم الملائكة في  
من البشائر الانبياء والمعجزة المؤيد بها المراد من قراءات العباد  
بظهر على قلوبهم كما جاء من واعدادهم جيل ونحو ذلك من بين الاطراف  
منه في بالتحدي منهم مع عدم المعجزة من المرسل اليهم بان لا يظهر  
منهم مثل ذلك الخلق والتحدي الدعوى للمرسل فيجوز غير الخراف  
كظهور الشمس كل يوم والخراف من غير تحدي وهو كرامة الولي والخراف  
المتقدم على التحدي والمناظر منه بما يحجب عن المقلدة العفوية وخرج المحي  
والشعيرة من المرسل اليهم لا معجزة بذلك والاشتمال  
نصديف الغلب اي بما علم بجبتي القول من عند الله عز وجل اي لا دواعي  
والقبول له والتكليف بذلك وان كان من الكهفان النفسانية دون  
الافعال لا فستجابه بالتكليف بكلمات كالعزاء الذين وصف النظر  
وتوجيه الحواس ورفع الموانع ولا يصير النصيب المذكور في الخرج به

عن محمد بن

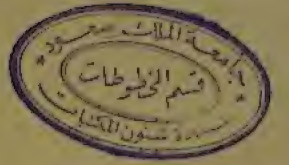
عن عهد التكليف بالانما لا يقع التلقظ بالشهادتين من القادر  
عليه الذي جعله الشائع علاماً لما على النصيب الحق منها حتى يكون  
الشافع مؤثراً فيما يتسكاكوا عند الله تعالى ان الشافعين  
في الذكر الشغل من الطرولون جدهم نصراً ومن التلقظ لطلب العلم  
او طرولته فيه نرة للعلماء والاحكام اعمال الجوارح من العباد  
كاللقظ بالشهادتين والصلوة والزكاة ونبرة لك ولا يصير الاعمال  
المذكورة في الخرج بها عن عهد التكليف بالسلام لا يقع الايمان اي  
النصيب المذكور والاحسان ان نصيبه كان كذا فانه لم يكن نراه  
قانه يرانا كذا في حديثه الصحيحين المشتمل على بيان الايمان بان تؤمن  
بالله واولئك عليه ورسوله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره وبيان  
السلام بان تشهد ان لا اله الا الله وان محمداً رسول الله وتعلم الصلاة  
وتؤتي الزكاة وتصوم رمضان وتحج البيت ان استطعت اليه سبيلاً فهذا  
لفظ رواية مسلم وفيها تقديم السلام على الايمان عكس رواية البخاري  
التي فيها المصلح على ترتيب الوانع وثانها الاحسان فها هو قوله



الله تعالى العباد كما السامعة لما هي تقع على الكمال من الاقلاض  
وبناء على ذلك ان السامعة اليها والقسم بان يركب على الكبرياء لا ينزل اليها  
فلا قال المعتزلة في زعمهم انه ينزله بمعنى انه في كلمة بين اليمان والكفر  
بناء على زعمهم ان الايمان جزء من اليمان واليمين مؤثقا فاسما بان لم يثبت  
تحت المشية اما ان يعاقب بما فعله في النظر على الحسن لم يثبت على اليمان  
واما ان يسامح بما لا يدخل في النظر في فضل الله او بفضله مع الشفاعة  
من النبي صلى الله عليه وسلم قال القاضي بن باقر بن ابي اوسين بناء الله وزود التور  
في ذلك قال الدالمة انه لم يرد نص في ذلك ولا ينفذ في ذلك في قوله  
الصارح بعد وضعه ويلزم منها الجاه من النظر وزعم المعتزلة انه  
يخلد في النظر لا يجوز العقوبة ولا الشفاعة فيه واول شافع واول  
يوم الغيبة حبيب الله محمد صلى الله عليه وسلم قال انا اول شافع واول مشفع  
رفاه الشبان وهو عندنا اكرم من جميع العالمين ولم يشفعنا ان اعظمها  
في نجل الحبيب والراحم من طول الوقوف وما يخصه به الثانية في ذلك  
يوم الجنة بغير حساة قال النعماني وما يخصه وزود ابن دحيق العبد

في ذلك ووافقه والدالمة وقال لم يرد فيه شيء الثالث فيمن لم يشفع  
النظر من الرابعة في اهل الجنة من اهل النار الموقدين ويشترك فيها  
الانبياء والملائكة والمؤمنون الخامسة في زيارته الدرجات في الجنة لا يملكها  
وجوز النورى اختصا قضاياه ولا يهون اعدال باجله وهو الوفاء  
الذي كسب الله في الدنيا انتماء حبه فيه بفعله وبغيره ومنهم من يستر العشرة  
ان العاقل قطع بفعله اهل القول وانه لو لم يقبله لكان كذا من ذلك  
والنفس يا فيه بعد موت البدن منعه او معذبه وفي قضاها عند الغيبة  
زود قبل نفسي عند النفخة الاولى كقوله قال الشيخ الامام والدالمة  
والظاهر انما لا نفخي بدلا ان الاصل في بغاها بعد الموت اسما من راد  
وفي عجب الذب بفتح العين ومكون الجهم بل يبي قول ان المشهور فيها  
انه لا يبي حديثا الصحيحين ليس من الانسان شيء لا يبي الا عظمها  
واحد او عجب الذب منه يركب خلف يوم الغيبة وفي رواية مسلم كل  
ابن ادم باكله الثياب الا عجب الذب منه خلف ومنه يركب وفي رواية  
لا حذر وان حب اقبل وما هو باقول الله قال الحارث بن عزة من يشقون





وتوفي لفل القلب عند كمال العصف بلب في الحبل محل اصل الذنب  
 من ذوان الاربع قال المرفي الصحيح انه يبلى كقبة قال تعالى في سائر  
 الاوجيه وقال الحديدي بان لا يبلى بالليل بل لا يزال كما هيبت الله ملكا  
 الموت بل ملك الموت وقبيل الروح وهي النفس ينكم عليها مجر على القيم  
 وقد سئل عنها لعدم نزول الاربابها قال تعالى يسئلونك عن الروح  
 قال الروح من امر ربي فتمسك نحن عنها ولا تعب عنها باكثر من وجود  
 قال الشيخ الحنفي وغيره والخاضعون فيها اقلقوا فقال هو الكهين  
 انها جسم لطيف متلبك باليد اشياك الماء بالحوال افسد وقال  
 كثير منهم انها عرض هي الحياة التي لا يلدن بوجودها قال السهروردي  
 وبطل الاول وصنعها في الاقرب بالهبوط والروح والارادة في البرزخ  
 وقال القلا سفة وكثير من الصوفية انها ليست بجسم ولا عرض وانما هي  
 جوهر مجرد قائم بنفسه غير متغير متعلق بالبدن للتدبير والخلق  
 غير داخل فيه ولا خارج عنه **وكراما** الاولياء وهم القلائد  
 بالله تعالى حسب ما يمكن الواجب على الطائفة المحبوبة للمعاصي والمعرضة

عن الامام

عن الامام في اللذان والشهران هذا اي جازة او واقع في بيان  
 الهل ككتاب مرفوعة او على المنبر بالمدينة حيث بنها وندى قال  
 لا مبر الجبل بل على الجبل الجبل محذرا له من ربه الجبل لكر العذوق هناك  
 وماعى لمطرية كلامه مع بعد المسافة وكنت في حال الدائم من غير نقص  
 وغير ذلك مما وقع للتحابة وغيرهم قال الغنوي ولا يهتدون الى الحق  
 وليدون والدو قلب جماد بهيمة قال الله وهذا هو بخصر فوا فيه  
 فاجاز ان يكون بمحنة النبي جازان يكون كرامة لولي لا فارق بينهما الا  
 العدي ومنع كرامة الخوارج من الاولياء وكذلك الامام ابو علي  
 الشافعي قال كل فاجاز تقديروا بمحنة النبي لا يجوز ظهور ملك كرامة لولي  
 وانما ياتي بالكرامات اجابة دعوة او موافاة فاء في ياديه في غير نفع الياء  
 او خوذ لك مما يخط عن حرف العادة **ولا تكفر** اخذت اهل القبلة  
 بيده كثرى صفات الله وخلق افعال عباده وجواز رؤيته يوم القيمة  
 ومثان كفرهم اقامت حج بيده من اهل القبلة كثرى حدوث العالم  
 والبعث والحشر للاجسام والعلم بالجنات فلا نزاع في كفرهم لانكارهم



بعض ما علم بجي الرسل من قوله ولا يجوز عن الخرج على السلطان  
وجوزت المغتلة الخرج على الجائر لا تغزله بالجور عندهم وتنفذ  
ان غدا القبر وهو الكافر والغافل المار بغيره بان نزل الروح  
الى الجسد او ما يورثه وهو لا يملكه منكر وتكبر المعبود بغيره روجه  
البيضة ووجهه ونبيه فيجب بها بما وافق ما على عليه من ايمان او  
كفر والخلف بان يجيبهم الله بعد فائهم ويجعهم للعرض  
والحساب والقراط هو جسد ود على ظهر جند اذن من الشوارع  
من السيف يمر عليه جميع الخلق فيجوز اهل الجنة ونزل به اقدام اهل  
النار والبراز وله لشا وكفان بغيره معاد بال اعمال بان يؤتى  
صحبته به هدف للنصوص الواردة في ذلك فالنصوص وحسناتهم فيم تقاتل  
منهم احدا ونضع الموازين القسط ليوم القيمة فلا نظلم نفس شيئا  
وقال صلى الله عليه وسلم غدا القبر حيا وترى قبرين فقال لا اظنهما البعديين  
وقال ان العبد اذا وضع في قبره وتولى عنه أصحابه انا ما ملكان  
فيعدانه فيقول الله ما كنت تقول في هذا النبي محمد فاما المؤمن

فيقول شهدني عند الله ومولا اذ قال فلما اكفرا والمنافق  
فيقول لا ادرى اذ رآهما الشيطان وغيرهما وفي رواية لا يجر او  
غيره فيقول ان من ربي ما ديتك وما هذا الرجل الذي بعث فيكم  
فيقول المؤمن ربي الله وديني الاسلام والرجل المبغوث رسول الله يقول  
الكافر في الثالث لا ادرى وفي رواية للشيعة يقال لا ادرى المكر  
وللأهل التكبير وفي رواية للشيعة في ان منكر وتكبر في القصصين  
اذا كان بحسب النظر خفاء عظاما مشاهير لا اى من محسنين واقاد  
بعض القراطيين ظماني فيهم ومروا المؤمنين عليه متعاونين  
وانه من لا اى نزل فيه اقدام اهل النار فيها وفي مسلم بن ابي سعيد  
الحذري بلغني انه اذن من الشوارع من السيف وروى البراز  
والبيهقي حديثا يؤيد بان ادم فوقف بين كفتي الميزان والجنة والنار  
تخلو فان اليوم يعني قبل يوم الخلاء للنصوص الدالة على ذلك نحو انك  
لست فين اعد الكافرين وقصدا ادم وهو في مكانها الجنة واخرها  
منها بالذلة ومنهم اكثر المقائل انهما انما يخلعان يوم الخلاء ويجب



على كمال نصيب ما يقوم بهما لهم كسب الشفوع وتجهيز الجيوش  
وغير الثقلية والمنطقية وقطاع الطريق ونهر ذلك لا يحاط  
القحاية بعد وفاة النبي صلى الله عليه وسلم على نصيب حتى جعلوا لهم  
الواجبات وقد عود على ذلك صلى الله عليه وسلم ولم يزل الناس في كل عصر  
على ذلك ولو كان من نصب مفضولا فان نصب بكفى في الخروج في  
النصب قبل لبل يتبعون نصب لفاضل ذهب الخواص الى انه  
لا يجب نصبه ما ولا فامد الى جوبه على الله تعالى ولا يجب على الرب  
سجانه وتعالى لا فالخلف فكيف يجب لهم عليه شئ  
وقالت المعتزلة يجب عليهم الشاء بغير تالذم بتركها منها الجاء الى التوب  
على الطاعة والمعصية على المعصية ومنها اللطف بان يفعل عباده  
ما يفرحهم الى الطاعة ويبعدهم عن المعصية بحيث لا يشعرون الى جهة  
الاجاء ومنها الاصلح لهم في الدين حيث الحكمة والتدبير و  
والعكا الجمانى اى تود الجسم بعد الانعام باجرانه وعوارضه  
كما كان مفقالتا وهو الذى يبد والخلف ثم يعين كما بدنا اول

خلق يعبد كما بدكم تعودون وانكرت العقل فغداك الى الجسم وقالوا  
انما بعدك الارواح بمعنى انها بعد موت البدن تعا الى ما كانت عليه  
من الجرد مثله فبالكمال او مثله بالانقطاع وقوله بعد الانعام فهو  
الصحيح وقيل لا يقدم الجسم وانما في اجزائه وتعتقد ان هذا  
بعد نبينا محمد صلى الله عليه وسلم فليفتحه ابو بكر فمرفوعان فعلى امر المؤمنين  
رضى الله عنهم اجمعين لا طوافا لشفاع على غيرهم عند الله على هذا الشئ  
وقالت الشيعة وكثير من المعتزلة الا افضل بعد النبي صلى الله عليه وسلم على  
ومعهم المصنف مشاركتهم في اسمائهم بما كانوا يدعون به فكان يدعون ابو بكر  
فليفتحه رسول الله لانه خلقه في امر الرب فمع انه لم يخلق له لصلاة بالكل  
في مرفوعه فانه صلى الله عليه وسلم كرواه الشجاعة ويدرس كل من الشئ اى المؤمنين  
وتعتقد براءه ما شئت رضي الله عنهما من كل ما قد فث به لزول القرآن بمراتب  
قال تعالى ان الذين جاؤا بالحق الى الان وما ينسك بما جرى بين الحق  
من المنازعات والمحاباة التي قل سيبا كثرهم فذلك دواء طويلا منها  
ابديا فلا تلوث بها السنن ونرى لكل ما جودين في ذلك لانه ينفى



على الاجتهاد في مسئلة طيبة لم يصيب فيها اجراء على اجتهاده واصابته  
ولم يخط ارجاء على اجتهاده كما ثبت في حديث الصحابة ان الحاكم اذا اجتهد  
فاخطا فلا جر عليه ان الشافعي اما تناوفا لكاشحة وابا فنهية  
والسبعاني بن النوري وابن عيينة واهله ابن حنبل والاوزاعي وكسحني  
ابن راهويه وداود الظاهري وسائر ائمة المسلمين اى بافهمهم على هدي  
من ربه في العقائد وفيه ولا النفاق لمن تكلم ففهم بما هم يربون منه  
قال الله وقل الامم الحسنة ان الخلقين لا يفهمون للظاهريه وزنا  
وان خلاهم لا يعبر بحمل عندي ابن حزم واماله فاذا داود فعاد الله  
ان يقول امام الحرمين او غيره ان خلاهم لا يعبر فليدكان جبلا جبال  
العلم والدين له من سداد النظر وسعة العلم ونور البصيرة والاطاعة  
يا قول الصحابة والتابعين والقدماء على الشبابة ما يعظم وقفة وقد  
دونت كتب وكنت ابناء وذكره الشيخ ابو حنيفة الشافعي في طبقاته  
من ائمة المبشرين في الفروع وقد كان مشهورا في زمن الشيخ وبعد  
بكثير لهما في بلاد فارس وغيره وقالوا لهما الى ناحية العراق في بلاد

المفتي ونرى ان ابا الحسن عليا بن ابي عبد الله الطوسي وهو من ورثة  
ابن موسى الكاظمي الصفي اقام في السنة والظرفية المغتربة مقدم فيها  
على غيره ولا النفاق لمن تكلم فيه بما هو بري منه ونرى ان الطريفي الشيخ  
ابن القاسم الجندب بن الصوفية علما وعلماء وصحبه طريف مقدم فانه  
قال ابن البيع داود الطوسي السلم والنفوس والبري من التفرقة من كلامه  
الطريفي الى الله مسدود على خلقه لا على المغتربين انا رسول الله صلى الله عليه وسلم  
وقال الله في المنام ان انكم على كسر فوقه على طول فقالوا او طاعة  
به المنفردون الى الله سبحانه وتعالى فقلت على حق يمان وفي قول وهو  
يقول كلام موفق والله ولا النفاق لمن رماهم في هذا الصوفية بالزندقة  
عند الخليفة السلطان في امر بصره انا فم فاسكوا الى الجندب فانه  
لست بالقدر وكان يفتي على مذهبي في تورثه وبسط لهم النظم فقدم  
من اخرهم ابو الحسن النوري للشافعي فقال لم تقدمت فقالوا في  
اصحابكم كجاءه ساعة ففهمته وانني الجندب الخليفة فرددتهم الى الغاض  
فسال النوري عن مسائل ففهمته فاجابته فهاهم قال وبعد فان الله عباد



اذا اذناوا فانما علمه واذا انطقوا انطقوا بالله الى اخر كلامه فبكاله القاضى  
وذكر ان يقول للخليقة ان كان هؤلاء زكوة فاعلى وجه الارض سلم  
حتى يبلغهم رحمهم الله ونفعنا بهم ثم قتل من الصوفية الحسب الخ  
في سنة تسع وثلاثمائة من مري الخليفة المذكور وهو ابو الفضل جعفر  
المعتمد ومما لا يضرهم في العقيدة بخلاف ما قبله في الجنة ونسب  
معرفة فيها ما يذكر الى الخاتمة وهو الصريح الذي هو قول المتن  
وغيره ان وجود الشيء في الخارج واجبا كان وهو الله او ممكنا وهو  
الخلف عنه اى ليس من ادله وقال كثير منا اى من المتكلمين غير اى  
رائد عليه بان يقوم الوجود بالشيء حيث هو اى من غير اعتبار الوجود  
والعدم وان لم يخل عنها كما ان يقول منا الى قول الحكماء انه يشترط الوجود  
وغيره في الممكن فعلى الصريح معدوم الممكن الوجود ليس في الخارج  
بشيء ولا اذ لا ثابت اى لا حقيقة له في الخارج وانما يخفف  
بوجوده فيه كذا على اخر عند كثيرهم اى كثر المعتزلة يذهب  
كثير منهم وهم طائفة من المعتزلة الى انه شيء اى حقيقة متفرقة

والصريح ان العلم المستقر وقبله كما هو المبادر فلفظ النظر مثلا فترقا  
بذلك والمرد بالاول المنقول من المتن في اسم الله ان مدلوله  
الذي من حيث هو بخلاف غيره وكالعلم قبله للذات باعتبار الصفة كما  
قال لا يفهم من علم الله سواء بخلاف غيره من الصفات فبهم ففهم ما اذا  
على الذات من علم وغيره والصريح ان اسماء الله تعالى وفيه اى لا يطلق  
عليه اسم الا بوفيق من الشيء وقال المعتزلة يجوز ان يطلق اسماء  
اللائحية معناها وان لم يرد به الشيء وقال الخليفة المذكور ان يكون الباقي  
والصريح ان المذنبون انا مؤمن ان اسماء الله اى يجوز له يقال في ذلك النسخ  
على التعليق بل يوزع على الختم كما روى عن ابن مسعود رضي الله عنه فوافى  
الخاتمة الجملوه وهو المولى على كثرة العباد بالله من ذلك المحيط ما قبل  
من الايمان لا شك في الخلق الايمان فانه في الحال يخفف له جهنم  
بليته عليه الى الخاتمة التي يجرها حسنها ومنع او فبهمه وغيره ان يكون  
ذلك الايمان لا شك في الخلق الايمان والصريح ان ملاذ الكافر اى  
ماله الله من شغل الدنيا المستطاع من الله لحيته بلذ مع علمه باصرار الله



الى اللون فيتم عليه بخراد بهما عليه وقال المعتزلة انهما نعمة بارتباطها  
 الشكر والاصح ان المتطلب بانما السبيل المخصوص المشتمل على النفس  
 وقال اكثر المعتزلة وفيهم من انفس انهما المدبرة والاصح ان الجوهر  
 الفرد وهو الجنا الذي لا يجري ثابت في الخلق وان لم ير عاكة الا بانفعا  
 الى غيره ونحو الحكم ذلك والاصح انه لا اى لا فطره بين الموجود  
 والمعدوم خلافا للفاضل في كبر البافلا في فاعا الحزين في قولها  
 كعضد المعتزلة يثبت ذلك كالعالمية واللونية للسواد مثلا وفي الاول  
 ذلك ونحوه المعدوم لانه امر غيري والاصح ان النسب والاضافة  
 امور شرطية ذهنية بعين العقل لا وجودية بالوجود الخارجي وقال الحكماء  
 الاغراض النسبية موجودة في الخارج وهي كسعة العين وهو فصول  
 الجسم في المكان والى وهو فصول الجسم في الزمان والوضع وهو هيئة  
 تعرض للجسم بالشمول نسبة اجزائه بعضها الى بعض ونسبتها الى التو  
 الخارج عنها كالقيام والاشكال والملك وهو هيئة تعرض للجسم بالشمول  
 فاجتنبه وبشغل بانفعا كالتعرض والشمول وان يفعل هو ثابته الشئ في

مادام يوزن وان يفعل هو ثابته الشئ من غيره مادام يشار الى الشئ  
 مادام يستخرج والمشغن مادام يستغن والاضافة هي نسبة  
 تعرض للشئ بالشمول الى نسبة اخرى كاللونة واللونة والاصح ان  
 العرض لا يقوم بالعرض وانما يقوم بالجوهري الفرد او المركب في الجسم  
 كما تقدم وجوز الحكم فيم العرض لا عرض لانه بالافرة انتهى  
 سلكه الاغراض والجوهري جوهري واقتضاه العرض بالعرض افق  
 التقيد بالمتغير كالسنة والبطي الحكة وعلى الاول هما عارضات  
 للجسم اى انه تعرض له لا تخلل الحركة فيه سكنت او تخللها باندل  
 والاصح ان العرض لا يجوز ان ينفذ بل يتقضى ويخبره مثلا ببادا الله  
 في الزمان الشئ وهكذا على التوالي حتى يتوهم اى يقع في الوهم اى الذين  
 من حيث المشاهدة انه امر مستمر ياف وقال الحكماء انه ينفذ الى الحركة  
 والزمان بناء على انه عرضي والاصح ان العرض لا يحل محلين  
 فسواد احد المحلين مثلا انه سواد الاخر فان شارك في الحقيقة  
 وقال فدعاء المتكلمين العرب ونحوه مما يعلق بطرفين محل محلين



وعلى الاول قرب احد الطرفين من الطرف الاخر بالشخص وان شئت  
في الحقيقة وكذا نحو القرب كالجوهر والاصح ان العرضين المثلين بان  
من نوع لا يحتاجان في محل واحد وجوزت المعنى اجتماعهما بحيث  
بان الجسم المغموس في الصبيح ليس عرض له سواء ثم اخرجوا الى ان يبلغ  
غاية السواد بالكلية واجيب بان عروض السواد ان ليس على وجه  
الاتحاد بل بالبداهة في قول الاول ويختلف الشك وهكذا ان العرض  
لا يبقى زمانين كما تقدم كالضدين فانها لا يحتاجان كالسواد والبياض  
بجلا فالحال اقرين وهما اعم من الضدين فانها يحتاجان من حيث الوجود  
كالسواد والحال في كل من الاقسام يجوز ارتفاع الشبهين اما التبعين  
فلا يحتاجان ولا يرتفعان كالغياب وعدم والاصح ان احدهما في المكان  
وهما الوجود والعدم ليس قسما من الاخر بل هما بالنظر الى انه جوهر  
كان او عرضا على السواد قبل العدم او على انه ليس في قوعات الوجود  
لثقله بانتفاء شئ من اجزاء العلة الشاملة للوجود المتغير في كثرة  
المتغير جميعها وقبل الوجود او في وجوده عند وجود العلة وانتفاء الشك

لانه قد وجد العلة وان لم يوجد هو لا تنقضاء الشك والاصح ان الممكن  
الباقى يحتاج في بقاءه الى السبب الى المؤثر وقبل لا يبيح هذا الخلاف  
على ان علة احتياج الاثر الى الممكن في وجوده الى المؤثر الى العلة التي  
بلا خطها العقل في ذلك المكان الى كسواء الطرفين بالنظر الى الذات  
او الحدوث اي اخرج من العدم الى الوجود او هما على انهما في علة او  
المكان بطر الحدوث في قول فاعلى او لا يحتاج الممكن في بقاءه الى  
المؤثر لان المكان لا يتغير عنه وعلى جميع باقها لا يحتاج اليه  
لان المؤثر انما يحتاج اليه في ذاته في الخروج من العدم الى الوجود لا  
في البقاء وكان من ان يكون له هذا البناء المأخوذ من القواعد مع اطلاق  
الاقوال وتقدم المكان منها الى انه ينبغي ترجيح المكان الذي هو  
قول الحكماء وبعض المتكلمين وان كان جهونا في الحدوث حتى لا يحتاج  
التصحيح في المبني الصحيح في المبني على كسر رفعه في القواعد فالوا  
من ان شرط بقاء الجوهر هو العرض والعرض لا يبقى زمانين فيحتاج  
في كل زمان الى المؤثر والمكان الذي لا يفناء في ان الجسم ينتقل عنه فله



وبسكن فيه قبل ان يبدى بالماشاء والنقود كالحج افلغ في ما هيته  
قبل ان يسطح الباطن للحاوي الممل للسطح الظاهر من الحوى كالسطح  
الباطن للكون الممل للسطح الظاهر من الماء الكائن فيه وقبل ان يبعد  
وجوده في الجسم بنقود بعد الغام به في ذلك البعد بحيث يتطو  
عليه وخرج بغير النقود فيه بعد الجسم وقبل ان يبعد من موضعي يرض  
فيه فاذا ذكر من نفوذ بقدر الجسم فيه وهو ان البعد المقروض للخلل والخلل  
جائز والماء منه كون الجسمين لا يماسان ولا يكون بينهما فاسما فهذا  
الكون الجائز هو الخلل الذي هو معنى البعد المقروض الذي هو معنى  
المكان فيكون خاليا عن الشاغل هذا قول المتكلمين والقول ان قبل الحكم  
ومعنى الخلل اي فلو المكان بمعناه مندم الى بعض فاما الحاشي فيكون  
**والنقود** قبل وجوده ليس بجسم اي ليس مركب ولا اجسامي اي ولا  
داخلي الجسم فهو قائم بنفسه بحسب الماكاة وقبل ذلك فلك معدل  
النقود هو جسم متميز دائره اي منطقة البروج منه بعد ان انتهى  
لنقود الليل والنهار في جميع البقاع عند كون الشمس عليها وقبل ان يقبل

هيكلة معدل النهار وطول مقدار الحكة المذكورة ومنهم من يوجب كنه الفلك  
ومقداره والمخيلة انه معارضة منقود يومه لمخدة معلوم ان الله لا يبدى  
من الاول بمقارضة للشيء كما في انك عند طلوع الشمس هذا قول المتكلمين  
قالوا قال قبل الحكم ويمنع ثبوت الجسم اي قول بعضكم في بعض  
على وجه النقود فيه والملافا لانه يكره ان يرضى في ما في الجسم وانشاء ذلك  
لما فيه من مساواة الكل للجزء في العظم ويمنع فلو الجوهر فردا كان او مركبا  
عن جميع الاعراض بان لا يقوم به واحد منها بل يجب ان يقوم به عند وجوده  
شئ منها لانه لا يوجد بدون الشخص والشخص انما هو بالاعراض  
والجوهر المركب وهو الجسم غير مركب من الاعراض لانه يقوم بنفسه بخلافها  
والابعد للجوهر من الطول والعرض والعمق متساوية اي لها حدود  
تساويها والعلول قالوا كنهها ان علة زفان علية كانت او وفتية  
والخسار فافا للشيخ القائم والدال على بعضها مطلقا والاعراض  
بعضها ان كانت وضعية لا علية فيها فاما الرتبة اي رتبة الغل  
على العلية رتبة فوق في الملة النبوية وهي رتبة خضرة القائم



الذي والشئ الامام فالنظر في المصنف اي فابعد اي يترك قال او ما  
 بنوهم اي يقع في الوهم اي في الذين من لنا حسب انفسنا كقولنا الساطن  
 والفرج او فيها كقولنا كقولنا والفرج كقولنا كقولنا والفرج كقولنا  
 والشئ في الجاني دفع لم الفهم والغلبة الجود والعطف في دفعه المنى  
 لا وعينه ولنا الشئ كقولنا والفرج كقولنا كقولنا والفرج كقولنا  
 الطيب اي الخلاص من الالم بدفعه كقولنا كقولنا كقولنا كقولنا  
 سبيلهم بضد كقولنا كقولنا كقولنا كقولنا كقولنا كقولنا  
 بالبال في الم الشوق اليها وقيل اي ذلك الملام من حيث الملام في ذلك  
 ان الاله لا يملكها الا في بقايتها الا في بقايتها الا في بقايتها  
 الملام وما يصور العقل اما واجبا ومنع وممكن لان ذلك الملام  
 اما نقضي وجوده في الخلق او عدمه او لا ينفذ شيئا من وجوده  
 وعدمه والاول واجب النجاس المنع والثالث الممكن **خاتمة**  
 فيها يذكر من مبادئ الصوف المصنف للقلوب وهو كما قال الغزالي في  
 القلب واقتدار كلوا قال او حاصله جميع العمل القلب الجوارح

وذلك افصح لمصنفه كما عمل فقال اول الواجب في المعنى اي معرفة  
 الله لا تها منبتي سائر الواجب اذ لا يصح فيه ونها واجب  
 ولا مندوب قال كقولنا كقولنا كقولنا كقولنا كقولنا كقولنا  
 اليها لانه مقدمتها والغاية كقولنا كقولنا كقولنا كقولنا  
 النظر على اول اجزاء وابتنى قولا وامام الحرمين الفصل في النظر لوقوف  
 النظر على قصده وذو النفس اليه اي الى تاييد الالعول في  
 بزيادتها اي يرفعها بالاجابة عن كسفا قال المولى في نهجها الى  
 من الاطلاق المذمومة كالكبر والعصب والجحد وكبر  
 الخلف وقلة الاحمال ويخرج بها الى معاليها من الافلا والحرمان  
 كالنواضع والقصير وكلامه الباطن والذميه ومن الخلف كثر  
 الاحمال فهو على المنة وسبها ونهنا وهذا ما هو من حديثنا الله  
 بحسب معالي الامور وكثرة سفاسقها راء اليه في شعب الاله  
 والطريق في الكبر والوسط ومن عرف ربه بما يعرف به من صفاته فهو  
 تبعه لعبته باضلاله ونفسيه له بهدائه في غايته ورجا ثوابه



فاصغى الى امره الذي منه فارغب وامورا واجنب منهنه فاجبه  
تولاه فكان مولاه سمعه وبصته وبه الذي يبطش بها واخذت ولها  
ان ساله اعطاه وان استعاك به اعاكه هذا ما هو من حديث الجري  
وقال زال بيديك يفر الى النوافل فاجبه فاذا احببت كنه سمعه  
الذي يسمع به وبصته الذي يبصر به وبه الذي يبطش بها ورجله التي  
يمشي بها وان سالتني لا اعطيه وان استعاك بي لا اعذبه والمراة ان الله تعالى  
يقول محبوبه في جميع احواله فحركاته وكلماته به تعالى ان ابولهي العفل  
لحبه تعالى التي ملكها الله في قلوبها بوليان في جميع احواله فلا ياكل  
الا بيدها ولا يمشي الا برجليها في ذلك وفي حديثه اللهم كلنا  
كلنا الوليد وفي الحديث بان لا يرفع نفه بالجحاه من غسق  
الامور لا يبالى بان يكون نفه من المملوك فيجعل فوقه من الجاهل  
وبه كل تحت ربة المارقين من الدين اى ثروته المتقطعة ومى بكسر الراء  
ومكون الموهدة قد وثق الجحاه الخاطب بعد ان عرف حال علي المزدور  
ودنهيا صلا فاسك او فساك او فصى شك او خطا وقراب من الله تعالى

او بعدا وسعا كما منه او ثقا ونا وبعما منه او جها فافا يدونك الاثلا  
بالنسبة الى الصلاح وما يتكلم به والخبر بالنسبة الى الفساد وما يتكلم به  
واذا احفظ لك امرى الى في قلبك فترتب بالسطر ولا تجلوا بالنسبة اليك  
من حيث الطلب من ان يكون ما تورب به او منهي عنه او مشكور فيه فان كان  
ما تورب به فباد الى فعله فانه من الرحمن رحمة حيث اظهره بيالك الى اراد  
لك الخير فان خشيت ذنوبك لا ابقائه على صفته منهيك عن اى ربا فلا  
يكن عليك ذنوبه عليها من غير قصد لها بخلاف ما اذا وقعته عليها  
فاصلها فعملك اثم ذلك فستغفره كالحج واجيب المستغفارنا  
الى المستغفر لنفسه يغفره فلو بنا مع جلال المستغفار الى الصلوة الرابعة  
العدوية رضى الله عنهم فاذ قالت المستغفلة يا حاج الى التقى  
بعض النفس لا يوجب ترك الاستغفار من الماورى بيان يكون الصلوة  
منه لا يبر فان احتاج الى المستغفر لان الشا اذا الف ذكر او ترك  
ان بالغة القلب فبوافقه فيه ومن ثم اى من سنا وهوان احبب المستغفلة  
الى المستغفر لا يوجب تركه اى من اجل ذلك قال السهروردى بضم السين



صاحب نوراف المعاني من ماله يعمل مع خوف العبد لا يعلمه راعته  
العلل فان خوف الحق مستغفر منه اي اذا وقع فصدركم تقدم فان رزل  
العلل الخوف منه من مكيد الشيطان وان كان الخاطره متصفا عنه فبالا ان  
ان تفعله فانه من الشيطان فان ملكك فعله فاستغفر الله تعالى هذا  
الميل وحده هذا النفس اي تروى بها بين فعل الخاطره المذكور وتركه فاما ان  
او تعلم به فالتهم منها بفعله فاما ان تعلم بغيره ان قال صلى الله عليه وسلم  
ان الله عز وجل تجاوز لى ما حدثت به انفسها فاما تعلم او تكلم به فاما  
الشيطان وقال صلى الله عليه وسلم ومن سبني ولم يعلم ما لم تكلم به عليه رواه  
مسلم وفي رواية له كتبنا الله عنده حسنة كاملة فاذ في اخرى غارها  
من جلى الى من اجل وهو يفتح اجهم ونشيد الراء وفقيهه ذلك انه  
اذ انكم كالغيبه او على كسر انتم الى المواخره بذلك موافقه هذا  
النفس فالتهم به فان لم تفعل انفسك لا تملأ بالسوء على اجتناب فعل  
الخاطره المذكور بجنبها بالطبع لانه من الشهوة فلا يبدو لها شهوة  
الا انبعاثها في هذه وجوب الطبع في الاجتناب كجاءه من يقصد

اعني الى

اعني الى بل اعظم لانها تفصيل الاله الى الابدى بل يندرجها الى  
من معصية الى اخرى حتى توفى فاما يودى الى ذلك فان فعلت الخاطره  
المذكور لغلبنا الا حله عليك فنبه على الغور وجوبه ليرتفع عنك ان فعله  
بالنوبة التي قد الله بقبولها فضلا منه وما تخفف به الا فليكن كما  
فان لم تفلح عن فعل الخاطره المذكور فليكن اذ به او كسل عن الخرج منه  
فتذكرها ذم اللذان ونجاء ما القوان اي تذكر الموت ونجاء الله القوبة لله  
للمنوبة وغيره من الطاعات فان تذكر ذلك باعنا شديدا على الاقل ان غا  
نشدته او نكسل عن الخرج منه قال صلى الله عليه وسلم اكثر واكثر ما يذكركم الله  
رواه الترمذي زاد ابن جبان فانه فاذكروا احد في ضيق او راحة ولا ذكر  
في معناه الاضيقها عليه فهاكم بالذلل المعجز اي قاطع او لم تفلح فيقترط  
من حمد الله وعونه عما فعلت لشدة ادراكه عظمته الله فحفظت  
ربنا اي كثر ما يغاب ما الكثر الذي له ان يفعل في بيده فابناء حيث اصفت  
الى الدنيا بذكر من العفو عنه وقد قال السعدي انه لا يهلك من روى الله  
الا القوم الكافرون واذكر سعد رحمه الله الى الجحيم بها الى الهوى الخ



لأنهم من قنوطك وكيف تنفذ وقد قال الله تعالى يا أيها الذين آمنوا  
على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعا أي غفر الذنوب  
لغفرته تعالى إن الله لا يغفر أن يشرك به وقال صلى الله عليه وسلم والذي نفسي  
بيده لو لم تذنبوا لذهب الله بكم ولجاء بقوم يذنبون فيستغفرون فيغفر لهم ولا  
منهم ولا يرضى عنكم تلك الذنوب وحاشا أي فالتخفيف من المحاسن  
حين ذكرت سعدا رحمه الله لما فعلت قبيلا ويقومونك فضلا مني  
وهي أي الذنوب التي على المعصية من حيث أنها معصية فالندم على ما  
الجزل صار له بالبدن ليس بنوبة وتخفف بالقلع عن المعصية وتزعم  
أن لا تعود إليها وتدارك يمكن التدارك من الخلف الشئ عنها كحد  
الغفر في تدارك الخلف يمكن من الخلف أو فادى له سوفاد  
يرى منه فإن لم يكن تدارك الخلف كان لم يكن مسخا موجودا لم يبق هذا  
الشرط كاستغفار في نوبة معصية لا إنشاء عنها فادى وكذا يستغفر  
شرط القلاع في نوبة معصية بعد الغفر منها كسب الخلف المراد  
بتخفيف النوبة بعد الخلف أو الخلف في الخلف فيما تخفف بها عنها

لا اله إلا الله في كل نوبة في نسخته والشفقة غلب قوله بالقلع  
ولا حاجة اليه مع ما ذكر ونصح النوبة ولو بعد نقضها عن ذنب  
ولو كان صغيرا مع لا صار على ذنبا ولو كان كبيرا عند الجرم أو قبل  
لا نصح بعد نقضها بان عاودة إلى التوب عنه وقبل لا نصح عن صغير  
لنقضها بجهتها الكبيرة قبل لا نصح عن ذنب على لا صار على كبير أو وان  
شككت في الخاطر ما موربه أم مني عنه فاسلك عنه هذا من الوطوء في الله  
ومن ثم دأى من هذا وقال مسالك أي من أجل ذلك قال الشيخ أبو محمد الجوزي  
في الموضعي بهذا يغسل غسل ثلثة فكون ما ورى بينهما أم رابعا فكون  
منها غفلا لا يغسل خوف الوقوع في المعصية عنه وغيره قال يغسل لانه  
الثلاث ما موربه وفالم تخفف قبل هذا الغسل فيان بها وكل واقع  
في الوجود ومن جهة الخاطر وفعله ونكته بقدر الله تعالى وأراد أنه هو الذي  
كسب العبد أي فعله الذي هو كاسبه لا خالفه كما بين ذلك قوله فدره  
فدره أي استطاعه نصح للكسب لا لا بداع بخلاف قوله الله تعالى  
لا للكسب فالله خالفه غير كسب والعبد كسب غير خالفه فباب



وبعاقب على مكسب الذي يخلف الله عقب فصد له وهذا أي كون فعل  
العبد مكسبا له مخلوقا لله تعالى نور طين قول المعنى أن العبد  
خالق لفعله لأنه يتب وبعاقب عليه وبين قول الجبرية أنه لا فعل  
للعبد أصلا وهو الخصة كالسكن في هذا القاطع ومن ثم أي من هنا  
وهو أن العبد مكسب لا خالف لكون قدرته لكسب لا للابتداء فلا  
فلا توجد إلا مع الفعل أي من أجل ذلك نقول الصحيح أن القدرة  
من العبد لا تصلح للصدق أي للتعلق بهما على سبيل وإنما تصلح للتعلق  
بأحدهما الذي يقدره قبل تصلح للتعلق بهما على سبيل البديل أي تتعلق  
بهذا بديل أنت تعلقها بالآخر وبالعكس قاطع القول أن العبد خالف  
لفعله وقدرته كقدرة الله تعالى وجودها قبل الفعل وصلاتها  
للتعلق بالصدق على سبيل البديل والصحيح أيضا أن العجز عن العبد  
صفة وجودية تقابل القدرة تقابل الصدق لا تقابل العدم والملكة  
وقيل تقابلها تقابل العدم والمملكة فيكون هو عدم القدرة عما يشانه  
القدرة كما أن الزكوة على القول بأن العبد خالف لفعله فعلى ذلك

75  
في الذين معنى لا يوجد في المنوع من الفعل مع كثرهما في عدم التمكن  
من الفعل وعلى الشك لا بل الفرق أن الذين ليس بقادر والمنوع قادر  
أدنى شأنه القدرة بطريق جري العادة وأرجح نعم التوكل من العبد  
على الاستسبب وفرد الاستسبب على التوكل أي الكف عن الاستسبب  
فلا غرض من الاستسبب إنما هو التغلب على الله وذلك لا خلاف  
بأفضل فالنكر هو المختار من يكون في توكل لا يخطئ عند ضعف  
الردف ولا يستشرف نفسه أي يتطلع لسؤال قد من الخلق فالتوكل  
في حقيقة ما فيه من الصبر والمجاهدة للنفس ومن يكون في توكل بخلاف  
ما ذكر فالاستسبب في حقيقة قد من الشفوة والشرف ومن ثم  
أي من ساد وهو الثالث المختار أي من أجل ذلك قبل قولنا لا يقول إلا إذا  
الخبر عما يشغل عن التسليم مع دأبه الاستسبب من الله في مريد ذلك  
شهوة خفية من المريد وتوكل الاستسبب الشاغل عن الله مع العجز دأبه  
البحر من الله في سالك ذلك الخطا من الله في العلية فالأصلح  
من قدر الله فيه دأبه الاستسبب سلوك ما دون البحر ولم يقد الله فيه



د اية الخبير سلوكه دون الطبيب وقد بان الشيطان للانسان  
باطح جانب الله تعالى في صورة الطبيب او بالكسل والفاقة في صورة  
 النور كان يقول لسالك الخبير الذي سلوكه له اصح من تركه  
 الى متى قدرك الطبيب الم تعلم ان تركها يطغى القلوب لما ابدى الخسر  
 فاسلكها السليم من ذلك وينظر في تركها ما كنت تنظره من غيرك  
 ويقول لسالك الطبيب الذي سلوكه لها اصح من تركه لها لو تركتها  
 وسلكك الخبير فتوكل على الله لصفى قلبك وكل ذلك النور وان كان  
 ما ينفك من عند الله فان تركها لخصلك ذلك فخير تركها الذي  
 هو خير اصح له في الطلب من الخلف والاهتمام بالرزق والموفق بها  
 عن هذين الامرين الذين بان فيهما الشيطان في صورة غيرهما كيدانه  
 لعل ان يسلم منهما ويعلم مع جديتها انه لا يكون الا ما يريد الله كونه  
 اى وجوده منهما اى من غيرهما ولا ينفعنا من ذلك المعلوم الذي  
 ختمناه هذا الكتاب بجميع الجوامع لان يريد الله سبحانه وتعالى ان يعاين  
 بان يوفقنا لاننا في هذا الصانع العجيب من الافان وقد تم

جميع الجوامع علمنا غير من نسب النعم اى ثم هذا الكتاب من حيث العلم  
 اى المسائل المقصود بها فيه وقال المصنف يجوز ان يكون علما مهور  
 الجوامع ولا يحسن ان يكون متعلبا به اذ لا فائدة في قولنا ثم هذا العلم  
 فان علمه معلوم معروف انتهى ولا يخفى فافيد جميع كلامه اذا ختمنا الان  
 من احسن المحسن بما ينظر الى علمي انه بعد وبذلك القليل وحسن  
 مقناه الكثير ربنا يبين النور في كل حال احسن فكانت به سمعة والامر  
 فكانت بنظره وهذا كما قال المصنف من قول ابي الطيبنا الذي نظر  
 الى علمي ابدى وكشف كل ما كان به صمم ونبه على ان في الفقه في ذكر  
 السمع قبل البصر للسمع بالقرآن وذكرا للسمع للاذان لا لصاحبها  
 لانه ابلغ في السمع لهما لهما لصاحبها مجوعا هو اى كثر الجمع واما  
 قال من ضمير الاذ وكذا قوله في موضوعا افضل لا مقطوعا افضل  
 ولا ممنوعا عن بقدر السهولة ومرفوعا عن مهم الرفاه مدفوعا عنها  
 فلا بان احد من اهل زمانه يملك فعلك ايها الطالب ما تضمنه حفظ  
 على كل شي ما قاله فيها فانه كالحصاة لا تحتاج والى الشاهد



بأنكار شيء منه قبل التأمل والفكر فيه أو أن تلقن أمكان اختصاره في كل  
درا منه بفتح الذال المعجمة أي حرف دة بضم الميم أي فائدة تنبئة  
كالجواهر فربما ذكرنا فيه الأدلة في بعض الأحيان أما لكونها مفرقة  
في مشاهير الكتب على وجه لا يبين أي لا يظهر ولا يفرق لها أو يفرق لها  
مما يستخرج النظر المشابه أي القوي كبيان المدرك الحق في قول كذا  
في معنى الخبر واللام يكن شيء من الخبر كذا وبالفتح كذا في قوله في عدم التاخر  
إذا فرضنا فرضه في الثالث كذا في قوله في مسألة الصحابي لا يرتفع  
اللفظ بمعرفة قدسية ألام يدون وربما أفصحنا بذكر أرباب الأقوال  
فحسب الغبي بالموقدة أي ضعيف الفهم تطويلا يؤدي إلى الملالة وما  
دري أنا إنما فعلنا ذلك لغرض حثك له اللهم العوا إلى فرما لم يكن القوي  
مشهورا عن ذكرنا كذا في نقل فضيلة فرض الكفاية على فرض العين  
عن الشاذ والجوهري مع ولده المشهور عنه فقط أو كان من ذكرنا عن  
قول قد عزى إليه على الوهم أي الغلط سواء كذا في ذكرنا القاضي بالافلا  
من المانعين لثبوت اللفظ بالقبول وقد ذكرنا اللفظ من المجوزين

أو كان الغرض غير ذلك كما يظهر لنا من استعماله في ذكره غير  
الدفاع معه في مفهوم القلب فتعويده كالتقدم في كل ذلك بحيث أنما يلاحظ  
بأن اختصار هذا الكتاب معذور ومرفوع التقصير منه منعس اللهم لا  
أن يأتى رجل يندري بفعل مشبهات مكانه إلى غير ما يندري بأن باللفظ  
يبرأ أي يوافق كذا في حذف منها أسماء أصحاب الأقوال فائدة لا ينقص  
عليه روم التقصير لكثرة أفعال ذلك لا يبقى بمقصودنا فدونا أيتها  
الطالب لما نضمنه مختصرا مختصرا لنا بأنواع المحامد فحفظنا وأحسننا  
الحسن خلقا لأنه يستعمل على ما يقتضيه أن يأتى عليه بذلك جعلنا الله  
لما أملنا من كثرة الاستغناء به مع الذين أنعم الله عليهم من النبيين  
والصديقين أي أفاضل أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم مبنا لغتهم في الصدق  
والصديقين والشهداء أكل القتل في سبيل الله والصالحين غير من ذكر  
وحسن أولئك رفيقا أي رفقاء في الجنة بأن يستمع فيها برؤسهم  
وزبارهم والحضور معهم وإن كان قلوبهم في درجات عالية بالنسبة إليهم  
ومن فضل الله تعالى عليهم كما قال ابن عطاء الله قدس سره في الرضى





بحاله وذهب عند ان يعتقد انه مفضول انتقاء الحسنة في الجنة التي  
تختلف مراتب فيها على قدر الاعمال وعلى قدر فضل الله تعالى من يشاء  
اللهم يا ذا الفضل العظيم تفضل علينا بالعفو وبما نشاء من العفو  
وصلى الله تعالى على سيدنا محمد وآله واصحابه اجمعين وسلم  
على المرسلين والحمد لله رب العالمين هذا اخر ما كتبت عليه الكتاب

بسم الله الرحمن الرحيم  
الحمد لله الذي جعل في كتابه  
في اليوم الرابع والعشرين من يوم الاثنين  
في شهر ربيع الاول سنة الف وستمائة  
والغارث وانا ظفرت بحرفه  
خلف لاجل السماوات  
والارضين صلى الله عليه  
وسلم في الطلوع  
من الناظرين  
الى هذا الكتاب  
ان يستغفروا  
كتابكم ام  
استغفروا  
مغفروا